

قسم اللغة و الأدب العربي

معهد الآداب واللغات

**موقفُ أبي حيانَ الأندلسي من آراء أبي علي
الفارسي النحوية في البحر المحيط**

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه نظام "د"

تخصّص: النحو و اللغة العربية

إعداد الطالب: عبد الوهاب حجازي إشراف الأستاذ الدكتور: محمد دويس

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ	الرتبة	المؤسسة	الصفة
أحمد موساوي	أستاذ ت العالي	المركز الجامعي النعامة	رئيسا
محمد دويس	أستاذ ت العالي	المركز الجامعي النعامة	مشرفا ومقررا
أحمد جلايلي	أستاذ ت العالي	المركز الجامعي النعامة	عضوا مناقشا
أحمد عزوز	أستاذ ت العالي	جامعة وهران	عضوا مناقشا
عبد الناصر بوعلي	أستاذ ت العالي	جامعة تلمسان	عضوا مناقشا
العيدية رحموني	أستاذ محاضرة أ	جامعة البليدة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:

1440 - 1441هـ / 2019 - 2020 م

شكر وتقدير

لا يسعني إلا أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان وعظيم الامتنان إلى
معلمي وأستاذي الأستاذ الدكتور محمد دويس، الذي علّمني حباً
الحياة والتسامح والتكلم للأفضل، وكان توجيهاته ونصائحه أكبر الأثر
لكي يخرج هذا البحث في أفضل صورة أسلوباً ومضموناً فقد
كان لي واسع الصدر لصيب الكلمة مهذباً ومعلماً، فجزاه الله عن خير
ما جزى به المعلمين الأبرار.

ولكل من علمني حرفاً، أو أسدى لي نصحاً، أو شدّ من أزرّي، وقوى
من همّتي، أتوجه إلى هؤلاء بعظيم شكري، وامتناني، وعرفاني بالجميل.

إهداء

إلى من علّمتني الصبر والجدَّ والاجتهاد في كافة مناحي الحياة ... أمي الحبيبة.

إلى من أرسى لديَّ قواعد الخلق الكريم، وكيفية كبح زمام النفس ...
أبي الموقر.

إلى من كانت نعم السنِّد في رحلتي العلمية والبحثية، ولم تذخّر حُ هذا
في مُساعدتي زوجتي الغالية.

إلى ولدي الغالي قصي عبد الرحيم، إلى إخوتي وأخواتي

إلى عائلة حجازي وجميع أهلي وأصدقائي وإلى كلِّ من تعلّق قلبه
بالقرآن الكريم وباللغة العربية.

أقدم إليكم رسالتي المتواضعة.....



مقدمة:

الحمد لله الذي زين قلوب أوليائه بأنوار الوفاق، وسقى أسرار أحبائه شراباً لذيذ المذاق وألزم قلوب الخائفين الوجل والإشفاق، فلا يعلم الإنسان في أيِّ الدواوين كتب ولا في أيِّ الفريقين يساق، فإن سامح فبفضله، وإن عاقب فبعده، ولا اعتراض على الملك الخلاق.

وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كلِّ شيء قدير إله عزَّ من اعتز به فلا يضام، ونلَّ من تكبر عن أمره ولقي الآثام.

وأشهد أن سيدنا وحبیبنا وشفیعنا محمداً عبد الله ورسوله، وصفیه من خلقه وحبیبیه، خاتم أنبيائه، وسيد أصفیائه، المخصوص بالمقام المحمود، في اليوم المشهود، الذي جمع فيه الأنبياء تحت لوائه ثم أمّا بعد:

قد كرم الله عزَّ وجلَّ هذه الأمة بالقرآن الكريم، وجعل آي اتهدبلسان عربي مبين ولعمري ذلك غاية الفضل والتكريم، ونظرا لهذه المكانة العالية والمرتبة السمية قد تنافس علماء العربية تنافسا محمودا لخدمة الكتاب العزيز، وقد تدارسه الأوائل والأواخر من ناحية تفسيره وتبيين معاني مفرداته واستخراج التوجيهات النحوية وإبراز جمال التشبيهات والاستعارات ووجوه الإعجاز.

ولعل الجانب النحوي قد أخذ قسطا كبيرا، إذ أن النحاة اختلفت توجيهاتهم للمسألة الواحدة في الآية الواحدة، فنتج عن ذلك مذاهب ومدارس (بصرية وكوفية وبغدادية ومصرية وشامية ومغربية وأندلسية).

ومن بين هذه المدارس تولد علماء كبار لا يشق لهم غبار ولا يسابقون في مضمار، ونبغ في هذه المدارس علماء كبار منهم : صاحب تفسير البحر المحيط أبو حيان الأندلسي أحد أعلام المدرسة الأندلسية، وقد خصصت هذه الدراسة لبحث موقفه من الآراء النحوية لأبي علي الفارسي رائد المدرسة البغدادية.

ولزامًا على الهاحث الأكاديمي أن يمحص عن موضوع بحث يصلح لقيمتها، ورأيت أنّ هذه الدراسة تستحق أن يُفرد لها بحث خاص، وما تناوله طالبُ علمٍ فيما توصلت إليه من بحث وهذا كان أول سبب علمي من أسباب اختياري هذا الموضوع. ومن الأسباب الأخرى:

- المكانة الرفيعة التي يتمتع بها تفسير البحر المحيط.
 - وفرة القضايا النحوية في هذا التفسير.
 - كشف اللثام عن الآراء النحوية بين أبي حيان وأبي علي الفارسي.
 - استنطاق الشواهد واستخراج العلل والترجيحات النحوية.
 - الوقوف على كثير من معاني كتاب الله عز وجلّ ومعرفة الراجح من المرجوح.
- وأما الدافع النفسي إلى هذه الدراسة رغبتني الملحة في تدارس تفسير كتاب الله العزيز ومحاولة الكشف عن حقيقة بعض الخلافات النحوية في آي القرآن الكريم، إضافة إلى محاولة الكشف عن منهج أبي حيان في عرض المسائل النحوية على اختلافها وكيفية التعامل مع هذه المادة المتنوعة في تفسيره وإبراز المعاني الواردة في مواطن الخلاف ، فكيف كان موقف أبي حيان من الآراء النحوية لأبي علي الفارسي؟ وهل هذه الخلافات أعطت إضافة نوعية للنحو العربي؟ وكيف كان تعامل أبي حيان مع آراء أبي علي الفارسي المخالفة والموافقة له ؟
- وقد أفضت بي القراءة الأولى إلى تقسيم البحث هذا إلى مدخل تطرقت فيه إلى تعريف موجز لأبي حيان الأندلسي وأبي علي الفارسي، من أجل بيان البيئة العلمية والاجتماعية التي نشأ كل واحد منهما فيها، حتى إذا وصلنا إلى المسائل النحوية الدقيقة عرفنا أنّ الكلام فيها صادر من أهل علم وإطلاع وتبحّر.
- أتبعت المدخل بخمسة فصول يندرج تحت كلّ فصل مجموعة من النقاط ففي الفصل

الأول تحدثت عن مسائل الحذف حتى وصلت ثلاث عشر مسألة شملت مسائل الاسم والفعل والحرف، وحاولت بسط الآراء من جوانب عدّة وتبيّن أقوال العلماء من تقدّم وتأخّر، وقد تمكّن أبو حيان من سرد الأقوال وتجميعها ولهذا احتلّ مكانة سامية بفضل تفسيره الذي يعدّ من أجلّ التفاسير وأعدلها نظرًا لما يحتويه من معارف متنوعة .

أمّا الفصل الثاني فتناولت فيه مسائل تعدّد الإعراب فكانت اثنا عشرة مسألة وتقلّت فيها بين الأسماء والأفعال والحروف أيضًا وأرقت ذلك آراءً لمجموعة من العلماء على اختلافهم النحوي وبيّنت موقف أبي حيان من أبي علي في كلّ مسألة.

أمّا الفصل الثالث فتناولت فيه مسائل المجيء، فوصلت إلى إحدى عشرة مسألة حاولت فيها أن أبين رأي أبي حيان من أبي علي الفارسي مدعمًا ذلك بآراء وشواهد نحوية من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب شعرا ونثرا.

أمّا الفصل الرابع فتطرقت لمسائل الإعمال والزيادة، فكانت عشرة مسائل ثمّ وقدمت مسائل الإعمال على مسائل الزيادة لكثرة المسائل في الأولى ولأنّ الإعمال أولى من الزيادة. وفي الفصل الخامس تناولت مسائل النيابة، وتناولت فيه ثماني مسائل ذكرت فيها ما تقرر عند أبي حيان وأبي علي الفارسي وبيّنت موقف الأول من الأخير مع ذكر تفصيل العلماء في ذلك.

وفي الفصل السادس تناولت مسائل متفرقة لعدم وجود بابٍ جامعٍ لها غير هذا، وكانت في مجملها تسع مسائل اختلفت بين الأسماء والأفعال والحروف.

وختمت بحثي هذا بخاتمة كانت بمثابة الحوصلة النهائية لأهم النتائج المتوصل إليها وأخيرًا ذيلت البحث بعدد من الفهارس الفنية، شملت فهرسةً لآيات القرآن الكريم والقراءات والأحاديث النبوية الشريفة، والأبيات الشعرية مرتبةً حسب القوافي، ثم قائمة المصادر والمراجع، وختمته بفهرس لمحتوى البحث وقد اقتضت مع الجتنا لهذا الموضوع تبني منهج معين، المنهج الوصفي التحليلي الأول باعتبار أنني وصفت التراكيب اللغوية كما تناولها

النحاة والثاني لأنني حاولت التعرف على جزئيات المسائل النحوية وتجميع ما لها من بيانات وأقوال للوقوف على موافقات ومخالفات أبي حيان لأبي علي ال فارسي مع توثيق آراء النحاة من مصادرها ومظانها وتدعيمها بشواهد نحوية من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وأقوال العرب شعرا ونثرا.

وقد حاولت في تناول المسائل أن أذكر عنوانا مناسباً لكل واحدة، وتصديرها بأقوال أبي حيان، والانتقال بعد ذلك إلى آثار أبي علي الفارسي جميعها للتأكد من القول المنسوب إليه ثم أقوم إلى بحث أقوال العلماء وتتبع التوجيهات والترجيحات على اختلاف المذاهب والتوجهات.

ولم أقف من خلال بحثي على أي دراسة تعالج الموضوع نفسه، وكلّ الذي عثرت عليه كان مقاربا له الشكل والمضمون أذكر منها على سبيل المثال:

➤ اعتراضات ابن الطراوة النحوية في شرح الإيضاح على أبي علي الفارسي : محمد حرّاث- جامعة مولود معمري تيزي وزو- مذكرة ماجستير، إشراف د السعيد حاويزة، 2013م .

➤ مواقف أبي حيان النحوية من متقدمي النحاة حتى أوائل القرن ا لرابع الهجري من خلال تفسيره البحر المحيط : علي بن محمد الزهراني- جامعة أم القرى - رسالة دكتوراه- إشراف أ.د عبد الرحمن بن محمد، 1421هـ- 2000م.

➤ موقف الرضي في شرح الكافية من آراء أبي علي الفارسي النحوية : سميحة الحربي- جامعة أم القرى- رسالة دكتوراه، إشراف أ. د رياض بن حسن الخوام، 1426هـ- 2005م.

➤ آراء أبي علي الفارسي في منهج السالك وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي : مازن محمد الخطيب- الجامعة الإسلامية - غزة- مذكرة ماجستير، إشراف أ. د محمود محمد العامودي، 1437هـ- 2016م.

➤ اعتراضات أبي علي الفارسي على النحاة وأثرها في الخالفين : مصطفى محمود
شعبان- جامعة القاهرة- رسالة دكتوراه، إشراف أ. د. شعبان صلاح، 1435هـ-
2014م.

➤ اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط : بدر الدين ناصر البدر، مكتبة
الرشد، الرياض- السعودية، 1420هـ-2000م.

وكان زادنا في هذا كله مجموعة من المصادر والمراجع القديم منها والحديث أذكر
منها في صنف القراءات والتفسير : البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي الذي اعتمده
طيلة بحثي مصدرًا أساسًا، والدرّ المصون للسمين الحلبي والمحرر الوجيز في تفسير
الكتاب العزيز لابن عطية، وأيضًا لجامع لأحكام القرآن والحجة للقراء السبعة لأبي
علي الفارسي وأيضًا الحجة في القراءات السبعة لابن خالويه .

أما الجانب النحوي اعتمدت الكتاب لسيبويه تحقيق عبد السلام هارون ومؤلفات ابن
هشام الأنصاري أذكر منها : مغني اللبيب وشرح شذور الذهب وابن يعيش في شرحه
كتاب المفصل للزمخشري وأب حيان النحوي لخديجة الحديثي وجميع آثار أبي حيان
الأندلسي وأبي علي الفارسي المتوفرة، وغيرها من الكتب التي دلت الكثير من الصعوبات
التي اعترضت هذا البحث .

لكن مع ذلك واجهت بعض الصعاب إذ أنّ هذا الموضوع لم يلقَ حقّه من الظهور رغم
أنّ مادته العلمية دسمة وفيها بيان عن رفعة هذا السفر العظيم، فزامن ذلك صعوبة في
الحصول على بعض المراجع بخاصة فيما يتعلق بالدواوين الشعرية وتناثر المادة
اللغوية في الكتب القديمة فكانت أمكثُ وقتًا طويلًا في البحث والسبب في ذلك كثرة
التحقيقات واختلافها، زيادة على ذلك صعوبة أسلوب أبي علي الفارسي في بسط المسائل
لإكثاره من الجدل والمنطق.

ومع ذلك فقد حاولت جاهدًا أن أقدم لكل مسألة نصيبيها من البسط والتحليل، حتى يكون

العمل على الصورة التي أرضاها خدمة للعربية، سائلين الله عزّ وجلّ التوفيق في القول والعمل والعصمة من الزيغ والزلل، و لا يخلو عمل من نقص؛ ولا زمان من أخطاء؛ فهذه طبيعة البشر؛ وسنة الله في الحياة... والكمال إنّما هو لربّ البشر، فما كان من صواب فمن الله وحده وذلك الذي نبغيه ونرتضيه وما كان من نقصٍ وزللٍ فمن نفسي والشيطان، ولا أبرئ نفسي من أن أكون قد وقعت في غلط أو سهو أو نسيان أو زلة قلم أو شرود ذهن، أو داخل عملي خلل أو نقص أو عيب ، وهو ما لا يخلو منه باحث مهما علت رتبته . وإني لأرجو صادقاً من كلّ من وجد شيئاً من ذلك أن يبادر بتصحيح الخطأ، وتدارك السهو والنسيان وإصلاح الزلل، وجبر الخلل، واستكمال النقص، وإزالة العيب، وله مني التثاء العطر، وأدعو الله أن يجزيه عن صنيعه أحسن الجزاء.

واعترافاً بالفضل لأهله والجميل لمسديه فإنني أشيد بشكري وعرفاني للأستاذ الدكتور محمد دويس فقد كان سنداً معيناً ومدداً لا ينضب فجاءت توجيهاته وتصويباته سلسلة لا يشوبها صعوبة ولا تكلف ولا غموض ولا تتصل وهذا دأب العلماء العاملين، فإله أسأل أن يعلي مكانته ومنزلته وأن يجزيه عنّا خير الجزاء.

كما أتوجه بالشكر الجزيل لأساتذتي أعضاء لجنة المناقشة على توجيهاتهم وإرشاداتهم ونصائحهم التي بها يكتمل البحث ويتزين.

النعامه في: 14 ربيع الأول 1441هـ

الطالب: عبد الوهاب حجازي

الموافق ل: 11 نوفمبر 2019م

مكحول

أولاً: نبذة موجزة عن أبي حيان الأندلسي

ثانياً: نبذة موجزة عن أبي علي الفارسي

نبذة موجزة عن أبي حيان الأندلسي

(1) اسمه ونسبه ولقبه وكنيته:

هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي أثير الدين أبو حيان الأندلسي الجياني النفزي الظاهري المغربي المالكي الشافعي.¹

الغرناطي نسبةً إلى غرناطة وهي إحدى أكبر مدن الأندلس، وأمّا الأندلسي فنسبةً إلى الأندلس موطنه والجياني نسبةً إلى مدينة جيان وهي إحدى مدن الأندلس الوسطى وهي "جيان" بالفتح ثم التشديد وآخره نون.²

وأما النفزي فنسبةً إلى قبيلة نفزة وهي إحدى قبائل البربر، والظاهري لأنه كان فقيهاً ظاهري المذهب.³

كان أبو البقاء يقول: "إنه لم يزل ظاهرياً" وقال ابن حجر: "كان أبو حيان يقول: محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه"⁴

وأما المغربي⁵ نسبةً إلى المغرب الكبير الذي يضم الأندلس أو لأنه كان مالكيًا والمغاربة معروفون باتباع المذهب المالكي.¹

¹- ابن الجزري: غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق براجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط01، 1427هـ- 2006م، ج249/02.

²- ياقوت الحموي: معجم البلدان، دار صادر، بيروت- لبنان، ج195/02.

³- إبراهيم رفيدة: النحو وكتب التفسير، إبراهيم رفيدة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، بنغازي- ليبيا، 1990م، ص907.

⁴- الشوكاني ابن علي: البدر الطالع بمحاسن القرن السابع، تحقيق محمد حسن خلاق، دار ابن كثير، دمشق- بيروت، ط01، 2006م، ص803.

⁵- أبو المحاسن جمال الدين: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، القاهرة- مصر، 1963م، ج111/10.

والشافعيّ لأنّه انتقل من المذهب المالكي إلى المذهب الشافعي وأما كنيته (أبو حيان) فترجع إلى ولده "حيان" ومن هنا غلبت عليه هذه الكنية ولازمته.²

(2) مولده:

ولد أبو حيان في غرناطة في أحد الأحياء يسمى مطخشارش بيد أن الذي يذكره أهل العلم على الأكثر (غرناطة) لأنها أكثر شهرة من سابقتها، إذ لم يكن لمطخشارش أثر كبير في حياة أبي حيان وبقيت غرناطة باسمه حتى الآن³، وكان ذلك في العشر الأخير من شوال سنة أربع وخمسين وستمئة (654هـ)⁴ والموافق لسنة ست وخمسين ومائتين بعد الألف (1256م) وهذا ثابت في إجازته للصفدي حين قال: "ومولدي بغرناطة في أخريات شوال سنة أربع وخمسين وستمئة".⁵

(3) نشأته وثقافته:

نشأ أبو حيان في غرناطة وقرأ بها القراءات والنحو واللغة⁶ وبعد ذلك غادرها في الخامسة والعشرين من عمره سنة (679هـ) متوجهاً إلى بلاد المغرب فطاف بسببها وبجاية وتونس⁷

¹ - إبراهيم رفيده: النحو وكتب التفسير، ص908.

² - خديجة الحديثي: أبو حيان النحوي، منشورات مكتبة النهضة، بغداد- العراق، ط01، 1966م، ص31.

³ - خديجة الحديثي: أبو حيان النحوي، ص32.

⁴ - أبو المحاسن جمال الدين: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج185/05.

⁵ - الصفدي صلاح الدين خليل بن أبيك : الوافي بالوفيات، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، 2000م،

ج185/05.

⁶ - تاج الدين السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق محمود محمد الطناجي وعبد الفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب

العربية، القاهرة- مصر، ج276/09.

⁷ - نفسه: ج277/09. والنجوم الزاهرة: ج112/10.

وانتقل بعد ذلك إلى مصرَ وكانت تحت ظلّ المماليك البحرية وما يميز هذه المرحلة أنّها كانت زاخرة بالمدارس.¹

وقد اختلف أهل التراجم في أسباب تركه للأندلس بين طلبه للعلم وتعليمه وأيضاً الصراع الذي نشأ بينه وبين ابن الطّبّاع حيث أرادَ السلطان التنكيل بأبي حيان فلما أحس ذلك ركب البحرَ ولحق بالمشرق.²

وقد كانت شمال إفريقية أول ما حطّ به الرحال بعد مغادرة بلاد الأندلس، واتصل بكثير من العلماء بسببها وبقايتها وتونس أمثال محمد بن عباس القرطبي وأبى القاسم الزياني ومحمد بن صالح الكفاني.³

ولم تدم إقامته بالمغرب مدةً طويلةً وانتقل إلى مصر فكانت بمثابة المركز العلمي بعد نكبة العراق والأندلس وبلاد المغرب يقول ابن خلدون: "ونحن لهذا العهد نرى أنّ العلم والتعليم إنّما هو بالقاهرة من بلاد مصر."⁴

خلال هذه المرحلة كانت مصرُ ملجأ العلماء من مختلف أقطار العالم حيث كان طلبه العلم يقصدونها وذلك بعد سقوط بغداد بيد المغول، وأيضاً القادمين من بلاد الأندلس بعد سقوط أغلب المدن هناك فجاءت مصر بمثابة مهبط الجمع للموكب العلمي فأفادت

¹ - خديجة الحديثي: أبو حيان النحوي، ص38.

² - ابن حجر العسقلاني: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، 1349هـ، ج304/04.

³ - خديجة الحديثي: أبو حيان النحوي، ص36.

⁴ - ابن خلدون عبد الرحم ن بن محمد: مقدمة ابن خلدون، دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ص473

واستفادت واحتضنت، وذلك بفضل العلوم التي نقلها العلماء من أمصارهم يقول ابن خلدون: "ولقد بلغنا في تعليم الصنائع عن أهل مصر غايات لا تدرك."¹

كانت مصر خلال هذه المرحلة تعجّ بالمدارس في تلقين العلوم وضبطها، "وأما المدارس في مصر فلا يحيطُ أحدٌ بحصرها لكثرتها"²، وساهمت هذه المدارس في الحركة العلمية والثقافية نذكر منها: الناصرية، الصلاحية، الكاملية، القمعية، الصاحبية، السيوفية، الظاهرية، الفاضلية، المنصورية، الفائزية، المسروية.³

هذه الخصائص جعلت مصر تأخذ قصب الريادة والزعامة "فقد كانت محطّ أنظار طلبة العلم في كلّ مكان"⁴، وهذا ما جعلها تمتاز عن غيرها فكان لها من الخصائص ما لا يتوفر لغيرها.

استقرّ أبو حيان في القاهرة بمصر⁵ وذلك قبل سنة (680هـ)⁶ وكانت الإسكندرية أول مدينة له حين دخل مصرَ وسمع هناك من عبد الوهاب بن الحسن بن الفرات⁷ ونظرًا لما وجد من حركة علمية في البيئة المصرية فاستقرّ بها وعكف على التأليف والتعليم في ميادين شتى قرآنية ولغوية وهنا قال: "وارتحلّ من بلدٍ إلى بلدٍ، حتى ألقيت بمصر عصا التسيار، وقلت ما بعد عبادان من دار هـ ذه مشارق الأرض ومغاربها، وبها طوالع شمسها وغواربها،

¹ - ابن خلدون: المقدمة، ص395.

² - ابن بطوطة محمد بن عبدالله: رحلة ابن بطوطة تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، تحقيق عبد المنعم العريان، دار إحياء العلوم، بيروت - لبنان، ط01، 1407هـ-1987م، ج56/01.

³ - خديجة الحديثي: أبو حيان النحوي، ص38.

⁴ - محسن محمد سالم: معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ، دار الجيل، بيروت - لبنان، ط01، 1992م، ج137/02.

⁵ - أنجل كنتالث بالنشيا: تاريخ الفكر الأندلسي، ترجمة حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد- مصر، ص188.

⁶ - تاج الدين السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، ج277/09.

⁷ - نفسه: ج278/09.

بببضة الإسلام ومستقر الأعلام، فأقامت بها لمعرفة أديها، وعارفة علم أسديها، وثأى أربها، وفاضل أصحابها، وبها صنفت تصانيفي، وألفت تأليفي.¹

إنّ المرحلة التي عاشها أبو حيان كانت تعجّ با لفتن والاضطرابات ورغم ذلك تميزت بحركة علمية وفكرية، حيث أخذ ركانر العلم في بلاد الأندلس فنجدّه في القراءات تتلمذ على يد الخطيب عبد الحق بن علي، والحديث الخطيب أبي جعفر بن الطّبّاع²، والمقرئ أحمد بن أحمد بن إبراهيم بن الزبير أخذ عنه المنطق³ وأيضاً أخذ عن أبي علي بن أبي الأحوص.⁴

الأحوص.⁴

(4) ثقافته:

كان أبو حيان نحويّ عصره ولغويّ ومفسره ومحدّثه ومقرئه ومؤرخه وأديبه⁵، هنا نعلم يقيناً أنّ أبا حيان كان عالماً بارعاً فاهماً موسوعياً لا يشقّ له غبار ولا يسابق في مضمار، فهو دوح العلاء علماً ومعرفة لكونه صاحب همة عالية في مغالبة الكتب والحلّ والترحال ومزاحمة ومجالسة العلماء حتى نال المنازل الرفيعة العلية، ممّا أهله لتقلد مناصب مختلفة فقد تصدر لإقراء العربية وعلومها بالجامع الحاكمي والجامع الأقرم ودرس التفسير وعلومه بالجامع الطولوني والقبة المنصورية.⁶

-
- ¹ - أبو حيان الأندلسي : البحر المحيط، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط3، 03، 2010م، ج101/01.
- ² - تاج الدين السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، ج278/09. نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب: ج536/02.
- ³ - أبو المحاسن يوسف بن تغردّي : المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، تحقيق محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1984م، ج213/01.
- ⁴ - تاج الدين السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، ج278/09.
- ⁵ - خديجة الحديثي: أبو حيان النحوي، ص62.
- ⁶ - أبو المحاسن جمال الدين: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج80/03.

قال الذهبي: "ومع براعته الكاملة في العربية له يد طولى في الفقه والآثار والقراءات وله مصنفات في القراءات والنحو وهو مفخر أهل مصر في وقتنا في العلم¹، وهذا الذي ذكره أهل العلم راجع إلى البيئة العلمية التي تلقى فيها العلوم في زمنه وهنا يقول عن نفسه: "وجملة من سمعت منهم خمسمائة والمجيزون أكثر من ألف."²

وقال عنه ابن الجزري: "الحافظ الأستاذ شيخ العربية والأدب والقراءات مع العدالة"³ وذكر تلميذه الصفدي: "ولم أر في أشياخي أكثر اشتغالا منه؛ لأني لم أر هؤلا يسمع أو يشتغل أو يكتب"⁴، وقال أيضا: "وأما النحو والتصريف فهو إمام الدنيا فيهما وله اليد الطولى في التفسير والحديث وتراجم الناس وطبقاتهم."⁵

إن المتأمل في شخصية أبي حيان يعرف أنه كان بحرا فاهما جبلا عارفا بلغات العرب وبلغات غيرهم مثل الفارسية والتركية والحبشية ودليل ذلك ما كتبه في نحوها فله فيها: كتاب منطق خراسان في لسان الفرس، والإدراك للسان الأتراك، ورسالة بعنوان: نور الغبش في لسان الحبش.⁶

¹ - الذهبي شمس الدين: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، تحقيق طيار آلي قولاج، مركز البحوث الإسلامية، إسطنبول - تركيا، ط01، 1416هـ-1995م، ج724/02.

² - المقرئ التلمساني: نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، 1968م، ج554/02.

³ - ابن الجزري: غاية النهاية في طبقات القراء، ج285/02.

⁴ - الصفدي صلاح الدين خليل: نكت الهميان في نكت العميان، تعليق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط01، 1428هـ-2007م، ج280/10.

⁵ - نفسه: ج280/10.

⁶ - نفسه: ج280/10.

(5) أخلاقه وصفاته:

كان أبو حيان رجلاً علماً فاضلاً فاهماً مخلصاً حسن الخلق ولين الكلام، مما جعل الناس تحتك به ممن كان لهم شرف معاصرتِهِ حتى قيل: "لقد كان أرقّ من النسيم نفساً، أعتبَ ممّا في الكؤوس لمسا"¹ وقد ذكر الصفدي فقال: "كان شيخاً حسن العمّة، مليح الوجه، ظاهر اللون، مشرباً حمرةً، منور الشبيبة، كبير اللحية مسترسل الشعر فيها لم تكن كثة"²، وقد كان رحمه الله كثير البكاء والخشوع ومما يذكر أنّه كان يفتخر بالبخل، ويرى أنّ حفظ المال أفضل من الحاجة للآخرين³، قال الأدفوي: "وكان يفخر بالبخل كما يفخر الناس بالكرم"⁴.

(6) شيوخه:

ممّا اختصت به أمة الإسلام التلقّي عن الشيخ، يقول ابن خلدون: "حصول الملكات عن المباشرة والتلقين أشدّ استحكاماً وأقوى رسوخاً، فعلى قدر كثرة الشيوخ يكون حصول الملكات ورسوخها."⁵

وأبو حيان الأندلسي كما تقدم لنا تلقى عن خ لقي كثير يتجازون أربعمئة عالم ومن الذين أجازوه يفوقون الألف، وفي هذا قيل: ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء وعلم الإسناد والإجازة ساهم بشكل كبير في الحفاظ على الموروث الديني والحضاري والثقافي واللغوي ولذلك يعدّ علم الإسناد من الدين.

¹ - تاج الدين السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، ج277/09.

² - الصفدي صلاح الدين خليل: نكت الهميان في نكت العميان، ج281/10.

³ - المقرّي التلمساني: نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، ج543/02.

⁴ - ينظر الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني، ج309/04.

⁵ - ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد: مقدمة ابن خلدون،

وأصل طلب العلم أخ ذه عن أهله بالتلقي والسماع والمشافهة وعليه كان الإجماع، وقد جاء في الأثر عن عبد الله بن عمر بن العاص قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: " إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤْسَاءَ جُهَالًا فَيَسْأَلُوا، فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا."¹

ويقال في السياق ذاته: من دخل العلم وحده خرج وحده، يقول أبو حيان:²

أمدعيًا علمًا ولست بقاري * * * كتابًا على شيخ به ينهل الحزن
أترعّم أن الذهن يوضح مُشكلاً * * * بلا موضح، كلاً لقد كذب الذهن

وأنشد أيضًا:³

يظنُّ العَمْرَ أَنَّ الكُتُبَ تَهْدِي * * * أَخَا فَهْمٍ لِإِدْرَاكِ الْعُلُومِ
وَمَا يَدْرِي الْجَهْلُ بِأَنَّ فِيهَا * * * غَوَامِضَ حَيَّرَتْ عَقْلَ الْفَهِيمِ
إِذَا رُمَتْ الْعُلُومَ بِغَيْرِ شَيْخٍ * * * ضَلَلَّتْ عَنِ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ
وَتَلْتَبِسُ الْأُمُورُ عَلَيْكَ حَتَّى * * * تَكُونَ أَضَلَّ مِنْ تُوْمَا الْحَكِيمِ

قال جلال الدين السيوطي: " وسمع الحديث بالأندلس وإفريقية والإسكندرية ومصر والحجاز من نحو أربعمائة وخمسين شيخًا "⁴، وهنا سنذكر بعضهم على سبيل الذكر والاستدلال لا الحصر:

¹- البخاري محمد بن إسماعيل: صحيح البخاري، كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم، الحديث رقم: 100، ص 38

²- المقرئ التلمساني: نفع الطيب من غصن الأندلس الرطبي، ج568/02.

³- نفسه: ج564/02.

⁴- السيوطي جلال الدين: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج220/01.

(1) أبو محمد الغرناطي: عبد الحق بن علي بن عبد الله بن محمد بن عبد الملك أبو محمد الخزرجي القرطبي، المقرئ، ولد بمطخشارش، لازمه أبو حيان سبع سنين، وقرأ عليه السبع نحو من عشرين ختمة.¹

(2) ابن الزبير الأندلسي: هو أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن إبراهيم بن الزبير بن عاصم، أبو جعفر الأندلسي، الحافظ، النحوي، صاحب التصانيف، ولد سنة 627هـ، قال عنه أبو حيان: "كان يحرر اللغة ويعلمني المنطق وكان أفصح علم رأيته ... له اليد الطولى في علم الحديث والقراءات والعربية."²

(3) ابن أبي الأحوص: الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن أبي الأحوص القرشي الجبالي الأندلسي، أبو علي القاضي، كان من أهل الضبط والإتقان في الرواية ومعرفة الأسانيد، حافظ العلم للتفسير والحديث، ذاكرة للآداب واللغات والتواريخ، شديد العناية بها، توفي سنة (680هـ).³

(4) محمد بن سليمان بن الحسن بن الحسين: جمال الدين أبو عبد الله البلخي المقدسي المعروف بابن النقيب، له تفسير كبير حافل ذكر فيه أسباب النزول والقراءات والإعراب وغيرها توفي سنة (698هـ).⁴

¹ - ابن الجزري: غاية النهاية في طبقات القراء، ج325/01.

² - ابن الجزري: غاية النهاية في طبقات القراء، ج35/01.

³ - السيوطي جلال الدين: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر عيسى البابي الحلبي، ط1، 1384هـ - 1964م، ج220/01.

⁴ - ابن حجر العسقلاني: الدر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ص239.

(5) **ابن الطباع**: أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن عيسى، أبو جعفر بن الطباع الرعيني الأندلسي، شيخ القراء بغرناطة، إمام حاذق نبيل صالح، ولي القضاء مكرهًا فحكم حكو وعزل نفسه، مات سنة (680هـ).¹

(6) **محمد بن علي بن يوسف** : أبو عبد الله الأنصاري الشاطبي اللغوي : إمام مقرئ، روى القراءة عنه أبو حيان وكان عالي الإسناد، توفي سنة (674هـ).²

(7) **المالقي** : أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد، أبو جعفر النحوي، كان عالمًا بالنحو من مصنفاته "رصف المباني في حروف المعاني"، توفي سنة (702هـ).³

(8) **القرطاجني** : حازم بن محمد بن حازم، أبو الحسن الأندلسي الأنصاري، وهو أديب وله شعر، توفي بتونس سنة (648هـ).⁴

(9) **ابن الضائع**: علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن الضائع، بلغ الغاية في فن النحو، توفي سنة (680هـ).⁵

(10) **ابن النحاس** : محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الحلبي، أبو عبد الله بهاء الدين ابن النحاس، شيخ العربية بمصر في وقته، توفي بها سنة (698هـ).⁶

¹ - ابن الجزري: غاية النهاية في طبقات القراء، ج8/01 .
² - السيوطي جلال الدين: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج194/01.
³ - نفسه: ج331/01.
⁴ - نفسه: ج491/01.
⁵ - السيوطي جلال الدين: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج204/02.
⁶ - نفسه: ج13/01.

(7) تلاميذه:

تتلمذ على يد أبي حيان العديد من أهل العلم ولا يستغرب هذا فقد كان بارعاً في علوم شتى، ممّا جعل طلبة ال علم يرتحلون إليه من مختلف أقطار المعمورة للانتفاع بعلمه وفيما يلي بعض من كان لهم شرف التتلمذ على يديه:

(1) **السفاقي**: إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم القيسي، المالكي، السفاقي النحوي صاحب إعراب القرآن، ولد سنة (697هـ) كانت له همة في الفضائل و العلوم وأخذ عن أبي حيان في القاهرة.¹

(2) **المرادي ابن أم قاسم**: هو الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المصري النحوي اللغوي الفقيه البارع ، أبو محمد بدر الدين، يكنى بابن أم قاسم، وهي جدته لأبيه، واسمها الزهراء شيخة من العرب، تفنن في تصانيفه، مات يوم عيد الفطر سنة تسع وأربعين وسبعمائة.²

(3) **الصفدي صلاح الدين**: خليل بن أبيك بن عبدالله، أبو الصفاء، ولد بصفد بفلسطين سنة (697هـ)، اشتهر بالأدب والتاريخ والفقه، كتب أكثر من ستمائة مجلد تصنيف، من أشهرها الوافي بالوفيات، وقد وضع فيه ترجمة لشيخه أبي حيان، توفي سنة (772هـ).

(4) **الإسنوي جمال الدين**: عبد الرحيم بن الحسن بن علي، جمال الدين أبو محمد، برع في العربية وانتهت إليه رئاسة الشافعية، وازدحم عليه الطلبة وكثر تلاميذه وانتفعوا به، من مؤلفاته: شرح المنهاج في الفقه، مات سنة (772هـ).³

¹- السيوطي جلال الدين: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج425/01.

²- نفسه: ج517/01.

³- الشوكاني ابن علي: البدر الطالع بمحاسن القرن السابع، 392.

(5) السمين الحلبي : أحمد بن يوسف بن عبد الدائم بن محم د الحلبي، شهاب الدين أبو العباس، المعروف بالسمين الحلبي، كان فقيهاً بارعاً في النحو والتفسير وعلم القراءات، لازم أبا حيان إلى أن فاق أقرانه وله تفسير الدر المصون، توفي سنة (765هـ).¹

(8) عقيدته ومذهبه:

تميزت بلاد الأندلس بشيوع المذهب المالكي والظ اهري في عموم أرجائها خصوصاً الظاهري تأثرًا بابن حزم الظاهري، وبلغ هذا التأثير ذروته مع ابن مضاء القرطبي الذي أسس لإلغاء نظرية العامل وإلغاء العلل الثواني والثالث وإلغاء القول بالتأويل البعيد الذي يُخرج النص عن ظاهره، وأبو حيان الأندلسي كان واحدًا من الذين تأثروا بالمذهب الظاهري فتمذهب له وهنا يذكر أهل العلم قولاً له نصّه: "محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه"² ولذلك كان يذهب مع المذهب الظاهري في التفسير ويفسر عبارات القرآن على ما يقتضيه ظاهر اللفظ³ كما صرح في بداية تفسيره.

كان لا يميل إلى الفلسفة ولا الاعتزال، ولا إلى التجسيم، فقد كان متمسكاً بطريقة السلف، وكان يعظم ابن تيمية ومدحه في قصيدة، وقد ابتعد عنه عندما أساء إلى سيبويه، فأنحرف عنه لذلك ووصفه بكلّ سوء في النهر المادّ ونسبه إلى التجسيم.⁴

(9) آثاره:

¹- السيوطي جلال الدين: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج402/01.

²- نفسه: ج281/01.

³- خديجة الحديثي: أبو حيان النحوي، ص382.

⁴- ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني: ج308/04.

تذكر كتبُ التراجم أنّ أبا حيانَ ألفَ أكثرَ من خمسينَ مصنفاً في علومِ شتى، وقد ذكر أبو حيانَ جلَّ هذه الآثارُ في إجازته لتلميذه الصفدي وسنذكر ما وصلنا منها:

(أ) التفسير:

✓ البحر المحيط.

✓ النهر الماد (اختصره من البحر المحيط).

(ب) القراءات:¹

✓ عقد اللآلي في القراءات السبع العوالي.

✓ الحل الحالية في أسانيد القراءات العالية.

✓ المورد الغمر في قراءة أبي عمرو.

✓ تقريبُ النَّائِي في قراءة الكسائي.

✓ المزن الهامرُ في قراءة ابن عامر.

✓ الأثير في قراءة ابن كثير.

✓ النافع في قراءة نافع.

✓ الرمزة في قراءة حمزة

✓ الروض الباسم في قراءة عاصم.

✓ غاية المطلوب في قراءة يعقوب.

✓ قصيدة السير الجلي في قراءة زيد بن علي.

¹ - ينظر: البدر الطالع : 844، نفع الطيب : ج552/02، بغية الوعاة: ج282/01، أعيان العصر : ج346/05، رُئيت
الهميان: 283

ج) الفقه:

- ✓ الوهاج في اختصار المنهاج للنووي
- ✓ الأنور الأطلی في اختصار المحلّی.
- ✓ مسلك الرشد في تجريد مسائل نهاية ابن رشد ولم يتمّه.
- ✓ الإعلام بأركان الإسلام.

د) اللغة:¹

- ✓ إتحاف الأريب بما وقع في القرآن من الغريب.
- ✓ الارتضاء في الفرق بين الضاد والطاء.
- ✓ الأفعال في لسان الترك
- ✓ زهو الملك في نحو الترك.
- ✓ منطق الخرس في لسان الفرس.
- ✓ نور الغبش في لسان الحبش.
- ✓ المجنور في لسان اليخمر ولم يتمّه.

هـ) النحو:²

- ✓ التذكرة في العربية.
- ✓ 2- الشذا في مسألة كذا.
- ✓ 3- الشذرة.
- ✓ 4- غاية الإحسان في علم اللسان.

¹- ينظر: أعيان العصر: ج346/05، نفح الطيب: ج352/02.

²- ينظر: بغية الوعاة: ج282/01، البدر الطالع: 844.

- ✓ 5-النكت الحسان في شرح غاية الإحسان.
- ✓ 6-القول الفصل في أحكام الفصل.
- ✓ 7-اللّمة البدرية في علم العربية.
- ✓ 8-نهاية الإعراب في علمي التصريف والإعراب.
- ✓ 9-الإسفار الملخص من كتاب السفار.
- ✓ 10-التجريد لكتاب سيبويه.
- ✓ 11-التذيل والتكميل في شرح التسهيل.
- ✓ 12-التخيل الملخص من شرح التسهيل.
- ✓ 13-الموفور في تحرير أحكام ابن عصفور.
- ✓ 14-التقريب.
- ✓ 16-التدريب في تمثيل المقرب.
- ✓ 17-التكميل شرح التسهيل.
- ✓ 18-المبدع في التصريف.
- ✓ 19-ارتشاف الضرب من لسان العرب.
- ✓ 20-منهج السالك في كشق على ألفية ابن مالك.

(10) وفاته:

توفي رحمه الله بمنزله خارج باب البحر بالقاهرة في يوم السبت بعد العصر الثامن والعشرين صفر سنة خمس وأربعين وسبعمائة، ودُفن من الغد بمقبرة الصوفية خارج باب النصر وصُلِّي عليه بالجامع الأموي بدمشق صلاة الغائب في شهر ربيع الآخر.¹

¹ - المقرئ التلمساني: فح الطيب من غصن الأندلس الرطيد، ج538/02.

نبذة موجزة عن أبي علي الفارسي

(1) اسمه ونسبه ومولده:

هو الإمام أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان بن أبان الفارسي الفسوي، صاحب التصانيف، النحوي الإمام المشهور، ولد ببلدة فسا من عمل شيراز، ونشأ فيها، وكان ميلاده فيها عام (288هـ) في أواخر أيام المعتضد، لأب فارسي، وأم عربية سدوسية، من سدوس شيبان الذين هاجروا إلى فارس¹.

نشأ أبو علي في فسا وتلقى علومه فيها وحفظ القرآن الكريم والحديث والفقاه وبعض شعر العرب، ثم انتقل إلى مهبط العلم آنذاك بغداد والتقى بأعلام في شتى أنواع العلوم². فقد عاصر الفارسي: الرماني، والسيرافي، وابن السراج، والزجاجي، وغيرهم، وكان واحداً منهم، وربما تفوق عليهم علماً وشهرة. غير أن الفارسي لم يكتف بما سمع من هؤلاء فحسب، وإنما اطلع على مؤلفات سابقيه التي استفاد منها كثيراً كسيبويه، والأخفش الأوسط، والكسائي، والفراء، والمازني، والمبرد.. وغيرهم ممن اشتهروا في النحو وعلا ذكركم وأبو علي باتصاله بهؤلاء الأئمة وأخذ عنهم، وإطلاعه على كتبهم، استطاع بجدارته أن يكون من أئمة العربية، وأغزرهم مادةً وأوسعهم اطلاعاً.

قال عنه الزركلي: "وُلِدَ في فسا من أعمال فارس، ودخل بغداد سنة (307هـ)، وتجوّل في كثير من البلدان، وقدم حلب سنة (341هـ)، فأقام مدةً عند سيف الدولة، وعاد إلى فارس،

¹ - ينظر: غاية النهاية في طبقات الفراء لابن الجزري، ج1/189.

² - ينظر: أبو علي الفارسي حياته ومكانته أئمة التفسير العربية وآثاره في القراءات والنحو لعبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار المطبوعات الحديثة، جدة- السعودية، ط03، 1409هـ-1989م، ص61.

فصحب عضد الدولة ابن بويه، وتقدّم عنده، فعلمه النحو، وصنّف له كتاب "الإيضاح في قواعد العربية"، ثم رحل إلى بغداد فأقام إلى أن تُوفّي بها.¹

(2) شيوخه:²

(1) الزّجاج: هو الإمام إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزّجاج (241 - 311 هـ): عالم بالنحو واللغة، وُلِدَ ومات في بغداد، كان من أهل العلم بالأدب والدين المتين، وصنّف كتابًا في معاني القرآن، وله كتاب الأمالي، وكتاب ما فسر من جامع المنطق، وكتاب الاشتقاق وكتاب العروض، وكتاب القوافي وكتاب الفرق، وكتاب خلق الإنسان، وكتاب خلق الفرس وكتاب مختصر في النحو، وكتاب فعلت وأفعلت، وكتاب ما ينصرف وما لا ينصرف وكتاب شرح أبيات سيبويه، وكتاب النوادر، وكتاب الأنواء، وغير ذلك وأخذ الأدب عن المبرد وثعلب وكان يخرط الزّجاج، ثم تركه واشتغل بالأدب، فنُسب إليه.

(2) أبو بكر السراج : هو ابن السراج محمد بن السري بن سهل، أبو بكر (316 هـ): أحد أئمة الأدب والعربية، من أهل بغداد، كان يلثغ بالراء فيجعلها غينًا. ومن كتبه: الأصول في النحو، وشرح كتاب سيبويه، والخط والهجاء، والمواصلات والمذكرات في الأخبار والموجز في النحو والعروض.

(3) مبرمان: هو أبو بكر، محمد بن علي بن إسماعيل العسكري، أبو بكر، المعروف بمبرمان (345 هـ) من كبار العلماء بالعربية، من أهل بغداد، وُلِدَ في طريق رامهرمز . وأخذ عن المبرد والزّجاج، وأخذ عنه الفاسي والسيرافي. وكان ضنينًا بالأخذ عنه، لا يقرئ كتاب سيبويه إلا بمائة دينار، ومن كتبه: (شرح شواهد سيبويه) و(النحو المجموع على العلل)، و(العيون)، و(التلقين)، و(صفة شكر المنعم)، و(شرح كتاب سيبويه) لم يتمّه.

¹- الزركلي خير الدين : الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمتعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ج180/02.

²- ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، ج189/01.

(4) أبو بكر بن مجاهد (ت 324هـ): فقد روى عنه القراءة عرضاً.

(5) أبو بكر الخياط المتوفى سنة (320هـ).

(3) تلامذته:¹

(1) ابن جني (392 هـ): أَبُو الْفَتْحِ عُمَانُ بْنُ جِنِّي الْمَوْصِلِيُّ، إِمَامُ الْعَرَبِيَّةِ، أَبُو الْفَتْحِ عُمَانُ بْنُ جِنِّي الْمَوْصِلِيُّ، صَاحِبُ النَّصَائِفِ، وَهُوَ مِنْ أَكْثَرِ التَّلَامِيذِ صُحْبَةً لَهُ، وَانْتِفَاعاً بِهِ، فَكَانَتْ صَلَةً عِلْمِيَّةً مَبَارَكَةً، اسْتَمَرَّتْ نَحْوًا مِنْ خَمْسَةِ وَثَلَاثِينَ عَامًا، أَثْمَرَتْ أَطِيبَ الثَّمَارِ، فَفُذِّعَ مِنْ خِلَالِهَا إِلَى أَسْرَارِ الْعَرَبِيَّةِ، وَكُشِفَ عَنْ جَوَانِبِ فِئْدَةِ مِنْهَا؛ وَذَلِكَ أَنَّ ابْنَ جَنِي لَازِمَ شَيْخِهِ جِلًّا وَتَرْحَالًا، وَكَأَنَّهُ أَرْهَفَ سَمْعَهُ لِكُلِّ مَا يَقُولُ الشَّيْخُ حَتَّى كَادَ يَحْصِي أَنْفَاسَهُ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ: إِشَارَاتُ ابْنِ جَنِي الْكَثِيرَةِ إِلَيْهِ وَثَنَائِهِ عَلَيْهِ، فَكَلَّمَا وَقَعَ عَلَى لَطِيفَةٍ مِنْ لَطَائِفِ الْعَرَبِيَّةِ، رَدَّهَا إِلَيْهِ وَصَرَفَهَا نَحْوَهُ، وَهُوَ لَا يَزَالُ فِي الْخِصَائِصِ وَالْمَنْصِيفِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ مَصْنَفَاتِهِ يُخْبِرُكَ أَنَّ هَذَا الَّذِي اسْتَخْرَجَهُ وَفُطِنَ لَهُ إِنَّمَا خَرَجَ مِنْ كَيْسِ الشَّيْخِ .

(2) العبدى: أبو طالب أحمد بن بكر بن بقية العبدى، توفي سنة (406هـ).

(3) ابن بلبل: أبو عبد الله محمد بن عثمان، توفي سنة (410هـ).

(4) الجوهري: هو أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري صاحب الصحاح توفي سنة (393هـ).

(5) المرزوقي: هو أبو علي أحمد بن محمد شارح (الحماسة)، المتوفى سنة (421هـ).

¹ - الفيروزآبادي مجد الدين: البلغة في تراجم النحو واللغة، تحقيق محمد المصري، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق - سوريا، ط1، 1421هـ - 2000م، 108.

(3) مكانته وثناء العلماء عليه:

قال ابن خلكان : "وكان إمامَ وقته في علم النحو ... وجرت بينه وبين أبي الطيب المتنبّي مجالس، ثم انتقل إلى بلاد فارس، وصحبَ عضدَ الدولة ابن بويه، وتقدّم عنده، وعلتْ منزلته، حتى قال عضد الدولة: أنا غلام أبي علي الفسوي في النحو.¹

وقال محمد بن يعقوب الفيروز أبادي: "الإمام العلامة قرأ النحو على أبي إسحاق الزجاج ... وبرع في النحو، وانتهت إليه رئاسته، وصحب عضدَ الدولة فعظّمه، وأحسن إليه.²

قال عنه ياقوت الحموي: "وعلتْ منزلته في النحو حتى قال قوم من تلامذته هو فوق المبرّد وأعلم منه، وصنّف كتبًا عجيبة حسنة لم يسبق إلى مثلها، واشتهر ذكّره في الآفاق، وبرع له غلمان حُذّاق مثل عثمان بن جني، وعلي بن عيسى الشيرازي، وغيرهما، وخدم الملوك، ونفق عليهم، وتقدّم عند عضد الدولة، فسمعتُ أبي يقول: سمعت عضدَ الدولة يقول: أنا غلام أبي عليّ النحوي الفسوي في النحو.³

قال عنه السيوطي: "واحد زمانه في علم العربية ... وقال كثير من تلامذته : إنّه أعلم من المبرّد.⁴

(4) مؤلفاته:

- ✓ 1- الحجة في علل القراءات السبع.
- ✓ 2- الإغفال (وهو المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن للزجاج).
- ✓ 3- المسائل المشكلة (البغداديات).

¹- ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، تحقيق مصدق عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ج3/208.

²- الفيروزآبادي مجد الدين: البلغة في تراجم النحو واللغة، ص108.

³- ينظر: معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب للحموي ياقوت، ص812.

⁴- السيوطي جلال الدين: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج410/01.

- ✓ 4- المسائل الحلبيات.
- ✓ 5- المسائل الشيرازيات.
- ✓ 6- المسائل المنثورة.
- ✓ 7- المسائل البصريات.
- ✓ 8- المسائل العسكريات.
- ✓ 9- المسائل العضديات.
- ✓ 10- التعليقة على كتاب سيبويه.
- ✓ 11- التكملة.
- ✓ 12- شرح الأبيات المشككة (إيضاح الشعر).

(5) وفاته:

توفي أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ببغداد ودفن بالشونيزي يوم الأحد 17 ربيع الآخر (وقيل ربيع الأول) سنة (377هـ)¹ وفي معجم الأدباء عن نيف وتسعين سنة، وأوصى بثلث ماله لنحاة بغداد فكان ثلاثين ألف دينار².

¹- ابن خلكان أحمد بن محمد : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق يوسف علي ومريم قاسم، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، ج65/02. و ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، ج189/01.

²- الحموي ياقوت: معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط1، 01، 1414هـ-1993م، ص811.

مسائل الحذف

- 1- حذف الخبر
- 2- حذف العائد المرفوع
- 3- حذف فعل المحسبة
- 4- الحذف بعد أمر القول
- 5- حذف المبتدأ
- 6- حذف خبر كان
- 7- حذف المنادى
- 8- حذف المضاف
- 9- حذف الجواب في الشرطين المتواليين
- 10- حذف حرف الجر اتساعاً
- 11- حذف العائد من جملة النعت
- 12- حذف الموصول وبقاء صلته
- 13- حذف "لا" بعد لام "كين"

مسألة: حذف الخبر

قال تعالى ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾¹.

موضع الشاهد: ﴿مَثَلُ﴾.

قال أبو حيان: "وأنكر أبو علي أن يكون (مثل) بمعنى صفة قال: إنما معناه التنبية"².

قال أبو علي الفارسي: "اعلم أن قول من قال: "معنى: (مثل الجنة) صفة الجنة"، غير مستقيم عندنا، ودلالة اللغة ترد قولهم وتدفعه، ولا يقدر أن يوجدنا أن معنى (مثل) في اللغة (صفة) إنما المثل الشبه... وأما قول أبي إسحاق: إنَّ المعنى في ذلك عنده: (مثل الجنة التي وعد المتقون جنة تجري من تحتها الأنهار) فليس بمستقيم أيضا؛ ألا ترى أنَّ المثل لا يخلو من أن يكون الصفة كما قال: إنَّ ذلك حسن جميل، أو يكون من معنى المشابهة والشبه، لئما قلنا... فالصحيح في هذه الآية ما قاله سيبويه"³.

مناقشة المسألة:

اختلف النحاة في المبتدأ والخبر في قوله تعالى ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ﴾ على قولين هما:

¹ - سورة الرعد: الآية 35.

² - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج386/05.

³ - أبو علي الفارسي: الإغفال، ج343 و351.

القول الأول: مبتدأ وخبره محذوف، وتقديره: فيما قصصنا، أو فيما يتلى عليكم مثل الجنة، أو مثل الجنة مما يُقصُّ عليكم مثل الجنة فهو محمولٌ على هذا الإضمار ونحوه، وهو قول يُنسبُ لسيبويه¹ وجمهور النحاة.²

القول الثاني : أنّ المبتدأ هو (مثل) والخبرُ الجملةُ الفعليةُ (تجري من تحتها الأنهارُ) ويُنسبُ هذا القول للفراء في معانيه.³

يقول القرطبي موضحاً الخلافَ بين البصرة والكوفة في هذا السياق : " اختلف النحاة في رفع :[مَثَلُ] فقال سيبويه : ارتفع بالابتداء والخبر محذوف؛ والتقدير : وفيما يتلى عليكم مَثَلُ الجنة .وقال الخليل : ارتفع بالابتداء وخبر (تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ) أي صفة الجنة التي وعد المتقون تجري من تحتها الأنهار وقال الفراء : المثل مقحم للتأكيد ; والمعنى : الجنة التي وعد المتقون تجري من تحتها الأنهار ; والعرب تفعل ذلك كثيرا بالمثل ; كقوله : ليس كمثلته شيء : أي ليس هو كشيء ".⁴

وقد اعترض العكبري على قول الفراء فقال: "وهذا خطأ عند البصريين". قال : "لأنّ المثل لا تجري من تحته الأنهار، وإنّما هو من صفات المضاف إليه، وشبهته : إنّ المثل هنا بمعنى الصفة فهو كقوله "صفة زيد أنّه طويل"، ويجوز أن يكون "تجري" مستأنفا".⁵

¹ - ينظر : الكتاب لسيبويه، ج143/01.

² - الزجاج أبو إسحاق : معاني القرآن وإعرابه، ج149/03 و150.

³ - الفراء أبو زكريا: معاني القرآن، ج65/02.

⁴ - القرطبي أبو عبد الله: الجامع لأحكام القرآن، ج80/12 و81.

⁵ - العكبري أبو البقاء: التبيان في إعراب القرآن، ج85/02.

وذكر أبو حيان الخلاف بين النحاة في قضية إتيان (المثل) بمعنى (الصفة) في السياق نفسه وأورد قول الفارسي الذي اعترض فيه على النحاة من مجيء مثل بمعنى الصفة فقال: "اعلم أن قول من قال: "معنى: (مثل الجنة) صفة الجنة"، غير مستقيم عندنا، ودلالة اللغة ترد قولهم وتدفعه، ولا يقدر أن يوجدوا أن معنى (مثل) في اللغة (صفة) إنما المثل الشبه".¹

وهذا الذي ذهب إليه الفارسي في هذا الباب مردودٌ بقول جمهور النحاة كما ذكر السمين الحلبي² إذ أن للنحاة قولاً واحداً في مجيء المثل هنا بمعنى الصفة.

وهنا نحن أمام موقفين للفارسي الأول موافقته لسيبويه والبصريين عموماً في كون قوله تعالى ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ﴾ مبتدأ وخبره محذوف، وتقديره: فيما قصصنا، أو فيما يتلى عليكم مثل الجنة، أو مثل الجنة مما يُقَصُّ عليكم مثل الجنة والثاني في مخالفته للزجاج في مجيء (مثل) بمعنى (الصفة).

وموقف أبي حيان من أبي علي الفارسي في المسألتين ظاهر ففي الأولى من حيث الإعراب قد وافقه ونحا نحو البصريين كما جرت العادة عنده، وفي المسألة الثانية خالفه إذ أن الفارسي يرى أن المثل لا يكون بمعنى الصفة في هذه الآية أما أبو حيان فوافق قول جمهور النحاة وهذا الذي ذهب إليه الأخير هو الذي نراه الأجود من حيث السياق والمعنى.

¹ - أبو علي الفارسي: الإغفال، ج 02/343.

² - السمين الحلبي، الدر المصون في علم الكتاب المكنون، ج 07/59.

مسألة: حذف العائد المرفوع

قال تعالى ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ رَبِّيَ أَوْ نَهَارًا مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ
الْمُجْرِمُونَ ﴾¹.

موضع الشاهد: ﴿ مَاذَا ﴾.

قال أبو حيان: "وقد جوز بعضهم أن يكون (ماذا) كله مبتدأ، و خبره الجملة بعده، وضعفه
أبو علي"².

قال أبو علي الفارسي: "اعلم أن موضع السهو في هذه المسألة ما أثبتناه من أن ("ما) في
موضع رفع من جهتين"، وليس لها موضع رفع إلا من جهة واحدة، هي أن يكون (ذا)
بمعنى الذي، وتكون هي استفهاما، فيكون المعنى: ما الذي يستعجل منه المجرمون... فإن
جعل (ماذا) اسما واحدا لكان موضع نصب كأنه في المثل: أي شيء يستعجل المجرمون
من العذاب"³.

مناقشة المسألة:

قال الزجاج: ("ما) في موضع رضع من جهتين: إحداهما أن يكون ذا بمعنى: (ما الذي)
يستعجل منه المجرمون، ويجوز أن يكون (ماذا) اسما واحدا، ويكون المعنى: أي شيء

¹ - سورة يونس: الآية 50.

² - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج166/05.

³ - أبو علي الفارسي: الإغفال، ج312/02 و313.

يستعجل منه المجرمون والهاء في (منه) يعود على العذاب نصب، فيكون المعنى : أي شيء يستعجل المجرمون من الله والأجود أن تكون الهاء تعود على العذاب لقوله [أَثْمَرٌ إِذَا مَا

وَقَعَ ءَأَمَنْتُمْ بِهِ ءَءَأَلَّيْنَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِءَ تَسْتَعْجِلُونَ]"¹.

هذا الذي ذكره الزجاج اعترض الفارسي في الإغفال بما ذكرناه في بداية المسألة ومن هنا يتضح أن الخلاف بين أهل العلم يتجلى في مواقف ثلاث هي:²

- ✓ أن تكون (ما) مبتدأ و(ذا) خبره وهو موصول بمعنى الذي، و(يستعجل) صلته وعائده محذوف تقديره: أي شيء الذي يستعجل منه أي العذاب.
- ✓ أن يكون (ماذا) كلة مبتدأ أي: يُجعل الاسمان بمنزلة اسم واحد والجملة بعده خبره.
- ✓ أن يكون (ماذا) كلة مفعولاً.³

وقد ضعّف الفارسي القول الثاني من كون (ماذا) كلة مبتدأ بمنزلة اسم واحد وهو قول مكي في مشكل إعراب القرآن.⁴

يقول النحاس: "إن جعلت الهاء في (منه) تعود على العذاب ففيه تقديران : يكون (ما) في موضع رفع بالابتداء و (ذا) بمعنى الذي وهو خبر (ما)، والتقدير الآخر : أن يكون (ماذا) شيئاً واحداً في موضع رفع بالابتداء، والخبر في الجملة وإن جعلت الهاء في (منه) تعود

¹ - الزجاج أبو إسحاق: معاني القرآن وإعرابه، ج24/03.

² - السمين الحلبي: الدر المصون في علم الكتاب المكنون، ج216/06.

³ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج166/05.

⁴ - مكي بن أبي طالب القيسي: مشكل إعراب القرآن، ص347.

على اسم الله جل وعز وجعلت (ماذا) شيئاً واحداً كانت (ما) في موضع نصب بيستعجل، والمعنى أي شيء يستعجل المجرمون من الله جل وعز".¹

وقد انتصر أبو حيان لقول الزجاج ومن نحا نحوه حين قال: "والظاهرُ عود الضمير في (منه) على العذاب، وبه يحصل الربط لجملة الاستفهام بمفعول (أرأيتم) المحذوف الذي هو مبتدأ في الأصل".²

يقول ابن الأنباري: "في (ماذا) وجهان قدمنا ذكرهما وجوز بعض النحويين وجهًا ثالثًا".³ وهذه الأوجه التي قصدتها ابن الأنباري هي ما قد ذكرناه في تقديم المسألة، وقد أورد استنكار النحويين لجواز أن تكون (ما) مبتدأ ويستعجل خبره بقول الشاعر ضرورة:⁴

قد أصبحت أم الخيار تدعي *** عليّ ذنباً كلُّه لم أصنع

برفع (كلُّه) أي لم أصنعه وهذا ما لا يجيزه البصريون إلا في الشعر ومنه قول الشاعر أيضاً:⁵

وخالدٌ يحمّد ساداتنا *** بالحق لا يحمّد بالباطل

¹ - النحاس أبو جعفر: إعراب القرآن، ص 398.

² - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج166/05.

³ - ابن الأنباري أبو البركات: البيان في إعراب غريب القرآن، ج414/01.

⁴ - ديوان أبي النجم العجلي: جمع وتحقيق محمد أديب عبد الواحد، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق - سوريا، 2006م - 1427هـ، ص258.

⁵ - البيت بلا نسبة وهو: المقرب (1/84)، وشرح التسهيل للمصنف (2/162)، وشرح التسهيل للمراد (1/582)، والتذييل (3/107)، والارتشاف (ص 602، 1151)، والبحر المحيط (1/354)، (8/219)، والمغني (2/611).

أي: وخالدٌ تَحْمَدُهُ. فحذفَ الهاءَ ليستقيمَ الوزنُ . وهذا من بابِ إصلاحِ النظم كما ذكر ذلك ابن مالك.¹

يقول الطاهر بن عاشور: "وماذا كلمتان هما (ما) الاستفهامية و (إذا) أصله إشارة مشار به إلى مأخوذ من الكلام الواقع بعده . واستعمل (ذا) مع (ما) الاستفهامية في معنى الذي لأنهم يراعون لفظ الذي محذوفاً . وقد يظهر كقوله تعالى : [مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ] لِأَنَّ

إِلَّا بِإِذْنِهِ] وهذا الاستفهام مستعمل في الإنكار عليهم، وفي التعجب من تعجلهم العذاب بنية أنهم يؤمنون به عند نزوله.²

ويقول أيضاً: "واعلم أن النحاة يذكرون استعمال ما ذا بمعنى ما الذي وإنما يعنون بذلك بعض مواضع استعماله وليس استعمالاً مطرداً. وقد حقق ابن مالك في الخلاصة إذ زاد قيداً في هذا الاستعمال فقال:³

ومثل ما، ذا بعد ما استفهام * أو من إذا لم تلغ في الكلام**

وقد ذكر السمين الحلبي قول الفارسي وموقف أبي حيان منه حين قال : "وقد أجاب أبو البقاء عن هذا فقال: وردَّ هذا القول بأنَّ الهاءَ في {تعودُ على المبتدأ كقولك : زيدٌ أخذتُ منه درهماً . قلت: ومثلُ أبي علي لا يخفى عليه مثل ذلك، إلا أنه لا يرى عودَ الهاءِ على

¹ ابن مالك الأندلسي: شرح التسهيل، ج92/02.

² الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، 1984م، ج11/192.

³ نفسه: ج11/193.

الموصول لأن الظاهر عَوْدُهَا على العذاب . قال الشيخ : والظاهر عَوْدُ الضمير في {منه} على العذاب".¹

وختامًا يتبين أن موقفَ أبي حيان من الفارسي هو المخالفةُ ومذهبُ أبي حيان ما قال به الزجاج وغيره وهذا واضحٌ من قول أبي حيان : "والظاهرُ عود الضمير في (منه) على العذاب، وبه يحصلُ الربطُ لجملة الاستفهام بمفعولٍ (أرأيتم) المحذوف الذي هو مبتدأ في الأصل".²

والذي ذهب إليه أبو حيان هو القولُ الراجح عندي وهو قول جملة من النحويين على اختلاف مشاربهم.

مسألة: حذف فعل المحسبة

قال تعالى ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا ۚ بَلْ أَحْيَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴾.³

موضع الشاهد: ﴿ بَلْ أَحْيَاءُ ﴾.

قال أبو حيان: "وردّ عليه أبو عليّ الفارسيّ في الإغفال، وقال : لا يجوز ذلك، لأنّ الأمرَ يقينٌ، فلا يجوزُ أن يؤمَرَ فيه بمحسبةٍ، ولا يضحّ أن يُضمَرَ فيه إلّا فعلُ المحسبةِ ... وقد يقع حسب لليقين كما تقع ظنٌّ، لكنّه في ظنّ كثيرٌ وفي حسب قليلٌ".¹

¹ - السمين الحلبي، الدر المصون في علم الكتاب المكنون ج6/215 و216.

² - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج166/05.

³ - سورة آل عمران: الآية 169.

قال أبو عليّ الفارسيّ: " فالنصب الذي أجازته في (أحياء) غير جائز؛ لأنه أمرٌ بالشك، ولا يجوز الشك في واحد من الأقوال إذا ثبت وورد الأمر بحسابه، ألا ترى أنه إذا ثبت أنهم أحياء، لم يجر الشك في ذلك...، فإجازة النصب في قوله (أحياء) لا يكون إلا أن تحمله على الحسين، وحمله على الحساب لا يجوز؛ لأن ذلك غير سائغ".²

مناقشة المسألة:

قال ابن عادل الدمشقي: " قرأ الجمهور « أحياء » رفعا، على تقدير: بل هم أحياء، وقرأ ابن أبي عبلّة « أحياء » وخرجها أبو البقاء على وجهين:

أحدهما: أن يكون عطا على «أمواتا» قال: «أمواتا» قال: (كما تقول: ما ظننت زيدا قائما بل قاعدا).

الثاني: وإليه ذهب الزمخشري أن يكون بإضمار فعل، تقديره: بل احسبهم أحياء، وهذا الوجه سبق إليه أبو إسحاق، الزجاج، إلا أن الفارسي رده عليه - في الإغفال - وقال، لأنّ الأمر يقين فلا يجوز أن يؤمر فيه بمحسبة، ولا يصح أن يضم فيه إلا فعل المحسبة، فوجه قراءة ابن أبي عبلّة أن يضم فعلا غير المحسبة، اعتقدهم، أو أجعلهم، وذلك ضعيف؛ إذ لا دلالة في الكلام على ما يضم³ وعينُ الخلاف بين أهلِ لعلم في تقديرِ الفعلِ المحذوفِ وهو فعلُ الحسابِ، وقد اعترض الفارسيّ على قولِ الزجاجِ إذ تأوّلَ فعلَ الحسابِ في وجهِ قراءةِ ابن أبي عبلّة أي: أحسبهم أحياء.

¹ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج3/118.

² - أبو علي الفارسي: الإغفال، ج2/138.

³ - ابن عادل الدمشقي: اللباب في علوم الكتاب، ج6/46.

قال الزجاج: " القراءة بالرفع (بل أحياءً عند ربهم) ولو قرئت بل (أحياءً) عند ربهم لجاز المعنى: أحسبهم أحياء، وقيل في هذا غير قول: قال بعضهم: لا تحسبهم أمواتا بل هم أحياء في دينهم... وقال بعضهم: لا تحسبهم كما يقول الكفار أنهم لا يبعثون بل يبعثون".¹

فوجهُ اعتراضِ الفارسيِّ هنا في توجيهِ قراءةِ النصبِ أنّ الشكَّ لا يجوز فيما هو مثبتٌ، وقد ثبت أنّ الشهداءَ أحياءٌ وحملُ المسألةِ على الحسبانِ لا يسوغُ حسبَ قوله، وقد وردَ في كلامِ العرب ما يثبتُ أنّ (حسب) قد تأتي بمعنى العلم والإثبات لا الشكَّ والريب، فيثبتُ بذلك أنّ قولَ الفارسيِّ مردودٌ بهذه الأدلّة:

يقول لبيد بن ربيعة:²

حَسِبْتُ التَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ * رِبَاحاً، إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلاً ***

الشاهد فيه: قوله "حسبت التقى خير تجارة" حيث استعمل الشاعر "حسبت" بمعنى علمت، ونصب به مفعولين، أولهما قوله "التقى" وثانيهما قوله "خير تجارة".

وقول النمر بن تولب:³

شَهِدْتُ وَفَاتُونِي وَكُنْتُ حَسِبْتَنِي * فَكَلْتُ إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا وَتَغِيْبِي**

¹ - الزجاج أبو إسحاق: معاني القرآن وإعرابه، ج488/01.

² - ديوان لبيد بن ربيعة العامري، ص119.

* البيت في ديوان لبيد على الشكل التالي ولا شاهد فيه :

رَأَيْتُ التَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ *** رِبَاحاً، إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلاً

³ - ديوان النمر بن تولب العكلي : شرح وتحقيق محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت - لبنان، ط01، 1421هـ-2000م، ص45.

أورد أبو حيان البيت في تفسيره دون نسبةٍ وهو للنمر بن تولب والبيت كما رواه أبو حيان فيه شاهدٌ أمّا ما هو مثبتٌ في ديوان النمر فلا شاهدَ فيه (وحسب) ليست لليقين، وما أورده أبو حيان¹:

شَهِدْتُ وَفَاتُونِي وَكُنْتُ حَسْبَتِي *** فَقِيرًا إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا وَتَغْيِبِي

وقد انتصر صاحبُ البحرِ للفارسي وقال: "وهذا الذي ذكره هو الأكثرُ، وقد يقع حسب لليقين كما تقع ظنٌ، لكنّه في ظنّ كثيرٍ وفي حسب قليلٌ"².

واعترضَ السمينُ الحلبيّ على الفارسيّ ووصفه بالتحاملِ على الزجاجِ بعدَ أنْ اعترضَ عليه في كتابه الإغفالِ بالنصّ الذي أسلفنا ذكره فقال: "وهذا تحاملٌ من أبي عليّ ... لأنّ حسب قد تأتي لليقين"³.

وذكر العكبري الخلاف ولم يفصل فيه فقال: "قوله تعالى: بل أحياء: أي بل هم أحياء . ويقرأ بالنصب عطفًا على (أمواتا)، كما تقول: ظننت زيدا قائما ; بل قاعدا . وقيل: أضمر الفعل، تقديره: بل احسبهم أحياء، وحذف ذلك لتقدم ما يدل عليه . و(عند ربهم):صفة لأحياء، ويجوز أن يكون ظرفًا لأحياء؛ لأنّ المعنى يحيون عند الله . ويجوز أن يكون ظرفًا لـ "يرزقون"، ويرزقون صفة لأحياء . ويجوز أن يكون حالًا من الضمير في أحياء؛ أي يحيون مرزوقين . ويجوز أن يكون حالًا من الضمير في الظرف إذا جعلته صفة"⁴.

¹- أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج3/118.

²- نفسه، ج3/118.

³- السمين الحلبي: الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج3/482.

⁴- العكبري أبو البقاء: التبيان في إعراب القرآن، ج1/265.

ويَتَّضِحُ من خلال ما قاله أبو حيان أنه يخالفُ الفارسيّ، إذ قالَ بأنّه لا يسلم لقول الفارسي: ولا يصحّ أن يُضمَرَ له إلا فعلُ المحسبة. فقال أبو حيان: "ولا يصحّ أن يُضمَرَ له غلاً فعلُ المحسبة غيرُ مُسلمٍ، لأنّه إذا امتنع من حيثُ المعنى إضمارُهُ، أضمَرَ غيرهُ لدلالةِ المعنى عليه، لا اللفظُ.... وهذا على تسليم أنّ حسبَ لا يذهب بها مذهبَ العلم".¹

وما ذهب إليه الفارسيّ وغيرُهُ من أهلِ العلمِ بأنّ إضمارَ الفعلِ بمعنى اعتقدهم أو صيّرهم أو ألقههم لأنّ المعنى يقبلُ ذلك ولا يردّه في قراءةِ النصبِ، والذي ذكرهُ الفارسيّ محتجاً به على الزجاج وصفهُ أكثرُ أهلِ النحو بالتحاملِ، وإن كان الفارسيّ قد قدمَ مسوغاتٍ قد تكون مقبولةً من حيثُ اللفظُ ولا من ناحيةِ المعنى فما ذكرهُ الزجاج ومن هنا نحوهُ فهو الذي نقول به وننتصرُ له.

مسألة: الحذف بعد أمر القول

قال تعالى ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ﴾.²

موضعُ الشاهد: ﴿ يُقِيمُوا ﴾.

قال أبو حيان: "وقيل هو مضارعٌ بلفظِ الخبرِ صرفَ عن لفظِ الأمرِ، والمعنى : أقيموا قاله أبو عليّ وفرقةٌ، وردَّ بأنّه لو كان مضارعاً بلفظِ الخبرِ، ومعناه الأمرُ لبقِيَ على إعرابه بالنونِ

¹ - ينظر البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي: ج1/118/03.

² - سورة إبراهيم: الآية 31.

كقوله [هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تَجْرَةِ تُنَجِّكُمْ]... واعتلّ أبو عليّ لذلك بأنّه لما كان بمعنى

الأمر بني، يعني على حذف النون.¹

قال أبو عليّ الفارسيّ: "قال أبو عثمان: قلّ للذين آمنوا أقيموا الصلاة، وجاز ذلك لأنّه جعل (يقيموا) في موضع (أقيموا) فلا يُنكر هذا، إذ أوقع المعرب في موضع المبني، كقولك: (يا زيد)، وإن كان معرباً في الأصل لوقوعه موقع المبني.²

مناقشة المسألة:

تعدّدت الأقوال في قوله تعالى ﴿يَقِيمُوا﴾ من حيث التخريج والتوجيه والإعراب فوصلت حصراً إلى سبعة أقوال على اختلافها وتباينت هذه التخريجات وتفصيلها كالآتي:

القول الأول: مجزومٌ بلامٍ أمرٍ محذوفٍ تقديره: ليقيموا، وهذا الرأي ينسبُ إلى الزجاج³ وقد ذكر رأيين آخرين ولكن هذا الوجه هو الأجود لديه فقال معلقاً: "أجودها أن يكون مبنيًا، لأنّه في موضع الأمرٍ وجائزٌ أن يكون مجزومًا بمعنى اللامٍ إلّا أنّها أُسقطت... وفيها وجهٌ ثالثٌ على جواب الأمر.⁴ وهذا الذي ذكره الزجاج قاسه على حذف ال جارٍ وبقاءٍ عمله مثل قول الشاعر⁵:

محمدٌ تفدّ نفسك كلّ نفسٍ *** إذا ما خفت من شيءٍ تبالا

¹- ينظر: البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، ج415/05.

²- أبو عليّ الفارسيّ: المسائل المنثورة، المسألة 171. ص169.

³- الزجاج أبو إسحاق: معاني القرآن وإعرابه، ج162/03.

⁴- ينظر: نفسه، ج162/03 و163.

⁵- ينظر الكتاب لسبويه، ج08/03.

يريد: لِنَقْدِ، وقد ذكرَ أبو حيان أنّ سيبويه أنشدَ هذا البيت وقد خصّه بالشعرِ دون غيره¹.
وقد أنكره أبو العباس محمد بن يزيد المبرد.²

وذكر ابن هشام: "أنّ الذي منعه المبرد في الشعر، أجازهُ الكسائيّ في الكلام، لكن بشرط تقدّم "قُلْ"، وجعل منه "قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة"؛ أي ليقيموها.³ وفي الكتاب قال سيبويه: "واعلم أنّ هذه اللّام قد يجوز حذفها في الشعر وتعملُ مضمرةً، كأنّهم شبهوها بأنّ إذا أعملوها مضمرةً."⁴ ومثله في قول متمم بن نويرة:⁵

على مثل أصحاب البعوضة فأخْمِشِي * * * لك الويلُ حرّ الوجه أو يبك من بكي

وقد جوّز الزمخشري هذا فقال: "وجوزوا أنّ يكون يقيموا وينفقوا بمعنى: ليقيموا ولينفقوا ويكون هذا هو المقول. قالوا: إنما جاز حذف اللّام لأنّ الأمر الذي هو قل معوض عنه، ولو قيل: يقيموا الصلاة وينفقوا ابتداءً بحذف اللّام لم يجز."⁶ وهذا الباب محلّ خلاف بين النحاة في كون الأمر دون اللّام هل هو معرب أم مبني؟

القول الثاني: أنّ (يقيموا) مجزوم على جواب الأمر (قل) ونسب السمين الحلي⁷ هذا القول للمبرد والأخفش وهو غير موجود في معاني القرآن للأخفش وأمّا المبرد فما ذكره النحاس

¹ - ينظر: البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، ج415/05.

² - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ص426.

³ - ينظر ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعراب ص 297 و 298.

⁴ - سيبويه أبو بشر: الكتاب، ج09/03.

⁵ - ديوان مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي: تأليف مرهون الصفار، مطبعة الإرشاد، بغداد - العراق، 1968م، ص 84.

⁶ - الزمخشري جار الله: تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ص 552.

⁷ - السمين الحلي: الدر المصون في علم الكتاب المكنون، ج415/05.

حين قال: "حدثنا محمد بن يزيد عن المازني قال: التقدير: قل للذين آمنوا أقيموا الصلاة يقيموا، وهذا قول حسن لأن المؤمنين إذا أمروا بشيء قبلوا فهو جواب الأمر".¹

واعترض أبو حيان على هذا المذهب وردّه بحجّة أنّه لا يلزم من القول أن يقيموا، لأنّ التخلف عنه موجود وهذا الاعتراض باطل لأنّ المراد بالعباد المؤمنين وليس الكفار وهنا قال العكبري مقويًا رأي المازني: "وهذا عندي لا يبطل قوله، لأنّه لم يرد بالعباد الكفار بل المؤمنين، وإذا قال الرسول لهم أقيموا الصلاة أقاموها، وبدل على ذلك قوله [لِعِبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا]."²

القول الثالث: أنّه جواب أمر محذوفٍ والتقدير: قلّ لهم أقيموا يقيموا، ويُنسب هذا للمبرد فيما حكاه عنه العكبري في التبيان واعترض عليه قائلاً: "وهو فاسدٌ لوجهين: أحدهما: أن جواب الشرط يخالف الشرط إمّا في الفعل، وإمّا في الفاعل، وإمّا فيهما؛ أمّا إذا كان مثله في الفعل والفاعل، فهو خطأ، كقولك: فم تقم، والتقدير على ما ذكر في هذا الوجه: إن يقيموا يقيموا؛ والوجه الثاني: أن الأمر المقدّر للمواجهة، و "يقيموا" على لفظ الغيبة، وهو خطأ، إذا كان الفاعل واحداً".³

القول الرابع: إن نقل لهم أقيموا يقيموا، وهو مذهب سيبويه فيما حكاه عنه ابن عطية⁴ وقد رجّح الأنباري أبو البركات مذهب سيبويه فقال: "وأوجه الأوجه الأول⁵ وهذا بعد أن

¹ - النحاس أبو جعفر: إعراب القرآن، ص 481.

² - أبو البقاء العكبري: التبيان في إعراب القرآن، ج 93/02.

³ - أبو البقاء العكبري: التبيان في إعراب القرآن، ج 93/02.

⁴ - ينظر البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، ج 415/05.

⁵ - ابن الأنباري أبو البركات: البيان في إعراب غريب القرآن، ج 59/02.

بسط ثلاثة أقوال وكان هذا الذي رجحه الأول ذكراً وجاء في البحر المحيط أنّ المبرد تبع سيبويه في هذا القول، يقول أبو حيان: "وقيل التقدير: إن ثقل لهم أقيموا يقيموا، قاله سيبويه، فيما حكاه ابن عطية".¹

القول الخامس: أن يكون (يقيموا) جواب الأمر الذي يعطينا معناه قوله (قل)، وذلك أن تجعل قوله قل في هذه الآية بمعنى بلّغ وأدّ الشريعة يقيموا.²

القول السادس: جواب الأمر معه شرط مقدرّ، وهو مذهب الفراء.³ وهنا يقول السمين الحلبي: "أطع الله يدخلك الجنة؛ أي إن أطعته يدخلك الجنة والفرق بين هذا وبين ما ذهب إليه ابن عطية أن الأخير ضمّن فيه الأمر نفسه معنى الشرط، وفي هذا قدر فعل الشرط بعد فعل الأمر من غير تضمين".⁴

القول السابع: أن يكون (يقيموا) مضارع صرف عن الأمر إلى الخبر وهو قول الفارسي⁵، وذكر السمين الحلبي أنّ هذا مردود؛ فقال: "لأنه كان ينبغي أن يثبت نونه الدالة على إعرابه، وأجيب عن هذا بأنّه بني لوقوعه موقع المبني، كما بني المنادى في نحو "يا زيد" لوقوعه موقع الضمير، وقيل إنّه حذف نونه تخفيفاً، على حدّ حذفها في قول النبي صلى الله عليه وسلم: لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا".⁶

¹ - ينظر البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، ج415/05.

² - السمين الحلبي: الدر المصون في علم الكتاب المكنون، ج415/05.

³ - الفراء أبو زكريا: معاني القرآن، ج77/02.

⁴ - السمين الحلبي: الدر المصون في علم الكتاب المكنون، ج415/05.

⁵ - أبو علي الفارسي: المسائل الحليّات، ص107.

⁶ - السمين الحلبي: الدر المصون في علم الكتاب المكنون، ج415/05.

وردّ هذا القول أبو حيان في تفسيره فقال : "وردّ بأنه لو كان مضارعاً بلفظ الخبر، ومعناه الأمر لبقِيَ على إعرابه بالنون كقوله [هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجْرَةٍ]".¹

وهذه المسألة كغيرها من المسائل النحوية جاب أهل العلم الأقطار تفتيشاً وتمحيصاً وكلّ أدلى بدلوهِ في هذا الباب، ولعلّ ما ذكره المازني كما نقله عنه محمد بن يزيد من كون (يقيموا) مجزوم على جواب الأمر (قل) هو أوجه الوجوه ذكرًا لبعده عن التأويل الم تكلف، وبليهِ مرتبة قول الزجاج بأنه مجزوم بلام أمرٍ محذوفةٍ تقديره : ليقيموا، وهناك تأويلٌ آخر يتناغم مع هذه الآية وهو أن يكون "يقيموا" منصوباً بإضمار "أن" أي "أن يقيموا"، وهذا كثيرٌ في كلام العرب ومنه على سبيل الذكر لا الحصر قولُ طرفة بن العبد:²

لَا أَيُّهَذَا اللَّائِمِي أَحْضَرَ الْوَعَى *** وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

أحضر: يروى بالنصب والرفع، فالنصب رواية الكوفيين، وهو منصوب عندهم بأن محذوفة، والذي سهل النصب عندهم مع الحذف ذكر "أن" في المعطوف وهو قوله "وأن أشهد". وأما الرفع فهي رواية البصريين، وهو مرفوع عندهم بعد حذف "أن" على حد قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ ، والذي سهل حذف "أن" ثبوت "أن"

¹ - ينظر: البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، ج415/05.

² - ديوان طرفة بن العبد: شرح وتقديم مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط02، 1423هـ - 2002م، ص25.

بعدها كما عند الكوفيين ، وعلى هذا فالفعل قائم مقام المصدر ، فهو في محل جر بعن محذوفة¹. ومثله قول جرير:²

نفاك الأغر بن عبد العزيز *** بحقك تُنفى عن المسجد

أي: أن تُنفى موضعه نَصَبٌ وأضمرُوا أن وأعملوها مضمرة، لأن المعنى : وحقك أن تُنفى، وقد اختلف نحو هذا الاختلاف في بيت طرفة المذكور سلفاً.

مسألة: حذف المبتدأ

قال تعالى ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ﴾³.

موضع الشاهد: ﴿ثَلَاثَةٌ﴾.

قال أبو حيان: "وقال أبو علي التقدير الله ثالث ثلاثة، حذف المبتدأ والمضاف . انتهى . أراد أبو علي موافقة قوله : [لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ] أي: أحد آلهة ثلاثة والذي يظهر أن الذي أثبتوه هو ما أثبت في الآية خلافه، والذي أثبت في الآية بطريق الحصر إنما هو وحدانية الله تعالى، وتنزيهه أن يكون له ولد، فيكون التقدير : ولا تقولوا الله ثلاثة. ويترجح قول أبي علي بموافقة الآية التي ذكرناها.⁴

¹- الشيخ محمد طه الدرة : فتح الكبير المتعال إعراب المعلمات العشر الطوال معلقة طرفة بن العبد، مكتبة السوادي للتوزيع، جدّه السعودية، ط2، 02، 1409هـ-1989م ص245..

²- ديوان جرير: ص 102.

³- سورة النساء: الآية 171.

⁴- أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج418/03.

مناقشة المسألة:

قال القرطبي: "ارتفاع (ثلاثة) على أنه خبر مبتدأ محذوف قال الزجاج ؛ أي : لا تقولوا آلهتنا ثلاثة، وقال الفراء وأبو عبيد ؛ أي: لا تقولوا: هم ثلاثة... وقال أبو علي الفارسي : لا تقولوا: هو ثالث ثلاثة، فحذف المبتدأ والمضاف."¹

والظاهر أنّ أبا حيان الأندلسي استقى هذا القول من القرطبي قبله؛ لأنّ آثار الفارسي تخلو من هذا القول ولم أقف على قول سبق القرطبي في هذه المسألة، واختلفت التقديرات فيها بين النحاة ذكرها أبو حيان ونسبها إلى أصحابها . يقول الزجاج: "الرفع لا غير، ورفعهُ بإضمارٍ لا تقولوا آلهتنا ثلاثة."²

و قد ذكرَ الفراء تقديرا آخر فقال : " أي تقولوا هم ثلاثة؛ كقوله [سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً رَّابِعُهُمْ

كَلْبُهُمْ] فكلّ ما رأيته بعدَ القولِ مرفوعًا ولا رافعَ معه فففيه إضمار اسمٍ رافعٍ لذلك الاسم."³

وبعد ذكر أبي حيان لأقوال النحاة وافق أبو علي الفارسي في قوله فيكون التقدير الله ثالث ثلاثة، حذف المبتدأ والمضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وهذا التقدير هو الأقرب والأرجح لأنّ مثله في القرآن الكريم، والتقدير الكائن والمستقرّ في كتاب الله أولى من كلّ تقدير؛ لأنّ

* ملحوظة: لم نعثر على قول للفيلسفي في هذا الباب، والغالب أنّ أول ما نسب إليه هذا القول هو القرطبي في تفسيره.

¹ - القرطبي أبو عبد الله: الجامع لأحكام القرآن، ج236/07.

² - الزجاج أبو إسحاق: معاني القرآن وإعرابه، ج135/02.

³ - الفراء أبو زكريا: معاني القرآن، ج296/01.

التقدير يكون بمثال قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾¹ أي: أحد آلهة ثلاثة.

والذي يظهر أن الذي أثبتوه هو ما أثبت في الآية خلافه، والذي أثبت في الآية بطريق الحصر إنما هو وحدانية الله تعالى، وتنزيهه أن يكون له ولد، فيكون التقدير : ولا تقولوا الله ثلاثة . ويترجح قول أبي علي بموافقته الآية التي ذكرناها .² والآية هي قوله تعالى ﴿سُبْحٰنَهُۥٓ أَنْ يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٌۭ لَّهُۥ﴾³.

وفي ذات السياق نجد أن أبا حيان استشهد بقول أبي علي في قوله تعالى ﴿مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا تُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَٰضِعِهَا﴾⁴ يقول: " ظاهره الانقطاع في الإعراب عن ما قبله، فيكون على حذف موصوف هو مبتدأ، ومن الذين خبره، والتقدير : من الذين هادوا قوم يحرفون الكلم، وهذا مذهب سيبويه وأبي علي ."⁵ وقد ذكر أبو حيان توجيهات مختلفة وزاد السمين الحلبي على هذه التوجيهات فأوصلها إلى سبعة ونسبها إلى أصحابها، وقد استشهد الأول بقول تميم بن مقبل:⁶

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا تَارَتَانِ فَمِنْهُمَا أَمُوتُ * * * وَأُخْرَى أَبْتَغِي العَيْشَ أَكْدَحُ

¹ - سورة المائدة: الآية 73.

² - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج418/03.

³ - سورة النساء: الآية 171.

⁴ - سورة النساء: الآية 46.

⁵ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج273/03.

⁶ - ديوان تميم بن مقبل: تحقيق عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت - لبنان، ط02، 1416هـ، 1995م، ص38.

يريد : فمنهما تارة أموت فيها . وهنا يظهر أنّ أبا حيان ينتصر لمذهب البصريين عموماً
ولسيبويه وأبي عليّ خصوصاً؛ لأنّ احتجابه بأنّ حذف الموصوف بعد (من) له ما يقويه
من شواهد شعرية ومنها بيت تميم بن مقبل وغيره من الشواهد كثير .

مسألة: حذف خبر كان

قال تعالى ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾¹.

موضع الشاهد: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾

قال أبو حيان: " ذو عسرة، على أنّ: كان تامة، وهو قول سيبويه ، وأبي عليّ، وإن وقع غريم
من غرمائكم ذو عسرة ، وأجاز بعض الكوفيين أن تكون : كان ، ناقصة هنا، وقدّر الخبر :
وإن كان من غرمائكم ذو عسرة فحذف المجرور الذي هو الخبر، وقدّر أيضا : وإن كان ذو
عسرة لكم عليه حق، وحذف خبر كان لا يجوز عند أصحابنا، لا اقتصارا ولا اختصارا لعله
ذكرها في النحو.²"

قال أبو عليّ الفارسي: " يقول ليس يستغني عن الخبر كما استغنى سائر هذه الأفعال.³"

¹ - سورة البقرة: الآية 280.

² - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج354/02.

³ - أبو عليّ الفارسي: التعليقة على كتاب سيبويه، ج80/01.

مناقشة المسألة:

ذهب جماعة من النحاة إلى جواز حذف خبر كان ونُسبَ هذا المذهب لبعض الكوفيين¹، وجعلوا كان ناقصة وخبرها محذوف في الآية الكريمة ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾² والتقدير: وإن كان من غرمائكم ذو عسرةٍ كما قُدِّرَ أيضا: وإن كان ذو عسرةٍ لكم عليه حقٌ كما قُدِّرَ بعضهم: وإن كان ذو عسرةٍ غريمًا.³

وذهب آخرون إلى عدم الجواز لا اختصاراً ولا اقتصاراً وهنا يقول ابن إياز: "حذف خبر (كان) ضعيف في القياس، وقلما يوجد في الاستعمال. فإن قلت: خبر (كان) يتجاذبه شيان: أحدهما: خبر المبتدأ لأنه أصله. والثاني: المفعول به. لأنه منصوب بعد مرفوع، وكل واحد من خبر المبتدأ والمفعول به يجوز حذفه قيل: إلا أنه قد وجد فيه مانع من ذلك، هو كونه عوضاً من المصدر فلو حذفته لنقضت الغرض الذي جئت من أجله، وكان نحواً من إدغام الملحق، وحذف المؤكد."⁴

وذهب إلى هذا المذهب أبي حيان حين ذكر أنه لا يجوز حذف خبر كان لا اختصاراً ولا اقتصاراً حين قال: "وحذف خبر كان لا يجوز عند أصحابنا، لا اقتصاراً ولا اختصاراً لعله ذكروها في النحو."⁵

¹ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج354/02.

² - سورة البقرة: الآية 280.

³ - ينظر: البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي: ج354/02.

⁴ - السيوطي جلال الدين: الأشباه والنظائر في النحو، ج617/01.

⁵ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج354/02.

يقول سيبويه: "وذلك قولك : كان، ويكون، وصار، وما دام، وليس، وما كان نحوهن مما لا يستغني عن الخبر، تقول : كان عبد الله أخاك، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة، وأدخلت "كان" لتجعل ذلك فيما مضى."¹

وعندما يذكر أبا حيان لفظة أصحابنا فإنه يعني نحاة البصرة وهو في هذه المسألة موافق لرأي سيبويه والفارسي وذلك لأنه استدلل برأيهما في عدم الجواز لأن كان هنا تامة فتكتفي بمرفوعها.

يقول مكي بنت أبي طالب القيسي مرجحا قول سيبويه ومن وافقه : " كان لا تحتاج إلى خبر... وهو واقع شائع في كل الناس ولو نصبت ذا على خبر كان لصار مخصصا في قوم بأعيانهم فلهذه العلة أجمع القراء المشهورون على رفع نو."²

وزاد ابن عصفور في هذه المسألة وحاول تدعيم أقواله بحجج فقال : " وينبغي أن تعلم أن المرفوع بهذه الأفعال لا يجوز حذفه اختصارا ولا اقتصارا وإن كان مبتدأ في الأصل، والمبتدأ يجوز حذفه لفهم المعنى."³

وكعادة أهل النحو في تفسير الظواهر النحوية بطرح السؤال والإجابة عنه وهي طريقة يتبعها كثيرا ابن جني والجرجاني في آثارهم، هنا يقول ابن عصفور: " وما الذي يمنع من ذلك وأنت لا يخلو أن تحكم له بحكم أصله أو بحكم لفظه الآن ... فالجواب : إن الذي منع من

¹ - سيبويه أبو بشر: الكتاب، ج45/01.

² - مكي بن أبي طالب القيسي: مشكل إعراب القرآن، ج143/01.

³ - ابن عصفور الإشبيلي: شرح الجمل للزجاجي: ج410/01.

حذفه أنه صار عوضاً من المصدر، فلذلك لا يجوز (كان زيداً قائماً كوناً) كراهية الجمع بين العوض والمعوّض منه ... وأيضاً فإنّ الأعضاض لازمة لا يجوز حذفها.¹

والذي ذهب إليه الفارسي وقبله سيبويه هو أرجح الأقوال، وتابعهم أبو حيان وذلك لتدعيمه قول سيبويه والفارسي وقوله : وحذف خبر كان لا يجوز عند أصحابنا، لا اختصاراً ولا اختصاراً لعله ذكروها في النحو.

مسألة: حذف المنادى

قال تعالى ﴿وَلَيْنَ أَصْبِكُمْ فَضِلُّ مِّنَ اللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾.²

موضع الشاهد: ﴿يَلَيْتَنِي﴾.

قال أبو حيان : " و(يا) عند قوم للنداء والمنادى محذوف؛ تقديره : يا قوم ليتني . وذهب أبو علي : إلى أن (يا) للتببيه، وليس في الكلام منادى محذوف، وهو الصحيح³ .

قال أبو علي الفارسي: " فإن قلت لم لا يكون المنادى مراداً محذوفاً هنا، كما يُحذف المفعول في مواضع كلامهم؟ فالذي يدلُّ على أنه غير محذوف، وأنّ التببيه لحقّ مثال الأمر، للحاجة إلى استعطاف المأمور، كالحاجة إلى استعطاف المنادى، قولهم : هلمّ، وبنائهم

¹ - ينظر: نفسه، ج410/01-411.

² - سورة النساء: الآية 73.

³ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج303/03.

الحرف مع الفعلِ على الفتحِ ، فكما أنّ التنبيهَ لحقّ المثالَ دونَ المأمورِ ، كذلك قولهم : ألا يا اسلمي ونحوه.¹

مناقشة المسألة:

اختلف النحاة في حذف المنادى من عدمه وكان هذا الخلاف محصوراً في ثلاث مذاهب هي:²

الأول: ذهب المبرد والنحاس إلى أنّ (الياء) تنبيه على المنادى المحذوف.

الثاني: ذهب الفارسي وابن جني أنّ (الياء) للتنبيه المجرد من النداء.

الثالث: جوز ابن مالك وابن الأنباري وغيرهم القول الأول والثاني ولكن جعل لذلك شروطاً.

يقول ابن مالك: "يظن أكثر الناس أن يا التي تليها ليت حرف نداء والمنادى محذوف، يظن أكثر الناس أن ياء التي تليها ليت حرف نداء والمنادى محذوف فتقدير قول ورقة على هذا : يا محمد ليتي كنت حياً. يا محمد ليتي كنت حياً. وتقدير قوله تعالى: [يَا لَيْتِي كُنْتُ مَعَهُمْ] يا قوم ليتي كنت معهم، وهذا الرأي عندنا ضعيف، وهذا الرأي عندنا ضعيف - مع أنه يقول به عامة من يتكلم على الحديث أو الآية- ، وهذا الرأي عندنا ضعيف؛ لأن قائل يا ليتي قد يكون وحده -قد يكون وحده، فمن ينادي إذا كان وحده؟ لأن قائل يا ليتي قد يكون وحده فلا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف. ما فيه شيء يُنادى، إذا ياء هذه حرف نداء أم

¹ - أبو علي الفارسي: شرح الأبيات المشكّلة، ص65.

² - ينظر: تعضيد شاهد الحديث النبوي في كتاب شواهد التوضيح لابن مالك : دراسة تحليلية تأصيلية للمعاينة باسم المفضي، دار الحامد للنشر والتوزيع، ص118.

ليست حرف نداء؟ إذا لم يكن ثم منادى لا محذوف ولا مثبت ليست بحرف نداء . فلا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف كقول مريم -عليها السلام-: [يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا].¹

وقد احتجّ ابن مالك بقول ورقة بن نوفل: "يا ليتني أكون حيا إذ يخرجك قومك فقال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (أو مُخْرَجِي هَم) ."²

وقد وافق أبو حيان قول الفارسي وابن جنبي أَنَّ (الياء) للتنبيه المجرد من النداء، غير أَنَّ المسألة تحتاج تفصيل كما ذكر ابن مالك وابن الأنباري وهو كالاتي:

✓ إن ولي (يا) أمر أو دعاء فهي أداة نداء كقوله تعالى ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي

تُخْرِجُ الْحَبَّءَ﴾³ كقول الشاعر:⁴

يا لعنة الله والأقوام كلهم *** وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ

والشاهد: فلو كانت (لعنة الله) منادى لكانت مفتوحة لأنها مضافة.

✓ إن وليها لبيت أو حبذا أو ربّ فهي للتنبيه لا للنداء فهي لمجرد التنبيه. يقول جرير:⁵

يا حبذا جبل الريان من جبلٍ *** وَحَبَّذَا سَاكِنُ الرِّيَّانِ مَنْ كَانَا

¹- ابن مالك جمال الدين: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 59.

²- البخاري محمد بن إسماعيل: صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي، الحديث رقم 03، ص 08.

³- سورة النمل: الآية 25.

⁴- البيت بلا نسبة في الكتاب لسبويه: ج 224/02.

⁵- ديوان جرير: ص 493.

والظاهر أنّ أرجح الأقوال هو ما ذهب إليه ابن مالك وهو التوفيق بين الرأيين لأن الشيء إنما يجوز حذفه مع صحة المعنى بدونه إذا كان الموضع الذي ادعي فيه حذفه مستعملاً فيه ثبوته، كحذف المنادى قبل أمرٍ أو دعاء فإنه يجوز حذفه لكثرة ثبوته.

مسألة: حذف المضاف

قال تعالى ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾¹.

موضع الشاهد: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضِلُّوا﴾.

قال أبو حيان: "وقال الزجاج: هو مثل قوله [إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا] أي لئلا تزولا، ورجح أبو علي قول المبرد بأن قال: حذف المضاف أسوغ وأشيع من حذف لا، وقيل [أن تضلوا] مفعول به أي: يبين الله لكم الضلالة أن تضلوا فيها."²

مناقشة المسألة:

لم يتفق النحاة في المصدر المؤول من (أن والفعل) فهو مفعول لأجله على تقدير حذف مضاف عند البصريين كراهة أن، مخافة أن، وعلى تقدير حذف (لا) عند الكوفيين.

وقد فصل أبو حيان الخلاف في هذه المسألة في تفسيره حين قال: "أن تضلوا. مفعول من أجله، ومفعول (يبين) محذوف، أي الحق، وقدره البصريون والمبرد وغيرهم: كراهة أن تضلوا، وقدر الكوفي والفراء والكسائي: لئلا تضلوا، وحذف (لا). ومثله عندهم قول القطامي:

¹ - سورة النساء: الآية 176.

² - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج424/03.

فألينا عليها أن تباعا أي لا تباعا . وحكى أبو عبيدة قال : حدثت الكسائي بحديث رواه ابن عمر فيه : لا يدعون أحدكم على ولده أن يوافق من الله إجابة، فاستحسنه، أي لئلا يوافق . وقال الزجاج: هو مثل قوله [إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا] أي لئلا تزولا.¹

وهنا نجد أنّ أبا علي الفارسي يُرجح ما ذهب إليه نحاة البصرة ووافقهم فيه كما نُقل عنه ذلك، وقد ذكر هذا الخلاف الزجاج حين قال : " قيل : فيها قولان : قال بعضهم : المعنى : يبين لكم ألا تزلوا فأضمرت (لا)، وقال البصريون : إنّ (لا) لا تضمر وإنّ المعنى : يبين الله لكم كراهة أن تزلوا، لكن حذف (كراهة) لأن في الكلام دليلاً عليها، وإنما جاز الحذف عندهم على حد قوله { وأسأل القرية } والمعنى : وأسأل أهل القرية.²

ومثل هذه الآية الكريمة في القرآن الكريم كثير ومنها قوله تعالى ﴿ فَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَىٰ أَنْ

تَعْدِلُوا ﴾³ فنجد أنّ الخلاف هو المذكور سلفاً فيكون التقدير على قول أهل البصرة : كراهة

أن تعدلوا وعلى قول نحاة الكوفة : لئلا تعدلوا . وقد استشهد من قال بحذف (لا) بقول القطامي:⁴

رَأَيْنَا مَا رَأَى الْبُصْرَاءُ مِنَّا * * * فَأَلَيْنَا عَلَيْهَا أَنْ تُبَاعَا

أي: أن لا تُبَاعَا. ومثله قول الشاعر:⁵

¹ - نفسه: ج424/03.

² - الزجاج أبو إسحاق: معاني القرآن وإعرابه، ج137/02.

³ - سورة النساء: الآية 135.

⁴ - ينظر: البحر البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي: ج424/03.

⁵ - ديوان عمر ابن كلثوم: تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، ط1، 01، 1411هـ - 1991م، ص73.

نَزَلْتُمْ مَنْزِلَ الْأَضْيَافِ مِنَّا *** فَأَعَجَلْنَا الْقَرِيَّ أَنْ تَشْتَمُونَا

أي: مخافة أن تشتمونا على قول البصريين وعلى قول الكوفيين : لئلا تشتمونا . واختلفوا في الوجه لإعرابي لقوله (أن تضلوا) إلى ثلاثة أوجه هي قد تقدم منها الإثني وهذا بيانها:¹

الأول: مفعول من أجله على حذف مضاف تقديره : يبين الله الكلاله كراهة أن تضلوا فيها وهو تقدير المبرد كما سبق.

الثاني: أن (لا) محذوفة بعد أن والتقدير: لئلا تضلوا وهذا تقدير الكوفيين.

الثالث: أنه مفعول (يبين) والتقدير: يبين لكم الله الضلالة فتجتنبوها.

والذي عليه أكثر أهل العلم هو مذهبُ البصريين وبه قال الفارسي ولم يتضح مذهب أبي حيان في هذه المسألة، والأكيد أن عرضه للآراء في أكثر من مرة في جميع الآيات المماثلة دليلٌ على أنه لم يرجح ولم يختار مذهباً على آخر، والظاهر بعد بسط الآراء وعرضها أن مذهب نحاة البصرة متوجهٌ على غيره من التوجيهات؛ لأن حذف المضاف كثير وشائع ومقبولٌ من حيث المعنى أمّا حذف (لا) ففيه ندرة وتعسفٌ.

يقول ابن هشام: "والأصل كراهية أن تضلوا، ومخافة أن تشتمونا، وهو قول البصريين. وقيل: هو على إضمار لام قيل أن ولا بعدها، وفيه تعسف."²

¹ - السمين الحلبي، الدر المصون في علم الكتاب المكنون، ج4/176.

² - ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج35/01.

مسألة: حذف الجواب في الشرطين المتواليين

قال تعالى ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ ﴿٨٨﴾ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتْ نَعِيمٌ¹.

موضع الشاهد: ﴿فَأَمَّا﴾.

قال أبو حيان: "وذهب أبو عليّ الفارسيّ إلى أنّ الفاء جوابُ (إِنْ)، وجوابُ (إِذَا) محذوفٌ، وله قولٌ موافقٌ لقولِ سيبويه.²"

قال أبو عليّ الفارسيّ: "فالفاءُ جوابُ (أَمَّا) ولا تكون جوابَ الجزاء، ألا ترى أنّ جوابَ أَمَّا لا يحذف في حال السعة والاختيار، وجوابُ (إِنْ) قد يُحذفُ في الكلامِ .. إلا أنّ (أَمَّا) وجوابها استغني بهما عن جواب الجزاء.³"

مناقشة المسألة:

اختلف علماء النحو في مسألة الجواب في اجتماع شرطين فأكثر دون وجود عاطف، فراح قومٌ على رأسهم سيبويه⁴ وتبعه المبرد⁵ والفراسي في أحد قوليه⁶ وابن الشجري⁷ والعكبري⁸ وابن مالك¹ والرضي² وابن عقيل³ والسليبي⁴ أنّ الجواب المذكور للأول دون

¹ - سورة الواقعة: الآية 88 و 89.

² - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج 215/08.

³ - أبو عليّ الفارسي: شرح الأبيات المشكّلة الإعراب المسمى إيضاح الشعر، ص 78.

⁴ - ينظر: الكتاب لسبويه أبي البشر، ج 79/03.

⁵ - ينظر اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط، ص 441.

⁶ - أبو عليّ الفارسي: شرح الأبيات المشكّلة الإعراب المسمى إيضاح الشعر، ص 78.

⁷ - ابن الشجري هبة الله: أمالي ابن الشجري، ج 365/01.

⁸ - العكبري أبو البقاء: التبيان في إعراب القرآن، ج 484/02.

الثاني، لأن الشرطان هما : (أما) و(إن كان) وهنا يقول سيبويه : "فإنما هو قولك : فأما غداً فلك ذاك، وحسنت (إن كان) لأنه لم يجزم بها، كما حسنت في قوله: أنت ظالم إن فعلت."⁵

ونضربُ مثلاً في هذه المسألة: (من طلبته إن جاني جازيته) ومحلّ الخلاف بين العلماء أيهما أحقّ أن يكون الجواب السابق أو اللاحق والمقصود هنا (الأول والثاني).

واستشهد بقول الشاعر⁶ لتدعيم حجة سيبويه ومن نحا نحوه:

وإن تستغيثوا بنا إن تدعروا تجدوا *** منا معاقل عز زانها كرم

الشاهد: قوله: "إن تستغيثوا .. إن تدعروا .. تجدوا" حيث اكتفى بجواب واحد للشرطين وهو "تجدوا".

يقول ابن مالك: "إذا توالى شرطان دون عطف فالثاني مفيد للأول كتقييده بحاله واقعة موقعه، والجواب المذكور أو المدلول عليه للأول والثاني مستغن عن جواب لقيامه مقام ما لا جواب له وهو الحال ... فهذا بمنزلة أن تقول: إن تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا [منا] معاقل عز، فالشرط الأول هو صاحب الجواب، والثاني مفيد ما يفيد الحال من التقييد، ومن هذا النوع قوله تعالى: [إن أردت أن أنصح لكم إن كان الله يريد أن يغويكم] ف

¹- ينظر شرح الكافية لابن مالك، ج2/1614436.

²- الرضي الاسترأبادي: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج2/1421.

³- ابن عقيل بهاء الدين: المساعد على تسهيل الفوائد، ج3/173.

⁴- السليلي أبو عبد الله: شفاء العليل في إيضاح التسهيل، ج3/963.

⁵- سيبويه أبو بشر: الكتاب، ج3/79.

⁶- البيت بلا نسبة في شرح الكافية لابن مالك، ج2/1615.

(لا ينفعكم) دليل على الجواب المحذوف، وصاحب الجواب أول الشرطين والثاني مقيد له مستغن عن جواب والتقدير: إن أردت أن أنصح لكم مراداً غيِّكم لا ينفعكم نصحي.¹

قال الزركشي: "واختار ابن مالك قول سيبويه أن الجواب (لأما) واستغنى به عن جواب (إن) لأن الجواب الأول الشرطين المتواليين في قوله: [إِنَّ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ

كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغَوِّكُمْ] ونظائره. فإذا كان أول الشرطين (أما) كانت أحق بذلك لوجهين: أحدهما: أن جوابها إذا انفردت لا يحذف أصلاً وجواب غيرها إذا انفردت يحذف كثيراً لدليل وحذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد. والثاني: أن أما قد التزم معها حذف فعل الشرط وقامت هي مقامه فلو حذف جوابها لكان ذلك إجحافاً وإن ليس كذلك انتهى . والظاهر أنه لا حذف في الآية الكريمة وإما الشرط الثاني وجوابه جواب الأول والمحذوف إنما هو أحد الفاعلين.²

وقد أفاض ابن عقيل في ذكر الخلاف في هذه المسألة وترجيح مذهبٍ على آخر فذكر قائلاً: "والصحيح في مسألة توالي الشروط أن الجواب للأول، وجواب الثاني محذوف لدلالة الشرط الأول وجوابه عليه، وجواب الثالث محذوف لدلالة الشرط الثاني وجوابه عليه . فإذا قلت: إن دخلت الدار إن كلمت زيداً إن جاء إليك، فأنت حر، فقولك: فأنت حر جواب إن دخلت، وإن دخلت وجوابه دليل جواب إن كلمت، وجوابه دليل جواب إن جاء . والدليل على الجواب جواب في المعنى، والجواب متأخر، فالشرط الثالث مقدم، وكذا الباقي،

¹ - ينظر شرح الكافية لابن مالك، ج1615/02.

² - الزركشي أبو عبد الله: البرهان في علوم القرآن، تقديم مصطفى عبد القادر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط01، 1408هـ - 1988م، ص 587.

وكأنه قيل: إن جاء فإن كلمت فإن، دخلت فأنت حر . فلا يعتق إلا إذا وقعت هكذا : مجيئاً، ثم كلام، ثم دخول . والسماع يشهد لهذا القول، قال : إن تستغيثوا بنا البيت . وعليه عمل فصحاء المولدين، وقال ابن دريد¹:

فَإِنْ عَثَرْتُ بَعْدَهَا إِنْ وَأَلْتِ *** نَفْسِي مِنْ هَاتَا فَقَوْلَا لَا لَعَا

وقال بعض الفقهاء: الجواب للأخير، والشرط الأخير وجوابه جواب الثاني، والشرط الثاني، وجوابه جواب الأول، وعلى هذا لا يعتق حتى يوجد كذلك دخول، ثم كلام، ثم مجيء².

الرأي الثاني يقول أن الجواب المذكور للشرط الثاني، وجواب الأول هو الشرط الثاني مع جوابه على تقدير الفاء، ويُنسبُ هذا القول للفارسي في قوله الآخر³ وبعض الفقهاء⁴ حيث يروون أن ما بعد الفاء جواب أن وإن جوابها جواب أما والفاء داخلة على إن تقديراً والأصل مهما يكن من شيء فإن كان المتوفى من المقربين فجزاؤه روح فأنيب أما مناب مهما يكن من شيء وقدم الشرط على الفاء جرياً على قاعدة الفصل بين أما والفاء فالتقى فاءان الأولى فاء جواب أما والثانية فاء جواب إن فحذفت الثانية لأنها التي أوجبت النقل ولأن الحذف بالثواني أليق⁵.

¹ - ابن دريد أبو بكر الحسن الأزدي : شرح مقصورة ابن دريد، رفع عبد الرحمن النجدي، مطبعة جولدن سيتي، دبي - الإمارات، ط01، 2012م، ص57.

² - ابن عقيل بهاء الدين: المساعد على تسهيل الفوائد، ج173/03.

³ - المرادي حسين بن قاسم: الجني الداني في حروف المعاني ص526.

⁴ - ابن عقيل بهاء الدين: المساعد على تسهيل الفوائد، ج173/03.

⁵ - ينظر اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط، ص443.

والرأي الثالث يُنسبُ للكسائي والفرّاء¹ والأخفش² أنّ الجوابَ المذكورَ للشرط الثاني، وجواب الأول هو الشرط الثاني مع جوابه على تقدير الفاء أي أنّ الفاء وما بعدها جوابٌ لـ(أما) والشرط معاً.

والذي عليه أبو حيان هو مذهبُ سيبويه ومن تبعه وبهذا يكون قد وافق الفارسي في قوله الأول وخالفه في قوله الثاني وخالف معه الأخفش في تفسيره البحر، يقول أبو حيان: "وإذا اجتمع شرطان كان الجوابُ للسابق منهما، وجواب الثاني محذوفٌ ولذلك كان فعلُ الشرطِ ماضي الفِظ، أو مصحوبًا بلم، وأغنى عنه جواب (لما)."³

والذي نراه في هذه المسألة أنّ جواب (أما) ما بعد الفاء من كلمة (فروخ) لأنّ الجواب يكون للمتقدم، وه نا (إما) تقدمت ترتيباً على (إن) والقول الذي يقول بتأويل (لما) بقولهم: [مهما يكن من شيء] ففيه تكلف وهو قول الأخفش وأقلّ تكلفاً منه المجيء بالمصدر من كان الناقصة وقد كثُر في كتاب سيبويه المجيء بمصدرٍ كان الناقصة⁴، ذكر ابن عقيل في شرحه على الألفية بيتاً يُدعم ذلك فقال⁵: "واختلف الناس في (كان) الناقصة هل لها مصدرٌ أم لا؟ والصحيح أنّ لها مصدر ومنه قوله⁶:

ببَدَلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى * * * وَكَوْنُكَ إِيَاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

¹ - ينظر إعراب القرآن: النَّحَّاس أبو جعفر، ص1099.

² - ينظر: البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، ج215/08.

³ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج215/08.

⁴ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج189/01.

⁵ - ابن عقيل بهاء الدين: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج179/01.

⁶ - البيت بلا نسبة في تخلص الشواهد ص233؛ والدرر 1/56؛ وشرح التصريح 1/187؛ وشرح ابن عقيل ص138؛ والمقاصد النحوية 2/15؛ وهمع الهوامع 1/114.

والشاهدُ فيه قولُهُ (وكونك إِيَاهُ) حيث استعمل مصدر كان الناقصة وأجري مجراها في رفع الاسم ونصب الخبر، وعليه فالتقدير: فأما كونه من المقربين (مقرباً) فروحٌ وريحان. فيكون بذلك الشرطُ الأول والثاني ليس في معنى الشرط والله تعالى أعلم.

مسألة: حذف حرف الجرّ اتساعاً

قال تعالى ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَحْصُرُوهُمْ

وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ ﴾¹

موضعُ الشاهد: ﴿كُلَّ﴾.

قال أبو حيان: "وردّه أبو علي، لأنّ المرصد المكان الذي يرصد فيه العدو، فهو مكان مخصوص لا يحذف الحرف منه إلا سماعاً كما حكى سيبويه: دخلت البيت، وكما غسل الطريق الثعلب انتهى. وأقول: يصح انتصابه على الظرف، لأنّ قوله: (واقعدوا لهم) ليس معناه حقيقة القعود، بل المعنى ارصدوهم في كل مكان يرصد فيه."²

قال أبو عليّ الفارسيّ: "وقد غلط أبو إسحاق في قوله: (كل مرصد) ظرف، كقولك: ذهبت مذهبا، وذهبت طريقا، وذهبت كل طريق، في أن جعل الطريق ظرفا كالمذهب، وليس الطريق بظرف، ألا ترى أنّّه كان مخصوصا، كما أنّ البيت والمسجد مخصوصان."³

¹ - سورة التوبة: الآية 05.

² - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج5/536.

³ - أبو علي الفارسي: الإغفال، ج2/302.

مناقشة المسألة:

اختلف أهل العلم في انتصاب (كلّ) فكانت الآراء قسمين وهذه عادة النحاة في التخريج والاستشهاد والتعليل، وتفصيل الخلاف كالاتي:

المذهب الأول: أنه منصوب على الظرف المكاني وهذا القول يُنسب للزجاج.¹

يقول الزجاج: " (كلّ مرصد) ظرف كقولك ذهب مذهباً، وذهبت طريقاً، وذهبت كل طريق، فلست تحتاج أن تقول في هذا إلا ما تقوله في الظروف مثل خلف وأمام وقدام.² واستشهد بقول الشاعر³:

نُغَالِي اللَّحْمَ لِلأَضْيَافِ نِيًّا * * * وَتُرْخِصُهُ إِذَا نَضَجَ القُدُورَ

والمعنى: نغالي باللحم، وكذلك تكون على.

وقد ردّ أبو عليّ الفارسيّ ما ذهب إليه الزجاج ومن وافقه في الإغفال فقال: " وليس الطريق بظرف، ألا ترى أنه كان مخصوصاً، كما أن البيت والمسجد مخصوصان.⁴

وقد صحّح أبو حيان مذهب الزجاج وردّ ما ذهب إليه الفارسيّ فقال: " وأقول: يصح انتصابه على الظرف، لأن قوله: (واقعدوا لهم) ليس معناه حقيقة القعود، بل المعنى ارصدوهم في كل مكان يرصد فيه.⁵ ووافقه أيضاً العكبري في التبيان إذ رأى أنّ (كلّ) ظرف لـ(اقعدوا)¹

¹ - الزجاج أبو إسحاق: معاني القرآن وإعرابه، ج24/03.

² - نفسه: ج24/03.

³ - البيت منسوب لرجل من قيس ولم يذكر اسمه، ينظر: الإغفال لأبي عليّ الفارسيّ: ج302/02.

⁴ - أبو عليّ الفارسيّ: الإغفال، ج302/02.

⁵ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج536/05.

يقول ابن هشام مدعماً رأيَ الفارسي ومعتزلاً على أبي حيانَ : "والصواب أن هذه المواضع على إسقاط الجار توسعاً، والجار المقدر " إلى " في (سنعيدها سيرتها الأولى) وفي البيت، ويحتمل أن (استبقوا) ضمن معنى تبادروا، وقد أجزى الوجهان في (فاستبقوا الخيرات) ويحتمل (سيرتها) أن يكون بدلاً من ضمير المفعول بدل اشتمال، أي سنعيدها طريقته .
وقياس الزجاج أن يقول في (لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ) مثل قوله في (وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ) والصواب في الموضعين أنهما على تقدير على، كقولهم " ضرب زيد الظهر والبطن " فيمن نصبهما، أو أن لأقعدن واقعدوا ضمناً معنى لألزمين والزموا.²
ومنه قول ديوان عروة بن حزام³:

تَحْنُ فُتْبُدِي مَا بَهَا مِنْ صَبَابَةٍ * * * وَأُخْفِي الَّذِي لَوْلَا الْأَسَى لَقَضَانِي

أي: لقضي علي،

غير أن ابن هشام قال بتخريج آخر وهو التضمين أي أن يُضمّن (واقعدوا) معنى (والزموا)،⁴ والخلاف صريح بين البصريين والكوفيين في باب النيابة والتضمين.

¹ - أبو البقاء العكبري: التبيان في إعراب القرآن، ج541/01.

² - ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص637.

³ - ديوان عروة بن حزام: تحقيق أحمد عكيدي، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، 2014م، ص124.

⁴ - نفسه: ص638.

والذي ذكره الزجاج فيه تناقضٌ إذ يقول بحذف حرف الجرِّ في قوله تعالى ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ

صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾¹ فقال: "ولا اختلاف بين النحويين في أنّ (على) محذوفة، ومن ذلك

قولك: ضُربَ زيدٌ الظهرَ والبطنَ.² فإن كان الخلاف غ ير موجود فكيف خالف قوله في نصب (كلّ) على الظرفية ولم يجعلها على حذف حرف الجرِّ توسعاً.

المذهبُ الثاني: أنّه منصوبٌ على إسقاطِ حرفِ الجرِّ وهو قولٌ للأخفش³ وقد اعترض السمين الحلبي على قول الشاعر⁴:

تَحْنُ فُتْبُدِي مَا بَهَا مِنْ صَبَابَةٍ *** وَأُخْفِي الَّذِي لَوْلَا الْأَسَى لَقَضَانِي

فقال: "وهذا لا ينقاس بل يقتصر فيه على السماع كقوله تعالى: [لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ

الْمُسْتَقِيمَ] أي: على صراطك، اتفق الكل على أنه على تقدير "على" وقال بعضهم هو على

تقدير: الباء أي: بكل مرصد.⁵

فنرى هنا أنّ (كلّ) منصوبٌ بنزعِ الخافضِ أو بمعنى آخر إسقاطِ حرفِ الجرِّ توسعاً لأنّ الدلالة تحتل معاني عديدة منها الظرفية (في)، والاستعلاء (على) والإصاق (ب) فنقول تقديرًا: في كلّ مرصدٍ وعلى كلّ مرصدٍ وبكلّ مرصدٍ، وهذا تأويل لا تكلف فيه وشائع

¹ - سورة الأعراف: الآية 16.

² - الزجاج أبو إسحاق: معاني القرآن وإعرابه، ج324/02.

³ - ينظر معاني القرآن للأخفش: ص353.

⁴ - ديوان عروة بن حزام: تحقيق أحمد عكيدي، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، 2014م، ص124.

⁵ - السمين الحلبي: الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج671/06.

معروفٌ عند أهل العلم على اختلافِ أمصارهم وإن قصره بعضهم على المسموعِ المأثور دون غيره.

والذي نرجحه في هذه المسألة ما ذهب إليه أبو عليّ الفارسيّ ومن وافقه إذ أنّ إسقاط حرف الجرّ توسعاً جائزٌ شائعٌ في اللغة العربية من حيث النقلُ وقد تقدم معنا شواهدٌ تُدعم ذلك من لقرآن الكريم وأشعار العرب ممن يُوثقُ بفصاحتهم، والذي قال به أبو حيان ومن سبقه مثل الزجاج واردٌ من حيث الصنعة اللغوية غير أنّ الاعترا ض على أبي عليّ في مذهبه غيرٌ مستساغٍ ولا يصحُّ لأنّ النحاة اشترطوا توافق مادتي الطرف وعامله ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما في المصدر.¹

مسألة: حذف العائد من جملة النعت

قال تعالى ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾².

موضع الشاهد: ﴿ تَجْزِي ﴾.

قال أبو حيان: " وهذه الجملة صفةٌ لليوم والرابطُ محذوفٌ، فيجوز أن يكون التقدير لا تجزي فيه فحذف حرف الجرّ فاتصل الضميرُ بالفعلِ ثم حذف الضميرُ فيكون الحذف بتدريج، أو عداهُ إلى الضميرِ أولاً اتساعاً، وهذا اختيارُ أبي عليّ وإياه نختارُ."¹

¹ - ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام: ص 638.

² - سورة البقرة: الآية 48.

قال أبو عليّ الفارسيّ: "ومن ذهبَ إلى أنّه حذفَ الجارّ، وأوصلَ الفعلَ إلى المفعولِ، ثمّ حذفَ الراجِعُ من الصفةِ كما يحذفُ من الصلّةِ."²

وقال أيضا: "أو يكون حذف الحرف وأوصل الفعل بغير حرف، وحذف الضمير كما حذف من قوله (التاسُ رجلا ن رجلا ن أكرمت رجلا ن رجلا ن أهنّت)."³

مناقشة المسألة:

يقول ابن مالك⁴:

وَنَعْتُوا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا *** فَأَعْطَيْتُ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبْرًا

يُشْتَرَطُ فِي النِّعْتِ بِالْجُمْلَةِ ثَلَاثَةٌ شُرُوطٌ، شَرْطُ فِي الْمَنْعُوتِ، وَشَرْطَانِ فِي الْجُمْلَةِ نَفْسَهَا، فَيُشْتَرَطُ فِي الْمَنْعُوتِ:

✓ أن يكون نكرة: لأنّ الجملة تُؤوّل بنكرة فلا يُنعت بها إلاّ النكرة سواء أكان المنعوت نكرة لفظاً ومعنى، أو معنى لا لفظاً.

✓ أن تكون الجملة خبريّة (أي: محتملة الصدق، والكذب).

✓ أن تكون الجملة مشتملةً على ضمير يعود إلى المنعوت.⁵

¹ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج347/01.

² - أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة في علل القراءات السبع، ج443/01.

³ - أبو عليّ الفارسيّ: شرح الأبيات المشكّلة الإعراب المسمى إيضاح الشعر، ص266.

⁴ - ابن مالك الأندلسي: متن الألفية، باب النعت، ص34.

⁵ - ابن عقيل بهاء الدين: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج165/02.

والذي ذكر ثالثاً هو موضعُ الشاهد في هذه المسألة إذ أنَّ العلماءَ اختلفوا في كيفية حذفِ الرابطِ فقال قومٌ أنه حذف بجملته دفعة واحدة (الجار والمجرور) وقال آخرونَ أنه حُذف على التدرج ، فحُذِفَتْ (في) أولاً ، فا تَصَلَ الضمير بالفعل (تجزیه) ثم حُذف الضمير المتصل من الفعل فصار (تجزى)، وقال آخرون أنَّ المحذوف هو (الهاء) التي هي ظرف زمان جعل مفعولاً به على التوسع .وتفصيل الخلاف كالآتي:

القول الأول: حُذِفَ الجارُّ والمجرورُ دفعةً واحدةً وهو قولُ سيبويه¹ و أبو الحسن الأخفش² في أحد قوليه.

يقول سيبويه: " وكان إضمارُ هذا أحسنَ عندهم من أنْ يُدخلوا فيه ما لا يجوز، كما قال سبحانه [يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ] أضمَرَ (فيه)."³ فهنا يبين سيبويه أنَّ الرابط وهو (فيه) مضمَّرٌ غير ظاهرٍ لأنَّ الظرفَ يجوز معه ما لا يجوز مع غيره.

ويقول الأخفش: " فنونَ (اليوم) لأنَّه جعلَ (فيه) مضمراً، وجعلهُ من صفةِ اليومِ ، كأنَّه قال : يومًا لا تجزى نفسٌ عن نفسٍ فيه شيئاً، وإنَّما جازَ إضمارُ (فيه) كما جاز إضافةُ إلى الفعل."⁴

وممن نسب له هذا الرأي أيضا : أبو البقاء، وابن مالك، وأبو حيان، والسمين الحلبي، وابن هشام، وابن عقيل، والأزهري، والصبان¹ بينما نسبة آخرون لجمهور البصريين² وجماعة من الكوفيين³

¹ - سيبويه أبو بشر: الكتاب، ج386/01.

² - الأخفش الأوسط: معاني القرآن، ص92.

³ - سيبويه أبو بشر: الكتاب، ج386/01.

⁴ - الأخفش الأوسط: معاني القرآن، ص 92 و93.

وهذا الرأي في حقيقته لجمهور البصريين إذ يرون أنّ المحذوف (الجار والمجرور) مما يُتوسّع فيه فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره.

القول الثاني: أنّ حُذِفَ على التدرّج، فَحُذِفَتْ (في) أولاً، فَاتَّصَلَ الضمير بالفعل (تجزيه) ثمّ حُذِفَ الضمير المتصل من الفعل فصار (تجزى) وقد حُكِيَ هذا الرأي دون أن يُنسب لنحويّ معين.⁴

قال الشاعر⁵:

وَيَوْمًا شَهَدْنَاهُ سَلِيمًا وَعَامرًا *** قَلِيلًا سِوَى الطَّعْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ

الأصل: شهدناه فيه.

والذي يظهر أنّ صاحب هذا الرأي هو الأخفش أبو الحسن وقد نسب أبو حيان هذا الرأي للكسائي⁶ وهذا غير صحيح لأنّ الأخير يمنع إضمار الصفات يقول الفراء: "وكان الكسائي لا يجيز إضمار الصفات في الصلات".⁷ وما يقوله الكسائي واضح ظاهر جلي في هذه

¹ - رسالة دكتوراه: موقف ابن هشام في المغني من آراء ابن الشجري النحوية، فائزة بنت عديس بن عبد الغني القرشي، جامعة أم القرى، السعودية، 1429هـ، ص396.

² - ينظر ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدي، ص87.

³ - نفسه: ص87.

⁴ - ابن عقيل بهاء الدين: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج184/02.

⁵ - من شواهد سيبويه المجهولة ج178/01 وفي بعض الروايات (يوم)، وسليم وعامر: قبيلتان، والنوافل: الغنائم.

⁶ - أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج1916/04.

⁷ - الفراء أبو زكريا: معاني القرآن، ج32/01.

المسألة: " لا يجوز أن تقول هذا رجلاً قصدت، ولا رأيت رجلاً أرغب، وأنت تريد قصدت إليه وأرغب فيه قال: ولو جاز ذلك لجاز الذي تكلمت زيد بمعنى تكلمت فيه زيد."¹

فترى أنّ الحذف عندهم مع الظروف جائز كما كان في ظاهره، فكذلك الحذف في مضمرة. فأنت لو قلت: الذي سرت اليوم، تريد: الذي سرت فيه، جائز؛ لأنك تقول: سرت اليوم، وسرت فيه. ولو قلت: الذي تكلمت فيه زيد، لم يجز الذي تكلمت زيد؛ لأنك تقول: تكلمت اليوم وتكلمت فيه، ولا يجوز في قولك: تكلمت فيه زيد: تكلمت زيد.²

القول الثالث: أنّ المحذوف هو (الهاء) التي هي ظرف زمان جعل مفعولاً به على التوسع أي (لا تجزي) ، ثم حذف ذلك الضمير فصار إلى (لا تجزي) كما تقول: رأيت رجلاً يحبُّ عمراً أي يحبه.

وهذا هو رأي الكسائي في الحقيقة وهنا يقول الزجاج: " وقال بعض النحويين: إنّ المحذوف هنا (الهاء)؛ لأنّ الظروف عنده لا يجوز حذف، وهذا قول الكسائي."³

وقد استحسّن مكي بن أبي طالب هذا الرأي دون أن ينسبه لأحد، يقول معلقاً على ذلك: "وحذف الهاء أحسن من حذف (في)". وتبعه في ذلك ابن الأنباري فجعله الوجه الأولي.⁴

¹ - ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج أبو إسحاق: ج 68/01.

² - ينظر رسالة دكتوراه: موقف ابن هشام في المغني من آراء ابن الشجري النحوية، فائزة بنت عديس بن عبد الغني القرشي، ص 399.

³ - ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج أبو إسحاق، ج 128/01.

⁴ - ينظر رسالة دكتوراه: موقف ابن هشام في المغني من آراء ابن الشجري النحوية، فائزة بنت عديس بن عبد الغني القرشي، ص 403.

والبصريون ينكرون هذا الرأي لأنهم لا يجيزون حذف الهاء لوحدها، بل يقولون بحذف (فيه) بأكملها غير أنّ المسموع من كلام العرب يخالف ما ذهبوا إليه قال الشاعر¹:

وَيَوْمًا شَهَدْنَاهُ سَلِيمًا وَعَامرًا *** قَلِيلًا سِوَى الطَّعْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ

الأصل: شهدناه فيه.

ويقول آخر²:

قَدْ صَبَّحَتْ صَبَّحَهَا السَّلَامُ بِكَبِدٍ *** خَالَطَهَا سَنَامٌ فِي سَاعَةٍ يُحِبُّهَا الطَّعَامُ

يريد: يحبها فيه.

فحذفت "الهاء" الراجعة على "اليوم"، إذ فيه اجتزاء بما ظهر من قوله: (واتقوا يوما لا تجزي نفس) الدال على المحذوف منه- عما حذف، إذ كان معلوما معناه. وقد زعم قوم من أهل العربية أنه لا يجوز أن يكون المحذوف في هذا الموضع إلا "الهاء". وقال آخرون: لا يجوز أن يكون المحذوف إلا "فيه". وقد دللنا فيما مضى على جواز حذف كل ما دل الظاهر عليه³.

القول الرابع: هناك من يرى أنّ الوجهين الأولين يتجهان ونسب ذلك إلى أهل العربية وأبرزهم سيبويه والأخفش وصاحب النسبة ابن الشجري في الأمالي⁴ إذ يقول: "وقال أكثر أهل العربية، منهم سيبويه والأخفش: يجوز الأمران⁵.

¹- من شواهد سيبويه المجهولة ج178/01 وفي بعض الروايات (يوم)، وسليم وعامر: قبيلتان، والنوافل: الغنائم.

²- البيت بلا نسبة ينظر معاني القرآن للفراء: ج32/01.

³- الطبري محمد بن جريس: جامع البيان عن تأويل أي القرآن، ج26/01.

⁴- ابن الشجري هبة الله: أمالي ابن الشجري، ج06/01.

⁵- نفسه: ج06/01.

وهذا الذي ذكره ابن الشجري تعقبه فيه ابن هشام وردّه عليه قائلاً: "وهو مخالف لما نقل غيره¹" لأنّ ما ذكره سيبويه يختلف عمّا قرره ابن الشجري ونقله عن الأخفش في محلّه وهذا الرأي ينسب أيضاً للزجاج والفراء.²

وبعد عرض هذه الآراء بين النحاة وذكر شواهدهم وحججهم نرى أنّ الأقيس في العربية هو توالي الحذف دون أن يكون الحذف لمرة واحدة كما ذكر بعض أهل العلم وهنا يقول ابن جني: "وقال أبو الحسن: حذّف (في)، فبقي (تجزيه)؛ لأنه أوصل إليه الفعل، ثم حذّف الضمير من بعد، ففيه حذفان متتاليان شيئاً على شيء. وهذا أرفق، والنفس به أبسأ من أن يعتبط الحرفان معا في وقت واحد."³

وما اختاره الفارسي وتبعه فيه أبو حيان على مذهب سيبويه في حذف الجارّ والمجرور دفعة واحدة فيه تكلفٌ والتوالي في الحذف فيه تلطفٌ من حيث الصنعة النحوية وهو أسلس من غيره وأطف لكن من حيث السلامة اللغوية والتأويل النحوي لا يمكنه ردّه ويتّجه ورتبته قوة أقلّ من الأوّل.

¹ - ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج557/02.

² - ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج أبو إسحاق، ج128/01. الفراء أبو زكريا: معاني القرآن، ج32/01.

³ - ابن جني أبو الفتح عثمان: المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج208/02.

مسألة: حذف الموصولِ وبقاءِ صلتهِ

قال تعالى ﴿ إِنَّ الْمُسْـَـدِّقِينَ وَالْمُصْـَـدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَعَفُ

لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ ﴾¹.

موضعُ الشاهد: ﴿وَأَقْرَضُوا﴾.

قال أبو حيان: " قال الزمخشري: فإن قلت: علام عطف قوله: [وَأَقْرَضُوا] قلت: على معنى

الفعل في [الْمُصْـَـدِّقِينَ]، لأنّ اللام بمعنى الذين، واسم الفاعل بمعنى اصدقوا، كأنه قيل :

إنّ الذين اصدقوا وأقرضوا انتهى، واتبع في ذلك أبا علي الفارسي ولا يصح أن يكون معطوفاً

على [الْمُصْـَـدِّقِينَ] لأنّ المعطوفَ على صلةِ الصلةِ، وقد فصل بينهما بمعطوفٍ².

قال أبو علي الفارسي: "اعتراض بين الخبر والمخبر عنه ، والاعتراض بمنزلة الصفة ، فهو

للمصدقة أشد ملازمة منه للتصديق ، وأجاب الأولون : بأننا لا نحمل قوله : (وأقرضوا) على

الاعتراض، ولكننا نعطفه على المعنى ، ألا ترى أن المصدقين والمصدقات معناه : إنّ الذين

صدقوا ، فصار تقدير الآية: إنّ الذين صدقوا وأقرضوا الله.³

¹ - سورة الحديد: الآية 18.

² - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج222/08.

³ - ينظر الحجّة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي: ج423/04.

مناقشة المسألة:

حاول أهل العلم معرفة الوجه الذي عُطف عليه قوله تعالى ﴿وَأَقْرَضُوا﴾ فكانت لهم تخریجات متباينة تم حصرها في ثلاث توجيهات هي:¹

الأول: أنه معطوفٌ على اسم الفاعل في (المصدقين) لأنّ (أل) فيه معنى اسم الموصول.

الثاني: أنه معترض بين اسم إنّ وخبرها وهو (يضاعف).

الثالث: أنه صلة لموصولٍ محذوفٍ لدلالة الأولِ عليه والتقدير: الذين أقرضوا.

اعترض أبو حيان على قول الزمخشري من كونِ ق وله تعالى (وأقرضوا) معطوفٌ على اسم الفاعل في (المصدقين) لأنّ (أل) فيه معنى اسم الموصول، وهذا القول هو قول لأبي علي الفارسي قبله لأنّ الفارسي حمل قوله (المصدقين) على المعنى كأنه قيل: والذين اصدقوا فعطف على المعنى فيكون التقدير: إنّ الذين صدقوا وأقرضوا الله.

ورجّح أبو حيان أن يكونَ على حذفِ الموصول واستشهد بقول حسان بن ثابت:²

مَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ * * * ويمدحه، وينصره سواءً

التقدير: أمن يهجو رسول الله ومن يمدحه وينصره سواء؟ ولا يجوز أن تجعل جملة يمدحه وجملة ينصره معطوفتين على جملة يهجو رسول الله؛ لأنه يلزم عليه أن يكون الذي يهجو والذي يمدحه واحداً، وهذا غير صحيح، ونظير ذلك قول الآخر:¹

¹ - ينظر الباب لابن عادل الحنبلي: ج484/18.

² - ديوان حسان بن ثابت: ص20.

ما الذي دأبه احتياطٌ وحزمٌ * * * وهواه أطاعَ يستويان

التقدير: ما الذي دأبه احتياطٌ وحزمٌ والذي أطاع هواه، والقول في لزوم هذا التقدير كالقول الذي في بيت حسان. وأن حذف الموصول وإبقاء صلته قد أجازته الكوفيون والأخفش، وأتبعهم ابن مالك في بعض كتبه، واشترط في بعض كتبه جواز هذا الحذف أن يكون لموصول المحذوف معطوفاً على موصول آخر، وسائر البصريين لا يقرّون ذلك، ويجعلون الحذف من ضرورات الشعر. ² ومثله قول عبد الله بن رواحة: ³

فو الله ما نلتُم وما نيلَ منكم * * * بمعتدلٍ وفقٍ ولا متقارب

قال أبو حيان: "يريد: ما الذي نلتُم وما نيلَ منكم، وقد حمل على حذف الموصول قوله تعالى: [وَقُولُوا ءَامَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ] أي والذي أنزل إليكم. ⁴ وإذا تتبّعنا آثار الفارسي وجدنا أنه يقول بقولٍ آخر في كتابه الحلييات إذ يرجح القول بأن حملهُ على الاعتراض هو أرجح الوجوه، فيقول: "أما حملهُ على الاعتراض فهو أرجح الوجوه لأن الاعتراض قد شاع في كلامهم واتسع وكثر ولم يجر ذلك عندهم مجرى الفصل بين المتصلين بما هو أجنبي. ⁵

وفي حقيقة الأمر فإنّ كلامَ الفارسي في الحجة لا يناقض قوله في الحلييات؛ لأنّ الكلام قد يُحمل على الاعتراض أيضاً فيكون كلامه في الأثرين بمعنى واحد ولكن التأويل والفهم قد

¹ - البيت منسوب للطائيين، ينظر البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي: ج 640/01.

² - ينظر: مغني اللبيب لابن هشام: ج 394/02.

³ - البيت لعبد الله بن رواحة: ينظر البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي: ج 640/01.

⁴ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج 640/01.

⁵ - أبو علي الفارسي: المسائل الحلييات، ص 143.

يختلف من باحث لآخر ومن عالم لآخر وكثيراً ما نجد أنّ كلام العلماء يُحمل على أكثر من وجهٍ في القضايا اللغوية وغيرها.

وهذه المسألة هي محلّ خلاف بين المدرستين (البصرة والكوفة) إذ أنّ أهل البصرة يمنعون حذف الموصول وبقاء صلته لأنّ الصلة والموصول عندهم كالاسم الواحد فلا يمكن حذف شيءٍ منه ويبقى الآخر، أمّا الكوفيون وا لبغداديون والأخفش وابن مالك يقرّون بجواز حذف الموصول الاسمي.¹

والذي يظهر أنّ أبا حيان يتبع قول أهل الكوفة في هذه المسألة والفرسي يعارضهم كما هو سبيل أصحابه من مدرستي البصرة وبغداد، وما يترجح من هذه الأقوال هو قول أهل الكوفة بجواز حذف الموصول وبقاء صلته فيكون التقدير في الآية الكريمة : والذين أقرضوا، وهذا التقدير غير بعيد ولا متكلف.

مسألة: حذف "لا" بعد لام "كي"

قال تعالى ﴿ وَكَذَلِكَ نُنْصِرُ الْأَيْتِ وَلِيَقُولُوا دَرَسْتَ وَلِنُبَيِّنَهُ لِقَوْمٍ

يَعْلَمُونَ ﴾².

موضعُ الشاهد: ﴿لِيَقُولُوا﴾.

¹ - ينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي: ج1045/02.

² - سورة الأنعام: الآية 105.

قال أبو حيان: "وقال أبو عليّ الفارسي: واللّام في (ليقولوا) على قراءة ابن عامر ومن وافقه بمعنى: (لئلا يقولوا) أي: صرفت الآيات وأحكمت لئلا يقولوا هذه أساطير الأولين قديمة، قد تليت، وتكررت على الأسماع واللّام على سائر القراءات لامّ الصيرورة.¹"

قال أبو عليّ الفارسيّ: "فأمّا اللام في قوله [وَلِيَقُولُوا دَرَسْتَ] فعلى ضربين: من قال [دَرَسْتَ] فالمعنى في (ليقولوا) لكراهة أن يقولوا، ولئلا يقولوا : درست ... وأمّا من قرأ [دارست] و[درست] فاللام على قولهم كالتي في قوله [لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا] [القصص: 08] ولم يلتقطوه لذلك، كما لم تفصل الآيات ليقولوا : درست ودارست ولكن لما قالوا ذلك أطلق عليه في الاتّساع.²"

مناقشة المسألة:

قرأ ابن كثير وأبو عمرو (دارست) بألف وفتح التاء. الباقيون بلا ألف " درست " بفتح التاء، إلا ابن عامر فإنه قرأ " درست " بسكون " التاء وفتح السين بمعنى (انمحت) وذكر الأخفش (درست) وهو أشدّ مبالغة في الامحاء وقيل (درست) على ما لم يسم فاعله، والمعاني متقاربة غير أن هذين لم يقرأ بهما أحد من المعروفين، وفي قراءة عبد الله (درس) أي ليقولوا درس محمد. قال أبو زيد: درست أدرس دراسة وهي القراءة. وإنما يقال ذلك إذا قرأت على غيرك.³

¹ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج4/201.

² - ينظر: الحجّة في علل القراءات السبع لأبي عليّ الفارسيّ: ج2/520.

³ - ينظر البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي : ج4/200. و الحجّة في علل القراءات السبع لأبي عليّ الفارسيّ : ج2/520.

اختلف النحاة وأهل التفسير في قوله تعالى (ليقولوا) فمنهم من قال أن اللام (لام كي) ومنهم من قال هي لام (العاقبة والصيرورة) ومنهم من قال هي (لام الأمر).

وقد وردت مصطلحات متباينة والمعنى واحد بين مدرستي البصرة والكوفة فيقولون : لام العاقبة والصيرورة والمآل والصور، وهذا لأجل فرقتها عن (لام التعليل) التي تفيد ترتب المعلول على العلة. وقد يسمون هذه (اللام) لام التعليل مجازاً؛ إذ هي بمعنى التعليل، لكنه ليس تعليلاً حقيقياً.

ذكر أبو حيان أن الفارسي قال أن اللام في هذا الباب وعلى سائر القراءات المماثلة لامُ الصيرورة وهذا مذهب أهل الكوفة فيكون تقدير الكلام (لئلا يقولوا) وأصلها [لأن لا] فنتج إضمار لا بعد اللام المضمرة بعدها (أن)، واعترض أبو حيان على مذهب الفارسي وقال: "ولا يتعين ما ذكره المعربون والمفسرون من أن اللام لامُ كي أو لامُ الصيرورة، بل الظاهر أنها لام الأمر والفعل مجزوم بها، ويؤيده قراءة مَنْ سكن اللام، والمعنى عليه يتمكن، ك أنه قيل: وكذلك نُصِرَفَ الآياتِ وليقولوا هم ما يقولون مِنْ كونها دَرَسَتْها وَتَعَلَّمَتْها أو دَرَسَتْ هي أَي: بَلَيْتْ وَقَدُمْتُ، فإنه لا يُحْتَقَلُ بهم ولا يُلْتَفَتُ إلى قولهم، وهو أمرٌ معناه الوعيدُ والتهديدُ وعدمُ الاكتراث بقولهم أَي: نُصِرَفَها وليدَعُوا فيها ما شاءُوا، فإنه لا اكتراث بدعواهم."¹

ويقول في الباب نفسه السمين الحلبي: "قوله: " وليقولوا " الجمهور على كسر اللام، وهي لام كي، والفعلُ بعدها منصوب بإضمار " أن " فهو في تأويل مصدر مجرور بها على ما

¹ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج 201/04.

عُرِفَ غيرَ مرة، وسَمَّاهَا أبو البقاء وابن عطية لامَ الصيرورة كقوله تعالى [فَأَلْتَقَطَهُرَّ ءَالَ
فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمَّ عَدُوًّا وَحَزَنًا].¹

والذي ذكره الفارسي غير الذي أقرَّ أبو حيان به حيثُ نرى أنَّ الأولَ يُجيزُ الوجهين في كتابه الحجة وتسقطُ بعض الزيادات التي ذكرها وهذا قول الفارسي كما هو : " فأما اللام في قوله [وَلِيَقُولُوا دَرَسْتَ] فعلى ضربين: من قال [دَرَسْتُ] فالمعنى في (ليقولوا) لكرهه أن يقولوا، ولئلا يقولوا: درستَ، أي: فصلت الآيات وأحكمت، لئلا يقولوا إنها أخبارٌ وقد تقدمت وطال العهد بها وباد من كان يعرفها كما قالوا [أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ]. لأنَّ تلك الأخبار لا تخلو من خلل، فإذا سلم الكتاب منه لم يكن لطاعن موضع طعن . وأما من قرأ [دارست] و[درست] فاللامُ على قولهم كالتي في قوله [لِيَكُونَ لَهُمَّ عَدُوًّا وَحَزَنًا] ولم يلتقطوه لذلك، كما لم تفصل الآيات ليقولوا : درستَ ودارستَ ولكن لما قالوا ذلك أطلق عليه في الاتساع.²

والخلافُ كما ذكر قائمٌ بين المدرستين في هذا الباب وغيره كما جرت العادة وهذا مثال على اختلافهم قال تعالى ﴿ وَأَمْرًا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَلَمِينَ ﴾ فاللامُ للتعليل و (نسلم) فعل مضارع منصوب بلام كي وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره وهو رأي الكوفيين، وأما أهل البصرة فيقولون أنَّ الناصب للفعل المضارع هو أنَّ المضمره جواراً بعد لام التعليل.

¹ - السمين الحلبي، الدر المصون في علم الكتاب المكنون، ج93/05.

² - ينظر: الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي: ج520/02.

وبعد هذه الإطلالة نرى أنّ ما ذهب إليه الفارسيّ هو مذهب الكوفيين و قد خالفه أبو حيان فيه وقال: إنّ الفعلَ مجزومٌ وليس منصوبٌ وعلل ذلك بأنّ اللّامَ لامُ الأمرِ، وهذا الذي ذكره الأخير هو الأظهر لأنّ رأي أهل الكوفة فيه تأويل ولا حاجة له في هذا المقام، فترك التأويل والتقدير أولى وتكون اللّام على الأمر وهو رأي ظاهرٌ بيّن.

مسائل تعدد الإعراب

- 1 تعدد إعراب " يعقوب "
- 2 تعدد إعراب " لما "
- 3 تعدد وجوه الإعراب بين الرفع والنصب والجر
- 4 تعدد استعمالات " إذ "
- 5 تعدد انتصاب بادئ الرأي
- 6 تعدد العطف في " فيتعلمون "
- 7 تعدد النصب بين الاستثناء أو البدلية
- 8 ليس بين الفعلية والحرفية
- 9 لما بين الضرفية والحرفية
- 10 - استعمالات ماذا
- 11 - حاشى بين الاسمية والفعلية والحرفية
- 12 - الانتصاب على الحال والصفة

مسألة: تعدد إعراب " يعقوب "

قال تعالى ﴿ وَأَمْرَاتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ

يَعْقُوبَ ﴿٧١﴾¹

موضع الشاهد: ﴿يَعْقُوبَ﴾

قال أبو حيان: " قال الزمخشري: كأنه قيل: ووهبنا له إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب ... يعني أنه عطف على التوهم، والعطف على التوهم لا ينقاس، والأظهر أن ينتصب (يعقوب) بإضمار فعل تقديره: ووهبنا يعقوب ودلّ عليه قوله: (فبشرناها) ... ورجّح هذا الوجه أبو علي ومن ذهب إلى أنه مجرور معطوف على لفظ (بإسحاق) أو على موضعه فقوله ضعيف: لأنه لا يجوز الفصل بالظرف أو المجرور بين حرف العطف ومعطوفه المجرور، لا يجوز: مررت بزيد اليوم وأمس عمرو، فإن جاء ففي شعر، فإن كان المعطوف منصوباً أو مرفوعاً ففي جواز ذلك خلاف.²

قال أبو علي: " فينبغي أن تُحملَ قراءة من قرأ: [يعقوب] بالنصبِ على فعل آخر مضمر، يدلّ عليه (بشرنا) كما تقدم، ولا يحمل على الوجهين الآخرين؛ لاستوائهما في القبح.³

¹ - سورة هود: الآية 71.

² - ينظر البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي: ج244/05.

³ - أبو علي الفارسي: الحجّة في علل القراءات السبع، ج260/03.

مناقشة المسألة:

قال ابن الجزري: "واختلفوا في (يعقوب) فقرأ ابن عامر وحمزة وحفص بنصب الباء، وقرأ الباقون برفعها."¹

وهذا الخلاف في القراءة نتج عنه خلاف في الإعراب، ففي النصب هناك أوجه ذكرها النحاة هي كالاتي:

الأول: أن يكون منصوبًا، وفي هذه الحالة هناك ثلاثة أوجه:

✓ أن يكون منصوبًا بفعلٍ مضمّرٍ دلّ عليه الكلام، وهذا القول رجحهُ جمعٌ من النحاة منهم أبو علي الفارسي والفراء² والنحاس³ والزجاج⁴.

والتقدير يكون: من وراء إسحاق وهبنا له يعقوب.

✓ أن يكون منصوبًا بالعطف على توهم نصب (إسحاق) لأنّ (بشراؤه) بمعنى (وهبناه)، ويُنسب هذا القول للزمخشري حين قال: "كأنّه قيل: ووهبنا له إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب."⁵

✓ أن يكون منصوبًا بالعطف على موضع (بإسحاق)، لأنّ موضعه النصب يقول مكي القيسي: "وقيل: يعقوب منصوب محمول على (بإسحاق) وفيه بعد أيضا للفصل بين حرف العطف والمعطوف."¹

¹ - ابن الجزري محمد الدمشقي: النشر في القراءات العشر، تصحيح محمد علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ج290/02.

² - الفراء أبو زكريا: معاني القرآن، ج197/01.

³ - النحاس أبو جعفر: إعراب القرآن، ص424.

⁴ - الزجاج أبو إسحاق: معاني القرآن وإعرابه، ج62/03.

⁵ - الزمخشري جار الله: تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ص490.

الثاني : أن يكون مجرورًا بالفتحة عطفًا على (بإسحاق) لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة وهو مذهب الكسائي وهو ضعيف عند سيبويه والأخفش إلا بإعادة الخافض.²

والذي يظهر أن الأقيس والأرجح هو القول الأول وهو رأي الفارسي ومن وافقه؛ لأنّ المعنى يقبله وكذلك الصناعة أمّا ما ذهب إليه الزمخشري بالعطف على التوهم فقد رده أبو حيان لأنّ العطف على التوهم لا ينفاس، وأمّا القول الثالث وهو العطف على الموضع ففيه بعد كما سبق لأننا نفرق بين الجار والمجرور بالظرف، وحقّ المجرور أن يكون ملاصقًا للجار.

وقول من جعله مجرورًا بالفتحة عطفًا على (بإسحاق) للعلمية والعجمة ففيه نظر لأنّ المعنى يقبله، غير أنّ النحاة ردّوا هذا الوجه ومنهم الفارسي لأنّ مسألة الردّ ملازمة للقول السابق فلا يجوز هنا أيضًا الفصل بين الجار والمجرور بالظرف، والذي ينبغي أن يُقال في هذه المسألة أنّ الوجه الأول هو أرجح الأوجه لسلامته من الاعتراضات النحوية ولسلامته من حيث الصناعة ومن حيث المعنى خصوصًا أنّ باقي الآراء لم تسلم من الردّ والاعتراض حتى نرى بعض النحاة يصفها بالقبح.

مسألة: تعدد إعراب " لَمَّا "

قال تعالى ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَّا آتَيْنَاكُمْ مِّنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾.³

موضع الشاهد: ﴿لَمَّا﴾.

¹ - مكي بن أبي طالب القيسي: مشكل إعراب القرآن، ص 370.

² - نفسه ص 369.

³ - سورة آل عمران: الآية 81.

قال أبو حيان: "قال أبو علي: لم يرد الخليل بقوله: بمنزلة الذي أتتها موصولة، بل أنها اسم، كما أن الذي اسم وأقر أن تكون حرفا كما جاءت حرفا : [وإنَّ كُلاًّ لَمَّا لِيُوفِّيَنَّهُمْ] وفي

قوله: [وإنَّ كُلاًّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَّعُ] انتهى. وتحصل من كلام الخليل وسيبويه أن : ما،

في : لما أتيتكم، شرطية وقد خرجها على الشرطية غير هؤلاء : كالمازني، والزجاج، وأبي علي، والزمخشري، وابن عطية وفيه خدش لطيف جدا.¹

قال أبو علي الفارسي: "والقول فيما قلناه من إنَّ (لما) بمنزلة (الذي): إنَّه أرادَ أنَّه اسمٌ كما أنَّ (الذي) اسم، وليس بحرفٍ كما كان حرفاً في قوله [وإنَّ كُلاًّ لَمَّا لِيُوفِّيَنَّهُمْ] [وإنَّ كُلاًّ

ذَلِكَ لَمَّا مَتَّعُ].²

مناقشة المسألة:

قوله تعالى ﴿لَمَّا آتَيْتُكُمْ﴾ العامة "لما" بفتح اللام وتخفيف الميم، وحمزة وحده على

كسر اللام، وسعيد بن جبير والحسن: لَمَّا بالفتح والتشديد.³

وقراءة العامة بفتح اللام وتخفيف الميم فيها أوجه ذكرها النحاة هي:⁴

الأول: أن تكون "ما" موصولةً بمعنى الذي وهي مفعولةٌ بفعل محذوف، وذلك الفعل هو

جوابُ القسم، والتقدير: والله لَتُبَلِّغَنَّ ما آتيناكم من كتابٍ.

¹ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج533/02.

² - أبو علي الفارسي: الحجة في علل القراءات السبع، ج294/02.

³ - ينظر: الدرّ المصون للسمين الحلبي، ج284/03.

⁴ - ينظر: نفسه، ج284/03 - 286.

الثاني: وهو قول أبي عليّ وغيره أن تكون اللام في " لما " جواب قوله: ﴿مِيثَقَ النَّبِيِّنَ﴾¹ لأنه جار مجرى القسم، فهي لام الابتداء المتلّقى بها القسم، و " ما " مبتدأة موصولة و " آتيناكم " صلّتها، والعائد محذوف تقديره: آتيناكموه، فحذف لاستكمال شروطه.

الثالث: كما تقدم إلا أن اللام في " لما " لام التوطئة، لأن أخذ الميثاق في معنى الاستحلاف، وفي ﴿لَتُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾² لام جواب القسم، هذا كلام الزمخشري ثم قال: " وما " تحتمل أن تكون المتضمنة لمعنى الشرط، و " لتؤمنن " ساد مسدّ جواب القسم والشرط جميعاً، وأن تكون بمعنى " الذي " .

الرابع: أن اللام هي الموطئة و " ما " بعدها شرطية، ومحلها النصب على المفعول به بالفعل الذي بعدها وهو " آتيتكم " ، وهذا الفعل مستقبل معني لكونه في حيز الشرط، ومحلّه الجزم والتقدير: والله لأيّ شيء آتيتكم من كذا وكذا لتكونن كذا.

الخامس: أن أصلها (لما) بتشديد الميم فخفت، وهذا قول ابن أبي إسحاق.

الأقوال ذكرها النحاة ومنهم أبو حيان الأندلسي وراح يعترض فيها على قول الفارسي ومن سبقه أمثال سيبويه والخليل من كون (ما) شرطية فقال: " وإن أرادوا تفسير الإعراب فلا يصح؛ لأنّ كلاّ منهما أعني الشرط وال قسم يطلب جواباً على حدة، ولا يمكن أن يكون هذا محمولاً عليهما؛ لأنّ الشرط يقتضيه على جهة العمل فيكون في موضع جزم، والقسم يطلبه من جهة التعلق المعنوي به من غير عمل فلا موضع له من الإعراب، ومحال أن يكون الشيء له موضع من الإعراب ولا موضع له من الإعراب."¹

¹ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج533/02.

وتبع العكبري قول سيبويه ومن وافقه في كون (ما) شرطية فقال: "ويقراً بالفتح وتخفيف " ما " وفيها وجهان : أحدهما : أن ما بمعنى الذي ، وموضعها رفع بالابتداء ، واللام لام الابتداء دخلت لتوكيد معنى القسم ."¹

وذهب ابن الأنباري المذهب نفسه وتبع سيبويه² واستدل بقول الشاعر:³

وَلَمَّا بَقِيَتْ لِبَقِيَيْنِ جَوَى *** بَيْنَ الْجَوَانِحِ مُضْرَعٌ جِسْمِي

والذي يظهر أن قول الفارسي ومن سبقه هو الأرجح، وإن كان أبو حيان قد ذكر خدشاً فيه لكن لم يقم برده تماماً، فتكون بذلك اللام في " لَمَّا " جواب قوله : ﴿مِثْقَ النَّبِيِّنَ﴾ لأنه جار مجرى القسم، فهي لام الابتداء المتلقى بها القسم، و " ما " مبتدأة موصولة و " آتيناكم " صلتها، والعائد محذوف تقديره: آتيناكموه، فَحَذَفَ لاستكمال شروطه كما ذكر السمين الحلبي سلفاً.

مسألة: تعدد وجوه الإعراب بين بين الرفع والنصب والجر

قال تعالى ﴿ الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ

وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ وَهُمْ عَذَابٌ

أَلِيمٌ ﴿٧٦﴾ .⁴

¹ - أبو البقاء العكبري: التبيان في إعراب القرآن، ج236/01.

² - ابن الأنباري أبي البركات: البيان في إعراب غريب القرآن، ج209/01.

³ - ينظر: البيان في إعراب غريب القرآن لابن الأنباري أبي البركات، ج210/01.

⁴ - سورة التوبة: الآية 79.

موضع الشاهد: ﴿وَالَّذِينَ لَا تَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ﴾.

قال أبو حيان: "وكان أبو علي الفارسي يذهبُ إلى أنَّ المعطوفَ في هذا وشبهه لم يندرج فيما عطف عليه، قال : لأنَّه لا يسوغ عطفُ الشيءِ على مثله، وكذلك كان يقول في [وَمَلَيْكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجَبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ] وفي قوله [فِيهَا فَكَيْهَةٌ وَخَلٌّ وَرُمَانٌ] وإلى هذا كان يذهبُ تلميذهُ ابن جنبي، وأكثر الناس على خلافهما.¹

مناقشة المسألة:

قال العكبري: " [وَالَّذِينَ لَا تَجِدُونَ [معطوفٌ على] الَّذِينَ يَلْمِزُونَ] ، وقيل على [الْمُطَوِّعِينَ]: أي ويلمزون الذين لا يجدون، وقيل هو معطوف على المؤمنين.²

والظاهر أنَّ النحاة اختلفوا في تحديد من وقع عليه العطف في قوله تعالى (والذين لا يجدون) وكانت لهم توجيهات قد ذكرها العكبري تلخيصاً وهي:

الأول: أن يكون العطف على الذين يلمزون في أول آية.

الثاني: أن يكون معطوفاً بالجر على المؤمنين.

الثالث: أن يكون معطوفاً بالنصب على المطوِّعين.

¹ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج76/05.

² - أبو البقاء العكبري: التبيين في إعراب القرآن، ج556/01.

* ملحوظة: لم نقف على قول الفارسي في هذه المسألة في آثاره.

وقد رجّح السمين الحلبي العطف بالنصب على (المطوعين) فقال: "نسقّ على "المطوّعين" أي : يعييون المياسير والفقراء . وقال مكي : "والذين "خفضُ عطفاً على "المؤمنين" ، ولا يحسنُ عطفُه على "المطوّعين" ، لأنه لم يتمّ اسماً بعد، لأنّ "فيسخرون" عطف على "يلمزّون" هكذا ذكره النحاس في "الإعراب" له ، وهو عندي وهمّ منه " . قلت : الأمر فيه كما ذكر فإنّ "المطوّعين" قد تمّ من غير احتياجٍ لغيره.¹

وقد ذكر العلماء في هذا الباب أنّ الواو ليست العاطفة بل التي تفصل بين شيئين اثنين وإنّما هي الواو التي تجيء بمعنى التخصيص؛ لأنّ العطف فيها يكون من العام إلى الخاص كقوله تعالى ﴿وَمَلَأْكَتِهٖ وَرُسُلِهٖ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾² فهنا تفضيل لجبريل وميكائيل وفيه تخصيص وتنزيه، وأيضا قوله تعالى ﴿فِيهٖمَا فَكِيهَةٌ وَخُلٌّ وَرُمَّانٌ﴾³ فهو تفضيل لبعض الفاكهة وهي النخل والرمان وهنا يقول الزجاج: "قال قوم: إنّ النخل والرمان ليسا من الفاكهة؛ وقال بعض أهل اللغة - منهم يونس النحوي؛ وهو يتلو الخليل في القدم والحدق - : إنّ الرمان والنخل من أفضل الفاكهة؛ وإنّما فصلا بالواو لفضلهما."⁴

والذي ينبغي أن يُذهب إليه أنّ العطف يكون على (المطوعين) لأنّ المعنى يقبله، أمّا العطف على (المؤمنين) ففيه بعد كما ذكر أبو حيان إذ أنّ المعنى على عدم مجيء الذين لا يجدون مؤمنين وهذا لا يتم به المعنى، والعطف على (الذين يلمزون) لا يجوز من حيث

¹ - السمين الحلبي: الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج90/06.

² - سورة البقرة: الآية 98.

³ - سورة الرحمن: الآية 88.

⁴ - الزجاج أبو إسحاق: معاني القرآن وإعرابه، ج103/05.

المعنى أيضاً لأنّ الخبر في تمام الآية (سخر الله منهم) وهم المؤمنون وهنا المعنى على أنّهم منافقين فيبعد هذا التقدير.

مسألة: تعدد استعمالات " إذ "

قال تعالى ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾¹.

موضع الشاهد: ﴿إِذْ﴾.

قال أبو حيان: "أما أن تستعمل مبتدأة فلم يثبت ذلك في لسان العرب، ليس في كلامهم نحو: إذ قام زيد طويل وأنت، تريد وقت قيام زيد طويل. وقد قال أبو علي الفارسي: لم ترد إذ وإذا في كلام العرب إلا ظرفين، ولا يكونان فاعلين ولا مفعولين، ولا مبتدئين."²

مناقشة المسألة:

تأتي "إذ" الاسمية للزمن الماضي، ويكون موقعها الإعرابي واستعمالاتها على النحو الآتي:
الأول: ظرف لما مضى من الزمان، وهو الغالب³ وقد جاء في القرآن الكريم في أكثر من موضع، منه قوله تعالى: ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾⁴ وقوله: ﴿إِذْ

¹ - سورة آل عمران: الآية 164.

² - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج3/109.

³ - انظر: مغني اللبيب: ج1/102.

⁴ - سورة التوبة: الآية 40.

أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا¹ قال ابن النحاس: "إِذ" هنا ظرف² وقوله: ﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ﴾³.

الثاني: تكون مفعولاً به، قال ابن النحاس: "إِذ" هنا مفعول به⁴، ومنه قوله: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا

الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ﴾⁵.

الثالث: تكون بدلاً من المفعول به وفي القرآن الكريم شاهده قوله تعالى ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ

كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّا

اللَّهُ مَعَنَا﴾⁶ يقول العكبري: "إِذ" الثانية (إِذ هُمَا) ظرف لنصره؛ لأنه بدل من "إِذ" الأولى

في (إِذ أَخْرَجَهُ) ويقول: إن من قال إن العامل في البديل غير العامل في المبدل منه، وقدر هنا قبل آخر: أي نصره إِذ هُمَا، وكذلك "إِذ" في قوله (إِذ) يقول بدل أيضاً، وذهب البعض أن (إِذ هُمَا) ظرف (لِثَانِي اثْنَيْنِ)، وكذلك "إِذ" في (إِذ أَخْرَجَهُ) هي ظرف⁷.

الرابع: تكون مضافاً إليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه، نحو: يوماً، عندئذ، بعدئذ، حينئذ، أو غير صالح للاستغناء عنه، نحو: بعد، حين، يوم، قبل، ساعة⁸. وفي نحو قوله

¹ - سورة الأنفال: الآية 42.

² - ينظر: إعراب القرآن للنحاس، ص 350.

³ - سورة الأنفال: الآية 44.

⁴ - ينظر: إعراب القرآن للنحاس، ص 62.

⁵ - سورة البقرة: الآية 125.

⁶ - سورة التوبة: الآية 40.

⁷ - أبو البقاء العكبري: التبيان في إعراب القرآن، ج 549/01.

⁸ - ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 85.

تعالى ﴿إِذِ أَنْتَبَدْتَ﴾¹ "إِذ" عندهم ظرف لمضاف إلى مفعول محذوف ، والتقدير : واذكر

قصة مريم، وإنّ الذي يؤيد هذا القول التصريح بالمفعول به في ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ

عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً﴾².

وذكر الزمخشري قولاً آخر شدّ به عن جمهور النحاة حين تحدث عن قوله تعالى ﴿لَقَدْ مَنَّ

اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾³. فقال : " فيه وجهان : أن

يُرَادَ لِمَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ أَوْ بَعَثَهُ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ فَحَذَفَ لِقِيَامِ الدَّلَالَةِ، أَوْ يَكُونُ إِذْ

في محل الرفع كما إذا في قولك : أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً بمعنى : لمن من الله على المؤمنين وقت بعثه.⁴

يقول ابن هشام معقباً على الزمخشري : " إن مقتضى هذا الوجه أن "إِذ" مبتدأ ولا نعلم بذلك

قائلاً ، وأن نظيره في المثال غير مناسب؛ لأنّ الكلام في "إِذ" لا في "إِذَا"، وكان حقه أن

يقول : إذ كان؛ لأنّ النحاة في هذا المثال ونحوه إذ تارة وإذا تارة بحسب المعنى المراد . وإنّ

ظاهره أن المثال يتكلم به هكذا، والمشهور حذف الخبر في ذلك واجب، كما أنه من المشهور

أنّ "إِذَا" المقدرة في المثال في موضع نصب، وجوز عبد القاهر كونها في موضع رفع تمسكاً

¹ - سورة مريم: الآية 16.

² - ينظر ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص 85.

³ - سورة آل عمران: الآية 164.

⁴ - الزمخشري جار الله: تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعبور الأقاويل في وجوه التأويل، ص 204.

بقول بعض العرب : أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة بالرفع، فقاس الزمخشري "إذ" على "إذا" والمبتدأ على الخبر.¹

وقد ردّ أبو حيان الأندلسي أيضا على الزمخشري الوجه الثاني ووصف قوله بالفاسد فقال : " ولم يستعملها العرب متصرفة البتة إنما تكون ظرفاً، أو مضافاً إليها اسم زمان، ومفعولة باذكر على قول أما أن تستعمل مبتدأة فلم يثبت ذلك في لسان العرب، ليس في كلامهم نحو: إذ قام زيد طويل وأنت، تريد وقت قيام زيد طويل. وقد قال أبو علي الفارسي: لم ترد إذ وإذا في كلام العرب إلا ظرفين، ولا يكونان فاعلين ولا مفعولين، ولا مبتدئين.²

والظاهر من خلال ما نقله أبو حيان عن الفارسي أنّهما يتوافقان في عدم تصرف (إذ) وهذا القول هو قول جمهور النحاة وإليه ذهب ابن هشام في المغني وفصل في المسألة وذكر استعمالاتها، وضعّف قول الزمخشري الذي شدّ عن جمع النحاة.

مسألة: تعدد انتصابِ باديِ الرأي

قال تعالى ﴿ فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ مَا نَرَاكَ إِلَّا بَشَرًا مِثْلَنَا وَمَا نَرَاكَ أَتْبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا بِادِّئِ الرَّأْيِ ﴾.³

موضعُ الشاهد: ﴿بَادِيِ الرَّأْيِ﴾

¹ - ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص 86.

² - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج 109/03.

³ - سورة هود: الآية 27.

قال أبو حيان: "وَكَوْنُهُ مَنْصُوبًا عَلَى الظَّرْفِ هُوَ قَوْلُ أَبِي عَلِيٍّ فِي الْحُجَّةِ، وَإِنَّمَا حَمَلَهُ عَلَى الظَّرْفِ وَلَيْسَ بِزَمَانٍ وَلَا مَكَانٍ، لِأَنَّ فِي مُقَدَّرَةٍ فِيهِ أَيُّ: فِي ظَاهِرِ الأَمْرِ، أَوْ فِي أَوَّلِ الأَمْرِ."¹

قال أبو علي الفارسي: "ومن همزَ أرادَ اتَّبَعُوكَ فِي أَوَّلِ الأَمْرِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَّبِعُوا الرَّأْيَ بِفِكْرِ وَرُوبَةٍ فِيهِ، وَهَاتَانِ الكَلِمَتَانِ تَتَقَارِبَانِ فِي المَعْنَى؛ لِأَنَّ الهمزَ فِي اللَّامِ فِيهَا ابْتِدَاءُ الشَّيْءِ وَأَوَّلُهُ، وَاللَّامُ إِذَا كَانَتْ وَأَوَّلًا كَانِ المَعْنَى الظُّهُورُ."²

مناقشة المسألة:

قرأ أبو عمرو و عيسى الثقفي : (بادئ الرأي) من بدأ يبدأ ومعناه : أول الرأي . وقرأ باقي السبعة : بادي بالياء من بدا يبدو، ومعناه : ظاهر الرأي . وقيل : بادي بالياء معناه : بادي بالهمز، فسهلت الهمزة بإبدالها ياء لكسر ما قبلها.³

اختلف النحاة في توجيه انتصاب (بادي الرأي) في القراءتين على سبعة أوجه هي:⁴

الأول: أن يكون منصوبًا على الظرف.

الثاني: أن يكون منتصبًا على المفعول به.

الثالث: أن يكون منصوبًا على المصدر.

الرابع: أن يكون نعتًا لـ(بشر).

الخامس: أنه حال من مفعول (اتبعك).

¹ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج215/05.

² - أبو علي الفارسي: الحجّة في علل القراءات السبع، ج223/03.

³ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج215/05.

⁴ - السمين الحلبي، الدر المصون في علم الكتاب المكنون، ج310/06 - 311.

السادس: أنّه منادى والمراد به نوح عليه السلام.

السابع: أنّ العامل فيه مضمّر، تقديره: أتقول ذلك بادي الرأي.

وقد اختارَ الفارسي القولَ الأوّل والثالثَ ورَجَّحهما على غيرهما، وهما الانتصاب على الظرفِ و على المصدرِ فقال: "وجاز في اسمِ الفاعلِ أن يكونَ ظرفًا كما جازَ في فعلِ نحو قريبٍ ومليءٍ لأنّ فاعلا وفعلِلا يتعاقبان على المعنى نحو عالمٍ وعليمٍ وشاهدٍ وشهيدٍ وحسن ذلك إضافة إلى الرأي وقد أجروا المصدرَ أيضًا في إضافته إليه في قولهم أمّا جهد رأبي فإنّي منطلق فهذا لا يكون إلا ظرفًا وفعل إذا كان مصدرًا."¹

والذي يظهر أنّ أبا حيان لم يختلف مع الفارسي فيما ذهب إليه فوافقه وردّ قولَ الزمخشري لأنّ التقدير عند الأخير: أول الرأي أو ظاهر الرأي² وعند أبي حيان غير ذلك؛ لأنّ حمله على الظرف لا يقتضي كونه بزمانٍ ولا مكانٍ وإنّما من باب تقدير (في) المقتضية للظرفية فيكون التقدير: في ظاهر الأمر أو في أول الأمر وهو ذات القول لأبي عليّ في الحجّة.

وقد ذكر أبو حيان العامل في حالة (بادي الرأي) ظرفًا فعدّها على ثلاثة أوجهٍ هي:³

الأول: (نراك) أي: وما نراك في أول رأينا، أو فيما يظهر لنا من الرأي.

الثاني: أن يكون منصوبًا بـ(اتبعتك) أي: ما نراك اتبعتك أول رأيهم أو ظاهر رأيهم.

الثالث: أن يكون العامل فيه (أرادلنا) أي: أرادلنا بأول نظر منهم، أو بظاهر الرأي.

¹ - أبو عليّ الفارسي: الحجّة في علل القراءات السبع، ج3/223.

² - الزمخشري جار الله: تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعبون الأفاويل في وجوه التأويل، ص481.

³ - ينظر: البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي: ج5/215.

وقد رجّح أبو حيان القول الثاني وبهذا يكون قد ذهب مذهب الفارسي أيضا في هذا التوجيه، ولم يجز القولين الآخرين فيكون العامل عندهما في هذا لظرفِ قوله : (اتبعك) والتقدير: وما اتبعك في أول رأيهم أو فيما ظهر من رأيهم، لأنّ الظروف يُتوسع فيها ما لا يتوسّع في غيرها وهنا يقول الفارسي: "وقد جاز ذلك في الظرف؛ لأنّ الظرف قد اتسع فيه في مواضع."¹

مسألة: تعدد العطف في " فَيَتَعَلَّمُونَ "

قال تعالى ﴿ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ^ط فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ ﴾.²

موضع الشاهد: ﴿ فَيَتَعَلَّمُونَ ﴾.

قال أبو حيان: "وأنكره الزجاج بسبب لفظ الجمع في يعلمون، وقد قال: "منهما". وأجازه أبو علي وغيره، إذ لا يمتنع عطف فیتعلمون على يعلمون، وإن كان التعليم من الملكين خاصة، والضمير في منهما راجع إليهما؛ لأنّ قوله: فیتعلمون منهما، إنّما جاء بعد ذكر الملكين."³

قال أبو علي الفارسي: "فقال سيبويه: [وَلَيْكِنَّ الشَّيْطِينَ]، [فَيَتَعَلَّمُونَ] فعطفه على المتقدم، ويجوز أن يكون عطفاً على قوله [وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ] [فَيَتَعَلَّمُونَ]. وفيه

¹ - أبو علي الفارسي: الحجّة في علل القراءات السبع، ج3/224.

² - سورة البقرة: الآية 102.

³ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحیط، ج1/500.

وجه آخر : يجوز أن يكون [وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا

تَكْفُرًا] فيأتون فيتعلمون. فهذه الوجوه كلها جائزة ولا يجوزُ النصبُ على ما ذكرناه.¹

مناقشة المسألة:

جاء في قوله تعالى ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ﴾ خلافٌ كبيرٌ بين النحاة ووصل هذا الخلافُ إلى سبعة

أقوال، وسبب الخلافِ تباين التوجيهات الإعرابية والتقدير في العطف، وقد ذكر ابن عادل وقبله السمين الحلبي هذه التوجيهات وهي كالتالي:²

الأول: أن يكون معطوفاً على قوله تعالى ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ﴾ والضمير في ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ﴾ عائد على ﴿أَحَدٍ﴾ وجمع حملا على المعنى.

الثاني: أن يكون معطوفاً على ﴿يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السَّحَرَ﴾.

الثالث: أن يكون معطوفاً على ﴿كَفَرُوا﴾ ويُنسب هذا القول لسيبويه في أحد قوليه.³

الرابع: أنه خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: "فهم يتعلمون"، فعطف جملة اسمية على فعلية ويُنسبُ هذا القول لسيبويه في قوله الآخر .

¹ - أبو علي الفارسي: المسائل المنثورة، ص 153.

² - ابن عادل الدمشقي: اللباب في علوم الكتاب، ج 347/02.

³ - ينظر الكتاب لسيبويه، ج 38/03.

الخامس: أن يكون معطوفاً على "يعلمان فيتعلمون" ويعلمان فعل محذوف دلّ عليه قوة الكلام.

السادس: أنه عطف على معنى ما دلّ عليه أول الكلام، والتقدير: فيأتون فيتعلمون.¹

السابع: هو مستأنف "وهذا يحتمل أن يريد أنه خبر مبتدأ مضمّر كقول سيبويه وأن يكون مستقلاً بنفسه غير محمول على شيء قبله، ذكره العكبري.²

حاول أبو حيان أن يبرز التوجيهات النحوية والاعتراضات التي قدّمها العلماء أمثال سيبويه والفرسي والزجاج والفرّاء، ونجد أنّ هذه النقول كانت من باب الدفاع والردّ على التوجيهات التي لا يقتنع بها وهي عادة النحاة في ذلك فالشيء من معدنه لا يستغرب كما أنّ الطيب لا يستغرب من أهله.

ونافح أبو حيان عن سيبويه في موقفه الذي ذكره وذكر أنه لا وجه لمن اعترض على هذا الوجه في العطف علة قوله تعالى (كفروا)، وحاول الدفاع عن الفرّاء من جهة أخرى واستشهد بتصحيح أبي علي الفارسي لقوله وأعقب ذلك بالردّ على الزجاج الذي أنكر قول الفرّاء من كونه عطفاً على معنى ما دلّ عليه أول الكلام، والتقدير: فيأتون فيتعلمون، ولم يمنع هذا الردّ من الانتصار للزجاج على حساب الفارسي الذي ردّ في آيات كثيرة على الزجاج في كتابه الإغفال فقال: "وحمل أبا علي على هذه المغالطة حبّ ردّه على الزجاج لأنّه كان مولعاً بذلك."³

¹ - أبو البقاء العكبري: التبيان في إعراب القرآن، ج 90/01.

² - نفسه، ج 90/01.

³ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحیط، ج 500/01.

وقد انتصر أبو حيان لقول الزجاج ب أن يكون معطوفاً على قوله تعالى ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ﴾¹ والضمير في ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ﴾ عائداً على ﴿أَحَدٍ﴾ وجمع حملاً على المعنى؛ لأن المعنى يقبله وفي الكلام تقديم وتأخير، والتقدير: وما كفر سليمان وما أنزل على الملكين، ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر ببايل هاروت وماروت؛ فهاروت وماروت بدل من الشياطين في قوله: (وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا). هذا أولى ما حملت عليه الآية من التأويل وهذا الذي ذهب إليه الزجاج ومن تبعه هو القول الراجح لأن المعنى على التثنية والعطف كذلك فلا حاجة التقدير البعيد والمعنى الأقرب هو الأولى من غيره خصوصاً في باب العطف، وفي الآية تأويل وكلام كثير عند العلماء جلّه ينحصر في باب الإسرائيليات من قصة هاروت وماروت وقد ردّ أهل التفسير هذه الأقوال في بابها ومقامها دون تأخير.

مسألة: تعدد النصب بين الاستثناء أو البدلية

قال تعالى ﴿طه﴾ مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى إِلَّا تَذَكُّرَةً لِّمَنْ يَخْشَى¹.

موضع الشاهد: ﴿إِلَّا تَذَكُّرَةً﴾.

قال أبو حيان: "وكون (إلا تذكرة) بدل هو قول الزجاج، وقال النحاس: هذا وجه بعيد، وأنكره أبو علي من قبل أن التذكرة ليست بشقاء²."

¹ - سورة طه: الآية 01-02-03.

² - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج213/06.

مناقشة المسألة:

يقول الإمام الطبري : " وقد اختلف أهل العربية في وجه نصب تذكرة، فكان بعض نحويي البصرة يقول : قال: إلا تذكرة بدلا من قوله لتشقى ، فجعله: ما أنزلنا عليك القرآن إلا تذكرة ، وكان بعض نحويي الكوفة يقول : نصبت على قوله : ما أنزلناه إلا تذكرة ، وكان بعضهم ينكر قول القائل : نصبت بدلا من قوله (لتشقى) ويقول: ذلك غير جائز، لأن (لتشقى) في الجحد، و (إلا تذكرة) التحقيق، ولكنه تكرير، وكان بعضهم يقول : معنى الكلام: ما أنزلنا عليك القرآن إلا تذكرة لمن يخشى، لا لتشقى.¹

من قول الإمام الطبري يتبين أن الخلاف بين أهل العلم ظاهر في وجه نصب قوله تعالى ﴿إِلَّا تَذَكَّرَ﴾ وقد تناوله العلماء منهم من فصل في القضية تفصيلاً دقيقاً مثل أبي حيان والسمين الحلبي والتمعن لهذه النقول يجد أن الخلاف محصور في ستة أوجه هي:²

الأول: أن تكون مفعولاً لأجله.

الثاني: أن تكون بدلاً من محلّ لتشقى.

الثالث: أن تكون مصدراً مؤكداً لفعل مقدر تقديره: لكن ذكرنا تذكرةً.

الرابع: أن تكون مصدراً في موضع الحال أي: إلا مذكراً.

الخامس: أن يكون منصوباً على الاستثناء المنقطع أي لكن أنزلناه تذكرةً.

¹ - الطبري محمد بن جرير: جامع البيان عن تأويل أي القرآن، ج15/626.

² - ينظر الدر المصون للسمين الحلبي: ج08/09. والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي: ج06/213. وفتح القدير الجامع

بين فني الرواية والتفسير من علم التفسير للشوكاني محمد بن علي، ج02/73.

السادس: أن تكونَ بدلاً من القرآن.

السابع: أن يكون مفعولاً له والعامل فيه (للتشقي).

وبعد تعقّب المصادر التي جاءَ فيها هذا الخلاف رأينا أن ما نسبهُ العلماء للزجاج لا وجودَ له في معاني القرآن للزجاج ولم نجد ما تعقيب الفارسي على هذا الرأي، لأنّ الفارسي جعل كتابهُ الإغفال في مجمله للردّ على أقوال الزجاج النحوية، غير أنّ ابن عطية الأندلسي جاء بهذا الإعراب حين قال: "يصح أن ينصب على البذل من موضع [للتشقي] ويصح أن ينصب بفعل مضمر تقديره لكن أنزلناه تذكرة¹".

وما جاء على لسان أبي حيان من توجيه تناقله النحاة قبله فنجد النحاس في إعرابه يقول: "قال أبو إسحاق: هو بدل من يشقى أي ما أنزلناه إلا تذكرة. قال أبو جعفر: وهذا وجه بعيد، والقريب أنه منصوب على المصدر أو مفعول من أجله²".

والنصب على البدلية غير قريب وهو متكلف بعيد، ويستبعد أن يقول به الزجاج لأنّ قوله (للتشقي) لا يمكن أن يكون بدلاً (للتذكرة) لأنّ المعنى على هذا الضرب فاسدٌ لأنّ التذكرة ليست بشقاءٍ وهذا ظاهرٌ جليّ للناظر، وما ذهب إليه ابن عطية في المحرر في أحد قوليه ردّه النحاة وأهل العلم لما سبق من فسادِهِ من حيث المعنى

والوجهُ القريبُ من حيثُ الإعرابُ والمعنى أن يكون (تذكرةً) منصوباً على الاستثناء المنقطع فيكون التقدير: لكن أنزلناه تذكرةً وهذا ما رجحه العكبري على غيره من التوجيهات، ويمكن أن تكون (تذكرة) مصدرًا في موضع الحال أي: إلا مذكراً ومفعولاً لأجله أي: لكن

¹ - ابن عطية الأندلسي: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج 37/04.

² - النحاس أبو جعفر: إعراب القرآن، ص 577.

ذُكرنا تذكره، وهذا التوجيهُ قال به النحاس والزمخشري ونقله عنهم أئمة التفسير وأهل الصنعة اللغوية من دون اعتراض يُذكر في الغالب.

مسألة: ليس بين الفعلية والحرفية

قال تعالى ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصْرَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصْرَىٰ لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَىٰ شَيْءٍ ﴾¹.

موضع الشاهد: ﴿لَيْسَتِ﴾.

قال أبو حيان: " ليس فعل ماضٍ خلافاً لأبي بكر بن شقير، وللفارسي في أحد قوليه : إذ زعما أنها حرفٌ نفي مثل ما وزنها فعلٌ بكسر العين."²

قال أبو عليّ الفارسي: " ليس وإن كانت قد رفعت ونصبت فليست فعلاً على الحقيقة... ألا ترى أنّ الفعل لا يخلو من أحد أمرين، إمّا أن يكون دالاً على الحدث وأحد الأزمنة الثلاثة، وإمّا أن يكون دالاً على أحد الأزمنة الثلاثة مجرداً من الحدث، فإذا لم يخل الفعل من أحد هذين القسمين، ولم تكن "ليس" من واحدٍ منهما ثبت أنّها ليس بفعلٍ، وإن كان فيه بعضُ الشبه منه."³

¹ - سورة البقرة: الآية 113.

² - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج507/01.

³ - أبو عليّ الفارسي: المسائل الحليّات، ص210 و211.

مناقشة المسألة:

(ليس) في اللغة العربية تأتي على وجهين وكلّ وجهٍ راح أصحابه ينافحون عنه ويدعمونه بما توقّر لهم من أدلةٍ وحججٍ، واستدلوا لذلك بالقرآن والسنة النبوية وكلام العرب شعراً ونثراً، وفيما يأتي تفصيل الخلاف بوجهيه:

الأول: أن تكون فعل ماض جامد يفيد النفي، يرفعُ الاسم وينصب الخبر نحو : ليس زيدٌ كاذباً، وقد قال بهذا الرأي إمامُ النحاة سيبويه فصّح : "وقد زعم بعضهم أن (ليس) كـ(ما)، وذلك قليل لا يعرف، فهذا يجوز أن يكون منه : ليس خَلَقَ اللهُ أشعرَ مِنْهُ، وليس قالها زيدٌ، قال حميد الأرقط:¹

فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعْرَسِهِمْ * * * وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى يُلْقِي الْمَسَاكِينُ

وقال هشام أخو ذي الرمة:²

هي الشِّفَاءُ لِدَائِي لَوْ ظَفَرْتُ بِهَا * * * وليس منها شِفَاءُ الداءِ مَبْدُولُ

هذا كله سُمع من العرب، والوجه والحد أن تحمله على أن في (ليس) إضماراً و (هذا) مبتدأ، كقوله : إنه أمةٌ الله ذاهبةٌ، إلا أنهم زعموا أن بعضهم قال : ليس الطيبُ إلا المسكُ، وما كان الطيبُ إلا المسكُ.³

¹ - ديوان حميد بن ثور : جمع وتحقيق محمد شفيق البيطار، السلسلة التراثية، الكويت، ط 01، 1423هـ - 2002م، ص311.

² - البيت لهشام بن عتبة في الأزهية ص 191، ولهشام أخي ذي الرمة في شرح شواهد المغني ج 02 / 704؛ والكتاب 147/ج01

³ - سيبويه أبو بشر: الكتاب، ج147/01.

وفي ذات السياق يقول الفارسي: "حكى سيبويه: (ليس الطيبُ إلا المسكُ) ، وذهب فيه إلى أنه بمنزلة (ما) ، ولم يحمه على أن في (ليس) ضمير القصة والحديث كما حمل قوله : (ليس خلق الله أشعر منه) على هذا الضمير.¹

وهذا الذي ذكره الفارسي حمّله على قول سيبويه حسب رأيه وجعله يختارُ حرفيةً (ليس) ، وعاد بعد ذلك أبو عليّ ليقولَ إنّ القضية محلّ خلافٍ بين أهل العلم فقال : "وأما (ليس) فقد اختلف أصحابنا فيها : فقال قوم: إنها فعل؛ بدلالة أن الضمير يتعلق بها ويتصل بها، وذلك قولك: (ليسا)، و(لسن)، و(لسنُ)."²

والظاهرُ أنه لا خلافَ بين أهل البصرة في فعلية (ليس) إلا ما ذكرَ عن ابن السراج إذ نُسبَ إليه القول بحرفيتها وهذا القول محلّ نظرٍ ولا يسلمُ له بدليل قول ابن السراج في الأصول: "فأما (ليس) فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرف الأفعال قولك : لسنُ، كما تقول : ضربت، ولستما كضربتما، ولسنا كضربنا، ولسن كضربن ، ولسنن كضربتن، وليسوا كضربوا، وليست أمة الله ذاهبةً ، كضربت أمة الله زيدًا."³

والذي يظهرُ في الخلاف بين النحاة هو الصلة القوية بين (ليس) و(ما) فنجد أنّ (ليس) لا تكاد تكون مختصة بالحرفية ولا هي مختصة بالفعلية فهي بين هذا وذاك، ولذلك راح كل فريقٍ يقوّي حجته ببراهين وأدلة فحاول الفريق الأول وهو القائلُ بالفعلية أن يقدم الأدلة الآتية:

¹ - أبو عليّ الفارسي: المسائل الحليّات، ص210.

² - أبو عليّ الفارسي: شرح الأبيات المشكّلة، ص 10، المسائل الحليّات: 210ص، المسائل البصريّات: ص430.

³ - ابن السراج: ابن السراج أبي بكر: الأصول في النحو، ج82/01 و83.

✓ اتصال ضمير الرفع بها، فلو كانت حرفاً ما اتصل بها هذا الضمير، نحو : لستُ
ولسنا ولستما ولستم ولستن.

✓ تلحقها علامة التانيث نحو: ليست هندٌ قائمةً.

✓ ج- (ليس) مفتوح الآخر كما يكون الحال في الأفعال الماضية.

✓ د- تتحملُ (ليس) الضمير نحو: زيدٌ ليس قائماً وهذا لا يتوفر في الحرف.

وهذه الأمور واضحة ظاهرة تتوفر في الأفعال لكن قد نعرض لبعض النقاط على سبيل
الذكر لا الحصر حتى يتبين هذا الاستدلال فنقول: لو كانت فعلاً لدخل عليها (قد) وهذا من
خصائص الفعل وكذلك (سوف) و(السين) فلا يمكن أن تقول: قد ليس لا يمكن القول: سوف
ليس ولا يمكن القول : سليس، وهذا التقيب يجعلنا نبحثُ أكثرَ في حرفيتها حتى ينجلي
ضباب هذا الباب.

الثاني: أن تكون حرفاً، وهذا القول يُنسب إلى ابن شقير¹ والفارسي في أحد قوليه² وهذا الذي
نُسب إلى أبي عليّ فيه نظرٌ لأنَّ معظمَ أقواله مدعمة لحرفيتها باستثناء ما ورد في الإيضاح
العضدي حين أشار مما يفهم إلى فعليتها، وسنسوق أقواله تباعاً حتى يتضح الأمر.

يقول الفارسي: " اتصال الضمير بـ(ليس) على حد اتصاله بـ (كان) لم يجعله مثله ، وإن كان
قد جعل في الأعمال بمنزلته، ألا ترى أنه ينفى بـ(ليس) ما في الحال كما ينفى بـ(ما) ما كان
في الحال، فكونها على أمثلة الماضي إنما هو شبه لفظي لا حقيقة تحته."³

¹- أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج507/01.

²- نفسه: ج507/01

³- أبو علي الفارسي: شرح الأبيات المشككة، ص 10.

ويقول في موضع آخر : ألا ترى أنه قد اتصل الضمير على هذا النحو بما هو اسم، وذ لك قول بعضهم : (هاءًا) و(هاؤوا) كما تقول للمخاطب : (افعلًا)، و(افعلوا) وهذا الحرف من الأسماء التي سميت بها الأفعال، وهذه الكلم التي سميت بها هذه الأفعال أسماء، وليست بأفعال ولا حروف.¹

وهذه من الأدلة التي ساقها الفارسي حتى يبين أن ليس في (ليس) دلالة قاطعة على فعليتها . وزاد معترضًا على القول بفعليتها وذلك بعد احتجاجهم بأنّها تدل على الحدث فقال : " أنه لم يلحقه من حروف المضارعة شيء، ولو كان من أمثلة الحال لم يخل من أحدها، فإن فسد كونه مثالًا للحاضر بهذا ثبت أنه لا دلالة فيه على مضي، ولا على ما لم يقع، ولا على ما هو كائن لم ينقطع، وإذا خلا من ذلك لم يكن في الحقيقة فعلًا، إلا أنه لما كان وصلهم المضممر به على حد وصله بالأمثلة المأخوذة من الأحداث ، ولم يكن ذلك في (ما) ونحوه، ذكره النحويون مع الفعل وإن لم يكن فعلًا.²

ومن جملة ما احتج به أصحاب قول الحرفية الأمور الآتية:

✓ لا وزن فيها على وزن الأفعال.

✓ لا يأت منها اسم الفاعل واسم المفعول ولا لفظ المستقبل.

✓ الفعل له الدلالة على الحدث والزمان (ليس) لا دلالة فيها على أيّ منهما.

يقول المالقي : " فالذي ينبغي أن يقال فيها إذا وجدت بغير خاصية من خواص الأفعال،

وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية: إنّها حرف لا غير كـ(ما) النافية كقول الشاعر³:

¹ - أبو علي الفارسي: المسائل الحلييات، ص211.

² - أبو علي الفارسي: شرح الأبيات المشكّلة، ص 10.

³ - ديوان النابغة الذبياني: ص84.

كتائب خُضرا، ليس يَعصِمها*** إلا ابتدأَ إلى موتِ بالجام

فهذا لا منازعة في الحرفية في (ليس) فيه، إذ لا خاصية من خواص الأفعال فيها.¹

ويقول المالقي أيضا في تفصيل الخلاف بين الفارسي وسيبويه: "النظر إلى حدّها، فتكون حرفاً؛ إذ هي لفظٌ يدل على معنى في غيره لا غير ك (من، وإلى، ولا، وما) وشبهها، أو النظر إلى اتصالها بتاء التانيث والضمير المرفوع والاستتار والرفع والنصب، فتقول: ليست هند قائمّة، والزيدون ليسوا قائمين، وزيدٌ ليس قائماً، كما تقول: كانت هند قائمّة، والزيدون كانوا قائمين، وكان زيدٌ قائماً، وهذه خواص الأفعال لا الحروف، فتكون فعلاً، وكل واحد منها إذا وقف على نظر الآخر تحصلت الموافقة بينهما وانتفى الخلاف بينهما؛ إذ لا تصح المنازعة فيه."²

والذي يظهر في هذه المسألة هو ما ذكره المالقي حين فصل في الخلاف الواقع بين أهل العلم في حرفية (ليس) وفعاليتها، إذ هي ليست محضة في الحرفية ولا في الفعلية فإن توفر شيء من خاصية الفعل مع مراعاة المقام الذي تكون فيه كانت فعلاً، وإن توفر فيه شيء من خاصية الحرف كانت حرفاً وبهذا يسقط الخلاف بين أهل العلم فلا هي متأصلة في الحرفية ولا هي متأصلة في الفعلية وهذا ما نراه في المسألة والخلاف بين أبي حيان وأبي علي الفارسي هو من باب التفصيل في المسألة ومزيد بيانها.

¹ - المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني ص 325.

² - نفسه: ص 324 و 325.

مَسْأَلَةُ "لَمَّا" بَيْنَ الظَّرْفِيَّةِ وَالْحَرْفِيَّةِ

قال تعالى ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾¹.

موضع الشاهد: ﴿فَلَمَّا﴾.

قال أبو حيان: " (لَمَّا) حرفٌ نفي يعملُ الجزمَ وبمعنى إلا وظرفاً بمعنى حين عند الفارسيّ ، والجوابُ عاملٌ فيها إذ الجملة بعدها في موضعٍ جرّ وحرفٌ وجوبٌ لوجوبٍ عند سيبويه وهو الصحيحُ لتقدّمها على ما نفي بما ولمجيء جوابها مصدرًا بإذا الفجائية"².

قال أبو عليّ الفارسيّ: " وأما (لَمَّا) فمثل (لم) في الجزم قال الله عز وجلّ [وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ] فجزمت (لَمَّا) كما جزمت (لم) ، وإثما هي (لم) دخلت عليها (ما) فتغيرت بدخول (ما) عليها عن حل (لم) فوقع بعدها مثال الماضي في قولك : (لَمَّا جِئْتُ جِئْتُ) فصار بمنزلة ظرفٍ من الزمانِ كأنك قلتَ : (حين جِئْتُ جِئْتُ)³.

قال أبو حيان: " وفيها خلافٌ، المشهور أنّها حرفٌ وذهب الفارسيّ إلى أنّها ظرفٌ وليس بصحيحٍ"⁴.

¹ - سورة البقرة: الآية 17.

² - أبو حيان الأندلسي : البحر المحيط ، ج208/01.

³ - أبو عليّ الفارسيّ: الإيضاح العضدي ص319.

⁴ - أبو حيان الأندلسي: النكت الحسان في شرح غايي الإحسان، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت . لبنان، ط1، 1405هـ - 1985م، ص298.

قال أبو عليّ الفارسيّ: "فأمّا (لما) فإنّ (لم) بدخول (ما) عليها تغيرت عما كانت عليه، ألا ترى أنّها قد صارت ظرفاً، ولم تكن كذلك قبل، إلا أنّها بقيت على الجزم والنفيّ الذين كانا فيه قبل وذلك نحو [وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ]¹.

مناقشة المسألة:

تأتي (لما) في الكلام على ثلاثة أوجه²:

- أن تختص بالمضارع فتجزمه وتنفيه وتقلبه ماضياً كـ(لم).
 - أن تكون حرف استثناء فتدخل على الجملة الاسمية.
 - أن تختص بالماضي، فتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما.
- والحالة الأخيرة حين تختص بالماضي اختُلفَ فيها أهي حرفٌ أم ظرفٌ بمعنى حين بين أبي حيان وأبي عليّ الفارسيّ، حيث اعترض أبو حيان على أبي ع ليّ الفارسيّ وصحّح ورجّح مذهب سيبيويه القائل بحرفية (لما) وهذا هو مذهب جمهور النحاة، فهي عندهم حرف وجودٍ لوجودٍ أو حرفٌ وجوبٍ لوجوبٍ فتكون بذلك للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره وهي بمنزلة الضدّ من (لو) فشابهتها فاقتضت الحرفية.

يقول ابن أبي الربيع: "ومن التحويين من ذهب إلى أنّها حرفٌ وجوبٍ لوجوبٍ وهي ضدّ (لو) وأنّ التّركيبَ نقلها إلى ذلك، فإنّ التّركيبَ يحدثُ معه ما لم ينُ قبله وهذا القولُ عندي

¹ - أبو عليّ الفارسيّ : شرح الأبيات المشكّلة الإعراب المسمى إيضاح الشعر، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم - دمشق و دار العلوم والثقافة - بيروت، ط01، 1407هـ - 1987م، ص104.

² - ينظر ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص308 إلى 312.

أقرب¹. وذكر في موضع آخر: " والقول الثاني أقرب والله أعلم لأنَّ الحرف بقي على حاله من الحرف²".

تري هنا ابن أبي الربيع يحتج وينتصر للرأي القائل بحرفيتها ويردّ قول الظرفية فيها وواقفه في ذلك المالقي³ حين قال: " أنَّ (لما) المشدّدة في الكلام ثلاثة مواضع:

➤ أن تكون جازمة للفعل المضارع فتصيرُ معناه للماضي نحو قول الشاعر:⁴

أزفَ التَّرحُلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا * * * لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ

➤ أن تكون بمعنى (إلا) مثل قوله تعالى [إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ] .

➤ أن تكون حرف وجوب لوجوبٍ .

وقد ضعّف المالقي قولَ أبي عليّ الفارسيّ ورأى أنّ هذا الوجه ليس بظاهرٍ فقال: " مما يضعّفُ مذهبَ أبي عليّ الفارسيّ أنّها لو كانت اسمًا بمعنى (حين) لكان الفعل الواقع جوابًا لها غير جزاءٍ وكان عاملاً فيها ولزم من ذلك أن يكونَ الفعلُ واقعًا فيها⁵، وقد علّل ذلك بأنّ الاسمية فيها متكلفة عكس الحرفية فهي غير متكلفة⁶.

¹ - ابن أبي الربيع: تفسير القرآن الكريم، تحقيق ودراسة صالحه بنت راشد بن غنيم آل غنيم، 431.

² - نفسه ص 431.

³ - ينظر المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص 305 إلى 307.

⁴ - ديوان النابغة الذبياني: تحقيق عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1416هـ - 1996م، ص 89.

⁵ - المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني ص 308.

⁶ - نفسه ص 308.

وقد اختار السهيلي هذا المذهب وذهب إليه وأنكر القول بظرفيتها فقال معلقاً : " وذلك أنّ (لما) ليست في الحقيقة ظرف زمانٍ ولكنه حرف يدلّ على ارتباط الفعل الثاني بالأوّل احدهما كالعلة للآخر"¹.

وقال أيضا معقبا على قول أبي عليّ أنّ (لما) مركبة : " وقد زعم الفارسيّ أنّها مركبة (لم) و(ما) وما أدري وجه قوله وهو عندي من الحروف التي في لفظها شبهة من الاشتقاق"².
وتبعهم الرّمانيّ حين رأى أنّ الأجودَ هو حرفيتها وعدّها من حروف المعاني³، وذهب المذهب نفسه المراديّ في كتابه الجني الداني ورجح قول سيّويه⁴ وقد ردّ ابن هشام قول الفارسي وانتصر لرأي سيّويه وعلّل ذلك باحتياج الظرف للعامل يعمل في محلّه النصب فقال: " قال الفارسيّ وجماعةٌ إنّها ظرف بمعنى حين، ورّدّ بقوله تعال [فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ أَلَمَوْتَ] وذلك لو أنّها كانت ظرفاً لاحتاجت إلى عاملٍ يعملُ في محلّها النصب"⁵، وإنكاره وإنكاره هذا من جهة عدم وجود ما يصلحُ أن يكون متعلقاً للظرف.

¹ - السهيلي أبو القاسم : نتائج الفكر في النحو، تحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض، دار الكتب العلمية ، بيروت -لبنان، ط01، 1416هـ -1996م، ص98.

² - السهيلي أبو القاسم : نتائج الفكر في النحو ص 98.

³ - ينظر الرّماني: حروف المعاني، تحقيق وتعليق عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، السعودية، ط02، 1401هـ - 1981م، ص132.

⁴ - المرادي حسين بن قاسم : الجني الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة و محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط01، 1413هـ -1992م، ص 594.

⁵ - ابن هشام الأنصاري: شرح قطر الندى وبلّ الصدى، دار الطلائع، القاهرة- مصر، 2009م، ص 57.

ولم يخالفهم ابن الأنباري لما ذكرها من بين حروف الجزم فقال: "وذلك لأنَّ (لم) و (لما) كانت تدخل على الفعل المضارع فتنتقله إلى معنى الماضي"¹، وقد خالفَ هذا الرأيَ في كتابه البيان وعدّها ظرفاً فقال: "[فَلَمَّا أَضَاءَتْ] (لَمَّا) ظرفُ زمانٍ والعاملُ فيه [ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ]"².

وشبَّهها المكودي في شرحه على الألفية بـ (لم) وذكرَ أنَّ الفعلَ بعدَ (لما) يتصلُ بزمان الحال³، ورأى السمين الحلبي أنها حرفٌ وجوبٍ لوجوبِ انتصاراً لمذهب سيبويه وأبي حيان ومن وافقهم وعلل ذلك بأنَّ إذا الفجائية لا يعمل بعدها فيما قبلها وبذلك ينتقي أن تكون ظرفاً⁴، وقد صحَّ ابن يعيش مذهب سيبويه القائل بحرفيتها أيضاً في شرحه للمفصل⁵.

وخالفهم جمعٌ من النحاة حين تقرَّرَ عندهم القول بظرفيتها واسميتها فكان قولهم إنَّها ظرفيةٌ زمانيةٌ بمعنى حينٍ مبنية على السكون في محل نصبٍ وتدخلُ على الفعلِ الماضي فتقتضي جواباً يكون فعلاً ماضياً أو جملة اسميةً مقترنةً بـ (إذا) الفجائيةً وذهب بعضهم إلى

¹ - ابن الأنباري أبو البركات : أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق - سوريا، 1377هـ - 1957م، ص57.

² - ابن الأنباري أبي البركات: البيان في إعراب غريب القرآن، ج59/01.

³ - المكودي: شرح المكودي على ألفية ابن مالك، ضبط وتخريج إبراهيم فلاتي، دار الهدى، عين مليلة- الجزائر، 2007م، ص299.

⁴ - ينظر السمين الحلبي: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج159/01 و160.

⁵ - ينظر ابن يعيش أبو البقاء: شرح المفصل للزمخشري، ج35/05.

إمكانية مجيء الفعل الثاني مضارعاً نحو قوله تعالى [فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَىٰ تَجَدَّدْنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ]¹.

قال الهروي: " اعلم أن لها ثلاثة مواضع : تكون بمعنى (لم) وبمعنى (إلا) وبمعنى (حين)²، وقال أيضاً: " أما وقوعها بمعنى حين قال تعالى [فَلَمَّا آسَفُونَا أُنْتَقِمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَاهُمْ أَجْمَعِينَ] وقوله تعالى [لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا] وقوله [وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا] وقوله [وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا]³.

ونقل المرادي⁴ يعضده والفرسي في قوله تعالى [إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا] لأن معناه حين آمنوا، وفي ذات السياق ذكر ابن مالك توفيقاً بين الرأيين حين اختار ظرفيتها في مواضع فقال⁵: " ويقوى قول أبي عليّ على أنّها قد جاءت بمجرد الوقت في قول الراجز⁶:

إِنِّي لِأَرْجُو مُحْرِرًا أَنْ يَنْفَعَا *** إِيَّايَ لَمَّا صِرْتُ شَيْخًا قَلْعَا

ويرى أنّها ظرف بمعنى (إذ) لا بمعنى (حين)⁷.

¹ - سورة هود: الآية 74.

² - الهروي عليّ بن محمد: الأزهية في علم الحروف، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، - دمشق سوريا، 1413هـ - 1993/، ص 197.

³ - نفسه: ص 199.

⁴ - المرادي حسين بن قاسم: الجني الداني في حروف المعاني، ص 594 و 595.

⁵ - ابن مالك الأندلسي: شرح التسهيل، ج 102/04.

⁶ - البيت في: شرح التسهيل لا بن مالك، تحقيق محمد عبد القادر عطا و طارق فتحي السيد، ج 102/04.

⁷ - ابن مالك الأندلسي: شرح التسهيل، ج 102/04.

وقد سبق ابن السراج الفارسي في القول بظرفيتها في أصوله حين قال: " (لَمَّا) هي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره وإنما تجيء بمنزلة (لو) ويكون ظرفاً¹، فهنا ابن السراج ذكر القولين فتبع قول سيبويه في حرفيتها واختار لنفسه مذهباً حين تقرّر عنده أنّها ظرفٌ وذهب العكبري مذهب الظرفية فقال معلقاً: " لَمَّا هنا اسمٌ وهي ظرفٌ زمانٌ وكذا في كلّ موضعٍ وقع بعدها الماضي وكان لها جواباً والعامل فيها جوابها مثل (إِذ)².

والذي يقتضيه النظر هو الجمع والتوفيق بين الرأيين وذلك لرجحان كلّ مذهب في موضعه الذي هو فيه فالمذهب القائل بحرفيتها يصحُّ قوله من جهة أنه ليس فيها شيءٌ من علامات الاسم.

وأيضاً مقابلتها بـ (لو) فإنّها تجيء بمنزلتها وتشبيهاً بها يقتضي حرفيتها، وأيضاً أن يكون جوابها عاملاً فيها لأنّ العامل في الظرف يلزم أن يكون واقعاً فيه نحو قوله تعالى [وَتَلَكَّ الْقُرَىٰ ۚ أَهْلَكَنَّهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا] ³، أي بسبب ظلمهم، وأيضاً لا يجوز وقوع أداة الشرط بعدها إن كانت بمعنى (حين).

وأما ما ذهب إليه من قال بظرفيتها بحجة أنه لا يمكن إدخالها على المضارع إذا أُريدَ بها معنى (حين) ولا تسبق المضارع إلا إذا كانت نافيةً جازمةً وهي ليست كذلك. ومن جهة أخرى

¹ - ابن السراج: الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، 1417هـ - 1996م، ج179/03.

² - أبو البقاء العكبري: التبيان في إعراب القرآن ص 35.

³ - سورة الكهف: الآية 59.

اختلفها عن (لم) فلم يجرُ وقوعها بعد أداة الشرط ولا يجوز وقوعُ (لما) بعدها. وأيضاً لأنّها وإن كانت حرفاً فهي في معنى الظرف كقول الشاعر¹

مستغفراً إذا أصاب القلبي *** لما أتى المزدلفات صلّي

أي: حين أتى المزدلفات. وأيضاً قول رؤبة بن العجاج²:

لما رأني أم عمرو لم انم *** كصاحب الدّعة من دين وهم

وقال آخر³:

لما رأني أم عمرٍ وصدفت *** قد بلّعت بي ذرّةً فألحفت

والأمثلة في هذا الباب أكثر من أن تعدّ أو تحصى فذكرتها على سبيل التمثيل والاستشهاد لا الحصر.

ختاماً نقول إنّ حرفية (لما) وظرفيتها ثابتتين في القرآن الكريم وفي كلام العرب ومن هنا يجوز أن تكون حرفاً لا محلّ له من الإعراب، وأيضاً ظرفاً العامل فيها جوابها ويضاف إلى ذلك ما ذكره ابن مالك حين رأى أنّها بمنزلة (إذ). وأبو حيان نفسه يذهب في مواضع من تفسيره للقول بظرفيتها ويناقض قوله وذلك في تفسيره لقوله تعالى [وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا

¹ - ابن جني عثمان: الخصائص، تحقيق محمد النجار، المكتبة التوقيفية، ط01، 2015، ج260/02.

² - مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق وليم بن الورد، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر، الكويت، ص135.

³ - البيت في لسان العرب 146/8، وفي الكامل في اللغة والأدب 45/1، دون نسبة. وهو لحسان بن ثابت في ديوانه، شرح عبدا مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت * - لبنان، ط1414، 02هـ، 1994م، 48.

لَيَزِلُّونَكَ بِأَبْصَرِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُ لَمَجْنُونٌ¹ فيقول: " (لَمَّا)

ظرفٌ يكون العاملُ فيه (بِزِلُّونَكَ)"²

مسألة: استعمالات "ماذا"

قال تعالى ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾³.

موضع الشاهد: ماذا.

قال أبو حيان: " قد استعملت العرب ماذا ثلاث استعمالات غير الذي ذكرناه أولاً:

أحدها: أن تكون ما استفهما وذا موصولة.

الثاني: أن تكون ماذا كلها استفهماً.

الثالث: أن تكون (ما) مع (ذا) اسماً موصولاً وأجاز الفارسي أن تكون ماذا نكرة موصوفةً وجعلَ منه:

دَعِيَ مَاذَا عَلِمَتْ⁴

¹ - سورة القلم: الآية 51.

² - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج311/08.

³ - سورة البقرة: الآية 26.

⁴ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج262/01 و263.

قال أبو علي الفارسي : " ولا يجوز أن يجعلَ (ما) استفهامًا ، و (ذا) بمنزلةِ (الذي) ، فيكون التّقدير: ما الذي علمتهُ، لأنّ الاستفهامَ بعد (دعي) وما أشبههُ من الأفعالِ إنّما يقعُ بعدَ الأفعالِ التي تُعلّقُ وتُلغى.¹"

مناقشةُ المسألة:

قال أهل اللغة إنّ العرب قد استعملت (مادًا) على ستة أوجه في استعمالهم²:
الأول : أن تكون (ما) استفهامية في موضع رفع لأنه مبتدأ، و (ذا) اسم موصول بمعنى الذي وما بعده صلته، والمجموع خبر (ما)، وأخبر عن المعرفة بالنكرة هنا بناءً على مذهب سيبويه في جوازه في أسماء الاستفهام وغيره يجعل النكرة خبراً عن الموصول . بدليل وقوع الاسم جواباً مرفوعاً في الفصيح، وبدليل رفع البدل قال الشاعر:³

ألا تسألان المرءَ ماذا يُحاولُ *** أنحبَّ فيُقضى أم ضلالٌ وباطلُ

الثاني : أن تكون (ماذا) كلها استفهاماً . بمعنى : أي شيء ، منصوب المحل على المفعولية مثل ما أراد الله ، وهذا الوجه هو الذي يقول بعض النحويين فيه : إنّ ذا لغو ولا يريد بذلك الزيادة بل المعنى أنها ركبت مع ما وصارت كلها استفهاماً ، ويدل على هذا الوصف وقوع الاسم جواباً لها منصوباً في الفصيح ، وقول العرب: عماذا تسأل بإثبات ألف ما⁴، وقول الشاعر:⁵

¹ - أبو علي الفارسي: المسائل المشكّلة، 145.

² - ينظر: شرح الفارسي على ألفية ابن مالك للفارسي شمس الدين محمد الحنبلي : ، تحقيق محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط01، ج246/01.

³ - ديوان لبيد بن ربيعة العامري، ص131.

⁴ - ينظر سيبويه : الكتاب، ج418/02.

⁵ - ديوان جرير: ص 494.

يا خَزَرَ تَغَلِبَ مَاذَا بَالُ نِسْوَتِكُمْ *** لا يَسْتَفِقْنَ إِلَى الدَيْرِينَ تَحْنَانَا

الثالث: أن يجعل (ما) استفهامية، و (ذا) صلة لا إشارة ولا موصولة.

الرابع: أن يجعلاً معاً موصولاً، وهو قليل، قال الشاعر:¹

دَعَى مَاذَا عَلِمْتُ سَأْتِيهِ *** ولكن بالمُعَيَّبِ نَبَّيْنِي

الخامس : أن يجعلاً نكرة موصوفة، وأجاز الفارسي أن تكون ماذا نكرة موصوفة .
السادس: أن تكون (ما) استفهامية، و (ذا) اسم إشارة خبر له . لكن الأصل في (ذا) أنها اسم إشارة، فمتى أريد موضوعها الأصلي كانت ماذا جملة مستقلة، وتكون (ما) استفهامية في موضع رفع بالابتداء و (ذا) خبره.

يقول ابن هشام: " فالجمهور على أن ماذا كله مفعول دعي ثم اختلف فقال السيرافي وابن خروف موصول بمعنى الذي وقال الفارسي نكرة بمعنى شيء قال : لأن التركيب ثبت في الأجناس دون الموصولات ، وقال ابن عصفور : لا تكون ماذا مفعولاً ل دعي لأن الاستفهام له الصدر ولا ل علمت لأنه لم يرد أن يستفهم عن معلومها ما هو ولا لمحذوف يفسره سأنقيه لأن علمت حينئذ لا محل لها بل ما اسم استفهام مبتدأ وذا موصول خبر وعلمت صلة وعلق دعي عن العمل بالاستفهام."²

حاول أبو حيان أن يذكر استعمالات (ماذا) جميعها غير أنه اكتفى بأربعة منها كما سلف الذكر، ونجد من خلال طرحه للمسألة أنه ينتصر للقول السادس كما بيناه آنفاً حين قال: " أن تكون (ما) استفهامية، و (ذا) اسم إشارة خبر له . لكن الأصل في (ذا) أنها اسم إشارة، فمتى

¹ - ديوان المتقرب العبدى : تحقيق حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية، جامعة الدول العربية، 1391هـ - 1971م، ص213.

² - ينظر ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج333/01.

أريد موضوعها الأصلي كانت ماذا جملة مستقلة، وتكون (ما) استفهامية في موضع رفع بالابتداء و(ذا) خبره.¹

وقد تابعه تلميذه السمين الحلبي في بسط المسألة فعدّ استعمالاتها إلى ستة وذكر الوجه الراجح عند شيخه في بداية عرضه للمسألة، وقال عن الوجه الراجح في الآية المعنية: "يجوز فيه وجهان دون الأربعة الباقية، أحدهما: أن تكون (ما) استفهامية في محل رفع بالابتداء، وذا بمعنى الذي وأراد الله صلةً والعائدُ محذوفٌ، لاستكمال شروطه، تقديره: أراد الله، والموصول خبر (ما) الاستفهامية. والثاني: أن تكون (ماذا) بمنزلة اسمٍ واحدٍ في محل نصب بالفعل بعده تقديره: أي شيءٍ أراد الله، ومحل هذه الجملة نصبٌ بالقول."²

وهذا الذي ذكره السمين الحلبي ورجحه يوافق القولين لأبي حيان والفرسي فالوجه الأول لأبي حيان والثاني هو قول أبي عليّ الفارسي، والظاهر أن صاحب الدرّ المصون استقى هذا التخريج من شيخه إذ بيّن في تفسيره هذا القول، وعليه فإنّ أبا حيان يرى بما ذكره الفارسي من كون (ماذا) نكرة موصوفة والذي قال به هو القول الراجح في العربية والمنصور على غيره من التخريجات وقد أسهب أبو عليّ في الشرح والتدليل لهذه المسألة في كتابه التعليقة على كتاب سيبويه وأيضاً المسائل المشكّلة حتى بات مُشكّلاً فهم عباراته واستدلالاته فتراه يكثر من التخريجات والتأويلات وهذا ليس بغريبٍ عليه إذ هذا دينه في أغلب المسائل المماثلة.

¹ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج262/01.

² - السمين الحلبي، الدر المصون في علم الكتاب المكنون، ج231/01.

مسألة: "حاشى" بين الاسمية والفعلية والحرفية

قال تعالى ﴿وَقُلْنَا حَشْ لِّلهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾.¹

موضعُ الشَّاهدِ: ﴿حَشْ﴾.

قال أبو حيان: "وقال ابن عطية: وأما قراءةُ أبي بن كعب وابن مسعود فقال أبو علي: إنَّ حاشى حرف استثناء، كما قال الشاعرُ:

حَاشَى أَبِي ثَوْبَانَ²

انتهى، أمَّا قراءةُ الحسن (حاش) بالتسكين ففيها جمع بين ساكنين.³

قال أبو علي الفارسي: "لا يخلو قولهم (حش لله) من أن يكون الحرف الجارَّ في الاستثناء، أو يكون (فاعل) من قولهم: حاشى يحاشى."⁴

مناقشةُ المسألة:

اختلف النَّاسُ في (حاشى) على ثلاثة أقوال فمنهم من ذهبَ إلى كونها حرفٌ وذهب غيرهم بكونها فعلٌ وفريقٌ آخر قال بأنَّها اسمٌ ومنهم من ذهب التوفيق بين الآراء حسب مقام الحال التي هي فيه، وفيما يلي تفصيلُ هذه المذاهب:

¹- سورة يوسف: الآية 31.

²- البيت للجميح الأسدي في الأصمعيات ص 218، وشرح اختيارات المفضل ص 1507؛ والمقاصد النحوية 3/ 129، وبلا نسبة في خزنة الأدب 4/ 182.

³- أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج304/05.

⁴- أبو علي الفارسي: الحجة في عهال القراءات السبع، ج301/03.

القول بحرفيتها : ذهب سيبويه ومن تبعه من أهل البصرة بأن (حاشى) حرف جرّ يدلّ على الاستثناء بمعنى (إلا)، يقول سيبويه: "وأما حاشاً فیس باسم، ولكنّه حرفٌ يجزّ ما بعده كما تجرّ حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء، وبعض العرب يقول: ما أتاني القومُ خلا عبْدُ الله، فيجعلُ خلا بمنزلة حاشا فإذا قلت ما خلا فليس فيه إلا النصب".¹

الكثير الراجح هو الجرّ بحاشا، ولذلك فالنصبُ مردودٌ عند أكثر أهل العلم، يقول الأشموني في هذا الباب: "الجرّ بحاشا هو الكثير الراجح، ولذلك التزم سيبويه وأكثر البصريين حرفيتها، ولم يجيزوا النصب؛ لكن الصحيحُ جوازه وقد ثبت بنقل أبي زيد أبي عمرو الشيباني والأخفش وابن خروف وأجازهُ المازني والمبرد والزجاج، ومنه قوله:

حاشا قريشاً فإن الله فضلهم * على البرية بالإسلام والدين**

وقوله: اللهم اغفرلي ولمن يسمعُ حاشا الشيطان وأبا الأصبغ.²

وذكر الفارسي في كتابه (الإيضاح العضدي) أن حاشا حرف، فقال: "فأما الحرف فحاشا هو حرف فيه معنى الاستثناء تقول: أتاني القومُ حاشا زيد".³ غير أنه خالف قوله هذا وانتصر لفعاليتها في كتاب المسائل الحلبيات فقال: "وأما قوله تعالى: ﴿وقلن حاش الله﴾ فإن (حاشا) لا يخلوا من أن يكون فعلا أو حرفا، فلا يجوز أن يكون حرفا؛ لأنه جار، وحرف الجر لا يدخل على مثله في كلام مأخوذ به، فثبت أنه فعل".⁴

وحاول أصحاب هذا المذهب التعليل لقولهم بأمور منها:

¹ - سيبويه أبو بشر: الكتاب، ج350/02.

² - الأشموني أبو الحسن: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج239/01.

³ - أبو علي الفارسي: الإيضاح العضدي، ص210.

⁴ - أبو علي الفارسي: المسائل الحلبيات، ص244.

الأول: لا يصح أن تكون حاشا فعلاً ولا اسماً، فلا تكون اسماً لعدم مجيئها فاعلاً وبطلان مجيئها فعلاً لأنها تجر ما بعدها فلو أنها كانت فعلاً ما خفضت.¹

الثاني: أن العرب تقول (حاشاي) من غير نون الوقاية ولو كانت فعلاً لقليل: (حاشاني) ومعروف أن نون الوقاية تدخل على الأفعال ولا تدخل على الحروف والأسماء. ومنه قول الشاعر:²

في فتية جعلوا الصليب إلههم *** حاشاي إني مسلم مغدور

وقد ذهب ابن الناظم أيضاً إلى مخالفة سيبويه في الالتزام بحرفية (حاشا)؛ فذكر أنه خالفه من جاء بعده لأنه ثبت بالنقل الصحيح عن العرب النصب بعد (حاشا)، والجر بعد (عدا) فوجب أن يكونا مثل (خلا) تحتل الوجهين.³

وذهب المرادى إلى إثبات صحة جواز وجهين في حاشا، وذلك في قوله: "والثاني أنها تكون حرفاً فتجر كما ذكر سيبويه، وتكون فعلاً فتصب، بمنزلة (خلا) و(عدا)، وهذا مذهب الجرمي، والمازني، المبرد، والزجاج، وهو الصحيح؛ لأنه قد ثبت عن العرب الوجهان.⁴

وذهب ابن يعيش المذهب نفسه في شرح المفصل فقال: "فهي على ذلك حرف يجر ما بعده، وهو ما بعده في موضع نصب بما قبله، وفيه معنى الاستثناء تقول: أتاني القوم حاشا زيد، وما أتاني القوم حاشا زيد، أي سوى زيد."¹

¹ - القرافي شهاب الدين: الاستغناء في الاستثناء، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط01، 1406هـ-1986م، ص34.

² - ديوان الأفيشر الأسدي: صنعة علي محمد دقة، دار صادر، بيروت - لبنان، ط01، 1997م، ص73.

³ - ناظر الجيش محمد بن يوسف بن أحمد، شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)، دراسة وتحقيق علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة- مصر، ط01، 1428هـ - 2007م، مج06/2204.

⁴ - المرادي حسين بن قاسم: الجني الداني في حروف المعاني، ص562.

القول باسميتها : ويُنسب هذا الرأي للزجاج حين يقول المالقي : " ويظهر من مذهب الزجاج أنها اسمٌ مضافٌ تارة إلى ما بعده وتارة تظهر اللام قبل المضاف إليه، يقال: حاشى لله.²"

وفي هذا القول الذي ذكره المالقي مزيدُ بيانٍ قد أشار إليه ابن مالك حين قال إنَّ (حاشا) إذا وليها مجرورٌ باللامِ فارقت الحرفية بلا خلاف، إذ لا يدخل حرف جرّ على حرف جرّ وإذا لم تكن حرفاً فهي إمّا فعلٌ وإمّا اسمٌ، فمذهب المبرد أنّها- حينئذٍ- فعلٌ والصحيح أنّها اسم.³

القول بفعليتها: ذهب أكثر الكوفيين إلى فعلية (حاشى) واستدلوا بقول الشاعر:

حاشا قريشاً فإنّ الله فضلهم * على البرية بالإسلام والدين**

قال ابن جني: " وأما (خلا وحاشا) فيكونان فعلين فينصبان، ويكونان حرفين فيجران، تقول قام القوم خلا زيد، وخلا زيدا، وحاشا عمرو، وحاشا عمرا.⁴"

وقد استدل أصحاب هذا الرأي بأمر هي:

الأول: قبولها للتصريف، فيمكن صياغتها على المضارع وهذا دليل على فعليتها واستشهدوا بقول النابغة الذبياني:⁵

ولا أرى فاعلاً في الناس يُشبهه * ولا أحاشي من الأقوام من أحد**

فتقول في تصريفها: حاشيته أحاشيه وهذا وارد في فصيح اللغة.

¹- ابن يعيش أبو البقاء: شرح المفصل للزمخشري، ج62/02.

²- ينظر المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص203.

³- ينظر ابن مالك الأندلسي: شرح التسهيل، ج227/02.

⁴- ابن الخباز: توجيه اللمع في شرح اللمع لابن جني، ص225.

⁵- ديوان النابغة الذبياني، ص52.

الثاني : دخول الحذف عليها فترى فيها (حشى وحاش) فتارة تحذف الألف الأولى وتارة الثانية.

الثالث: دخول اللام عليها والحرف لا يدخل على الحرف.

الرابع : عدم القدرة على القياس على (إلا) فإو جاز أن تكون حرفا لقلنا : ما قام حاشا زيد كقولنا: ما قام إلا زيد.

وأقول أهل الكوفة ردّ عليها ابن الأنباري قائلا: " قولهم إنه يتصرف لا تُسلم به، وقول النابغة (وما أحاشى) مأخوذ من لفظ (حاشا) وليس متصرفاً منه كما نقول : بسمل، وهلل، ولبى، وكبر فهذه أخذت منها وإن كانت لا تتصرف، وكذلك حاشا ... كذلك قولهم عن لام الجر تعلقت بحاشا لا نسلم به، فاللام في (حاشا الله) زائدة، لا تتعلق بشيء.¹

وهناك مذهبٌ رابعٌ لبعض الكوفيين أنّها فعلٌ استعمل استعمال الأدوات.²

ومذهبٌ خامسٌ للفراء على أنّها فعلٌ لا فاعلٌ له وهو نفس مذهب الكوفيين غير أنّه قال بانعدام الفاعلية فيها وفي حقيقة الأمر هذا مما يُنسب للفراء ولم أقف عليه فيما وصلنا من آثاره.

والذي يتبين بعد ذكر هذه الاختلافات أنّ أبا حيان يستبعد حرفيتها في بقوله : " إنّ حرف الجرّ لا يدخل على حرف الجرّ "³ ويعود ويقول منتصرا لفعاليتها بقوله : " وأصل التصرف

¹ - ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات ابن الأنباري، ص244.

² - رسالة دكتوراه: المسائل الخلافية في شرح التسهيل لابن مالك: أمال علي عبد العال، جامعة الأزهر، مصر، 1425هـ-2004م، ص521.

³ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج303/05.

بالحذف أن لا يكون في حرف الجر¹ والتصرف يكون في الأفعال فانتنى أن تكون حرفاً، وبهذا القول يخالف سيبويه وأبي علي الفارسي ومن قال بحرفيتها، ومن ذلك ما أخرج أبو أمية الطرسوسي في مسند عبد الله بن عمر من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أسامة أحب الناس إلى ما حاشا فاطمة ولا غيرها"² والذي نختاره أن تكون تارة فعل وتارة أخرى حرفاً على حسب المقام الذي تكون فيه فتكون تكون ناصبة وجارة.

مسألة: الانتصاب على الحال والصفة

قال تعالى ﴿وَأَتَوْنَا النِّسَاءَ صَدَقْتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا﴾³.

موضع الشاهد: ﴿هَنِيئًا مَّرِيئًا﴾.

قال أبو حيان: "وذهب الفارسي إلى أن انتصابه انتصاب قولك: هنيئاً، فالتقدير عنده ثبت مريئاً ولا يجوز أن يكون عنده صفة لهنيئاً، من جهة أن هنيئاً لما كان عوضاً من الفعل صار حكمه حكم الفعل الذي ناب منابه، والفعل لا يوصف فكذلك لا يوصف هو."⁴

¹ - نفسه: ج303/05.

² - مسند عبد الله بن عمر: تخريج الطرسوسي محمد بن إبراهيم، تحقيق: أحمد راتب، دار النفائس، بيروت- لبنان، ط05، 1407هـ-1987م، حديث رقم: 91/ص47.

³ - سورة النساء: الآية 04.

⁴ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج176/03.

قال أبو عليّ الفارسيّ: "[هنيئًا] جُعِلَ في موضع المصدرِ وهو حالٌ، لِأَنَّكَ تقولَ: (أخذتُ هذا هنيئًا) فهذا حالٌ، فلمَّا ظهرَ في الدّعاءِ كما يظهرُ في المصدرِ أشبهَ هذا الوجهَ، فشَبَّهَ بهِ لهذهِ العلةِ، وإنْ كانَ مخالفًا في الأصلِ".¹

وقال أيضًا: "هنيئًا ينتصبُ على إضمارِ (هناك) وانتصابه على الحالِ، لِأَنَّهُ صفةٌ، وإذا جازَ أنْ يُنصبَ المصدرُ على تأويلِ الحالِ كانَ ذلكَ في الصّفاتِ أجوزَ".²

مناقشةُ المسألة:

اختلفَ النحاةُ في قوله تعالى ﴿ هَنِئًا مَرِيئًا ﴾ على عديد الآراء في اللفظتين وفيما يلي اختصارُ هذه الأقوال كما ذكرها أهلُ العلم:

الأول: أَنَّهُ منصوبٌ على أَنَّهُ صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ تقديرهُ : أَكلاً هنيئًا . وهو قولُ الزمخشريّ.³

الثاني: أَنَّهُ منصوبٌ على الهاءِ في (فكلوه) أي: مهتًا. وهو قولُ للنحاس.⁴

الثالث: أَنَّهُ منصوبٌ على الحالِ بفعلٍ محذوفٍ لا يجوزُ إظهاره البتة وهو قولُ للفارسيّ وينسبُ لسيبويه قبله.⁵

الرابع: أَنَّهُما صفتانِ قامتا مقامَ المصدرِ المقصود به الدّعاءُ النائب عن فعله وهو قولُ للرماني والزمخشريّ.¹

¹ - أبو عليّ الفارسيّ: المسائل المنثورة، ص 07.

² - أبو عليّ الفارسيّ: التعليقة على كتاب سيويه، ج 195/01.

³ - الزمخشريّ جار الله: تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ص 219.

⁴ - النّحاس أبو جعفر: إعراب القرآن، ص 172.

⁵ - أبو عليّ الفارسيّ: المسائل المنثورة، ص 07. أبو عليّ الفارسيّ: التعليقة على كتاب سيويه، ج 195/01.

وهذه أربع أقوال هي ما أنتجه علماء النحو في هذه الفظة إعراباً وتوجيهاً، وقد نقل أبو حيان بعض هذه الأقوال لا سيما التي ذكرها الزمخشري مثل : أنه منصوبٌ على أنه صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ تقديره: أكلاً هنيئاً وأنه منصوبٌ على الهاءِ في (فكلوه) أي: مهناً وهذا القول في حقيقة أمره يُنسب للنحاس وما الزمخشري هنا إلا أن أقلَّ عنه و أنَّهما صفتانِ قامتا مقامَ المصدرِ المقصود به الدعاءُ النائب عن فعله فقال راداً عليه : " وهو قولٌ مخالفٌ لقولِ أئمةِ العربيةِ، لأنَّه عند سيبويه وغيره منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ لا يجوز إظهاره ...وجماع القول في هنيئاً أنها حالٌ قائمةٌ مقامَ الفعلِ الناصبِ لها.²

وهذا الذي يذهب أبو حيان إليه هو قول نحاةِ البصرة وفي مقدمتهم سيبويه، وتبعه الفارسي في هذا التوجيه وقد أرفف أبو حيان خلافاً في قولهم : لمن قال : أصاب فلان خيراً هنيئاً مريئاً له ذلك.

وقد ألمَّ السمينُ الحلبيُّ بهذه المسألةِ إماماً تاماً وفصلاً فيها قائلاً : " واختلف النحويون في قولك لمن قال: أصاب فلان خيراً هنيئاً مريئاً له ذلك. هل ذلك مرفوعٌ بالفعل المقدر، وتقديره: ثبت له ذلك هنيئاً، فحذف ثبت وقام هنيئاً مقامه الذي هو حال أو مرفوع بـ (هنيئاً) نفسه؛ لأنه لما قام مقامَ الفعلِ رَفَعَ ما كان الفعل يرفعه، كما أن قولك : زَيْدٌ في الدَّارِ في الدَّارِ ضمير كان مستترًا في الاستقرار فلما حذف الاستقرار، وقام الجار مقامه رفع الضمير المستتر الذي كان فيه، وقد ذهب إلى الأول السيرافي وجعل في هنيئاً ف ارعًا من الضمير لرفعه الاسم الظاهر، وإذا قُلْتَ : هَنِيئاً وَلَمْ تَقُلْ ذلك فعلى مذهب السيرافي يكون في هَنِيئاً

¹ - الزمخشري جار الله: تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعبون الأقاويل في وجوه التأويل، ص219.

² - ينظر: البحر المحيط لأبو حيان الأندلسي، ج175/03.

ضمير عائذٌ على ذي الحَالِ، وهو ضمير الفاعل الذي استتر في ثبوت المحذوفِ، وعلى مذهب الفارسي يكون في هنيئًا قد قام مقام الفعل المحذوف فارغًا من الضمير.¹

واختلفوا أيضًا في قولهم (مريئًا) على أقوال كسابقتها فوصلت خمسة أقوال وهي كالتالي:
الأول: أن يكونَ صفةً لـ (هنيئًا) ويُنسبُ للحوفي.²

الثاني: أن ينتصبَ انتصابَ (هنيئًا) وقد تقدمَ معنا الوجوه الأربعة في توجيهها.

وقد ذكر أبو حيان والسمين الحلبي وتبعهم ابن عادل الدمشقي وأحسب الأخير (ابن عادل الدمشقي) مقلدًا وناقلًا لأقوال السمين الحلبي بالنقطة والفاصلة ولا يصحُّ له اجتهادٌ في باب النحو فربما هو أبعدُ عنه صنعةً والعجبُ أنه لا يذكرُ أن القولَ للحلبي كما هو مدوّن في الدرّ المصونِ وهذا في أغلبِ المسائلِ النحويةِ التي تطرقت إليها في كتاب اللباب، والذي نسبهُ أبو حيان للفارسي من كونه يُنكرُ أن يكونَ (مريئًا) صفةً لـ (هنيئًا) فيما اطلعتُ عليه من آثار الأخير لم أجدُ له ذكرًا، بل رأيتُ العكسَ في التعليقةِ على كتابِ سيويهِ إذ يرى الفارسي أن (هنيئًا) ينتصبُ على إضمارِ (هناك) وانتصابُهُ على الحَالِ، لأنَّهُ صفةٌ، وإذا جازَ أن يُنصبَ المصدرُ على تأويلِ الحَالِ كانَ ذلكَ في الصّفاتِ أجوز.³

¹ - السمين الحلبي: الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج 577/03.

² - ينظر: البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، ج 176/03.

³ - أبو علي الفارسي: التعليقة على كتاب سيويهِ، ج 195/01.

فعلى هذا نرى أنّ الفارسي يرى جواز مجيء (مريئاً) صفةً لـ(هنيئاً) فتكون من باب ما أجري مجرى المصادر المدعو بها من الصفات، وهذا هو الذي نراه والنقلُ الذي جاء به أبو حيان فيه نظرٌ ومزيدُ بيانٍ ولا يُسلّمُ لهُ وربما قد اختلطت الوجوهُ عليه فنسبها عن غير قصدٍ إلى من لا تصحُّ النسبةُ إليه، ووقوع النعتِ مصدرًا كثيرٌ في العربيةِ ومنه قول ابن مالك في الألفية¹:

وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا * * * فَالْتَرَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّدْكِيرَا

¹ - ابن مالك الأندلسي: متن الألفية، المكتبة الشعبية، بيروت - لبنان، ص 23.

مسائل المجريء

- 1 مَجْرِيءُ الْمَصْدَرِ مِنْ كَانَ النَّاقِصَةَ.
- 2 مَجْرِيءُ "إِذْنَ" لِلجَوَابِ وَالجَزَاءِ.
- 3 مَجْرِيءُ "مَا" بَعْدَ نَعْمٍ وَيَسْرَ.
- 4 مَجْرِيءُ فَعْلٍ لِلتَّعْجِبِ.
- 5 مَجْرِيءُ "وَجَدَ" بِمَعْنَى عِلْمٍ أَوْ أَصَابَ.
- 6 مَجْرِيءُ الْحَالِ مِنَ النِّكَرَةِ بِمَسْوُغٍ.
- 7 مَجْرِيءُ الْمُضْمَرِ لِتَوْكِيدِ الْمُضْمَرِ.
- 8 مَجْرِيءُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ مَحْضُوفًا عَلَى الْفَاعِلِ.
- 9 مَجْرِيءُ عَطْفِ الْبَيَانِ مَعْرِفًا.
- 10 - مَجْرِيءُ الْمَحْضُوفِ مَرْفُوعًا بَعْدَ الْمَنْصُوبِ.
- 11 - عَدَمُ مَجْرِيءِ الْإِسْتِثْنَاءِ بِأَدَاةٍ وَاحِدَةٍ دُونَ عَطْفٍ.

مَسْأَلَةٌ: مَجِيءِ الْمَصْدَرِ مِنْ كَانَ النَّاقِصَةَ

قال تعالى ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا ۗ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾¹.

موضع الشاهد: ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾

قال أبو حيان: " (ما) مصدريةٌ أي بكونهم يكذبون و لا ضمير يعود عليها لأنها حرفٌ خلافاً لأبي الحسن ومن زعم أن كان الناقصة لا مصدر لها فمذهبه مردودٌ وهو مذهبُ أب ي عليّ الفارسي².

قال أبو عليّ الفارسيّ: "والقولُ عندي فيها أنها مع ما بعدها من الفعلِ بتأويلِ المصدرِ، وأنته حرفٌ وليس اسمٌ، لأنّي وجدتهُ في صلتهِ في مواضع لا يجوز أن يعود منها إليه شيءٌ، فمن ذلك قوله تعالى [وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ]³.

وقال أيضاً: " إذا أردت بـ(ما) في هذا الموضع الذي هي فيه مع ما بعدها بمنزلة المصدر ولا يجوز أن يقدر صلته عائداً إليه تعري صلته من العائد إليه³.

وقال في موضعٍ آخر: " وهما جميعا مع (ما) بمنزلة المصدر، لا يرجع من صلتها إليهما شيءٌ فكذلك (ما) هذه¹.

¹ - سورة البقرة: الآية 10.

² - أبو حيان الأندلسي : البحر المحيط ، ج189/01.

³ - أبو عليّ الفارسيّ : المسائل المشكّلة، قراءة وتعليق يحي مراد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط01، 1424هـ-2003م، ص97.

مناقشة المسألة:

لا خلاف بين أبي حيان²، وأبي عليّ الفارسيّ³ في حرفية (ما) وأنها ليست باسم خلافاً لمذهب الأخفش⁴

و ابن السراج⁵ والمازني⁶ والرماني⁷ إلى أنّها اسم بمنزلة (الذي) إن كانت معرفة والفعل في صلتها كما يكون في صلة الذي وبمنزلة شيء إن كانت نكرةً ويكون الفعل بعدها صفة لها ولا بد عندهم من عائد سواء كانت بمعنى الذي أو بمعنى شيء⁸. وموضع الخلاف بين أبي حيان وأبي عليّ الفارسيّ في مسألة مجيء المصدر من (كان) الناقصة.

وقد ذكر أبو حيان أنّ الفارسيّ يمنع مجيء المصدر من كان الناقصة واعتراض عليه و ردّ مذهبه قائلاً: "وقد كثر في كتاب سيبويه المجيء بمصدر كان الناقصة"⁹، والظاهر أنّ جمهور النحاة اعترض على قول الفارسيّ وكان اختيارهم فيه أنّ كان الناقصة ذات مصدر.

يقول ابن الأنباري: " (ما) مع الفعل بعدها في تقدير المصدر والتقدير بكونهم يكذبون (ويكذبون) جملة فعلية في موضع نصبٍ لأنها خبرُ كان"¹.

¹ - أبو عليّ الفارسيّ: المسائل المشكّلة، ص274.

² - ينظر البحر المحيط لأبي حيان: ج189/01.

³ - ينظر الإغفال لأبي عليّ الفارسيّ: ج18/02 والمسائل المشكّلة: ص272.

⁴ - ينظر الأخفش الأوسط: معاني القرآن، تحقيق هدى محمود قوراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ط01، 1411هـ-1990م، ج43/01.

⁵ - ينظر ابن السراج أبي بكر: الأصول في النحو، تحقيق محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة - مصر، ط01، 1430هـ-2009م، ج169/01.

⁶ - ينظر همع الهوامع للسيوطي: ج281/01 و شرح الرضي للكافية الشافية ج52/03.

⁷ - ينظر شرح الرضي للكافية: ج292/03.

⁸ - ينظر رصف المعاني في شرح حروف المباني للمالقي: تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق - سوريا، و ارتشاف الضرب لأبي حيان: ج993/02.

⁹ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج189/01.

وقال ابن أبي مريم: " (ما) مصدريةٌ وذلك أن تكون مع الفعل في معنى المصدرِ و التقديرُ بكذبهم² .

وخالفهم العكبري حين ذكر أن كان الناقصة ليس لها مصدرٌ وعلل ذلك فقال: " (ما) هنا مصدرية وصلتها يكذبون وليست كان صلتها، لأنها الناقصة ولا تستعمل منها مصدرٌ ويكذبون في موضع نصبٍ خبرٍ كان وما المصدريةُ حرفٌ عند سيبويه واسمٌ عند الأخفش، وعلى كلا القولين لا يعودُ عليها من صلتها شيء³ .

وقد تعقّب ابن هشام قولَ العكبري و وصفه بالمتناقضِ ورأى أن قوله ليس بظاهرٍ و أكد أن المنصور في العربية مجيء المصدر من كان الناقصة فقال: " أمّا قولُ أبي البقاء في [مَا كَانُوا يَكْذِبُونَ] إنَّ ما مصدريةٌ وصلتها (يكذبون) وحكمه مع ذلك بأن يكذبون في موضع نصبٍ خبرٍ لكان فظاهره متناقضٌ⁴ .

والذي يقتضيه النظرُ بعد طرح هذه الآراء أن كان الناقصة قد جاء لها مصدرٌ في كلام العرب وذلك حين ذكر ابن عقيل في شرحه على الألفية بيتاً يُدعم ذلك فقال⁵: " واختلف النَّاسُ في (كان) الناقصة هل لها مصدرٌ أم لا؟ والصحيح أن لها مصدر ومنه قوله¹:

¹ - ابن الأتباري أبو البركات: البيان في إعراب غريب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1400هـ-1980م، ج55/01.

² - ابن أبي مريم: الموضح في وجوه القراءات وعللها، تحقيق ودراسة عمر حمدان الكبيسي، مكة المكرمة - السعودية، ط01، 1414هـ-1994م، ص236.

³ - أبو البقاء العكبري: التبيان في إعراب القرآن، ج30/01.

⁴ - ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك و علي محمد عبد الله و مراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق - سوريا، ط01، 1384هـ-1964م، ج458/02.

⁵ - ابن عقيل بهاء الدين: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ج179/01.

بِبَدَلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى *** وَكَوْنُكَ إِيَاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

و الشاهد فيه قوله (وكونك إيأه) حيث استعمل مصدر كان الناقصة وأجري مجراها في رفع الاسم ونصب الخبر.

وقد ذكر أيضا أن اسم الفاعل قد يأتي من مصدر كان الناقصة²، لقول الشاعر³:

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَائِنًا *** أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدًا

والشاهد فيه قوله (كائنا أخاك) فإن (كائنا) اسم فاعل من مصدر كان الناقصة وقد عمل عملها في رفع الاسم ونصب الخبر.

وهذان البيئتان فيهما دلالة على أن الأفعال الناسخة قد يكون لها مصادر كغيرها من الأفعال والذي يظهر أن كان الناقصة مشتقة من حدث لم يُنطق به وفيها معنى الحدث نظرًا لمجيء الأمر بها و أيضًا اسم الفاعل.

في ختام هذه المسألة نقول إن ما ذهب إليه الفارسي ليس بظاهر والقول قول أبي حيان ومن وافقه من النحاة نظرًا لما جاء من الخبر الصريح بها في كلام العرب وفي القرآن الكريم ومنه قوله تعالى ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ﴾⁴ فإن (أن) وما وُصلت به في تأويل المصدر.

¹ - البيت بلا نسبة في تخلص الشواهد ص 233؛ والدرر ج 01/56؛ وشرح التصريح ج 01/187؛ ؛ والمقاصد النحوية ج 02/15؛ وهمع الهوامع ج 01/114.

² - ابن عقيل بهاء الدين : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 01/179.

³ - ينظر: التصريح: ج 01/269، وهمع الهوامع: ج 01/114، والدرر اللوامع: ج 01/84، والعيني: ج 02/17.

⁴ - سورة الأعراف: الآية 20.

مسألة: مجيء "إذن" للجواب والجزاء

قال تعالى ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيثًا ﴾¹

وَإِذَا لَأَتَيْنَهُمْ مِّن لَّدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٦٧﴾¹

موضع الشاهد: ﴿وَإِذَا﴾

قال أبو حيان: "وظاهر قول الزمخشري: لأنّ (إذن) جواب وجزاء يفهم منه أنها تكون للمعنيين في حال واحدة على كل حال، وهذه مسألة خلاف: ذهب الفارسي إلى أنها قد تكون جواباً فقط في موضع، وجواباً وجزاء في موضع، ففي مثل: إذن أظنك صادقاً لمن قال: أزورك هي جواب خاصة وفي مثل: إذن أكرمك لمن قال: أزورك هي جواب وجزاء. وذهب الأستاذ أبو علي إلى أنها تنتقد بالجواب والجزاء في كل موضع، ووفقاً مع ظاهر كلام سيبويه. والصحيح قول الفارسي."²

قال أبو علي الفارسي: "من ذلك قولهم (إذا) في الحرف الذي هو جواب وجزاء، لحق الإلغاء في قولهم (أنا إذا أكرمك) كما لحق الفعل في قولهم (ما كان أحسن زيداً) والاسم في قولهم (كان زيد هو العاقل)."³

¹ - سورة النساء: الآية 66-67.

² - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج 299/03.

³ - أبو علي الفارسي: شرح الأبيات المشككة الإعراب المسمى إيضاح الشعر، ص 83.

مناقشة المسألة:

اختلف النَّاسُ في قولهم (إِذَا) أُنْكَونَ للجوابِ في موضعٍ ولِجوابِ والجزاءِ في موضعٍ أمْ تكونُ للجوابِ والجزاءِ في كلِّ موضعٍ، وهذا الخلافُ انطِلاقاً من قولِ سيبويه: "وأما إذْنُ فِجوابٍ وجزاءٍ".¹

المذهبُ الأولُ هو للفارسي ومن تبعه أمثالُ المالقي حينَ عدّها شرطاً في موضعٍ وجواباً في موضعٍ فقال: "إلا أبا علي الفارسي فإنّه فهم أنّها جزءٌ في موضعٍ وجوابٌ في موضعٍ... والصحيحُ أنّها شرطٌ في موضعٍ وجوابٌ في موضعٍ، وإذا كانت شرطاً فلا تكونُ إلا جواباً وهذا هو المفهومُ من كلامِ سيبويه".²

والذي ذهبَ هذا المذهبُ من النحاةِ رأى أنّ سيبويه قصدَ بقوله للجوابِ والجزاءِ أنْ تكونَ في موضعٍ للجزاءِ وفي موضعٍ آخرَ للجزاءِ ولم يذكرَ غيرَ هذا والسياقُ هو الحاكمُ في هذه المقاماتِ، ومنه قوله تعالى ﴿ قَالَ فَعَلَّتْهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ ﴾³ فالظاهرُ في الآيةِ الكريمةِ أنّ (إِذَا) للجوابِ ولا جزءٍ فيها.

والمذهبُ الثاني هو مذهبُ الأستاذِ أبي علي الشلوبين حينَ قال إنّها حرفُ جوابٍ وجزاءٍ⁴ وهذا هو فهمُ أكثرِ النحويين.⁵

¹ - سيبويه أبو بشر: الكتاب، ج234/04.

² - ينظر رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، ص87.

³ - سورة الشعراء: الآية 20.

⁴ - الشلوبين أبو علي: التوطئة، تحقيق ودراسة أحمد يوسف المطوع، دار التراث العربي، الكويت، 1392هـ - 1973م، ص145.

⁵ - ينظر رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، ص86.

وذهب المذهب ذاته الزمخشري حين فسر الآية الكريمة فقال: "و (إذن) جواب لسؤال مقدر، كأنه قيل : وماذا يكون لهم بعد التثبيت؟ فقيل : وإذن لو ثبتوا لآتيناهم؛ لأن (إذن) جواب وجزاء.¹ وهذا هو دعيته في جميع الآيات المماثلة كقوله تعالى ﴿ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ نَأْخُذَ إِلَّا مَنْ وَجَدْنَا مَتَّعْنَا عِنْدَهُ إِذَا لَظَلِمُونَ ﴾² قال الزمخشري : " و (إذا) جواب لهم، وجزاء؛ لأنّ المعنى: إن أخذنا بدله ظلمنا.³

وهناك جمعٌ من النحاة غير قليل أوردَ قولَ سيبويه دونَ أنْ يفضّلَ فيه ومنهم⁴ ابن السراج، الرماني، ابن بابشاذ، ابن عصفور، ابن مالك، وابنه بدر الدين، والاسفراييني، وابن جمعة الموصلي، وابن هشام.

وقد عدّ أبو حيان هذه المسألة من الأمور الصعبة فصلاً فقال : "وتحرير معنى (إذن) صعب، وقد اضطرب الناس في معناها، وقد نص سيبويه على أن معناها الجواب والجزاء، واختلف النحويون في فهم كلام سيبويه.⁵

والذي يظهر أنّ أبا حيان اختارَ مذهبَ الفارسي في تفسيره البحر المحيط وذهب المذهب نفسه حين صححه أيضاً في كتابه نكت الحسان حين قال : " فهذه جوابٌ وجزاء، وقد تأتي

¹ - الزمخشري جار الله: تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ص245.

² - سورة يوسف: الآية 79.

³ - الزمخشري: الكشاف، ص526.

⁴ - ينظر اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط، ص 705 و706.

⁵ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ح608/01.

جوابًا فقط نحو : أحبُّكَ، فتقول : إذنُ أظنَّكَ صادقًا، وقد تكلفَ بعضهم أن يجعلها للجوابِ والجزاء معًا في كلِّ موضعٍ.¹

الذي أراه في هذه المسألة أنَّ أبا حيان قد وافق الفارسي في مجيء (إذن) للجواب في موضع وفي موضع آخر للجزاء ولا تكون للجواب والجزاء في موضع واحد وهذا هو المنصور في العربية، وقد ذكر أبو حيان أنَّ الأستاذ أبو علي وهو يقصد الشلوبين قد خالف الفارسي ورجح أن تكون للجواب والجزاء، غير أنَّ قول الشلوبين في كتابه التوطئة ليس فيه ما يدلُّ على هذا المذهب وإنما قال : إنَّها حرف جواب وجزاء وهو نفس قول سيبويه فكيف فهم القولين على خلافٍ بينما ظاهر الكلام واللفظ واحد.

مسألة: مجيء "ما بعد نعم وبئس"

قال تعالى ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾.²

موضع الشاهد: ﴿بِئْسَمَا﴾.

قال أبو حيان : " فذهب الأخص إلى أن موضعها نصب على التمييز، والجملة بعدها في موضع نصبٍ على الصفة، وفاعل بئس مضمرة مفسر بما التقدير بئس هو شيئًا اشتروا به أنفسهم، وأن يكفروا هو المخصوص بالذم، وبه قال الفارسي في أحد قوليه واختاره الزمخشري.³

¹ - أبو حيان الأندلسي: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ص144.

² - سورة البقرة: الآية 90.

³ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج472/01.

قال أبو علي الفارسي: "يجوز عندي أن أن تكون (ما) موصولة، وموضعها رفعٌ بكونها فاعلةً لبئس، ويجوز أن تكون منكرةً، ويكون (اشتروا) صفةً غير صلة¹."

مناقشة المسألة:

اختلف النحاة في مجيء (ما) بعد نعم وبئس هل لها موضع من الإعراب أم لا موضع لها منه، تعددت هذه التوجيهات والآراء فكانت على النحو الآتي:

الأول: أن "ما" نكرة تامة غير موصوفة في موضع نصب على التمييز، والفاعل مضمر، والمرفوع بعدها هو المخصوص بالمدح أو الذم . وهو مذهب بعض البصريين وأجازه الكسائي² والفراء وإليه ذهب الفارسي في أحد قوليه والزمخشري³.

الثاني: أن موضع "ما" رفع على أنها فاعل (بئس) وهي معرفة تامة والمخصوص بالذم محذوف، له والفعل صفة، وهذا مذهب سيبويه والتقدير: "بئس الشيء شيء اشتروا به أنفسهم وقيل هو مذهب المحققين من أصحاب سيبويه وعزي هذا القول إلى الكسائي⁴.

الثالث: أن "ما" نكرة غير موصوفة منصوبة على التمييز، والفعل صفة لمخصوص محذوف وقد قاله الأخفش فالفعل (اشتروا) على هذا صفة لمحذوف تقديره شيء أو كفر، وهذا المحذوف هو (المخصوص) وفاعل بئس مضمر فيها، و(أن يكفروا) بدل من ذلك المحذوف فهو في موضع رفع، أو خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو أن يكفروا⁵.

¹- أبو علي الفارسي: الإغفال، ج350/01.

²- الكسائي: معاني القرآن: ج76/01.

³- الزمخشري جار الله: تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ص86.

⁴- ينظر البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي: ج473/01.

⁵- ينظر: نفسه ج473/01.

الرابع: (ما) أنّها موصولة، وهي الفاعل، والفعل صلتها. قاله الفراء والفرسي.¹

الخامس: أنّه مصدرية، ولا حذف في الكلام، والمصدر المؤول من (ما) والفعل الذي دخلت عليه فلعل نعم أو بئس، فإذا قلت: نعم ما صنعت فالتقدير: نعم صنعك. نقل هذا القول عن الكسائي.²

السادس: أن "ما" كافة لـ "بئس"، كما كفت "ما" قل، فصارت بذلك تدخل على الجملة الفعلية قال الرضي: "إنما جاز أن يكف نعم وبئس عن فعليتهما، لعدم تصرفهما ومشابتهما للحرف" ثم قال: أما قوله تعالى [فَنِعِمَّا هِيَ^ط] فإنه يحتاج إلى تكلف في إضمار المبتدأ.³

السابع: أن (ما) مصدرية وهي وما بعدها في موضع رفع والتقدير: "بئس اشتراؤهم"، وهذا ما ذهب إليه الكسائي.⁴

الثامن: أنّ ما رُكبت مع (نعم) فصارت كلمةً واحدةً ك (حبذا)، يقول: ((فإذا جعلت (نعم) صلة ل (ما) بمنزلة قولك: (كلما) و(إنّا) كانت بمنزلة (حبذا) فرفعت بها الأسماء.⁵

بعد عرض التوجيهات لـ (ما) حين تأتي بعد (نعم وبئس) نرى أنّ الخلاف فيها واقع كغيرها من المسائل، غير أنّ هذه المسألة أخذت حيزًا كبيرًا فتعددت فيها التوجيهات والتخرجات وليس ما ذكرنا بمثابة الحصر إذ أنّها تتعدى ذلك في كتب النحو، والذي يتبين بعد عرض

¹- ينظر: رسالة ماجستير ردود أبي علي الفارسي على الأخفش الأوسط لعلي بن غرامة بن أحمد الشهري، جامعة أم القرى-السعودية، 1431هـ، ص 59.

²- ينظر البحر المحيط لأبي حيان الأندلس: ج473/01.

³- الرضي الاسترلابادي: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج1119/02.

⁴- ينظر: رسالة ماجستير موقف الفارسي من آراء الجرمي النحوية والصرفية لسويدة علي الحرثومي، جامعة أم القرى-السعودية، 1433هـ، ص90.

⁵- ينظر معاني القرآن للفراء: ج57/01.

المسألة وبسط تخريجات أهل الصنعة النحوية أنّ المنصور في العربية والذي ينبغي أن يُذهب إليه أن تكون (ما) نكرة منصوبة على التمييز والفعل صفة لمخصوص محذوف وفي تخريج آخر غير بعيد عن هذا التخريج من حيث الإعراب أن تكون (ما) نكرة منصوبة على التمييز والفعل صفتها والمخصوص محذوف، والقول الثاني هو ما ذهب إليه في أحد قوليه، والذي يظهر أن أبا حيان لم يرجح أي مذهب على آخر في هذا الموضع وإنما عرض وبسط الأوجه ونسبها إلى أصحابها وقد ذكر المرادي أنّ المشهور من المذاهب الثلاثة الأول فيقصد القول الأول والثاني الراجحين وزاد أن تكون (ما) اسم تام معرفة وهي فاعل (نعم) والمخصوص محذوف والفعل صفة لها وهذا الرأي لا يقلّ درجة عن الرأيين السابقين.

وفي موضع آخر من قوله تعالى ﴿ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَبِئْسَ الْوَرْدُ

الْمَوْزُودُ ﴾¹ ذكر أبو حيان أنّ الفارسي منع جواز وصف فاعل نعم وبيئس، وذكر أنّه

يحملة على البذل. يقول الرضي في ردّه على الفارسي: "وليس بشيء؛ لأنّ الإبهام مع مثل هذا التخصيص باقٍ، إذ المخصص لا يعين."²

وتناقض قول أبي حيان في البحر المحيط والارتشاف، فتجدّه في البحر يقول: فالورد فاعل بيئس، والمخصوص بالذم: المورد وهي: النار. ويجوز في إعراب المورد ما يجوز في زيد من قولك: بيئس الرجل زيد.³

ويقول في الارتشاف: "ولا يجوز وصفه عند البصريين وأجازه قوم منهم ابن السراج، والفارسي، ولا يجوز توكيده توكيداً معنوياً باتفاق."¹

¹ - سورة هود: الآية 98.

² - الرضي الاسترلابادي: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج252/04.

³ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج259/05.

من القولين السابقين ترى أنّ أبا حيان يناقض أقواله فتارة ينسب للفارسي وابن السراج المنع وتارة ينسب إليهم الجواز، وهذا الذي ذكره فيه نظر؛ لأنّ المسألة فيها فسحة فيمكن أن يكون (المورود) بدلاً من فاعل نعم وبئس، ويمكن أن يكون صفة على مذهب جمهور النحاة وهو الأقرب والأجود.

مسألة: مجيء فعل التعجب

قال تعالى ﴿وَحَسَنَ أَوْلَاتِكَ رَفِيقًا﴾.²

موضع الشاهد: ﴿وَحَسَنَ﴾.

قال أبو حيان: "اختلفوا في فعل المراد به المدح والذم، فذهب الفارسي، وأكثر النحويين إلى جواز إلحاقه بباب نعم وبئس فقط، فلا يكون فاعلاً إلا بما يكون فاعلاً لهما . وذهب الأخفش والمبرد إلى جواز إلحاقه بباب نعم وبئس، فيجعل فاعلها كفاعلها، وذلك إذا لم يدخله معنى التعجب، وإلى جواز إلحاقه بفعل التعجب، فلا يجري مجرى ن عم وبئس في الفاعل ولا في بقية أحكامهما، بل يكون فاعله ما يكون مفعولاً لفعل التعجب، فتقول: لضربت يدك، ولضربت اليد .. الزمخشري لم يتبع واحداً من هذين المذهبين، بل خلط وركب، فأخذ التعجب من مذهب الأخفش، وأخذ التمثيل بقوله: وحسن الوجه وجهك، وحسن الوجه وجهك من مذهب الفارسي."³

¹ - أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج3/2045.

² - سورة النساء: الآية 69.

³ - ينظر البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، ج3/301.

* ملحوظة: لم نقف على قول للفارسي في هذه المسألة.

مناقشة المسألة:

تباينت الآراء بين العلماء في مسألة إجراء الفعل الذي على وزن (فَعَلَ) نحو: شَرَفَ وَكَرَّمَ، مجرى التعجب قياساً، ومعلوم أنّ باب التعجب يختلف عن باب نعم وبئس للمدح والذم، ومحلّ الخلاف هو هذا إذ يرى بعض العلماء أنّ (فَعَلَ) تجري مجرى (نعم وبئس) فقط، وبعضهم الآخر يرى أنّها من هذبا الباب إذا لم يدخل معنى التعجب، ومتى دخل التعجب كانت من باب التعجب لا من باب المدح والذم وهذا القول يُنسب للمبرد والأخفش.

يقول المبرد في هذا: "و اعلم أنه ما كان مثل كرم زيد، وشرف عمرو فإنما معناه في المدح معنى ما تعجبت منه نحو : ما أشرفه، ونحو ذلك أشرف به . وكذلك معنى نعم إذا أردت المدح، ومعنى بئس إذا أردت الذم . ومن ذلك قوله عز وجل : [سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ]؛ كما تقول: نعم رجلا أخوك، وكرم رجلا عبد الله."¹

وقال الزمخشري: "فيه معنى التعجب، كأنه قيل : وما أحسن أولئك رفيقاً، ولاستقلاله بمعنى التعجب قرئ (وحسن) بسكون السين، يقول المتعجب: حسن الوجه وجهك، وحسن الوجه وجهك بالفتح والضم مع التسكين ."² وقد بيّن ابن عصفور صيغ التعجب فعدها ثلاثة حين قال: "وللتعجب ثلاثة ألفاظٍ : ما أفعله، وأفعل به، ولَفَعَلَ ويجري (أفعل من) مجرى التعجب وإن لم يكن تعجباً في أنه لا يُبنى إلا ممّا بُني منه فعلُ التعجب."³

¹ - المبرد محمد بن يزيد: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة-مصر، ط01، 1415هـ- 1994م، ج147/02 و148.

² - الزمخشري جار الله: تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعبون الأفاويل في وجوه التأويل، ص 245.

³ - ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي، ج41/02.

قال أبو حيان: "وحكى الأخفش الاستعمالين له في الكبير عن العرب، تقول: حَسُنَ الرجل، وَلَحَسُنَ زيدٌ - في معنى ما أحسنه."¹ وقد ذكر الأخفش في معاني القرآن أنّ المسألة ليست من باب نعم الرجل لأنّ (نعم) لا يقع على اسمٍ فيه الألفُ واللّامُ، أو نكرةٍ ولكن هذا على مثل قولك (كَرَمَ زيدٌ رجلاً) تنصبه على الحال.²

وهذا الخلاف بين النحاة من باب ما ثبت لـ (فَعَلَ) من تشابها مع باب (نعم وبئس) من عدم التصرف وإفادة المدح والذم واقتضاء فاعل كفاعلهما وهذا الذي قال به أبو حيان متابعاً رأي الفارسي والأخفش قبله. وهذه القضية كغيرها من مسائل الخلافِ فكلُّ فريقٍ راح يُدعم موقفه بحججٍ وعللٍ لتقوية مذهبه غير أنّ ابن عصفور قد أجمل الخلافَ وقال كلاماً فيه عجبُ الصنعة حين ذكر أنّ (فَعَلَ) منهم من يدخله في معنى التعجب ومنهم من لا يدخله أمّ القول بالوجوب المتضمن فقط فلا أراه صواباً للفروق السابقة بين فَعَلَ وبين نعم وبئس³ ، والذي نراه في هذه المسألة هو نفسه ما ذكره ابن عصفور غير أننا نُحْكَمُ المقام الذي تكون فيه فمنه يتبين المراد تعجباً كان أمّ مدحاً وذنماً

مسألة: مجيء "وجد" بمعنى علم أو أصاب

قال تعالى ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِمْ﴾⁴.

موضع الشاهد: ﴿أَحْرَصَ﴾.

¹ - أبو حيان: إرتشاف الضرب، ج2057/04.

² - الأخفش الأوسط: معاني القرآن، 261.

³ - ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي، ج41/02.

⁴ - سورة البقرة: الآية 96.

قال أبو حيان: "ويحتملُ أن يكونَ وجدَ هنا بمعنى لقي وأصاب، ويكونُ انتصابُ أحرض على الحال، لكن لا يتم هذا إلا على مذهبٍ من يرى أن إضافةَ أفعال التفضيل ليست بمحضةٍ، وهو قولُ الفارسي.

قال أبو علي الفارسي: "بابُ الإضافة التي ليست بمحضةٍ وهو على أربعةٍ أ ضربٍ: والثالث إضافةُ أفعال إلى ما هو بعض له نحو قولهم : هو أفضلُ القوم، وأعلمُ النَّاسِ، فأفضل يضاف إلى جماعة هو أحدها والجماعة تشترك في هذه الصفةِ إلا أن صفةً زائدة على صفتهم."¹

مناقشة المسألة:

اختلف النحاة في الفعل (أحرص) أن يكون مطابقاً لما قبله، والوجه الآخر أن يكون غير مطابق وفي هذا الخلاف تفصيل في كتب النحو وهذا بيان ما جاء فيها:

قال ابن عقيل: "والثاني: استعماله كالمقرون بالألف واللام فتجب مطابقتة لما قبله فنقول الزيدان أفضل القوم والزيدون أفضلوا القوم وأفاضل القوم وهند فضلى النساء والهندان فضليا النساء والهندات فضل النساء أو فضليات النساء ولا يتعين الاستعمال الأول خلافا لابن السراج وقد ورد الاستعمالان في القرآن فمن استعماله غير مطابق قوله تعالى : [وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَوَةٍ] ومن استعماله مطابقا قوله تعالى : [وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ

¹ - أبو علي الفارسي : الإيضاح العضدي، 270 و 271.

أَكْبَرَ مُجْرِمِيهَا¹ وقد اجتمع الاستعمالان في قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنَّ أَحَبَّكُمْ إِلَيَّ

وَأَفْرَبَكُمْ مِنِّي مَجْلِسًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَحْسَنُكُمْ أَخْلَاقًا، الْمُؤَطَّنُونَ أَكْنَافًا، الَّذِينَ يَأْلِفُونَ وَيُؤْلَفُونَ.²

بيّن ابن عقيل أنّ أحرص قد يكون مطابقاً لما قبله وقد يأتي بعكس ذلك، واستشهدَ بأيتين من القرآن الكريم وأعقبَ ذلك بالحديث النبويّ الشريف الذي جازَ فيه الوجهان.

يقول ابن يعيش : " وإنّما جازَ الأمران فيما أضيفَ، لأنّ الإضافةَ تعاقب الألفَ واللّامَ، وتجري مجراها، فكما أنّك تؤنث وتثني وتجمع مع الألفِ واللّامِ، كذلك تفعل مع الإضافةِ التي هي بمنزلةِ ما فيه الألفِ واللّامِ.³

قال العكبري: " قوله تعالى: [ولتجدنهم] هي المتعدية إلى مفعولين ، والثاني " أحرص " و " على " متعلقة بأحرص.⁴

فهنا نجد أنّ العكبري يُخالف ما ذكره أبو حيان نقلاً عن أبي علي الفارسي الذي قال بأنّ الفعل (أحرص) ينتصبُ على الحالية، والعكبري قد جعل الفعل (وجد) في الآية الكريمة مما تتعدى إلى مفعولين أحدهما الضمير والثاني (أحرص) وتقدير (وجد) هنا هو (علم) المتعدية إلى مفعولين كما هو مقررٌ في كتبِ النحو.

وبذاتِ القول قال من المتأخرين محمد حسن عثمان : " [أحرص] مفعول به ثاني منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وأحرص مضاف.¹

¹ - ابن عقيل بهاء الدين : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج153/01.

² - الإمام الطبراني : معارج الأخلاق، تهميش أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط01، 1409هـ -

1989م، باب ما جاء في حسن الخلق، ص 314.

³ - ابن يعيش أبو البقاء: شرح المفصل للزمخشري، ج130/04.

⁴ - العكبري أبو البقاء: التبيان في إعراب القرآن، ج86/01.

وهذا القول قد سبق إليه النَّحَّاسُ في إعرابه حين قال
مفعولان.² وبذات القول قال الزمخشري في كشافه.³

وقد جَوَّزَ السمين الحلبي القولين وجعل (وجد) تتعدى لمفعولين إذا كانت بمعنى (علم) وتتعدى لفعلٍ واحدٍ إن كانت بمعنى (لقي وأصاب) وهذا القول هو في أصله لشيخه أبي حيان في تفسيره، يقول الحلبي: "وجد" هنا متعدية لمفعولين أولهما الضمير، والثاني "أحرص"، وإذا تعدت لاثنتين كانت كـ "علم" في المعنى نحو: [وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَسِقِينَ]. ويجوز أن تكون متعدية لواحد ومعناها معنى لقي وأصاب، وينتصب "أحرص" على الحال: إما على رأي ما لا يشترط التكرير في الحال، وإما على رأي من يرى أن إضافة "أفعل" إلى معرفة.⁴

تبيّن أنّ السمين الحلبي يذهب مذهبَ شيخه في كون (أحرص) تكون مفعولا ثانيا إذا كانت (وجد) بمعنى علم، وتكون حالا إذا كانت (وجد) بمعنى (لقي وأصاب) لأنَّ علمَ تتعدى لمفعولين أمّا لقيس وأصاب فإلى واحدٍ.

والذي يظهر بعد عرض هذه الأقوال والآراء أنّ وجد فيها تقديرٌ آخر وهو متّجّه وفيه أرجحية على القولين الماضيين، إذ بعدَ إتمام المعنى للآية قبلها يتبيّن أنّها بمعنى (كان) فتحتاج لاسمٍ وخبرٍ، ويتمّ المعنى بوجود كان التي تدلّ على التوقيت المطلق، ويقين أنّهم أحرص الناس على الحياة وهذا حال المشركين من اليهود في كون التقدير: وليكوننَّ أحرص الناس، فيكونن فعل

¹ - محمد حسن عثمان: إعراب القرآن الكريم وبيان معانيه، دار الرسالة، القاهرة- مصر، ط 01، 1423هـ - 2002م، ج1/ 232.

² - النَّحَّاسُ أبو جعفر: إعراب القرآن، ص56.

³ - الزمخشري جار الله: تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأفاويل في وجوه التأويل، ص87.

⁴ - السمين الحلبي: الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج10/02.

مضارع ناقص مرفوع بثبوت النون المحذوفة لكرهه توالي الأمثال والواو المحذوفة اسمها وأحرصَ خبرها.

مسألة: مجيء الحال من النكرة بمسوغ

قال تعالى ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾¹.

موضع الشاهد: ﴿إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾.

قال أبو حيان: "وقال أبو علي الفارسي: تقول ما مررت بأحد إلا قائما، فقائما حال من أحد، ولا يجوز إلا قائم، لأن (إلا) لا تعترض بين الصفة والموصوف.²"

قال أبو علي الفارسي: "قال: وقد قال بعضهم: ما مررت بأحد إلا زيدا خيرا منك، وكذلك من لي إلا زيدا صديقاً. وفي نسخة أخرى: من لي إلا زيدا صديقاً، كرهوا أن يُقدّموه وفي أنفسهم شيء من صفته إلا نصباً، كما كرهوا أن يُقدّم قبل الاسم إلا نصباً. قال أبو علي: يقول: كرهوا أن يقدم الاسم المستثنى وفي أنفسهم شيء من صفة المبدل منه إلا نصباً، كما كرهوا أن يقدم المستثنى قبل الاسم المستثنى منه إلا نصباً، لأن الصفة قد تكون مع الموصوف كالاسم الواحد في بعض المواضع، وذلك إذا لم يُعرف الموصوف إلا بالصفة، كقولك: زيد الطويل، إذا لم يتميز (زيد) من الزيدتين إلا بالحلية³."

¹ - سورة الحجر: الآية 04.

² - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج434/05.

³ - أبو علي الفارسي: التعليقة على كتاب سيويه، ج68/02.

مناقشة المسألة:

الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفةً، وقد يأتي نكرةً عند وجود مسوغ كما أن للابتداء بالنكرة مسوغات وهنا يقول ابن مالك:¹

وَلَمْ يُنْكَرْ غَالِباً ذُو الْحَالِ إِنْ *** لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَبْنِ
مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ كَلَا *** يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِيءٍ مُسْتَسْنَهَلًا

ويظهر من خلال ما ذكره ابن مالك أن الشروط ثلاثة هي:²

- أن تتقدم الحال على صاحبها وهو نكرة محضة.
- أن تكون النكرة عامة بتقدم نفي أو استفهام أو نحوهما.
- أن تخصص النكرة بوصف أو إضافة أو نحوهما.

وقد ذكر ابن مالك بأن تَقَعِ النَّكْرَةُ بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ نَهْيٍ أَوْ اسْتِفْهَامٍ، فالنفي كقوله تعالى ﴿وَمَا

أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَهَذَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ ف (لها كتاب معلوم) جملة في موضع الحال

مِنْ (قَرْيَةٍ) وَصَحَّ مَجِيءُ الْحَالِ مِنَ النَّكْرَةِ لِنَقْدَمِ النَفْيِ عَلَيْهَا، خلافاً للزمخشري، لأن الواو لا تفصل بين الصفة والموصوف، وأيضاً وجود "إلا" مانع من ذلك، إذ لا يعترض بـ "إلا" بين الصفة والموصوف، وممن صرح بمنع ذلك: أبو الحسن الأخفش في المسائل، وأبو علي الفارسي في التذكرة.³

¹ - ابن مالك الأندلسي: متن الألفية، ص23.

² - السيد أحمد الهاشمي: القواعد الأساسية للغة العربية، قراءة وتقديم إبراهيم أبو شادي، دار الغد الجديد، القاهرة- مصر، ط1، 01، 1435هـ-2014م، ص193 و194.

³ - ابن عقيل بهاء الدين : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج425/01.

وقد تطرق إليها الثعالبي، فسامها واو الصلة وميزها من واو الحال وأمتلتها¹، وتبعه¹ الزمخشري وسماها واو اللصوق، وفي هذا الصدد قال الزمخشري: "الجملة واقعة صفة لقرية، والقياس أن لا تتوسط الواو بينهما كما في قوله تعالى: [وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَهَذَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ] وإنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف كما يقال في الحال:

جاعني زيد عليه ثوب، وجاعني وعليه ثوب.²

وقد اعترض أبو حيان على هذا الزمخشري ومن تبعه فقال: "وهذا الذي قاله الزمخشري وتبعه فيه أبو البقاء لا نعلم أحداً قاله من النحويين، وهو مبني على أن ما بعداً لا يجوز أن يكون صفة، وقد منعوا ذلك. قال: الأخفش لا يفصل بين الصفة والموصوف بالإثم، قال: ونحو ما جاعني رجل إلا راكب تقديره: إلا رجل راكب، وفيه قبح بجعلك الصفة كالاسم.³ وقال الأزهري في السياق ذاته: "فجملة ولها كتاب معلوم حال من قرية لكونها مسبوقه بالنفي، وزعم الزمخشري أنها صفة لقرية وإنما توسطت الواو بينهما لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، وتابعه صاحب البديع وابن هشام الخضراوي، ورده ابن مالك من خمسة أوجه يطول ذكرها.⁴

واختار ابن مالك مذهب الأخفش والفارسي فقال: "وما ذهباً إليه هو الصحيح؛ لأنّ الموصوف والصفة كشيء واحدٍ ولأنّ الصفة توضح موصوفها كما توضح الصلة موصولها وكما يوضح المضاف إليه المضاف، فكما لا تقع (إلا) بين الموصول والصلة ولا بين

¹ - الثعالبي محمد بن إسماعيل: فقه اللغة وأسرار العربية، ضبط وتقديم: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط2، 1460هـ - 2000م، ص395.

² - ينظر: الكشاف للزمخشري، ج20/570، ج2/713 و714، ج3/338 و339.

³ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج5/434.

⁴ - الأزهري خالد: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي ببيزون، دار الكتب العلمية، ط1، 1460هـ - 2000م، ج1/587.

المضاف والمضاف إليه كذا لا تقع بين الموصوف والصفة، ولأنَّ (إلا) وما بعدها في حكم جملة مستأنفة، والصفة لا تُستأنف، فلا تكون في حكم المُستأنف.¹

وممن وافق الزمخشري في مذهبه العكبري حين قال: "الجملة نعت لقربة كقولك: ما لقيت رجلاً إلا عالماً قال: وقد ذكرنا حال الواو في مثل هذا في البقرة في قوله [أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ].²

وقد تبع رأي الزمخشري بعض النحاة منهم ابن الأنباري³ وابن يعيش⁴ وابن الحاجب⁵ ومما يُلاحظ أنَّ أبا حيان قد اضطرب في هذه المسألة إذ يرى تارةً الجواز وتارةً يرى المنع وقد مرَّ معنا موافقته للفارسي والأخفش، غير أنه في قوله تعالى ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا

بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرِ مُحَلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ

حُرْمٌ إِنَّ اللَّهَ تَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ﴿6﴾ على قراءة (غير) بالرفع، اختارَ وأيدَ أن يفصل بين

النعت والمنعوت بالاستثناء فقال: "وأحسن ما يخرج عليه ان يكون صفةً لقوله : بهيمة الأنعام، ولا يلزم من الوصفِ بغير أن يكونَ ما بعدها مماثلاً للموصوفِ في الجنسية، ولا يضِرُّ الفصلُ بين النعتِ والمنعوتِ بالاستثناء."⁷

¹ - ابن مالك الأندلسي: شرح التسهيل، ج2/221.

² - أبو البقاء العكبري: التبيان في إعراب القرآن، ج1/99.

³ - ابن الأنباري أبي البركات: البيان في إعراب غريب القرآن، ج2/65.

⁴ - ينظر ابن يعيش أبو البقاء: شرح المفصل للزمخشري، ج2/93.

⁵ - ابن الحاجب النحوي: الإيضاح في شرح المفصل، ج1/377.

⁶ - سورة المائدة: الآية 01.

⁷ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج3/433.

وهناك مذهب ثالثٌ للمذهبيين السابقين فالأول أن تكون واو الحال والثاني أن تكون الجملة في محلِّ جرِّ صفة، والثالث أن تكون الواو زائدةً وقد قال السمين الحلبي : "والزيادة ليست بسهولة"¹.

بعد ذكر الآراء المتعلقة وأحوالها في هذه الآية نرى أنّ ما ذهب إليه الفارسي مقبولٌ من حيث الاستدلال والاستشهاد وقد وافقه أبو حيان في أحد قوليه، وقد بينّا القولين رفضاً وقبولاً، والذي يجب أن يذكر في هذا المقام هو طرح بمثابة السؤال فنقول كيف جاز للنحاة أن يفصلوا بين المبتدأ والخبر وبين الحال وصاحبه بـ (إلا) ورفضوا ومنعوا توسط (إلا) بين الموصوف وصفته؟

فإن جازَ توسط (إلا) بين المبتدأ والخبر وبين الحال وصاحبها فلا مانع من توسطها بين الموصوف وصفته إذ أنّ الفاصلَ واحدٌ وهو أداة الاستثناء (إلا).

مسألة: مجيء المضمّر لتوكيد المظهر

قال تعالى ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾².

موضع الشاهد: ﴿هُوَ﴾

قال أبو حيان : "وما ذهب إليه أبو علي ليس بشيء، لأنه بنى ذلك على توافق القراءتين، وتركيب إحداهما على الأخرى، وليس كذلك، ألا ترى انه يكون قراءتان في لفظ واحد، ولكل منهما توجيه يخالف الآخر كقراءة من قرأ : [والله أعلم بما وضعتُ] بضم التاء، والقراءة

¹- ينظر السمين الحلبي، الدر المصون في علم الكتاب المكنون، ج141/07.

²- سورة الحديد: الآية 24.

الأخرى [بما وضعت] بقاء التانيث . فضم التاء يقتضي أن الجملة من كلام أم مريم، وتاء التانيث تقتضي أنها من كلام الله تعالى ، وه ذا كثير في القراءات المتواترة فكذلك هذا يجوز أن يكون (هو) مبتدأ في قراءة من أثبتته ، وإن كان لم يرد في القراءة الأخرى ، ولكل من التركيبين في الإعراب حكم يخصه.¹

قال أبو علي الفارسيّ : "ينبغي : أن يكون (هو) في قول من قال : [هُوَ أَلْغَنِي الْحَمِيدُ] فصلاً، ولا يكون مبتدأ لأن الفصل حذفه أسهل، ألا ترى أنه لا موضع للفصل من الإعراب وقد يحذف، فلا يخل بالمعنى كقوله: [إِنْ تَرَنْ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَدًا]."²

مناقشة المسألة:

اختلف النحاة في تخريج الآية القرآنية انطلاً من القراءتين المختلفتين بإسقاط (هو) وإثباتها فقرأ أهل الشام (ابن عامر) والمدينة (نافع): "فإن الله الغني الحميد" بدون "هو".³ وقرأ الباقون بالإثبات.

قال ابن زنجلة: "فمن أسقط فإنه جعل "الغني" خبر "إن" و "الحميد" نعت، ومن زاد "هو" فله مذهبان في النحو: أحدهما أن يجعل "هو" عماداً أو فاصلة، والمذهب الثاني أن يجعل "هو" ابتداءً و "الغني" خبره ، وتكون الجملة في موضع خبر "إن". ومثله "إن شانئك هو الأبتى".⁴

¹ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج225/08.

² - أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة في علل القراءات السبع، ج425/04.

³ - ينظر: حجة القراءات لأبي زرعة محمد بن زنجلة، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط05، 1418هـ - 1997م، ص702.

⁴ - أبو زرعة محمد بن زنجلة: حجة القراءات، ص702.

ومحلّ الخلاف بين العلماء في توكيد الظاهر بالضمير هل يجوز في العربية أم أنّ المسألة لها تأويل نحوي غير المذكور سلفاً.

يقول الزمخشري معترضاً على الفارسي: "ويؤكد المظهرُ بمثله، لا بالمضمَر، والمضمَرُ بمثله وبالمظهر جميعاً. ولا يخلو المضمَران من أن يكونا منفصلين، كقولك "ما ضربني إلا هو هو"، أو متصلاً أحدهما، والآخرُ منفصلاً، كقولك "زيدٌ قام هو"، و"انطلقت أنت"، وكذلك "مررتُ بك أنت، وبه هو، وبنا نحن"، و"رأيتني أنا"، و"رأيتنا نحن"¹.

وقد انتصر العكبري لأهل الكوفة والفارسي في قوله تعالى ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ

الْأَبْتَرُ² حين أجاز أن يكون (هو) توكيداً مع أنه ضمير منفصل وهو ما يسميه أهل

الكوفة (العماد)، وقد اعترض عليه ابن هشام في المغني ووصفَ قوله بالوهم حين قال: "ووهم أبو البقاء فأجاز في [إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ] التوكيد، وقد يريد أنه توكيد لضمير مستتر في [شانئك] لا لنفس شانئك."³

وقد جاء ابن الأنباري على الخلاف بين البصرة والكوفة في مسألة ضمير الفصل أو (العماد) وطرح تساؤلاً أيكون لضمير الفصل محلٌّ من الإعراب فقال: "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن حكمه حكم ما قبله لأنه توكيد لما قبله، فتنزل منزلة ال نفس إذا كان توكيداً، وكما أنك إذا قلت: "جاءني زيد نفسه" كان نفسه تابعاً لزيد في إعرابه، فكذلك العماد، إذا قلت: "زيد هو العاقل" يجب أن يكون تابعاً في إعرابه وأما من ذهب إلى أن حكمه حكم

¹ - الزمخشري أبو القاسم: المفصل في صنعة الإعراب، ص 92.

² - سورة الكوثر: الآية 03.

³ - ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص 550.

ما بعده قال : لأنه مع ما بعده كالشيء الواحد؛ فوجب أن يكون حكمه بمثل حكمه .
وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنّه لا موضع له من الإعراب؛ لأنّه إنّما دخل لمعنى وهو
الفصل بين النعت والخبر، ولهذا سمّي فصلاً.¹

وقد خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مذهبه وهو منهجٌ يتبعه في موقفه النحوي من
اختلاف القراءات القرآنية حين قال إنّ ما ذهب إليه الفارسي ليس بشيء² غير أنّ قول أبي
حيان لا يتّجه إذ أنّه يخالف جمع النحاة يقول السمين الحلبي في هذا الشأن : "إلا أنّ توافق
القراءتين في معنى واحد أولى، هذا ما لا نزاع فيه."³

وذهب ابن الحاجب المذهب ذاته حين أيد قول الفارسي ووضّح أنّ الأصل في القراءات
التوافق وهو أولى من حملها على الاختلاف.⁴

والذي يظهر أنّ قول الفارسي أرجح وهو المنصور في العربية على من خالفه، إذ لا عيب
في تقوية وجه إعرابي على آخر وهذا لا يدخل في تفضيل قراءة على أخرى والفارسي هنا
قصده واضح جلي لا ريب فيه ومعروف شائع أنّ القرآن يفسر بعضه بعضاً لأنّه حمّالٌ أوجه
ولا التفات إلى من قال بتفضيل قراءة على أخرى فكلّ القراءات ثابتة صحيحة مروية عن
رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ولكلّ قراءةٍ وجّهٌ إعرابيٌّ أرجح من غيره وإنّ كانت كلّها
متقاربة في المعاني.

¹ - ابن الأنباري أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف، ص565.

² - ينظر البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي: ج225/08.

³ - السمين الحلبي، الدر المصون في علم الكتاب المكنون، ج10/253.

⁴ - ابن الحاجب النحوي: الإيضاح في شرح المفصل، ج01/325.

مسألة: مجيء المفعول معه معطوفاً على الفاعل

قال تعالى ﴿ فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ اقْضُوا
إِلَيَّ وَلَا تَنْظُرُونَ ﴾¹.

موضع الشاهد: ﴿ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾.

قال أبو حيان: "وقال أبو علي: وقد تنصب الشركاء بواو مع، كما قالوا: جاء البرد والطيالسة. ولم يذكر الزمخشري في نصب وشركاءكم غير قول أبي علي أنه منصوب بواو مع، وينبغي أن يكون هذا التخريج على أنه مفعول معه من الفاعل، وهو الضمير في فأجمعوا لا من المفعول الذي هو أمركم، وذلك على أشهر الاستعمالين. لأنه يقال: أجمع الشركاء، ولا يقال جمع الشركاء أمرهم إلا قليلاً، ولا أجمعت الشركاء إلا قليلاً."²

قال أبو علي الفارسي: "ويجوز أن يكون انتصاب الشركاء على أنه مفعول معه، أي: أجمعوا أمركم مع شركائكم؛ كقولهم: استوى الماء والخشبة وجاء البرد والطيالسة. ويدل ذلك على جوازه أن الشركاء فاعله في المعنى؛ كما أن الطيالسة كذلك."³

¹ - سورة يونس: الآية 71.

² - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج177/05.

³ - أبو علي الفارسي: الحجة في علل القراءات السبع، ج201/03.

مناقشة المسألة:

قرأ العامة من القرآء ﴿وَشُرَكَاءُكُمْ﴾ بالنصب، واختلفوا في التوجيه على أربعة أقوال ذكرها

السمين الحلبي¹ في تفسيره ووضح أدلتها وهي كالآتي:

الأول: أنه معطوف على (أمركم) بتقدير حذف مضاف، أي: وأمر شركاءكم.

الثاني: أنه معطوف على (أمركم) من غير تقدير حذف مضاف.

الثالث: أنه منصوب بإضمار فعلٍ لائقٍ نحو: وادعوا شركاءكم.

الرابع: أنه منصوب على أنه مفعول معه.

والى القول الرابع ذهب الفارسي وجمع من النحاة منهم الزجاج حين قال: "فالمعنى فأجمعوا

أمركم مع شركاءكم، ك ما تقول لو تركت الناقةً وفصيلها لرضعها، المعنى لو تركت مع فصيلها لرضعها."²

وتبعه ابن الأنباري في هذا التخريج فقال: "شركاءكم منصوب لوجهين: أحدهما أنه منصوب

لأنه مفعول معه وتقديره: فأجمعوا أمركم وشركاءكم ... والثاني: أن يكون منصوباً بتقدير

فعل، والتقدير: فأجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم وقيل التقدير: ادعوا شركاءكم."³

ويُستدلُّ بالقول الثاني لابن الأنباري بتقدير الفعل نحو قول الراعي النميري⁴:

وهزة نسوة من حي صدق * وزجج الحوجب والعيونا**

¹ - السمين الحلبي، الدر المصون في علم الكتاب المكنون، ج241/06.

² - الزجاج أبو إسحاق: معاني القرآن وإعرابه، ج28/03.

³ - ابن الأنباري أبو البركات: البيان في إعراب غريب القرآن، ج417/01.

⁴ - ديوان الراعي النميري، شرح واضح الصمد، دار الجيل، بيروت- لبنان، ط01، 1416هـ - 1995م، ص232.

والتقدير : كحلن العيون لأنها لا تزج، والبيت في أمات الكتب النحوية صدره مختلف عن الشاهد أمامنا غير أن الصدر ليس محل الشاهد.

ومثل هذا الاستشهاد كثير نحو قول علقمة الفحل¹:

تراه كأن الله يجدع أنفه *** وعينيه إن مولاه ثاب له وفر

والتقدير : وبقفا عينه.

ومن القرآن الكريم قوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ ﴾² وتقديرها : واعتقدوا

الإيمان، والشواهد في هذا الباب كثيرة لا تكاد تُحصى واكتفينا بهذا القدر منها.

وقد ذكر أبو حيان هذه التخريجات ورجح قول الفارسي إذا كان من باب أن يكون (شركاءكم) مفعولا معه من الفاعل وهو الضمير في (فأجمعوا) لا من المفعول الذي هو (أمركم) ...وفي اشتراط صحة جواز العطف فيما يكون مفعولا معه خلاف، فإذا جعلناه من الفاعل كان أولى.³

والذي يظهر من خلال هذه الآراء أن تأويل الفارسي منجبة وفيه قوة، غير أن القائلين بتقدير الفعل لهم دليل أقوى وأرجح نظرا لكثرة الشواهد من القرآن والشعر العربي وهذا المذهب سائغ في كل موضعٍ والتعويل على السماع دون غيره فيه، فيكون التقدير فيه على فعل لاوق نحو: (وادعوا شركاءكم)، ويأتي العطف على (أمركم) في مرتبة أقل وإن كان له قوة في العربية بتقدير حذف مضاف نحو (وأمر شركاءكم) فتكون: فأجمعوا أمركم وأمر شركاءكم وهذا الذي

¹ - ديوان علقمة الفحل بشرح الأعم الشنتمري، ص 110.

² - سورة الحشر: الآية 09.

³ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج 178/05.

أرجحه بمعية تقدير الفعل على غيرهما من الأوجه التي ذكرها النحاة وإن كانت مقبولة غير متباينة.

مسألة: مجيء عطف البيان معرفاً

قال تعالى ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مِّمَّا يُبَيِّنُ لِقَوْمٍ يُظَاهِمُونَ﴾¹.

موضع الشاهد: ﴿مِّمَّا يُبَيِّنُ لِقَوْمٍ يُظَاهِمُونَ﴾.

قال أبو حيان: "وحكم عطف البيان عند الكوفيين حكم النعت، فتتبع النكرة النكرة، والمعرفة المعرفة، وقد تبعهم في ذلك أبو عليّ الفارسيّ، وأمّا عند البصريين فلا يجوز إلا أن يكونا معرفتين ولا يجوز أن يكونا نكرتين... ولم يقدّم لهم دليل على تعيين عطف البيان في النكرة، فينبغي أن لا يجوز."²

يقول أبو حيان: "وهذا لا يجوز على مذهب البصريين، لأنهم شرطوا في البيان أن يكون في المعارف لا في النكرات، فالأولى أن يُعرب بدلاً."³

قال أبو عليّ الفارسيّ: "وجه قول من رفع [طَعَامٌ مَسْكِينًا] أنه: جعله عطفًا على (الكفارة) عطف بيان، لأنّ الطعام هو الكفارة."⁴

¹ - سورة آل عمران: الآية 97.

² - ينظر البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، ج10/3.

³ - أبو حيان الأندلسي: النهر المادّ من البحر المحيط، تحقيق عمر الأسعد، دار الجيل، بيروت- لبنان، ط01، 1416هـ-1995م، ج312/02.

⁴ - أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة في علل القراءات السبع، ج438/02.

مناقشة المسألة:

للعطف في اللغة عِدَّة معانٍ أهمّها : الرجوع، والانصراف، والإشفاق، والميل، يقول ابن منظور: "عطف : عطف يعطف عطفًا : انصرف . ورجل عطوف وعطاف : يحمي المنهزمين. وعطف عليه يعطف عطفًا : رجع عليه بما يكره أو له بما يريد . وتعطف عليه : وصله وبره . وتعطف على رحمه : رقت لها . والعاطفة : الرحم، صفة غالبية . ورجل عاطف وعطوف : عائد بفضلته حسن الخلق . قال الليث : العطاف الرجل الحسن الخلق العطوف على الناس بفضلته¹ .

وعرّفه أبو عليّ الفارسي بقوله : "عطف البيان أن يجري الاسم الذي ليس بحلية ولا فعلٍ ولا نسب على الاسم الذي قبله، فيبينه كما تبين هذه الأشياء التي هي صفات ما تجري عليه، وذلك نحو: رأيتُ أبا عبد الله زيدا²."

اختلف النحاة في التخالف بين المتعاطفين عطفَ بيانٍ تعريفاً وتكثيراً، فذهب البصريون وأكثر النحاة إلى أن المتعاطفين عطف بيان لا يكونان إلا معرفتين وامتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين، وذهب الكوفيون وتبعهم الفارسي، وابن جني، والزمخشري، وتبعهم ابن عصفور، وابن مالك إلى جواز كونهما نكرتين.

وقد وقع هذا الخلاف في عديد الآيات القرآنية ومحلّ الشاهد هنا قوله سبحانه ﴿فِيهِ آيَاتٌ

بَيَّنَّتْ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾³ حيث تباينت الآراء فوصلت حصراً إلى أربعة أقوال هي:

¹ - ابن منظور جمال الدين: لسان العرب، دار صادر، بيروت - لبنان، مادة "عطف"، ج249/09.

² - أبو علي الفارسي : الإيضاح العضدي، ص 283.

³ - سورة آل عمران: الآية 97.

الأول: أنّ (مقام إبراهيم) بدل من آيات وهذا القول يُنسب للمبرد يقول القرطبي: "حكي عن محمد بن يزيد أنّه قال: (مقام) بدل من (آيات).¹ وهذا الإعراب عدّه أبو حيان مناسباً في قراءة من قرأ (آية بينة) بالتوحيد فقال: "فإعرابه بدل، وهو بدل معرفة من نكرة موصوفة."²

الثاني: خبر لمبتدأ محذوف أي: هي مقام إبراهيم، وقد اعترض على هذا القول بأنّه لا يُخبر عن الجمع بالمفرد.³

الثالث: عطف بيان وهذا الرأي يُنسب للزمخشري ومن قبله الفارسي كما ذكر أبو حيان، يقول الزمخشري: "[مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ] عطف بيان لقوله [ءَايَاتٍ]."⁴

وهذا الوجه الأخير قد رده أهل العلم من جهة أنّ التكرير والتعريف ف (مقام إبراهيم) معرفة و (آيات) نكرة يقول أبو حيان: "ولم يقدّم دليل على تعيين عطف البيان في النكرة، فينبغي أن لا يجوز."⁵ وأيضاً مقام (مذكر ومفرد) وآيات (مؤنث وجمع).

يقول ابن مالك: "وقوله في هذا مخالف لإجماع البصريين والكوفيين فلا يلتفت إليه."⁶

ويقول ابن مالك أيضاً في باب عطف البيان: "هو التّابع الجاري مجرى النّعت في ظهور المتبوع، وفي التّوضيح والتّخصيص جامداً أو بمنزلة . ويوافق المتبوع في الأفراد وضديّه

¹ - القرطبي أبو عبد الله: الجامع لأحكام القرآن، ج210/05.

² - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج10/03. ينظر الدر المصون للسمين الحلبي، ج317/03.

³ - ينظر الدر المصون للسمين الحلبي: ج318/03.

⁴ - الزمخشري جار الله: تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ص 183.

⁵ - ينظر البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، ج10/03.

⁶ - ابن مالك الأندلسي: شرح التسهيل،

وفي التذكير والتأنيث، وفي التعريف والتكثير، خلافاً لمن التزم تعريفهما، ولمن أجاز تخالفهما، ولا يمتنع كونه أخص من المتبوع على الأصح.¹

الرابع: مقام مرفوع على الابتداء والخبر محذوف أي على تقدير: منها مقام إبراهيم.² وهذا القول له ما يقويه في العربية ومنه قول ذي الرمة³:

حَتَّى إِذَا مَا اسْتَقَلَّ الصُّبْحُ فِي غَلَسٍ *** وَأَحْصَدَ البَقْلُ مَلُويٍّ وَمَحْصُودُ

والتقدير: منه ملوي ومنه محصود.

وقول الفرزدق⁴:

وَعَضُّ زَمَانَ يَا ابْنَ مِرْوَانَ لَمْ يَدَعِ *** مِنْ المَالِ إِلَّا مُسَحَّتًا أَوْ مُجَرَّفًا *

والشاهد: رفع (مجلّف) على الابتداء وخبره محذوف تقديره: أو مجلفٌ كذلك.⁵

وما ينبغي الإشارة إليه أنّ الفارسي لم يعلق على الآية المذكورة سلفاً فيما وصلنا إليه من آثاره والظاهر أنّ العلماء نقلوا عنه القول قياساً من آيات أخرى مشابهة، وقد خالفه فيما ذهب إليه مع الزمخشري جمع من النحاة من المصريين (البصرة والكوفة) ومن سار على نهجهم أمثال أبي حيان الأندلسي إذ أنّه اختار أن يكون (مقام إبراهيم) خبر مبتدأ محذوف تقديره:

¹ - نفسه: ج193/03.

² - ينظر الأخص الأوسط: معاني القرآن، ص227.

³ - ديوان ذي الرمة: تقديم وشرح أحمد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط01، 1415هـ - 1995م، ص68.

⁴ - ديوان الفرزدق: ص386.

* هكذا وردت في ديوان الفرزدق وفي غيره من الكتب النحوية فمُثَبَّتَةٌ بـ(مُجَلَّفُ) وهذه الأخيرة هي المتداولة بين أهل العلم . ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأثيري: ص160.

⁵ - ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأثيري: ص160.

أحدها أي أحد تلك الآيات، واختار أيضاً أن يكون مبتدأ محذوف الخبر تقديره : منها أي من الآيات البيّنات. والقول الأخير هو المعول عليه وإليه ذهب أكثر أهل العلم.

مسألة: مجيء المعطوف مرفوعاً بعد المنصوب

قال تعالى ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ بَعَثَهُمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ

وَإِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾¹.

موضع الشاهد: ﴿ وَالصَّابِرِينَ ﴾.

قال أبو حيان: "وقال الفارسي : إذا ذكرت الصفات الكثيرة في معرض المدح والذم فالأحسن أن تخالف بإعرابها ولا تجعل كلها جارية على موصوفها : لأنّ هذا الموضع من مواضع الإطناب في الوصف، والإبلاغ في القول، فإذا خولف بإعراب الأوصاف كان المقصود أكمل : لأنّ الكلام عند الاختلاف يصير كأنه أنواع م ن الكلام، وضروب من البيان، وعند الاتحاد في الإعراب يكون وجهها واحداً وجملتها واحدة."²

قال أبو علي الفارسي: "والأحسن عندي في هذه الأوصاف التي تعطف ويذكر الموضع من موصوفها والمدح أو النقص منهم والذم أن يخالف بإعرابه ، ولا تُجَعَلَ كلها جارية على موصوفها، ليكون ذلك دلالة على هذا المعنى، وانفصلاً لما لا يذكر للتنزيه والتبويه، أو النقص والغض مما يذكر للتخليص والتمييز بين الموصوفين المشتبهين في الاسم المختلفين في المعنى؛ وعلى هذا الحد مذهب العرب في هذا النحو ... وفيه شيء آخر يُقَوِّي هذا : وهو

¹ - سورة البقرة: الآية 177.

² - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج10/02.

أن هذا الموضوع من مواضع الإطناب في الوصف والإبلاغ في القول، فإذا خولف بإعراب الأوصاف كان أشد وأوقع فيما يُعنى ويُفترض لصيرورة الكلام وكونه بذلك ضرورياً وجمالاً وكونه في الإجراء على الأول وجهاً واحداً.¹

مناقشة المسألة:

انتصب (والصابرين) على المدح، والقطع إلى الرفع أو النصب في صفات المدح والذم والترحم، وقرأ الحسن، والأعمش، ويعقوب والصابرون عطفاً على (الموفون).²

قال الزجاج: " فالصابرين قُطع عن العطف ونصب بفعل محذوف تقديره أمدح أو أخص وإعرابه على ذلك يكون مفعولاً به منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم ... والصابرين في نصبها وجهان أجودهما المدح كما وصفنا إذا طال المعنى أعني الصابرين³."

والعطف بإجماع النحاة تابع يتبع الاسم المعطوف عليه وهذا هو الأصل الذي بُنيت عليه القاعدة في باب العطف لكن وُجذت بعض التراكيب في القرآن خالفت هذا الأصل المقيس عليه وفي ذلك أمثلة في القرآن الكريم والشعر العربي سنسردها تباعاً.

يقول إمام النحاة في هذا الباب: "باب ما ينتصب على التعظيم والمدح وإن شئت جعلته صفة فجرى الأول وإن شئت قطعته فابتدأته⁴ واستشهد بقول الشاعر:⁵

وَكُلِّ قَوْمٍ أَطَاعُوا أَمْرَ سَيِّدِهِمْ *** إِلَّا نُمَيْرًا أَطَاعَتْ أَمْرَ غَاوِيهَا

¹ - ينظر الإغفال لأبي علي الفارسي: ج36/02.

² - ينظر البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي: ج10/02.

³ - ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ج247/01.

⁴ - سيبويه أبو البشر: الكتاب، ج162/03.

⁵ - يُنسب هذا البيت لابن خياط العكلي: ينظر الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي: تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط1، 01، 1405هـ - 1985م، ص64.

الظَّاعِنِينَ وَلَمَّا يَطْعَنُوا أَحَدًا *** الْقَائِلُونَ لِمَنْ دَارَ تَخْلِيهَا

محلّ الشاهد: المخالفة في العطف بين (الظاعنين) و(القائلون) والنصب في الظاعنين على الذم.¹

قال ابن عطية في المحرر: "و(الصابرين) نصب على المدح أو على إضمار فعل وهذا مهيع في تكرار النعوت."² وفي مثل هذا جاء قول أمية بن أبي عائذ:³

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عَطَلٍ *** وَشُعْنًا مَرَضِيْعَ مِثْلَ السُّعَالِي

فنصب (شعناً) وهو معطوف والنصب هنا على الترحم كما ذكر الخليل.⁴ قال الزمخشري موافقا لرأي الفارسي: وأخرج ((الصابرين)) منصوباً على الاختصاص والمدح، وإظهاراً لفضل الصبر في الشدائد ومواطن القتال على سائر الأعمال.⁵

وقال القرطبي في السياق ذاته: "قال القرطبي: ((والصابرين)) نصب على المدح، أو بإضمار فعل والعرب تنصب على المدح والذم كأنهم يريدون بذلك أفراد الممدوح والمذموم ولا يتبعونه أول الكلام، وينصبونه."⁶

والراجح هو أن [الصابرين] من جملة صفات وهذا مذهب سيبويه وكثير من النحاة أهل الصنعة وهو أسلوب عربي لا لحن فيه نظراً لكثرة الشواهد الواردة؛ لأنه إذا خُلف بإعراب

¹ - نفسه: ص 64.

² - ابن عطية الأندلسي: المحرر الوجيز: ج244/02.

³ - ديوان الهذليين: شعر أمية بن أبي عائذ، تحقيق محمود أبو الوفا، دار الكتب المصرية، 1965م، القسم الثاني، ص184، والبيت على غير ما أنشد سيبويه وهو في الديوان:

لَهُ نِسْوَةٌ عَاطِلَاتُ الصُّدُو *** رِ عِوَجٍ مَرَضِيْعٍ مِثْلَ السُّعَالِي

⁴ - ينظر الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي: ص65.

⁵ - الزمخشري جار الله: تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعبون الأقاويل في وجوه التأويل، ص218.

⁶ - القرطبي أبو بكر: الجامع لأحكام القرآن، ج56/02.

الأوصاف كان أشدّ و أوقع فيما يعنى ويفترض لصيرورة الكلام وكونه بذلك ضرورياً وجمالاً وكونه في الإجراء على الأول وجهاً واحداً¹. وقد ردّ السمين الحلبي على ابن عطية وغيره وقال إنّ القطع لا يكون في العطف بل يكون في النعوت واستدلّ بقول الخرنق:²

لَا يَبْعُدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ *** سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجَزْرِ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ *** وَ الطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ

فذكر هنا أنّ البيت لا عطف فيه لأنّها قطعت (النازلين) فنصبتّه و (الطيبون) فرفعتّه عن قولها (قومي).

وكما يكون النصب على المدح؛ فقد يكون على الذم أو الشتم، ومن ذلك ما ذهب إليه كلّ من الخليل والسمين في قوله تعالى: ﴿وَأَمْرَاتُهُ حَمَالَةَ الْحَطَبِ﴾، قال السمين: " وقرأ العامة [حَمَالَةٌ] بالرفع، وعاصمٌ بالنصب؛ فقيل: على الشتم"³، وهو عين ما قال به الخليل في الجمل.⁴

ومثله قوله تعالى ﴿لَكِنَّ الرّٰسِخُوْنَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَٰئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾.⁵ فهنا مخالفة بين حركة

¹ - أبو علي الفارسي: الإغفال، ج36/02.

² - ديوان الخرنق بنت بدر بن هفان، تحقيق يُسري عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية، ط1، 01، 1990م، ص43.

³ - الدر المصون للسمين الحلبي: ج11/145.

⁴ - الجمل في النحول للخليل بن أحمد الفراهيدي: ص63.

⁵ - سورة النساء: الآية 162.

المعطوف والمعطوف عليه فنُصب العطف على المرفوع والآية التي بين أيدينا جاءت مخالفة لهذا القياس الذي يقتضي أن يُرفع المعطوف على المرفوع فيقال: (والمقيمون الصلاة) بدلاً من (المقيمون الصلاة) التي جاءت بالنصب لأنها معطوفة على مرفوع (المؤمنون بالله) وقوله (الراسخون).

وعلق الزمخشري على قوله تعالى [والمقيمون الصلاة] قال: (والمقيمون) نصب على المدح لبيان فضل الصلاة وهو بابٌ واسعٌ وقد كسره سد يبيوه على أمثلةٍ وشواهدٍ ولا يلتفت إلى ما زعموا من وقوعه لاحقاً في خط المصحف وربما التفت إليه من لم ينظر في الكتاب ولم يعرف مذاهب العرب في النصب على الاختصاص من الافتتان¹. ومما يُستشهد به من الشعر قول الشاعر:²

إلى الملكِ القَرَمِ وابنِ الهمامِ *** وليثِ الكتيبةِ في المزدحمِ

وذا الرأي حين تغمُّ الأمورُ *** بذاتِ الصليلِ وذاتِ اللُجُمِ

فنصب (ليث الكتيبة) و(ذا الرأي) على المدح، والاسم قبلهما مخفوض. وقال آخر:³

فليت التي فيها النجوم تواضعت *** على كلِّ غثٍّ منهم وسمين

غيوثِ الحيا في كلِّ محلٍّ ولزبةٍ *** أسودَ الشرى يحمين كلَّ عرين

محلّ الشاهد: نصب غيوث وأسود.

¹ - الزمخشري أبو القاسم: الكشاف عن حقائق التأويل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ص 271.

² - ينظر معاني القرآن للفراء: ج105/01.

³ - نفسه: ج106/01.

ولا التفات إلى قول من قال بالتفريق بين النعت والعطف في القطع لأن الغاية واحدة هي المدح أو الذم وقد بين كثير من العلماء أن هذا القطع ضرب من الفصاحة يُرادُ به جلبُ المعنى المُبتغى.

مسألة: عدم مجيء الاستثناء بأداة واحدة دون عطف

قال تعالى ﴿وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا

بَيْنَهُمْ﴾¹.

موضع الشاهد: ﴿إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾.

قال أبو حيان: "وقد منع أبو الحسن وأبو علي ما أخذ أحدٌ إلا زيدَ درهمًا، وما ضربَ القومُ إلا بعضهم بعضًا واختلافًا في تصحيحها... وتصحيحها عند أبي علي لأن يزيد فيها منصوبًا قبل إلا فنقول وما أخذ أحدٌ شيئًا إلا درهما وما ضربَ القوم أحدًا إلا بعضهم بعضًا."²

مناقشة المسألة:

اختلف النحاة في جواز الاستثناء بأداة واحدة دون عطف من عدمه، فذهب قومٌ إلى عدم الجواز ومنعوا ذلك لأنَّ (إلا) حرف استثناء يُستثنى به واحد ومن هؤلاء النحاة³ الأخفش

¹ - سورة البقرة: الآية 213.

² - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج146/02.

* ملحوظة: لم نعثر على قول للفارسي في هذا الباب والذي ذكره في كتاب الإغفال فلا علاقة للاستثناء به، ينظر : الإغفال: ج127/02.

³ - ينظر: إرتشاف الضرب لأبي حيان : ج1520/03. الدر المصون للسمين الحلبي : ج377/02. المساعد : ج570/01.

والفارسي وابن السراج وابن مالك والرضي وابن عقيل والسيوطي والس مین الحلبي وغيرهم كثير.

وذهب آخرون إلى المنع فيكون الاستثناء بأداة واحدة دون عطف، وهنا يقول أبو حيان: "وأجاز قوم أن يقع بعد إلا مستثنيان دون عطف، والصحيح أنه لا يجوز، لأن إلا هي من حيث المعنى معدية، ولولا إلا لما جاز للاسم بعدها أن يتعلق بما قبلها."¹

وقد فصل السمين الحلبي في هذا الخلاف فقال: "قال بعض المحققين: "وما أجاز ابن السراج من البدل في هذه المسألة ضعيفاً، وذلك أن البدل في الاستثناء لا بُدَّ من مُقَارَنَتِهِ بِـ "إلا"، فَأَشْبَهَ العطفَ، فكما أنه لا يَقَعُ بعدَ حرفِ العطفِ معطُ وفان لا يَقَعُ بعدَ "إلا" بدلان". فإذا عُرِفَ هذا الأصلُ وما قال الناسُ فيه كان إعرابُ أبي البقاء في هذه الآيةِ الكريمةِ من هذا البابِ، وذلك أنه استثناءٌ مفرَّغٌ، وقد وَقَعَ بعدَ "إلا" الفاعلُ وهو "الذين"، والجارُّ والمجرورُ وهو "من بعد"، والمفعولُ من أجلِهِ وهو "بغياً" فيكونُ كلُّ منهما محصوراً. والمعنى: وما اختلفَ فيه إلا الذين أُوتوه إلا من بعدِ ما جَاءَتْهُمُ البيئاتُ إلا بغياً. وإذا كان التقدير كذلك فقد اسْتُنْتَبِي بِـ "إلا" شيئانِ دونَ الأولِ الذي هو فاعلٌ من غيرِ عطفٍ ولا بدليةٍ. وإنَّ ما استوفيتُ الكلامَ في هذه المسألة لكثرةِ دُورِها."²

وذهب المذهب نفسه الرضي حين قال: "هذا مع أن استثناء شيتين بأداة واحدة، بلا عطف غير جائز مطلقاً عند الأكثرين، لضعف أداة الاستثناء، إذ الأصل فيه "إلا" وهي حرف.

¹ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج146/02.

² - السمين الحلبي، الدر المصون في علم الكتاب المكنون، ج377/02.

فلا يستثنى بها شيئان، لا على وجه ال بدل ولا على غيره، فلا تقول في البدل ما سخا أحد بشئ إلا عمرو بدرهم، ولا تقول في غير البدل: ماسخا أحد بشئ إلا عمرو الدينار.¹

والذي يظهر أن الاستثناء بأداة واحدة دون عطف لا يجوز وهذا ما يتفق فيه الفارسي مع أبي حيان وهذا المذهب هو مذهب جمهور النحاة، فيكون التقدير: وما اختلفوا فيه من بعد وهذا أصح الأقوال عند السمين الحلبي.²

والذي ذكره ابن السراج على البدلية فقد رده النحاة ووصفوه بالضعف وشبهه بالعطف؛ لأنه لا يقع بعد حرف العطف معطوفان فكذلك الاستثناء إذ لا يقع بعد (إلا) بدلان فيكون الإعراب: (الذين) فاعل و (من بعد) جار ومجرور و (بغيا) مفعول لأجله وعلى هذا يكون التقدير على ما ذكر الحلبي عند تفصيل قول العكبري: وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه إلا من بعد ما جاءتهم البيئات إلا بغيا.

¹ - الرضي الاسترأبأذي: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج211/01.

² - السمين الحلبي، الدر المصون في علم الكتاب المكنون، ج377/02.

مسائل الإعمال والزيادة

- 1- إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي.
- 2- إعمال المصدر المنون في المفعول به.
- 3- إعمال "إن" النافية عمل "ما" الحجازية.
- 4- إعمال علم وكهن في أن والفعل.
- 5- إعمال كان الناقصة وإهمالها.
- 6- إعمال المصدر الموصوف.
- 7- زيادة الباء في المفعول به.
- 8- زيادة الباء في خبر المبتدأ بعد "ما" التَّمِيمِيَّةُ.
- 9- زيادة الفاء في خبر المبتدأ.
- 10- زيادة "من".

مسألة: إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي

قال تعالى ﴿ فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴾¹.

موضع الشاهد: ﴿ وَجَعَلَ ﴾.

قال أبو حيان: " ولا يعمل عند البصريين فانتصابُ (سكنا) على إضمار فعل، أي: يجعلهُ سكناً باسم الفاعل. هذا مذهبُ أبي عليّ فيما انتصب مفعولاً ثانياً بعد اسم فاعلٍ ماضٍ".²

قال أبو عليّ الفارسيّ: " ويقوي ذلك قولهم: هذا معطي زيدٍ درهماً أمس، فالدرهمُ محمولٌ على (أعطى)، لأنّ اسمَ الفاعلِ إذا كان لما مضى لم يعمل عمل الفعل، فإنّما جعل (مُعْطٍ) بمنزلة (أعطى) فكذلك جعل [فَالِقُ الْإِصْبَاحِ] بمنزلة: (فلق) لأنّ اسمَ الفاعلِ لما مضى، فعطف عليه (فعل) لما كان بمنزلة".³

مناقشة المسألة:

اختلفت القراءات فقرأ الكوفيون عاصم وحمزة والكسائي وخلف: "وَجَعَلَ"، وقرأ الباقون: "جاعلٌ" بالألف وكسر العين.

وفي قراءة (جاعل) على صيغة اسم الفاعل وهو بمعنى الماضي تفصيل عند النحاة:

¹ - سورة الأنعام: الآية 96.

² - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج4/190.

³ - أبو عليّ الفارسيّ: الحجة في علل القراءات السبع، ج3/513 و514.

أولاً: إن كان بآل ففي إعماله خلافٌ:

1/ فإن كان معموله بغير آل:

✓ جمهور النحاة أن آل فيه موصولةٌ وما بعدها صلةٌ، فيكون في الحقيقةً فعلاً، ويعمل مضافاً وحالاً ومستقبلاً.¹

✓ ونسب الرضيّ إلى الرماني والفرسي القول بأنه لا يعمل إلا ماضياً.²

✓ لا يعمل مطلقاً حالاً ولا مستقبلاً وإنما يعمل ماضياً³ وإن المنصوب بعده شبيهه بالمفعول به ويُنسب هذا إلى الرماني والمازني.⁴

2/ إن كان معمولاً بآل أو مضافاً يجوز فيه وجهان : النصبُ والإضافةُ نحو : جاءني الضاربُ، ورأس الجاني.⁵

ثانياً: إن كان اسمُ الفاعلِ خالياً من آل:

هنا أيضاً خلافٌ بين أهل العلم، ذلك لأنه قد يتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ، أو مفعولين اثنين أو ثلاثة.

✓ إن كان متعدياً إلى مفعولٍ واحدٍ فلا يعمل ماضياً عند جمهور النحاة، بل يكون

مضافاً إلى ما بعده، فلا يجوز حينئذٍ نصب زيد وتكوين ضارب نحو: هذا ضاربٌ زيدٍ

¹ - أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2274/05.

² - الرضي الاستربادي : شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق حسن بن محمد الحفظي، يحي بشير مصري، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ط01، 1417هـ - 1996م، ج729/02.

³ - أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2272/05.

⁴ - الرضي الاستربادي: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج730/02.

⁵ - رسالة دكتوراه مواقف أبي حيان النحوية من متقدمي النحاة حتى أوائل القرن الرابع الهجري من خلال تفسيره البحر المحيط جمعاً ودراسة: علي بن محمد بن سعيد الزهراني، ص290.

أمس.¹ وذكر أبو حيان أن هشام وأبو جعفر بن مضاء ذهبا إلى إعماله ماضياً نحو :
هذا ضاربٌ زيداً أمس.²

✓ إن كان متعدياً إلى مفعولين اثنين جمهور النحاة يضيفونه إلى المفعول الأول نحو :
هذا معطي زيدٍ درهمًا أمس . التقدير يكون معطي زيدٍ أعطاهُ درهمًا أمس، فيكون
منصوبًا بفعلٍ مضمّرٍ تقديره: أعطاهُ درهمًا.³

أعمل النحاة اسم الفاعلٍ وحددوا له شروطًا منها أن يكون بمعنى الحالِ والاستقبالِ وتكون
هذه المشابهة للفعل المضارع من حيث الحركاتِ والسكناتِ وعدد الحروفِ وحتى في المعنى.
إما إذا كان بمعنى الماضي فالنحاة لا يعملون هُ ومنهم من أعمله مطلقًا وهو الكسائي
وهشام⁴ وذهب السيرافي إلى أنه منصوبٌ باسم الفاعلِ نفسه وإن كان في معنى الماضي ،
معللاً جواز ذلك بأنه "اكتسب بالإضافة إلى الأول شيها بمصحوب الألف واللام؛ ولأن
ارتباطه بما يقتضيه لا بد منه، - والارتباط إما بالإضافة وإم ا بنصبه إياه، امتنعت الإضافة
لأن شيئاً واحداً لا يضاف إلى شيئين فيتعين الارتباط بنصبه إياه".⁵

وبين الماضي واسم الفاعلِ لا توجد مشابهةٌ لا في الحركاتِ ولا السكناتِ ولا عدد
الحروفِ، وإذا لم تكن هناك مشابهة لا يعملوه عمل الماضي، بل يضاف إلى ما بعده.
انطلاقاً من قول أبي حيان في تفسيره يتبين الخلاف بين أهل العلم في قضية إعمال اسم
الفاعل إذا كان بمعنى الماضي، فالبصريون لا يعملون اسمَ الفاعلِ بمعنى الماضي إذا تعدى

¹ - رسالة دكتوراه مواقف أبي حيان النحوية من متقدمي النحاة حتى أوائل القرن الرابع الهجري ، ص290.

² - أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2272/05.

³ - ينظر الحجة لأبي عليّ الفارسي، ج513/03.

⁴ - أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2272/05.

⁵ - ابن مالك الأندلسي: شرح التسهيل، ج405/02.

إلى مفعولٍ واحدٍ، وإذا تعدى إلى مفعولين فجمهور البصريين يضيفه للأول، والثاني معمور ل
لفعلٍ محذوفٍ يفسره اسم الفاعل وهو رأي الفارسي ومن وافقه.

وذكر أبو حيان الخلاف في سورة الكهف من قوله تعالى ﴿ وَكَلَّبُهُمْ بِسِطْرِ ذَرَأَعِهِ

بِالْوَصِيدِ ﴾¹ أيضا فقال: " اسم الفاعل لا يعمل إذا كان في معنى الماضي ليس أجماعاً،

بل ذهب الكسائي وهشام ومن أصحابنا أبو جعفر بن مضاء: إلى أنه يجوز أن يعمل".²

والذي يظهر عندي أن أبا حيان يوافق الفارسي وجمهور البصريين في هذه المسألة إذ
كان اسم الفاعل بمعنى الفعل الماضي واقتضى بعد الإضافة مفعولاً فإنه ينتصب بإضمار
فعلٍ دلّ عليه اسمُ الفاعلِ، لأنَّ اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي لا يعمل عمل الفعل في
أرجح الأقوال.

مسألة: أعمال المصدر المنون في المفعول به

قال تعالى ﴿ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾.³

موضعُ الشاهد: ﴿ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ ﴾.

قال أبو حيان: " والظاهر أن مفعول ﴿يستطع﴾ هو ﴿طولاً﴾ على هذا أجازوا فيه أن يكون
أصله بحرف جر".⁴

¹ - سورة الكهف: الآية 18.

² - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج106/06.

³ - سورة النساء: الآية 25.

⁴ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج230/03.

قال أبو عليّ الفارسيّ: " فمثال ما عمل من المصادر وهو منون قولهم : أعجبنى ضربٌ زيدٌ عمرًا وإن شئت: ضربٌ عمرًا زيدٌ فزيدٌ يرتفعُ بالمصدرِ كما يرتفعُ بالفعلِ إذا قلتَ : ضربَ زيدٌ عمرًا، وينتصبُ به أيضًا".¹

مناقشة المسألة:

اختلف النحاة في قوله [طَوَّلًا أَنْ يَنْكَحَ] على أقوال متعددة قد ذكرها أبو حيان في تفسيره ففي خلافهم في قوله [أَنْ يَنْكَحَ] أوجهٌ هي كالاتي:²

✓ على حذفِ حرفِ الجرِّ، والتقديرُ: طولًا إلى أَنْ يَنْكَحَ أو لِأَنَّ يَنْكَحَ.
✓ أَنْ يَكُونَ بدلًا من (طَوَّلًا) بدل الشيء من الشيء وهما لشيء واحد، لِأَنَّ الطو لَ هو القدرة.

✓ أَنْ يَكُونَ مفعولًا به وعامله المصدرُ المنونُ (طَوَّلًا).

✓ أَنْ يَكُونَ مفعولًا به للفعل (يستطيع).

واختلفوا في قوله [طَوَّلًا] إلى أقوالٍ ذكرها السمين الحلبي في الدرّ المصون:³

الأول: أَنَّهُ مفعولٌ بـ (يستطيع) ورجح هذا القول على غيره من الأقوال.

الثاني: أَنْ يَكُونَ مفعولًا له على حذفِ مضافٍ.

الثالث: أَنْ يَكُونَ منصوبًا على المصدرِ.


¹ - أبو عليّ الفارسيّ : الإيضاح العضدي، ص155.

² - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج3/230 و231.

³ - السمين الحلبي، الدرّ المصون في علم الكتاب المكنون، ج3/654.

من خلال هذه الأقوال يتبينُ الخلاف بين أهل العلم في هذه المسألة، والخلاف بين المدرستين إذ أنّ البصريين أجازوا أعمالَ المصدرِ المنونِ في المفعول به، ومنعه الكوفيون وهنا يقول ابن عقيل: "ومنَعَ الكوفيون أعمالَ المنون، وقالوا إنّ العملَ الموجودَ بعدهُ لفعلٍ، فقدروا في قوله تعالى [أو إطعامٌ في يومٍ ذي مسغبةٍ، يتيماً] يطعمُ يتيماً".¹

يقول السهيلي أيضاً: "وأما المنونُ ففيه خلافٌ، ذهب البصريون إلى جوازِ أعماله، والكوفيون إلى المنع".²

ومما يُستدلُّ به في مسألةِ الأعمالِ قوله تعالى ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾  يَتِيماً ذَا مَقْرَبَةٍ³ وقراءة أبي بكر بن عاصم ﴿بَزِينَةَ الْكَوَاكِبِ﴾⁴ أي بتزيين الكواكب ويجوز أن يكون منه.⁵

ومن الشعر العربي يُستشهد بقول زياد الأعجم⁶:

بِبَدْلِ فِي الْأُمُورِ وَصِدْقٍ بِأَسٍ * * * وَإِعْطَاءٍ عَلَى الْعِلْلِ الْمَتَاعَا

وقول الفرزدق⁷:

فَرُمْ بِيَدَيْكَ هَلْ تَسْتَطِيعُ نَقْلاً * * * جِبَالاً مِنْ تَهَامَةَ رَاسِيَاتِ

¹ - ابن عقيل بهاء الدين: المساعد على تسهيل الفوائد، ج2/234.

² - السليبي أبو عبد الله: شفاء العليل في إيضاح التسهيل، ج1/650.

³ - سورة البلد: الآية 14 - 15.

⁴ - سورة الصافات: الآية 06.

⁵ - ينظر: شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك الأندلسي، ج2/443.

⁶ - منسوب لزياد الأعجم في شرح التسهيل ج2/443، وفي ديوانه غير موجود.

⁷ - ديوان الفرزدق: شرح وضبط علي فاعور، ص 100.

وقو الآخر¹:

فَلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ *** عِقَابِكَ قَدْ صَارُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ

فَأَعْمَلَ (رهبةً) في (عقابك).

ومما استشهد به أبو حيان² قول الشاعر:

بِضَرْبِ بِالسُّيُوفِ رُؤُوسِ قَوْمٍ *** أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ الْمَقِيلِ

وأيضًا في قوله تعالى ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ

السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾³. ذكر أبو حيان قولَ الفارسي فقال: "

وأجازوا في (شيئًا) انتصابه بقوله (رزقًا) أجازَ ذلكَ أبو عليٍّ وغيره⁴.

وقد ذكر النحاة أنَّ (شيئًا) في الآيةِ الكريمةِ منصوبٌ وفي نصبه وجوهٌ عدة هي⁵:

➤ منصوبٌ على المصدرِ أي: لا يملكُ لهم ملكًا.

➤ بدلٌ من رزقٍ أي: لا يملكُ لهم شيئًا.

➤ منصوبٌ بـ(رزقًا) على أنه اسمٌ مصدرٍ.

وقد نقل السمين الحلبي أنَّ الفارسي مع القول الثالث فيكون بذلك (شيئًا) منصوبٌ بـ(رزقًا)¹

بـ(رزقًا)¹ وقد ذكر أبو حيان أن ابن الطراوة ردَّ ذلك حين قال أنَّ الرزق اسمُ المرزوقِ

¹- ينظر: شرح المفصل للزمخشري لابن يعيش أبو البقاء، ج584/04.

²- ينظر البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، ج231/03.

³- سورة النحل: الآية 73.

⁴- أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج500/05.

⁵- ينظر الدر المصون للسمين الحلبي: ج266/07.

كالرعي والطحن، ورد السمين الحلبي قول ابن الطراوة فقال: "إن الرزق بالكسر أيضاً مصدر، وقد سُمع ذلك فيه".²

ولم يصرح أبو حيان بموقفٍ صريحٍ اتّجاه هذه المسألة لكن من قوله: "وسُمع ذلك فيه، فصَحَّ أن يعملَ في المفعولِ بهِ"³ يظهرُ أنه يوافقُ قولَ الفارسي وعمومَ البصريين إذ أنهم يُعملون المصدرَ المنونَ في المفعولِ بهِ.

مسألة: إعمال "إن" النافية عمل "ما" الحجازية

قال تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَلُكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾⁴.

موضعُ الشاهد: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ... عِبَادٌ ﴾.

قال أبو حيان: "وإعمالُ (إن) إعمالُ ما الحجازية فيه خلافٌ، أجازَ ذلكَ الكسائي وأكثر الكوفيين. ومن البصريين ابن السراج والفرسي وابن جني، ومنع من إعماله الفراء وأكثر البصريين، واختلف النقلُ عن سيبويه والمبرد".⁵

قال أبو عليّ الفارسي: "وإذا كان كذلك لم يجز أن تكون كـ "ما"، لأنها قد اجتمع فيها شبهان بـ"ليس" والشبهان يجذبان ما هما فيه إلى حكم ما هما منه".¹

¹ - نفسه: ج266/07.

² - نفسه: ج266/07.

³ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج500/05.

⁴ - سورة الأعراف: الآية 194.

⁵ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج440/04.

مناقشة المسألة:

قرأ سعيد بن جبير: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ﴾ ، وهي قراءة شاذة² ، وخرَّجها ابنُ جنِّي³ وغيره⁴ على أنها (إن) النافية، أعملت عمل (ما) الحجازية؛ فرفعت الاسم، ونصبت الخبر، و (عبادًا) خبر منصوب، و (أمثالكم) نعت لـ (عبادًا)، والمعنى: ما الذين تدعون من دون الله بعباد أمثالكم؛ وإنما هُنَّ حجارة وخشب⁵.

اختلف أهل العربية في إعراب (الذين) و(عبادًا) على أقوال هي:

- ✓ أن يكون (عبادًا) خبرا لـ (إن) النافية ، و(الذين) اسمها وهو قول الأكثرين.⁶
- ✓ أن يكون (عبادًا) خبرا لـ (إن) المخففة من الثقيلة على لغة من ينصب الجزأين ، أو فاعلا لفعل محذوف، و(الذين) اسمها.⁷
- ✓ أن يكون (عبادًا) بدلا من العائد المحذوف أو حال منه ، و (الذين) مبتدأ ، والخبر (فادعوه) أو لمحذوف تقديره : محدثون أو مصنوعون، و(إن) مخففة من الثقيلة.⁸

واختلف أهل النحو في مسألة إعمال (إن) النافية عمل (ما) الحجازية على قولين اثنين هذا تفصيلها:

¹ - أبو عليّ الفارسي: المسائل البصريات، ص647.

² - ينظر: المحتسب: ج270/10، و: إعراب القراءات الشواذ: ج579/01، 580.

³ - ينظر: المحتسب: ج270/10.

⁴ - ينظر: الإملاء: 259، و: إعراب القراءات الشواذ: ج579/10، 580، و: البحر المحيط: ج444/40.

⁵ - ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ج657/10، و: الإملاء: 258، و: البحر المحيط: ج444/04.

⁶ - ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ج342/07. والمحتسب: ج279/01. والكشاف: ج189/02.

⁷ - رسالة دكتوراه: مسائل الترجيح في إعراب القرآن عند أبي حيان: أحمد بن محمد الزهراني، جامعة أم القرى، السعودية، 1433هـ-2001م، ص141. ينظر: البحر المحيط لأبي حيان، ج440/04.

⁸ - المنتجب الهمداني: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق محمد نظام الدين الفتيح، مكتبة دار الزمان، المدينة المنورة- السعودية، ط1، 1427هـ- 2006م، ج176/03.

الاتجاه الأول : أنّها تعمل عمل (ما) وهو قول الكوفيين إلاّ الفراء، وتبعهم في ذلك ابن السراج¹، والفارسي فيما نُقل عنه² وابن جني³ وابن مالك⁴ والعكبري⁵ وابن عقيل⁶.

وحجة هؤلاء ما ورد في ذلك من الشعر والنثر على حدّ سواء فمن النثر قراءة سعيد بن جبير في قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلَكُمْ﴾ بتخفيف إن ونصب عبادًا وأمثالكم. وقول العرب في نثرها وسعة كلامها⁷، إن ذلك نافعك ولا ضارك، وسُمع من أهل العالية وإن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية، وقول أعرابي: إن قائما أي: إن أنا قائما، بنصب نافعك وضارك وخيرا⁸.

ومن الشعر العربي قول الشاعر⁹:

إِنْ هُوَ مُسْتَوِلِيَا عَلَى أَحَدٍ *** إِلَّا عَلَى أضعفِ المَجَانِينِ

والشاهدُ فيه قوله : "إن هو مستوليا " حيث أعمل "إن عمل "ليس" ، فرغ بها المبتدأ ونصب الخبر .

¹- ينظر: الأصول في النحو لابن السراج، ج95/01.

²- ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان، ج1208/04.

³- ابن جني أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبين شواذّ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف و عبد الحليم النجار و إسماعيل شلبي، دار سزكين للطباعة والنشر، حلب، سوريا، 1406هـ - 1986م، ج170/01.

⁴- ابن مالك الأندلسي: شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم أحمد، دار المأمون للتراث، السعودية، ط 01، 1406هـ - 1982م، ج446/01.

⁵- العكبري أبو البقاء: التبيان في إعراب القرآن، ج522/01.

⁶- ابن عقيل بهاء الدين، شرح ألفية ابن مالك، ج317/01.

⁷- أبو حيان الأندلسي: التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج278/04.

⁸- نفسه: ج278/04.

⁹- البيت بلا نسبة في الأزهية ص46؛ وأوضح المسالك ج291/01؛ وجواهر الأدب ص206؛ وخرزانه الأدب ج166/04؛ والدرر ج188/02؛ ووصف المباني ص108؛ وشرح التصريح ج201/01؛ وشرح ابن عقيل ص160؛ وشرح عمدة الحافظ ص216؛ والمقاصد النحوية ج113/02؛ والمقرب ج105/01؛ وهمع الهوامع ج125/01.

وقول الآخر¹:

إِنَّ الْمَرْءَ مَيِّتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ *** وَلَكِنْ بَأَنْ يُبْعَى عَلَيْهِ فَيُخَذَ لَا

الشاهد: قوله: "إن المرء ميتا" حيث أعمل "إن" النافية عمل "ليس".

وأما القياسُ فلأنها تشبه (ما) في النفي، وفي دخولها على المعرفة والنكرة، وفي نفي الحال.²

الاتجاهُ الثاني : أنّ (إن) لا تعمل عمل (ما) وهو قول جمهور البصريين والفراء كما سبق
لذكر، يقول أبو جعفر النحاس : " وهذه القراءة لا ينبغي أن يقرأ بها من ثلاث جهات :
أحدها : أنها مخالفة للسواد

الثاني: أنّ سيبويه يختار الرفع في خبر (إن) إذا كانت بمعنى (ما)

الثالث : أنّ الكسائي زعم أنّ (إن) لا تكاد تأتي في كلام العرب بمعنى (ما)، إلا أن يكون
بعدها إيجاب".³

وقد ردّ أبو حيان ما ذهب إليه النحاس وتعقبه بكلامٍ قال فيه: " وكلام النحاس هذا هو الذي
لا ينبغي؛ لأنّها قراءة مروية عن تابعي جليل، ولها وجه في العربية. وأمّا الثلاث جهات التي
ذكرها فلا يقدح شيء منها في هذه القراءة: أمّا كونها مخالفة للسواد فهو خلاف يسير جدًا لا
يضر، ولعلّه كتب المنصوب على لغة ربيعة في الوقف، وأمّا ما حكى عن سيبويه فقد

¹ - البيت بلا نسبة في تخلص الشواهد ص307؛ والجنى الداني ص210؛ والدرر اللوامع 2/ 109؛ وشرح عمدة الحافظ
ص217؛ والمقاصد النحوية 2/ 145؛ وهمع الهوامع 1/ 125.

² - أبو حيان الأندلسي: التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج4/277.

³ - ينظر إعراب القرآن: النحاس أبو جعفر، ج168/01 و169.

اختلف الفهم في كلام سيبويه في (إن). وأمّا ما حكاه عن الكسائي فالنقل عن الكسائي أنّ ه
حكى أعمالها، وليس بعدها إيجاب".¹

وقد استدلّ أصحاب هذا المذهب بأمر منها:

أنّ (ما) الأصل فيها أن لا تعمل شيئاً؛ لأن ليس لها اختصاص بالجملة الاسمية، ولكن
خالف القياس بعض العرب فأعملوها عمل (ليس) لاتفاقهما في المعنى، فلا يجوز أن يترك
القياس في غيرها.

وأما (إن) فمحمولة على (ما) فمن باب أولى أن تكون أضعف منها، لأنها فرع عن فرع،
والفروع لا ترقى إلى درجة الأصول، وما ورد من ذلك فهو ضرورة².

وخالف أبو حيان هذا القول وذهب مذهب الكوفيين وهذا بعد أن بسط الخلاف بين المنع
والجواز ورجح مذهب الجواز قائلاً: "والصحيح أن أعمالها لغة ثبت ذلك في النثر والنظم،
وقد ذكرنا ذلك مشبعاً في شرح التسهيل".³

غير أنّه اضطرب في تفسيره في بعض المرات حين ناقض قوله هذا فقال: "وإذا كانت (إن)
نافية فدخلت على المبتدأ والخبر لم تعمل عمل ما الحجازية، وقد أجاز ذلك بعضهم، ومن
أجاز شرط نفي الخبر وتأخيرهِ. والصحيح أنّه لا يجوز لأنّه لم يحفظ إلا بيت نادراً هو:

إِنْ هُوَ مُسْتَوَلِيَا عَلَى أَحَدٍ *** إِلَّا عَلَى أضعفِ المَجَانِينِ⁴

¹ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج444/04.

² - رسالة دكتوراه: مسائل الترجيح في إعراب القرآن عند أبي حيان: أحمد بن محمد الزهراني، ص144.

³ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج444/04.

⁴ - البيت بلا نسبة كما سبق تخريجه.

لكنه استقرّ في آثاره الأخرى على مذهب الكوفيين من جواز الأعمال، فقال في ارتشاف الضرب: "والصحيح جوازُ أعمالها، إذ قد ثبت ذلك لغة لأهلِ العاليةِ نثرًا ونظمًا، ومن النثر: إن ذلك نافعك ولا ضارك، وإن أحدٌ خيرًا من أحدٍ إلا بالعافية"¹.

وقد خالف هذا القول أكثرُ البصريين والفراء من الكوفيين إذ قالوا أنها لا تعملُ شيئًا، يقول لمبرد: "وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفعَ الخبر، لأنها حرفُ نفي، دخلَ على ابتداءِ وخبره، كما تدخلُ ألفُ الاستفهام فلا تغيره"².

ومنهم من قال أن مذهب سيبويه الأعمالَ وذلك من قوله: "وأما (إن) مع (ما) في لغة أهل الحجاز فهي بمنزلة (ما) في قولك: إنما الثقيلة، تجعلها من حروفِ الابتداء، وتمنعها أن تكون من حروفِ (ليس) وينزلتها"³.

هنا يقول ابن مالك عما أورده سيبويه: "وأكثر النحويين يزعمون أن مذهب سيبويه في إن النافية الإهمال، وكلامه مُشعرٌ بأن مذهبهُ فيها الأعمال، وذلك أنه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم: وأما (إن) مع (ما) في لغة أهل الحجاز فهي بمنزلة (ما) في قولك: إنما الثقيلة، تجعلها من حروفِ الابتداء، وتمنعها أن تكون من حروفِ (ليس)، فعلم بهذه العبارة أن في الكلام حروفًا مناسبة لليس من جملتها ما، ولا شيء من الحروف يصلح لمشاركة ما في هذه المناسبة إلا إن"⁴.

¹- ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان، ج4/1208.

²- ينظر: رسالة دكتوراه مواقف أبي حيان النحوية من متقدمي النحاة حتى أوائل القرن الرابع الهجري من خلال تفسيره البحر المحيط جمعًا ودراسة: علي بن محمد بن سعيد الزهراني، ص 331.

³- سيبويه أبو بشر: الكتاب، ج4/221.

⁴- ابن مالك الأندلسي: شرح التسهيل، ج1/358.

والمذهبُ نفسه قال به ابن عصفور¹ قبله في المقرب وتبعهما النحويون في ذلك، والذي يترجح لي في هذه المسألة هو قول المجيزين ومنهم الفارسي وأبي حيان، وبهذا تكون (عباداً) بدلا من العائد المحذوف أو حال منه و (الذين) مبتدأ ، والخبر فادعواهم) أو لمحذوف تقديره : محدثون أو مصنوعون، و(إن) مخففة من الثقيلة، وهو قول الهمذاني.²

مسألة: إعمال علم وظن في أن والفعل

قال تعالى ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ۗ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ۗ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ۗ ۝۳﴾

موضع الشاهد: ﴿ إِنْ ظَنَّا ۗ ۝﴾

قال أبو حيان: " قال أبو علي الفارسي في الإيضاح ولو قلت : علمت أن يقوم زيد فنصبت الفعل بأن لم يجز، لأنّ هذا من مواضع لأنها مما قد ثبت واستقر كما أنه لا يحسن أرجو أنك تقوم، وظاهر كلام أبي عليّ الفارسيّ مخالف لما ذكره سيبويه من أن يجوز أن تقول ما علمت إلا أن يقوم زيد فأعمل علمت في أن قال بعض أصحابنا".⁴

¹ - ينظر: المقرب لابن عصفور ص116.

² - ينظر الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: المنتجب الهمذاني، ج3/176.

³ - سورة البقرة: الآية 230.

⁴ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج2/213.

قال أبو عليّ الفارسيّ: " علمت أن يقوم زيدٌ، فتنصب الفعل بأن لم يجز لأنّ هذا من مواضع أنّ لآته مما قد ثبت واستقرّ، كما أنّه لا يحسنُ: أرجو أنّك تقوم".¹

مناقشة المسألة:

اختلف أهل العلم في معنى (إن ظنّا) هل تكون بمعنى اليقين والعلم أم لمعنى آخر يُراد منها، يقول أبو عبيدة: " (إن ظنّا أن يُقيمًا حُدودَ الله) أي أيقنا".²

وردّ هذا القول الزمخشري في الكشاف حين أنكر أن تكون (ظنّ) بمعنى العلم فقال: " ومن فسّر الظنّ ههنا بالعلم فقد وهم من طريقِ الفِظِّ والمعنى، لأنّك لا تقولُ : علمتُ أن يقوم زيد، ولكن علمت أنّهُ يقوم زيد".³

وهذا الذي ذكره الزمخشري قد سبقه إليه الفارسي ف ي الإيضاح فهو لا يحيز أن تعمل علمت في أن الناصبة، وإنّما تعمل في أن المشدّدة، وهذا القولُ اعترض أبو حيان عليه فقال: " وظاهرُ كلام أبي عليّ الفارسيّ مخالفٌ لما ذكره سيبويه من أن يجوز أن تقول ما علمتُ إلا أن يقوم زيدٌ فأعمل علمت في أن قال بعض أصحابنا".⁴

وقال أيضا في السياق نفسه: " ومما يدلّ على صحّة ما ذكره سيبويه من أن علمت قد يعملُ في أن إذا أريدَ بها غير العلم القطعي قول جرير:⁵

نَرَضَى عَنِ اللَّهِ أَنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا * * * أَنْ لَنْ يُفَاخِرَنَا مِنْ خَلْقِهِ بَشَرٌ

¹ - أبو عليّ الفارسيّ : الإيضاح العضدي، ص 132.

² - أبو عبيدة المثني : مجاز القرآن، ج 126/01.

³ - الزمخشري جار الله: تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج 368/01.

⁴ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج 213/02.

⁵ - ديوان جرير: ص 200.

فأتى بأنّ النَّاصِبَةَ للفعلِ بعدَ علمت¹.

الذي يظهر أنّ أبا حيان ارتكز على قول جرير وتجويز سيبويه أنّ علم تدخل على أنّ الناصبة وأنّ ذلك ليس بوهيم كما ذكره الزمخشري في كشفه، وقد انتصر السمين الحلبي لشيخه حين ذكر أنّ الظنّ في هذه الآية على بابهِ.²

وهذا الذي ذهب إليه الفراء في معانيه حين قال: " (أن) في موضع نصبٍ لوقوع الظنّ عليها".³

وما ذكره أبو حيان قد صرح به سيبويه فقال: " ونقول: ما علمتُ إلا أن تقومَ، وما أعلمُ إلا أن تأتيه، إذ لم تُرد أن تخبر أنك قد علمت شيئاً كائناً البتة، ولكنك تكلمت به على وجه الإشارة".⁴

ومن هنا تظهر مخالفة أبي حيان للفارسي وموافقته لسيبويه وأبي عبيدة ويتضح أنّ ما ذهب إليه صاحب مجاز القرآن أنّ (الظن) بمعنى (اليقين) واردٌ جداً . والله أعلم

مسألة: إعمالِ كانِ الناقصةِ وإهمالها

قال تعالى ﴿ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴾.⁵

¹- أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج2/213.

²- ينظر الدر المصون للسمين الحلبي، ج2/456.

³- الفراء أبو زكريا: معاني القرآن، ج1/148.

⁴- سيبويه أبو بشر: الكتاب، ج3/168.

⁵- سورة آل عمران: الآية 44.

موضع الشاهد: ﴿ إِذْ يُلْقُونَ ﴾

قال أبو حيان: "قال أبو علي الفارسي العامل في (إذ) كنت انتهى، ولا يناسب ذلك مذهبه في كان الناقصة، لأنه يزعم أنها سُلبن الدلالة على الحدث، وتجردت لزمان، وما سبيله هكذا فكيف يعمل في ظرفٍ لأنَّ الظرفَ وعاءٌ للحدث ولا حدثٌ فلا يعملُ فيه".¹

قال أبو علي الفارسي: "و(إذ) بعد يختصمون متعلق ب(يختصمون) ويجوز أيضا أن يكون متعلقا ب(كنت) كأنه قال: وما كنت لديهم إذ قالت الملائكة، وهذا يجوز عندي إذا قدر (إذ) الثانية بدلا من الأولى، فإن لم يقدره هذا التقدير لم يجز، وإنما يجوز البديل في هذا إذا كان وقت اختصامهم وقت قول الملائكة؛ ليكون البديل والمبدل منه في المعنى [واحد]."²

مناقشة المسألة:

يقول الزجاج في معانيه: "(إذ يختصمون) (إذ) نصب بقوله (ما كنت لديهم) و(إذ) الثانية معلقة بـيختصمون أي: إذ يختصمون إذ قالت الملائكة، ف(إذ) منصوبة بـيختصمون، ويكون المعنى: أنهم اختصموا بسبب مريم وعيسى، وجائز أن يكون نصب (إذ) على (وما كنت لديهم)".³

اختلف أهل العلم في قوله تعالى ﴿ إِذْ يُلْقُونَ ﴾ على وجهين والأول للزجاج والثاني للفارسي وتبعهم العلماء كلُّ على حسب ما ترجَّح له من هذين القولين.

¹ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج479/02.

² - أبو علي الفارسي: الإغفال، تحقيق وتعليق عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبو ظبي - الإمارات، 1424هـ-2003م، ج124/02.

³ - الزجاج أبو إسحاق: معاني القرآن وإعرابه، ج411/01.

القول الأول: العاملُ في (إذ) هو العاملُ في (لديهم) وهو قولُ الزجاج في المعاني كما سبق.

القول الثاني: العاملُ في (إذ) هو (كنت) وهو قول الفارسي.

ذكر أبو حيان قول الفارسي واعترض عليه قائلاً: "قال أبو علي الفارسي العاملُ في (إذ) كنت انتهى، ولا يناسب ذلك مذهبه في كان الناقصة"¹.

وهذا بناءً على ما ذكره الفارسي حين قال: "لأنَّ في هذه الأمثلة ما هو عند التَّحويين دالٌّ على زمنٍ غير مقترنٍ بحدثٍ، وذلك نحو (كان) المفتقرة إلى الخبر المنصوب هو عندهم فعلٌ، ومع ذلك فهو دالٌّ على الزمان مجرداً من الحدث، ومن ثمَّ لزمه الخبر المنصوب، ولم يُستعمل في الكلام إلا به"².

وقد وافق الزجاج القيسي في مشكل إعراب القرآن حين قال: "العاملُ في إذ (يختصمون) [أي] يختصمون حين قالت الملائكة ويجوز أن يعملَ فيها (وما كنت لديهم) الثاني كما عمل الأول في (إذ يلقون)"³.

ووافقهم النَّحَّاسُ أيضاً فقال: " (إذ قالت الملائكة) متعلقة بيختصمون، ويجوز أن تكون متعلقة بقوله: (وما كنت لديهم)"⁴.

¹ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج479/02.

² - ينظر: رسالة دكتوراه مواقف أبي حيان النحوية من متقدمي النحاة حتى أوائل القرن الرابع الهجري من خلال تفسيره البحر المحيط جمعاً ودراسة: علي بن محمد بن سعيد الزهراني، ص326.

³ - مكي بن أبي طالب القيسي: مشكل إعراب القرآن، ص 160.

⁴ - النَّحَّاسُ أبو جعفر: إعراب القرآن، ص 133.

ومن وافقَ الفارسي أكثرَ عددًا ممن خالفهُ ومنهمُ الزمخشري حين ذكرَ : " فَإِنْ قَلتَ : (إذْ قالت) بم يتعلّق؟ قلتُ : هو بدلٌ من (وإذْ قالت الملائكة)، ويجوزُ أنْ يُبدلَ من (إذْ يختصمون)"¹.

وذهبَ المذهبَ ذاتهُ ابنُ الأنباري ورجحَ ما قال بهِ الفارسي فذكرَ : " إذْ، ظرفُ زمانٍ ماضٍ، وهو بدلٌ من قوله (إذْ يختصمون) وتقديره: ما كنتُ لديهمُ إذْ قالت الملائكةُ"².

وقد اعترض أبو حيان على الفارسي وذكرَ أنّه تخالفَ مذهبه ولا تناسبه في كان الناقصة، لأنّه يزعم أنّها سُلبت الدلالة على الحدثِ، وتجردت لزمانٍ.

وقد وصف السمين الحلبي مذهب الفارسي بالعجيب فقال: " وهو عجيبٌ منه لأنّه يزعم أنّها مسلوبة الدلالة على الحدث فكيف تعمل في الظرف والظرف وعاءٌ للأحداثِ "³.

في نهاية هذه المسألة نرى أنّ ما ذكره الفارسي يتّجهُ لأنّه اعتبر (كان) في الآية الكريمة تامّةً بمعنى (وجد) وهذا الذي ذهب إليه السمين الحلبي⁴ والمعنى : وما وُجد في ذلك الوقتِ، ومن ميزةِ الظرفِ أنّه يُتوسّعُ فيه فيما لا يتوسّعُ في غيره، وهذا يُظهر أنّ ا لفارسي أجاز التعلّق في موضعٍ ورفضه في موضعٍ آخر فلا تتناقض إذْ ذاك في أقواله وإنّما العبرة باختلافِ المواضع المقصودة وتباينها.

¹ - الزمخشري جار الله: تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ص172.

² - ابن الأنباري أبو البركات: البيانُ في إعرابِ غريبِ القرآن، ج1/ 203.

³ - السمين الحلبي: الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج3/171.

⁴ - نفسه: ج171/03.

مسألة: إعمال المصدر الموصوف

قال تعالى ﴿ فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرِ مِثْلِهِ فَأَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سُوًى ﴾¹.

موضع الشاهد: ﴿مَكَانًا﴾.

قال أبو حيان: "وقال أبو عليّ (موعدا) مفعول أول لاجعل و (مكانا) مفعول ثاني، ومنع أن يكون (مكانا) معمولا لقوله (موعدا) لأنه قد وُصِفَ".²

قال أبو عليّ الفارسي: "وأما انتصاب قوله [مكانا] فلا يخلو من أن يكون مفعولا للموعد أما على أنه مفعول به أو على أنه ظرف له أو يكون منتصبا بأنه المفعول الثاني ولا يجوز الأول ولا الثاني لأن الموعد قد وصف بالجملة التي هي لا نخلفه نحن وإذا وصف لم يجز أن يعمل عمل الفعل لاختصاصه بالصفة ولأنه إذا عطف علي ه لم يجز أن يتعلق به بعد العطف عليه شيء منه وكذلك إذا أخبر عنه لم يجز أن يقع بعد الخبر عنه شيء يتعلق بالمخبر عنه لم يجز سيبويه هذا ضارب ظريف زيدا ولا هذا ضويرب زيدا إذا حقر اسم الفاعل لأن التحقير في تخصيصه الاسم بمنزلة إجراء الوصف عليه وقد جاء من ذلك شيء في الشعر".³

¹ - سورة طه: الآية 58.

² - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج236/06.

³ - أبو عليّ الفارسي: الحجّة في علل القراءات السبع، ج519/003.

مناقشة المسألة:

قال أبو البقاء: " هو هنا مصدر لقوله [لا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ] أي: في مكان ويجوز أن يكون مكاناً مفعولاً ثانياً لـ [اجعل]، و[موعدا] على هذا مكان أيضاً، ولا ينتصب بموعدٍ لأنه مصدرٌ قد وصف".¹

الجعل هنا بمعنى التصير فيقتضي بهذا مفعولين و «موعدا» مفعول أول ، والظرف هو المفعول الثاني في الظاهر، والجملة من قوله لا نُخْلِفُهُ صفة لموعد، و «نحن» توكيد مصحح للعطف على الضمير المرفوع المستتر في نخلفه ومكانا بدل من المكان المحذوف كما قدره الزمخشري وجوز أبو علي الفارسي وأبو البقاء أن ينتصب «مكانا» على المفعول الثاني لـ «اجعل» قال : و«موعدا» على هذا مكان أيضاً، ولا ينتصب بموعد لأنه مصدر قد وصف".²

وهذا الذي ذهب إليه الفارسي هو قول جمهور البصريين من منع إعمال المصدر الموصوف، وخالفهم أهل الكوفة في ذلك وأجازوا إعماله، وقد وافق أبو حيان قول الفارسي وجمهور البصريين من منع إعمال المصدر الموصوف فقال : " ولا يجوز لأنه موصوفٌ إلا على رأي الكوفيين".³

وقد جوز الزمخشري ما منعه الفارسي ومن هنا نحوه فقال : فإن قلت : فبم ينتصب «مكانا»؟ قلت : بالمصدر أو بما يدل عليه المصدر، فإن قلت : كيف يطابقه فالجواب؟

¹ - العكبري أبو البقاء: التبيان في إعراب القرآن، ج2/199.

² - نفسه، ج2/199.

³ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج6/405.

قلت: أما على قراءة الحسن فظاهر، وأما على قراءة العامة فعلى تقدير: وعدكم وعد يوم زينة.¹

قال ابن عادل الدمشقي: "قال أبو حيان: وقوله: إن «مكانا» ينتصب بالمصدر ليس بجائز، لأنه قد وصف قبل العمل بقوله: «لا نخلفه»، وهو موصول، والمصدر إذا وصف قبل العمل لم يجز أن يعمل عندهم. قال شهاب الدين: الظروف والمجرورات يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها، وفي المسألة خلاف مشهور. وأبو القاسم نحا إلى جواز ذلك".²

وقد اشترط النحاة شروطاً لإعمال المصدر هي:³

- ✓ أن يكون مُظهرًا، فلو كان مضمراً لم يعمل.
- ✓ أن يكون مكبرًا، فلو كان مصغرًا لم يعمل.
- ✓ أن يـون غير محدود، فلو حدّ بالتاء لم يعمل.
- ✓ أن يكون غير منعوت قبل تمام عمله، لأنّ معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما بالنعته.
- ✓ أن يكون مفردًا.

يقول ابن مالك⁴:

وَأَهْمِلِ الْمُضْمَرَ وَالْمَحْدُودَ *** وَمَصْدَرٌ فَارِقُهُ التَّوْحِيدُ
وَرُبَّ مَحْدُودٍ وَمَجْمُوعٍ عَمِلَ *** وَبِسْمَاعٍ لَا قِيَاسٍ قَدْ قُبِلَ

¹- الزمخشري جار الله: تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ص 659.

²- ابن عادل الدمشقي: اللباب في علوم الكتاب، تحقيق وتعليق أحمد عادل عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط01، 1419هـ - 1998م، ج 13/285.

³- المرادي: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج 02/

⁴- ابن مالك أبو جمال الدين: شرح الكافية الشافية، ج 02/1011.

والشرطُ الرابعُ الذي ذكره ابن مالك قد أورده أبو حيان في الارتشاف فقال : " الشرط الخامس : أن لا يتبع بتابع قبل أخذه متعلقاته، فلا يجوز : عجت من ضربك، الشديد زيدًا، ولا من شربك وأكلك الماء، ولا من ضربك نفسه زيدًا، ولا من إتيانك مشيك زيدًا، فلو أخرجت هذه التوابع بعد أخذ المصدر متعلقاته جاز، وما جاء من إعماله متبوعًا بتابع قبل أخذه متعلقاته فشاذ لا يقاس عليه".¹

والظاهرُ في هذهِ البابِ أنَّ إعمالِ المصدرِ الموصوفِ لا يترجَّحُ وذلكَ وفقًا للشروطِ التي ذكرها أهلُ لعلمِ مثلُ ابنِ مالكِ الأندلسيِّ في الكافيةِ الشافيةِ وأبو حيانِ في الارتشافِ، وهو قولُ يُنسبُ للفارسيِّ وجمهورِ البصريينِ من قبلُ.

¹ - أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2258/05.

مسألة: زيادة "الباء" في المفعول به

قال تعالى ﴿ وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ

مُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾¹.

موضع الشاهد: ﴿أَيْدِيكُمْ﴾.

قال أبو حيان: " والباء في (بجذع) زائدة للتوكيد كقوله [وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ]

قال أبو علي كما يقال ألقى بيده أي ألقى يده"².

قال أبو علي الفارسي: " أحدهما: أن يجعل الجار زائداً، يريد (تنبت)، ولحقت الباء كما لحقت

في قوله [وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ] أي لا تلقوا أيديكم"³.

مناقشة المسألة:

حاصل الخلاف يقع في إفادة الباء للتبعيض من عدمه فنحاة البصرة يروون أنها لا ترد

للتبعيض وكل موضع يظهر أنه للتبعيض فهو بخلاف ذلك وتكون للإصاق تمسكاً

¹ - سورة البقرة : الآية 195 .

² - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج1/174/06.

³ - أبو علي الفارسي: الحجّة في علل القراءات السبع، ج4/26/04.

بالأصل، ونحاة الكوفة يرون أنها ترد للتبعيض ووافقهم في ذلك الأصمعي والفارسي وابن مالك.¹

وللنحاة ثلاثة مذاهب في باء المفعول به في قوله تعالى [وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ]

أوردها السمين الحلبي في تفسيره وبسطها كالاتي:

أحدها: أنها زائدة في المفعول به لأن ألقى يتعدى بنفسه ومنه قول الشاعر:²

حتى إذا أَلَقْتَ يداً في كافرٍ *** وأَجَنَّ عَوْرَاتِ الثُّغُورِ ظَلَامُهَا

فزيدت الباء في المفعول به كما زيدت في قوله:³

وَأَلْقَى بِكَفْيِهِ الْفَتَى اسْتِكَانَةً *** مِنْ الْجُوعِ ضَعْفًا مَا يُمِرُّ وَلَا يُحْلِي

الثاني: أنها متعلقة بالفعل بالفعل غير الزائد، والمفعول محذوف تقديره: ولا تلقوا أنفسكم بأيديكم ويكون معناها السبب.

الثالث: أن يضمن (ألقى) معنى ما يتعدى بالباء فيتعدى تعديته فيكون المفعول به في الحقيقة هو المجرور بالباء.¹

¹ - الزبيدي بن أبي بكر الشرجي: ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق طارق الجناحي، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، ط1407، 01هـ - 1987م، ص 161.

² - ديوان ليبيد بن ربيعة العامري: دار صادر، ص 176.

³ - البيت من شواهد البحر المحيط وهو بلا نسبة ج81/02. وفي أمات الكتب أيضا بدون تخريج صحيح، وهكذا ورد فيها

وَأَلْقَى بِكَفْيِهِ الْفَتَى اسْتِكَانَةً *** مِنْ الْجُوعِ وَهَذَا مَا يُمِرُّ وَمَا يَحْلُو

والصحيح ليس هذا بل هو من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه وتخرجه في عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني بدر الدين، تصحيح وضبط عبد الله محمود محمد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط01، 1421هـ - 2001م، كتاب الاستسقاء - باب(3). سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قطوا، حديث رقم 1009.

اختار أبو حيان مذهب البصريين ورجحه على غيره إذ يرى أنّ زيادة الباء في المفعول به لا تنقاس فيقول: "إلا أنّ زيادة الباء في المفعول به لا ينقاس...والذي نختاره في هذا أنّ المفعول في المعنى هو (أيديكم) لكنه ضمن ألقى معنى ما يتعدى بالباء فعداؤه".²

ولا يكفي بقول التضمين فقط بل يورد الرأي الآخر بحذف المفعول وعن الباء في قوله تعالى ﴿تَلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ﴾³ فيقول: "ومفعول تلقون محذوف: أي تلقون إليهم أخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم وأسراره والباء في بالمودة للسبب".⁴

وبهذا يكون قد خالف مجموع الكوفيين ومن وافقهم ومنهم الفارسي الذي يرى أيضاً أنّ الباء زائدة في المفعول به ووافقه الشافعي والأصمعي وابن قتيبة وابن مالك وابنه بدر الدين والإربلي وابن جمعة الموصلية وابن هشام وابن عقيل والأشموني.⁵

وإثبات مجيئها تبعية قول عمر بن أبي ربيعة:⁶

فَلْتَمْتُ فَأَهَا، آخِذًا بِقُرُونِهَا *** شُرْبَ النَّزِيفِ بِبَرْدِ مَاءِ الْحَشْرِجِ

محلّ الشاهد في الباء (بقرونها) فإنّ الباء فيه للتبعيض، يقول العيني: "الباء هنا يصحّ أن تكون للتبعيض"¹

¹ - ينظر الدر المصون للسمين الحلبي: ج310/02 و311.

² - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج79/02.

³ - سورة الممتحنة: الآية 01.

⁴ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج251/08.

⁵ - بدر الدين بن ناصر البدر: اختيارات ابي حيان النحوية في البحر المحيط جمعا ودراسة، مكتبة الرشد، الرياض-

السعودية، 1420هـ - 2000م، ص500.

⁶ - ديوان عمر بن أبي ربيعة: تقديم فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ط02، 1416هـ - 1996م، ص92.

وقول ذؤيب الهذلي:²

تَرَوْتُ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَنَصَّبَتْ *** عَلَى حَبَشِيَّاتٍ خُضِرَ لَهِنَّ نَيْجٌ

وممن أنكر مجيئها للتبعيض ابن جني حين قال: "فأمّا ما يحكيه أصحابُ الشافعي رحمه الله عنه من أنّ الباء للتبعيض فشيءٌ لا يعرفه أصحابنا ولا ورد به ثبت".³

قال عبيد بن الأبرص:⁴

فَذَلِكَ الْمَاءُ لَوْ أَنِّي شَرِبْتُ بِهِ *** إِذْ شَفَى كَبِدًا شَكَّاءَ مَكْلُومَةٍ

ورجح الزبيدي قول البصريين وقال انّ مذهب الكوفيين غير وارد وما استدلوا به فهو للاستعانة⁵ ووافقهم ابن جني والقرطبي والمالقي والسمن الحلي⁶ وغيرهم كثير وقالوا إذا ما جاء ما ظاهره التبعيض فهو محمول على الإلصاق او التضمنين أو بأنها زائدة أو للاستعانة. وعن التضمنين يقول ابن القيم: هذه طريقة إمام الصناعة سيبويه رحمه الله تعالى وطريقة حذاق أصحابه يضمنون الفعل معنى الفعل لا يقيمون الحرف مقام الحرف وهذه قاعدة شريفة

¹- العيني بدر الدين : المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تحقيق محمد فاخر وتوفيق السوداني وعبد العزيز فاخر، دار السلام، مصر، ط01، 1431هـ -2010م، ص1225.

²- ديوان أبو ذؤيب الهذلي: تحقيق وتخريج أحمد خليل الشال، ص84. وبيروى في أمات الكتب النحوية:

شَرِبْتُ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ *** مَتَى لَجَجِ خُضِرَ لَهِنَّ نَيْجٌ أَي مِنْ لَجَجِ

³- ابن جني أبو الفتح: سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق حسن هندأوي، ج 123/01.

⁴- ديوان عبيد بن الأبرص :تحقيق وشرح حسين نصار، الناشر شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي، مصر، ط 01، 1377هـ -1957م، ص129.

⁵- ينظر ائتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدي، ص161.

⁶- اختيارات ابي حيان النحوية في البحر المحيط جمعاً ودراسة : بدر الدين بن ناصر البد، مكتبة الرشد، الرياض-السعودية، 1420هـ -2000م، ص502.

جليلة المقدار "وقال أيضا " وهذا من بديع اللغة ومحاسنها وكمالها ومنه قوله في السحاب شرين بماء البحر.¹

ويقول ابن هشام الأنصاري: الإلصاق هو: مطلق التعليق، وهذا المعنى أصل معانيها، لا يفارقها، يؤيد هذا قول سيبويه: وإنما هي للإلصاق والاختلاط... وما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله ... وأثبت مجيء الباء للتبويض الأصمعي، والفارسي، والقنبي، وابن مالك، والكوفيون، واستدلوا بالآية التي تلاها المؤلف، وبقوله تعالى: [وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ] ، وعلى هذا بنى الشافعي مذهبه في أن الواجب في الوضوء مسح بعض الرأس.²

في ختام المسألة يظهر أنّ ما ذهب إليه الفارسيّ ومجموع الكوفيين وارد ويتّجه لأنّ مجيء الباء بمعنى (من) يرد في العربية بحسب سياق الكلام وحاصل الخلافة بين المدرستين في تناوب الحروف بعضها مكان بعض فالبصرة تمنع ذلك والكوفة تجيزه بحسب مقتضى الحال وسير الكلام أن هذه الباء إمّا أن تكون لغواً أو مفيداً ، والأول باطل لأنّ الحكم بأن كلام رب العالمين وأحكم الحاكمين لغوٌ في غاية البعد، وذلك لأن المقصود من الكلام إظهار الفائدة فحملة على اللغو على خلاف الأصل ، فثبت أنه يفيد فائدة زائدة، وكل من قال بذلك قال: إنّ تلك الفائدة هي التبويض وقول البصريين ومن وافقهم يحتمل الصواب والمسألة هنا لا يمكن الفصل فيها لأنّ مقتضى الكلام هو من يحكم المعنى واتجاهه وهذا باب واسع لو تتبعناه لطال الكلام فيه.

¹ - ابن القيم الجوزية: بدائع الفوائد، تحقيق علي بن محمد العمران، دار علم الفوائد، جدة- السعودية، ص 423 و424.

² - ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري: ، ص111.

مَسْأَلَةٌ: زِيَادَةُ الْبَاءِ فِي خَيْرِ الْمُبْتَدَأِ بَعْدَ "مَا" التَّمِيمِيَّةُ

قال تعالى ﴿ وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾¹.

مَوْضِعُ الشَّاهِدِ: ﴿بِغَفِيلٍ﴾.

قال أبو حيان: "قائل بأنّ ما التميمية لا تدخل الباء في خبر المبتدأ بعدها، وهو مذهب أبي عليّ الفارسيّ في أحد قوليه وتبعه الزمخشريّ".²

قال أبو عليّ الفارسيّ: "ومن دفع ذلك أمكن أن يقول إنّ الباء دخلت على المبتدأ، وحمل (ما) على أنّها التميمية".³

قال أبو عليّ الفارسيّ: "ومن رفع الخبر لم يجز دخول الباء فيه....الواقع بعد (ما) في لغة بني تميم".⁴

مناقشة المسألة:

اختلف علماء النحو في جواز دخول الباء في خبر المبتدأ بعد (ما) التميمية على قولين يقول أبو حيان: "القائلون قائلان بأنّ ما التميمية لا تدخل الباء في خبر المبتدأ بعدها،

¹ - سورة البقرة: الآية 74.

² - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج433/01.

³ - أبو عليّ الفارسي: شرح الأبيات المشككة الإعراب المسمى إيضاح الشعر، ص483.

⁴ - أبو عليّ الفارسي: المسائل المشككة، ص103.

وهو مذهب أبي عليّ الفارسيّ في أحد قوليه وتبعه الزمخشريّ، وقائل بأنّه يجوز أن يجر بالباء وهو الصحيح".¹ انطلاقاً من قول أبي حيان يتّضح أن الخلاف على قولين:

الأول: الجواز وهو قول جمهور النحاة يقول الفراء: "لأنّ الباء قد استعملت فيه فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلّا بالباء.....وأما أهل نجد فيتكلمون بالباء وغير الباء فإذا أسقطوها رفعوا وهو أقوى الوجهين في العربية".²

والأمر نفسه ذكره سيبويه فقال: "ومثل ذلك: ما أنت بشيءٍ إلّا شيءٌ لا يُعبأ به، من قبل أنّ بشيءٍ في موضع رفع في لغة بني تميم"³ وسيبويه هو أول من سمّى ما بالحجازية.

وممن يرى الجواز أيضاً جملة من النحويين على اختلاف مشاربهم ومدارسهم ومناهجهم نذكر منهم:

الأخفش⁴ والمبرد⁵ وابن يعيش⁶ وابن الحاجب⁷ وابن مالك⁸ والرضي⁹ وابن أبي الربيع¹ والمالقي² والمرادي³ والسمين الحلبي⁴ والسيوطي⁵.

1- أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج433/01.

2- الفراء أبو زكريا: معاني القرآن، ج42/02.

3- سيبويه أبو بشر: الكتاب، ج316/03.

4- ينظر شرح الكافية لابن مالك، جج436/01.

5- الفراء أبو زكريا: معاني القرآن، ج42/02.

6- ينظر شرح المفصل للزمخشري: ابن يعيش أبو البقاء: ، ج118/02.

7- ابن الحاجب النحوي: الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق موسى بناي العليلين مطبعة العاني، بغداد- العراق، ج399/01.

8- ابن عقيل بهاء الدين: المساعد على تسهيل الفوائد، ج288/01.

9- سميحة الحربي: رسالة دكتوراه موقف الرضي في شرح الكافية من آراء أبي عليّ الفارسي النحوية، جامعة أم القرى-السعودية، 1426هـ-2005م، ص85.

الثاني : المنع وقتل بذلك علماء آخرين منهم أو عليّ الفارسيّ⁶ في أحد قوليه وتبعه الزمخشريّ في المفصل⁷ والاسفراييني⁸ إلى أنّ الباء لا تُزاد في خبر المبتدأ بعد (ما) التميمية، وجعله ابن عطية شاذاً⁹ وتعبه في ذلك أبي حيان بأنّ هذا لم يقل به أحد من أهل العلم¹⁰.

وحاول الزمخشريّ التعليل لمذهبه القائل بالمنع فقال : " ودخولُ الباءِ في الخبرِ نحو قولك: (ما زيد بمنطلق) إنّما يصحُّ على لغةِ أهلِ الحجازِ لأَنَّك لا تقولُ: زيدٌ بمنطلق"¹¹. وهذا الذي ذهب إليه الفارسي في أحد قوليه والزمخشري ومن تبعهم مثل ابن القواس الموصلّي وابن جابر الأندلسي¹² ردّه النحاة بأدلة كثيرة منها:

1 التسماعُ: قول الفرزدق¹ وهو من بني تميم

-
- ¹- ابن أبي الزبيع: تفسير القرآن الكريم، ص 89 و 438.
 - ²- ينظر اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط، ص 213.
 - ³- نفسه، 213.
 - ⁴- السمين الحلبي: الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج 123/01.
 - ⁵- السيوطي جلال الدين: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج 389/01.
 - ⁶- أبو عليّ الفارسي: شرح الأبيات المشكّلة الإعراب المسمى إيضاح الشعر، ص 483.
 - ⁷- الزمخشري أبو القاسم: المفصل في صنعة الإعراب، اعتناء الشرييني شريدة، دار الحديث، القاهرة - مصر، 1434هـ- 2013م، ص 75.
 - ⁸- ينظر اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط، ص 213.
 - ⁹- ابن عطية الأندلسي أبو محمد : المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط 01، 1422هـ - 2001م، ج 267/01.
 - ¹⁰- ينظر البحر المحيط لأبي حيان، ج 433/01.
 - ¹¹- الزمخشري أبو القاسم: المفصل في صنعة الإعراب، ص 75.
 - ¹²- ينظر رسالة دكتوراه موقف الرضي في شرح الكافية من آراء أبي عليّ الفارسي النحوية، ص 89.

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنُ بَتَارِكِ حَقَّهُ *** وَلَا مُنْسِيٍّ مَعْنُ وَلَا مُنْيَسِّرٍ

وهنا دخلت الباءُ على خبرِ (ما) التميمية (بتارك).

يقولُ عقيلٌ: " والتميمية خلافاً لأبي علي والزمخشري والصحيحُ خلافُ قولهما لكثرة دخول الباءِ بعدَ ما، في أشعارِ بني تميم ونثرهم".²

وذكر الفراءُ أنَّ أهل نجد وهو يقصد (بني تميم) فيقول: " لأنَّ الباءَ قد استعملت فيه فلا يكادُ أهلُ الحجاز ينطقون إلا بالباءِ.....وأما أهلُ نجد فيتكلمون بالباءِ وغير الباءِ فإذا أسقطوها رفعوا وهو أقوى الوجهين في العربية".³

2 المقياس: يقول أبو حيان: " وأما القياس فلائِنَّ (إن) إذا كَفَّتْ (ما) ومنعتها العمل تدخلُ في خبرِ المبتدأ وكذلك في الخبرِ بعدَ (هل)، وكلاهما مرفوعٌ، فكذلك في خبرِ (ما) التميمية"⁴

ومنه قول الشاعر المتنخل الهذلي⁵:

لَعَمْرُكَ مَا إِنَّ أَبُو مَالِكٍ *** بِوَانٍ * وَلَا بِضَعِيفٍ قُوَاهُ

وهنا الباء دخلتُ على الخبرِ بعدَ (ما) لكونه منفياً، وليس لانتصابه وقد أدخل الباء في خبر المبتدأ وهو قوله " بواه " فدل ذلك على أن كون " ما " عاملة أو حجازية ليس بشرط لدخول الباء على خبرها.

¹- ديوان الفرزدق: شرح وضبط علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، ط01، 1407هـ- 1987م، ص270.

²- ابن عقيل بهاء الدين: المساعد على تسهيل الفوائد ، ج288/01.

³- الفراء أبو زكريا: معاني القرآن، ج42/02.

⁴- أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج312/04.

⁵- ديوان الهذليين ، الدر القومية للطباعة والنشر، 1385هـ- 1965م، القسم الثاني، ص29.

* ويروى هذا البيت ب: بواهٍ ولا بضعيفٍ، كما ذكره صاحب ديوان الهذليين وقال أنَّ الأجدود عند أبي العلبس هو هذا.

وأيضاً الباءُ الأصلُ فيها أن تدخل في خبر ليس، و (ما) محمولة عليها لهما تشتركان في النفي وإذا كانت محمولةً على ليس فلا فرق بين (الحجازية) و (ما) التميمية.

3 الإجماع: وقد ذكر أبو حيان الإجماع نقلاً عن أبي جعفر الصفار فقال: "قال: أجمعوا على

على المرفوع والمنصوب فتقول: ما زيدٌ بمنطلقٍ".¹

4 وجود النظير: يقول السيوطي: "أن الباء دخلت على الخبر بعد (ما) لكونه منفياً، لا لكونه خبراً

منصوباً، ويدل على ذلك دخولها في نحو (لم أكنُ بقائمٍ)، وامتناع دخولها في نحو: (كنت قائماً)".²

وقد ردّ ابن يعيش على قول الزمخشري من خلال شرحه للمفصل فقال: "وليس بسديد، وذلك لأنّ الباءَ إن كان أصلُ دخولها على (ليس)، و(ما) محمولة عليها لاشتراكهما في النفي، فلا فرق بين الحجازية والتميمية في ذلك، وإن كانت دخلت في خبر (ما) بإزاء اللام في خبر (إن)، فالتميمية والحجازية في ذلك سواء".³

الظاهر أنّ هذه المسألة أخذت حيزاً كبيراً في علم النحو وتباينت آراء أهل العلم فيها بين القائل بالجواز وهم جمهور النحاة ومنهم أبو حيان الأندلسي، وبين مانع ومنهم أبو عليّ الفارسيّ في أحد قوليّه وتبعه الزمخشري وقلّة من أهل العلم، وما يترجح لي أنّ ما ذهب إليه

¹ - أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج4/312.

² - السيوطي جلال الدين: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج435/01 و436.

³ - ابن يعيش أبو البقاء: شرح المفصل للزمخشري، ج121/02.

أبو حيان وجمهور النحاة هو الأصح نظرًا لوجود أدلة قوية تدعم ما ذهبوا إليه من سماع وقياس وإجماع:

السماع: ما ورد من أشعار للعرب ومنهم بني تميم وقد ورد ذكره سالفًا.

القياس: الباء الأصل فيها أن تدخل في خبر ليس، و (ما) محمولة عليها لئلا تشتركان في النفي

وإذا كانت محمولة على ليس فلا فرق بين (الحجازية) و (ما) التميمية. وأيضا دخولها على خبر (ما) المكفوفة بعد (إن) اتفاقا فالأولى أن تحمل عليها إذ لا فرق.

الإجماع: أجمع النحاة على الباء في خبر (ما) المنصوب على القول بأنها حجازية عاملة، وعلى الخبر المرفوع بأنها تميمية مهملة.

مسألة: زيادة الفاء في خبر المبتدأ

قال تعالى ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ^ط وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ

عَنْ سَبِيلِهِ^ج ذَالِكُمْ وَصَلَّكُمْ بِهِ^ع لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾^١.

موضع الشاهد: ﴿أَنَّ﴾.

قال أبو حيان: "قال الفارسي: قياس قول سيبويه في فتح الهمزة أن تكون الفاء زائدة بمزلتها في (زيد فقام).²

¹ - سورة الأنعام: الآية 153.

² - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج254/04.

قال أبو عليّ الفارسيّ: "من فتح (أن) فقياس قول سيبويه أنه حملها على قوله: فاتبعوه ،
والنقدير: لأنّ هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه كقوله: (وإن هذه أمتكم أمة واحدة) وقال سيبويه :
لأنّ هذه أمتكم، وقال في قوله : (وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا) والمعنى: ولأنّ
المساجد لله فلا تدعو، فكذلك: لأنّ هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه".¹

مناقشة المسألة:

قرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وأبو جعفر: أنّ بفتح الهمزة وتشديد النون
وقرأ حمزة، والكسائي وخلف: " وإن " بكسر الهمزة وتشديد النون، وقرأ عامر ، ويعقوب :
وأنّ بفتح الهمزة وسكون النون على أنها مخففة من الثقيلة واسمها ضمير شأن.

يقول ابن مالك: " إذا دخل شيء، من نواسخ الابتداء على البمتدأ الذي اقترن خبره بالفاء،
أزال الفاء إن لم يكن "إن" أو "أن" أو "كن" بإجماع المحققين. فإن كان الناسخ "إن" أو "أن"
أو "كن" جاز بقاء الفاء. نص على ذلك سيبويه في "إن" و"أن" - وهو الصحيح الذي ورد به
القرآن كقوله تعالى [إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا

هُمْ تَحْزَنُونَ] . [إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ

مِلَّةٌ إِلَّا الْأَرْضِ ذَهَبًا].²

¹ - أبو عليّ الفارسي: الحجة في علل القراءات السبعة، ج565/02.

² - ابن مالك أبو جمال الدين : شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم أحمد الهريدي، دار المأمون للتراث، ط 01،
1406هـ - 1982م، ج376/01.

تباينت آراء النحاة في جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ مطلقاً، وجمهور أهل العلم على الجواز إلا الأخص كما جاء في كتب النحو.¹

وقراءةً ، وابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وأبو جعفر: أن بفتح الهمزة وتشديد النون فيها وجوه أربع ذكرها أهل الصنعة النحوية وهي:

الأول: أنها على إسقاط لام العلة وهو قول أبي عليّ الفارسي إذ يقول : " من فتح (أن) فقياس قول سيبويه أنه حملها على قوله : فاتبعوه ، والتقدير : لأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه".²

والظاهر أن (أنّ) مدخولة للام التعليل محذوفة على ما هو المعروف من حذفها مع أن وأن كما ذكر الطاهر ابن عاشور في التحرير ، وتقدير النظم : واتبعوا صراطي لأنه صراط مستقيم ، فوق تحويل في النظم بتقدير التعليل على الفعل الذي حقه أن يكون معطوفاً ، فصار التعليل معطوفاً لتقديمه ليفيد تقديمه تفرع المعلل وتسببه ، فيكون التعليل بمنزلة الشرط بسبب هذا التقديم ، كأنه قيل : لما كان هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه.³

الثاني : أنها في محلّ جرّ نسقاً على الضمير المجرور في (به) وهو قول الفراء في معانيه⁴ أي: ذلكم وصاكم به وبأنّ هذا صراطي، وقد اعترض عليه وردّه أبو البقاء من وجهين:

✓ العطف على الضمير من غير إعادة الجارّ.

¹- الأشموني أبو الحسن شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) ، تحقيق محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت -لبنان، ط1، 01، 1375هـ- 1955م، ص109.

²- أبو عليّ الفارسي: الحجة في علل القراءات السبعة، ج565/02.

³- ابن عاشور الطاهر: تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م،

⁴- الفراء أبو زكريا: معاني القرآن، ج254/01.

✓ أنه يصير المعنى: وصاكم باستقامة الصراط وهذا فاسد¹.

وقد ردّ السمين الحلبي ما قاله العكبري فقال: "أما الأول فليس هذا من باب العطف على المضمّر، من غير إعادة الجار.... والثاني أنّ المعنى صحيح غير فاسد"².

الثالث: أنها منصوبة المحلّ نسقاً على (ألا تشركوا) فتكون معطوفة وهو رأي الفراء أيضاً وقد ذكر أبو حيان أنّ صاحب هذا القول هو الحوفي وهذا في تقدير (أن) مصدرية في (على أن لا تشركوا)³.

الرابع: أنها في محل نصب نسقاً على (ما حرّم) أي: أتلت ما حرّم و أتلت أنّ هذا صراطي مستقيماً وهو قول للفراء أيضاً⁴.

وقد انتصر السمين الحلبي للرأي الأخير ووصفه بالظاهر ويقوله أقول، وزيادة الفاء في خبر (أن) المفتوحة الهمزة ليست زائدة كما ذكر الفارسي إذ حملها على قول سيبويه ومما يستشهد على بقائها قوله تعالى ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ

وَلِلرَّسُولِ﴾⁵ وزيادة الفاء في خبر المبتدأ هو قول الأخفش خلافاً لجمهور النحاة⁶.

والظاهر أنّ الفارسي يذهب مذهب الأخفش في زيادة الفاء والزيادة هنا على خلاف الأصل، وأبو حيان لم يصرح بمذهبه في هذه المسألة غير أنّه في آثاره الأخرى يصرح

¹ - العكبري أبو البقاء: التبيان في إعراب القرآن، ج1/472.

² - ينظر السمين الحلبي، الدر المصون في علم الكتاب المكنون، ج3/219.

³ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج4/254.

⁴ - الفراء أبو زكريا: معاني القرآن، ج1/254.

⁵ - سورة الأنفال: الآية 41.

⁶ - ينظر همع الهوامع للسيوطي: ج1/351. شرح الكافية الشافية لابن مالك، ج1/310.

فيقول: "ومن شواهد بقائها مع أن المفتوحة قوله تعالى [وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّن شَيْءٍ

فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ]¹ ومنه قول الشاعر:

عَلِمْتُ يَقِينًا أَنَّ مَا حَمَّ كَوْنُهُ *** فَسَعَى امْرئٍ فِي صَرْفِهِ غَيْرُ نَافِعٍ

والشاهد فيه: (فسعى امرئ) حيث بقيت الفاء في الخبر سعى مع دخول أن المفتوحة على الجملة.

وبناءً على هذا فالظاهر أن أبا حيان يخالف الفارسي في زيادة الفاء في خبر المبتدأ وبهذا فهو يذهب مذهب جمهور النحاة خلافاً للأخفش في أحد قوليه والفارسي .

مَسْأَلَةٌ: زِيَادَةُ "مِنْ"

قال تعالى ﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا وَأُوذُوا حَتَّىٰ

أَتَتْهُمْ نَصْرُنَا وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ۚ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِن نَّبَائِ الْمُرْسَلِينَ﴾.²

مَوْضِعُ الشَّاهِدِ: ﴿مِن نَّبَائِ﴾.

قال أبو حيان: "قال الفارسي: هو (من نبأ) و (من) زائدة، أي: (ولقد جاءك نبأ المرسلين). ويضعف هذا، لزيادة من في الواجب".³

¹ - أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج111/04.

² - سورة الأنعام: الآية 34..

³ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج118/04.

قال أبو عليّ الفارسي: "وقد جعلنا (من) في بعض هذه التأويلات زائدة في الإيجاب، وذلك مذهبُ أبي الحسن الأخفش والكسائي".¹

مناقشة المسألة:

اختلفَ النحاةُ في زيادة (من) أ تكون بشرطٍ أم بدونه وكانوا في ذلك مذاهبَ ثلاثة مسردها كالاتي:

المذهب الأول: جمهور البصريين وهو أن تزداد بشرطين هما:

1 - أن تُسبقَ بنفي ونحوه من نهي أو استفهام.

2 - أن يكونَ المجرورُ نكرةً.

المذهب الثاني: مذهب بعض الكوفيين، وهو أن يكونَ مجرورها نكرةً فقط.

المذهب الثالث: مذهب الأخفش من البصريين والكسائي من الكوفيين والفارسي وابن الشجري وابن مالك وذلك أن تزداد بدون شرطٍ.

يقول سيبويه: "وقد تدخل [يريد من] في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً ولكنه تأكيد بمنزلة ما ، إلا أنها تجرّ لأنها حرف إضافة، وذلك قولك : ما أتاني من رجلٍ وما رأيت من أحدٍ . ولو أخرجت من الكلام كان الكلام حسناً , ولكنه أكد بمن".²

¹ - أبو عليّ الفارسي: المسائل المشكّلة، ص83.

² - سيبويه: الكتاب، ج225/04.

يقول المبرد: "وأما الزائدة فدخلها في الكلام كسقوطها كقولك : ما جاءني من أحد، وما كلمتُ من أحد، وكقول الله عز وجل [أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِّنْ رَبِّكُمْ¹] إنما هو (خيرٌ) ولكنها توكيد، ومثل ذلك قو الشاعر²:

جَزَيْتُكَ ضِعْفَ الْوُدِّ لَمَّا اسْتَكَيْتِهِ * * * وَمَا إِنْ جَزَاكَ الضَّعْفَ مِنْ أَحَدٍ قَبْلِي

فهذا موضعُ زيادتها، إلا إنك دلت فيه على أنه النكراتِ دونَ المعارفِ³.

وقد اشترط النحاة لزيادتها شرطان⁴:

➤ أن تكون زائدة لتأكيد استغراق الجنس، فتدخل على الأسماء الموضوعة للعموم، وهي كل نكرة مختصة بنفي.

➤ أن تكون زائدة لتفيد التنصيص على العموم، أو لاستغراق الجنس، وهي الداخلة على نكرة لا تختص بنفي.

وللبصريين شواهد استدلوا بها في المواضع التي تكون زيادتها للتوكيد من بينها:

➤ بعد النفي: قوله تعالى ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا﴾⁵.

➤ بعد النهي: قوله تعالى ﴿لَا تَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدِ﴾¹.

¹ - سورة البقرة: الآية 105.

² - ديوان أبو ذؤيب الهذلي، ص 70.

³ - المبرد أبو العباس: المقتضب: ج4/138.

⁴ - الأزهرى خالد بن عبد الله: التصريح على التوضيح، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت-

لبنان، ط1، 01، 1421هـ - 2000م، ج1/639.

⁵ - سورة الأنعام: 59.

➤ بعد الاستفهام: قوله تعالى ﴿هَلْ تَرَىٰ مِنْ فُطُورٍ﴾².

وقد خالف جمع من النحاة قول البصريين منهم : الأخفش والكسائي والفراسي وابن مالك وابن الشجري وغيرهم كثير، وهذه المسألة مما خالف فيه الأخفش الأوسط رأي أستاذه والبصريين³

قال أبو عليّ الفارسي : " وقد جعلنا (من) في بعض هذه التأويلات زائدة في الإيجاب، وذلك مذهب أبي الحسن الأخفش والكسائي"⁴.

وهنا ظاهر موافقة الفارسي لرأي الأخفش والكسائي في زيادة (من) في الإيجاب، وقال أيضا: " وإذا ثبتت رواية ثقة مما يدفعه قياسٌ لزم قبوله واستعماله، ولم يجب دفعه"⁵.

ووافقهم ابن مالك بقولهم قال وخالف جمع البصريين من النحاة فقال : " وأجاز أبو الحسن الأخفش وقوعها في الإيجاب وجرها بالمعرفة، وبقوله أقول لثبوت السماع بذلك نظماً ونثراً"⁶.

واستشهد ابن مالك بأثر الرسول صلى الله عليه وسلم في حديث عائشة رضي الله عنها حين قالت: " أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي جَالِسًا، فَيَقْرَأُ وَهُوَ جَا لِسٌ، فَأِذَا

¹ - سورة الأحزاب: الآية 52.

² - سورة الملك: الآية 03.

³ - التواتي بن التواتي: الأخفش الأوسط وآراؤه النحوية ، دار الوعي، الجزائر، ط02، ص140.

⁴ - أبو عليّ الفارسي: المسائل المشكّلة، ص83.

⁵ - نفسه: ص83.

⁶ - ابن مالك الأندلسي: شرح التسهيل، ج03/09.

بَقِيَ مِنْ قِرَاءَتِهِ قَدْرٌ مَا يَكُونُ ثَلَاثِينَ أَوْ أَرْبَعِينَ آيَةً، قَامَ فَقَرَأَ وَهُوَ قَائِمٌ، ثُمَّ رَكَعَ وَسَيَّ جَدًّا، ثُمَّ صَنَعَ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ ذَلِكَ¹

قال ابن مالك: "أخرجه البخاري وضبطه بضبط من يعتمد عليه بنصب (نحو) على زيادة (من) وجعل قراءته فاعلاً ناصباً نحو"².

ومن الشواهد أيضاً: قول عمر بن أبي ربيعة³:

وَيَنْمِي لَهَا حُبُّهَا عِنْدَنَا *** فَمَنْ قَالَ مَنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضُرْ

قال ابن مالك: "أراد فما قال كاشح لم يضر"⁴.

وقول جرير⁵:

لَمَا بَلَغْتُ إِمَامَ الْعَدْلِ قُلْتُ لَهُمْ *** قَدْ كَانَ مِنْ طَوْلِ إِدْلَاجِي وَتَهْجِيرِي

والمعنى: طول إدلاجي وتهجيرِي.

وقول الشاعر⁶:

يَظَلُّ بِهِ الْحَرِيَاءُ يَمْتَلُّ قَائِمًا *** وَيَكْثُرُ فِيهِ مِنْ حَنِينِ الْأَبَاعِرِ

أراد: يكثر فيه حنين الأباعر.

¹ - مالط بن أنس: الهوطأ، رواية يحيى بن يحيى الليثي، اعتناء محمود بن الجميل، دار الإمام مالك، ط 02، 1435هـ -

2014م، باب ما جاء في صلاة القاعد في النافلة، الحديث رقم: 310، ص 87.

² - ابن مالك الأندلسي: شرح التسهيل، ج 03/09.

³ - ديوان عمر بن أبي ربيعة، ص 187.

⁴ - ابن مالك الأندلسي: شرح التسهيل، ج 03/10.

⁵ - ديوان جرير: دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، 1406هـ - 1986م، ص 195.

⁶ - البيت بلا نسبة وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ج 03/10

قول الجموح¹:

حَتَّى إِذَا انْقَطَعَتْ مِنِّي قَرِينَتُهُ * * * أَخْرَجْتُ مِنْ نَاجِزٍ عِنْدِي وَمَوْجُودٍ

وقد نُقلَ عن الكسائي القول بزيادتها في الإيجاب في قول الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: [إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَدَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوَّرُونَ] والمعنى: أشد الناس دون (من).² وقد اعترض العكبري في اللباب على زيادة من في الواجب وقال بأن رأي الأخفش لا يجوز وردّه.³ غير أن العكبري يناقض قوله في كتابه التبيان ويقول بزيادتها في قوله تعالى ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِّنْ قَرْنٍ﴾⁴ فيقول: "يجوز أن يكون، ومن (قرن) مفعول (أهلكنا)، و(من) زائدة، أي كم أزمنة أهلكنا فيها من قبلهم قرونًا".⁵

وقد نُقلَ عن أبي حيان أنه يخالف قوله ويقول بزيادة من في الواجب وغير الواجب⁶ وهذا من وهم الباحث إذ أن أبا حيان في هذا المقام يحاول أن يعرض لآراء النحاة ويبيِّن اختلافها وما يبيِّن ثباته على قول البصريين هو استشهادُه بقول سيبويه وبقول الشاعر⁷:

فَمَا الْعَمْرَانِ مِنْ رَجُلِي عَدِيٌّ * * * وَمَا الْعَمْرَانِ مِنْ رَجُلِي فَنَامِ

¹ - ينظر الأخفش الأوسط وآراؤه النحوية: التواتي بن التواتي، دار الوعي، الجزائر، ط02، ص140.

² - ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ج10/03.

³ - العكبري أبو البقاء: اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان، دار الفكر، دمشق- سوريا، ط01، 1416هـ - 1995م، ج355/01.

⁴ - سورة الأنعام: الآية 06.

⁵ - العكبري أبو البقاء: التبيان في إعراب القرآن، دار القدس، القاهرة- مصر، ط01، 1428هـ - 2008م، ج415/01.

⁶ - رسالة دكتوراه مواقف أبي حيان النحوية من متقدمي النحاة حتى أوائل القرن الرابع الهجري من خلال تفسيره البحر المحيط جمعاً ودراسة: علي بن محمد بن سعيد الزهراني، ص585.

⁷ - معقل بن خويلد الهذلي. ديوان الهذليين، ج67/03.

قال أبو حيان في شرح هذا البيت: "والصحيحُ أنَّ (ما) في بيتِ الهذلي ليست بنافيةً، بل هي استفهاميةٌ على معنى التعظيم والتعجب، و(من) هي الداخلةُ على التمييز".¹

وبعد بسطِ هذه المسألةِ وجدنا أنَّ الخلافَ بينَ أهلِ العلمِ واسعٌ وقد تتباينُ الآراءُ عندَ بعضهم لدقةِ هذا المسلكِ، والذي يترجحُ عندي هو مذهبُ الأخفشِ والكسائيِ والفارسيِ ومن نهجَ نهجهم في هذا البابِ لأنَّه يعتمدُ السماعَ أصلاً، وأيضاً لابتعاده عن التقدير والتأويل البعيد، والواردُ عنِ العربِ لا يمكنُ ردُّه ولو كان قليلاً، وهذا ما ثبتَ عندَ أهلِ الكوفةِ، وما قالَ بهِ أهلُ البصرةِ لا يُخسِ إذُ أنَّهم قننوا للكثيرِ الشائعِ في لغةِ العربِ ورفضوا القليلِ النادرِ الشاذَّ، وفي المسألةِ خلافٌ بينِ النحاةِ ولم يُحسمْ لطرفٍ على آخرٍ وفي هذا كَلِّه سعةً.

¹ - أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج4/1724.

مسائل النيابة

1 نيابة المفرد عن الجمع.

2 نيابة جملة الأمر عن الشره.

3 نيابة "إلى" عن "للام" و"في" و"مع".

4 نيابة "على" عن "الباء".

5 نيابة "أن" عن "لعل".

6 نيابة "التاء" عن "ياء" الإضافة.

7 نيابة "لما" عن "إلا".

8 نيابة غير المفعول مع وجوده.

مسألة: نيابة المفرد عن الجمع

قال تعالى ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ

بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلْمَةٍ لَا يُبْصِرُونَ ﴾¹

موضع الشاهد: ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾.

قال أبو حيان: "والذي اسم موصول للواحد المذكر ونقل عن أبي علي أنه مبهم يجري مجرى من في وقوعه على الواحد والجمع."²

قال أبو علي الفارسي: "و"الذي" في قوله [كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا] جاز أن يصف به (أي) لأنه ليس بمختص فصار بمنزلة (الرجل) في الإلهام."³

مناقشة المسألة:

الذي " اسم موصول للمفرد المذكر العاقل وغيره وهو من الموصولات الخاصة التي تُفرد وتُنثى وتُجمع وتُنكر وتؤنث حسب مقتضى الكلام وسيره. "من" من الموصولات المشتركة فتكون بلفظ واحد فيشترك فيها المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث وتكون للعاقل، وفي بعض الأحيان قد ترد لغير العاقل منها: الأول: أن ينزل غير العاقل منزلة العاقل كقول امرئ القيس:⁴

¹ - سورة البقرة: الآية 17.

² - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ أحمد عادل عبد الموجود و الشيخ علي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1413، 01، 1413-هـ، 1993م، ج207/01.

³ - أبو علي الفارسي: التعليقة على كتاب سيويه، تحقيق وتعليق الدكتور عوض بن حمد القوزي، جامعة الملك سعود- الرياض-السعودية، ط1414، 01، 1414-هـ، 1994م.

⁴ - ديوان امرئ القيس: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة-مصر، ط04، القسم الأول-رواية الأصمعي من نسخة الأعلام، ص27.

أَلَا عَمَّ صَبَاحاً أَيَّهَا الظَّلُّ البَالِي *** وَهَل يِعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي العُصْرِ الخَالِي

ويقول العباس بن الأحنف:¹

بَكَيْتُ إِلَى سِرْبِ القَطَا حِينَ مَرَّ بِي *** فَقُلْتُ وَمِثْلِي بالبُكَاءِ جَدِيرُ

أَسِرْبَ القَطَا هَلْ مِنْ مُعِيرِ جَنَاحَهُ *** لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ؟

الثاني: أن يندمج غير العاقل مع العاقل في حكم واحدٍ مثل قوله تعالى ﴿أَفَمَنْ تَخَلَّقُ كَمَنْ

لَا تَخَلِّقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾².

الثالث: أن يقترن غير العاقل بالعاقل في عمومٍ مفصلٍ بـ "من" قال تعالى ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ

دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ فَمِنْهُمْ مَّن يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَّن يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ

وَمِنْهُمْ مَّن يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ تَخَلَّقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾³.

قال أبو حيان: "وأما قول الفارسي إنها مثل "من" ليس كذلك لأن "الذي" صيغة مفردٍ ومثنى وجمعٍ بخلاف "من" فلفظ "من" مفردٌ مذكرٌ أبداً وليس كذلك "الذي"⁴.

وقال أيضاً: "والذي نختاره أنه مفردٌ لفظاً وإن كان في المعنى نعتاً لما تحته أفراد."⁵

وهذا الذي ذهب إليه أبي حيان أيده الأخصش قائلاً: "فجعل" الذي "جميعاً وقال: فتركهم لأن" الذي "في معنى الجميع"¹.

¹ - ديوان العباس بن الأحنف: شرح وتحقيق: عائكة الخزرجي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة- مصر، 1373هـ- 1954م، ص 142-143.

² - سورة النحل: الآية 17.

³ - سورة النور: الآية 45.

⁴ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج 210/01.

⁵ - نفسه ج 210/01.

والوجه الذي تقرر عند أبي عليّ الفارسي وسبقه إليه الأخفش هو التماثل بين "الذي" و "من" في وقوعها على الواحد والجمع وخالفهم أبو حيان وغير واحد من النحاة ، وهنا يقول ابن أبي الربيع : "وجميع الموصولات لفظها للواحد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث واحدًا، إلا "الذي" للمفرد المذكر فإن أرادوا الاثنين قالوا : اللذان و إن أرادوا الجميع قالوا الذين"².
وتبعه السمين الحلبي في كون "الذي" موصولاً للمفرد المذكر وهو الوجه الظاهر لديه حين قال : "و"الذي" في محلّ خفضٍ بالإضافة وهو موصولٌ للمفرد المذكر ولكن المراد به هنا الجمع..... والأولى أن يقال إنَّ "الذي" وقع وصفًا لشيءٍ يُفهمُ الجمعُ ثمّ حذف ذلك الموصوفُ للدلالة عليه"³.

وخالفهم ابن مالك في ذلك ودعم رأي الفارسي والأخفش حين قال : "وإذا لم يُقصد بـ"الذي" مخصصٌ جاز أن يُعبّر به عن الجمع حملًا على "من"⁴.
وتبعه المرادي في شرحه على الألفية فقال : "فإنّ قوله : "يغني عن الذي معناه أنّ "الذي" المفرد اللفظ قد يُعبّر به عن الجمع لا أنّه جمعٌ حُذفتْ نوئُهُ، ألا ترى قوله في الشرح : وإذا لم يُقصد بـ"الذي" (تخصيص) جاز أن يُعبّر به عن جمعٍ حملًا على "من"⁵.

¹ - الأخفش الأوسط : معاني القرآن، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ط01، 1411هـ-1990م، ص54.

² - ابن أبي الربيع : تفسير القرآن الكريم، تحقيق ودراسة صالحة بنت راشد بن غنيم آل غنيم، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، جامعة أم القرى - السعودية، ج131/01.

³ - ينظر: السمين الحلبي: الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق- سوريا، ج156/01.

⁴ - ابن مالك الأندلسي: شرح التسهيل، تحقيق محمد عبد القادر عطا و طارق فتحي السيّد ، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط01، 1422هـ-2001م، ج186/01.

⁵ - المرادي: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، حقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة- مصر، ط01، 1422هـ-2001م، ج426/01.

وذهب المذهب نفسه العكبري واختار وجهين لمجيء المفرد موقع الجمع فقال: "الذي هاهنا مفرد في اللفظ والمعنى على الجمع بدليل قوله تعالى [ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ] وما بعده في وقوع المفرد هنا موقع الجمع فيه وجهان:

أحدهما: هو حين مثل: "من" و "ما" فيعود الضمير إليه تارة بلفظ المفرد وتارة بلفظ الجمع.

الثاني: أنه أراد الذين فحذفت النون لطول الكلام بالصلة ومثله [وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ

وَصَدَّقَ بِهِ].¹

ولكن هذا القول أثار حفيظة السمين الحلبي وجعله يعترض عليه حين جعل الآية من باب حذف النون تخفيفاً وأن أصلها "الذين" ووصف قوله بالوهم².

وممن وافق أبا علي الفارسي في مذهبه القرطبي في تفسيره الجامع ورجح وقوع "الذي" للواحد والجمع فقال: "قوله تعالى "الذي" يقع للواحد والجمع، قال ابن الشجري هبة الله بن علي: ومن العرب من يأتي بالجميع بلفظ المفرد"³.

وهو الرأي نفسه الذي قال به ابن الشجري فقال: "ولذلك قيل: [ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ] فحمل أول الكلام على لفظ الواحد وآخره على الجمع"⁴.

قال السيوطي مستشهداً بتمثيل ابن مالك: "ومثل ابن مالك لحذفها من جمع الذي بقوله¹:

¹ - أبو البقاء العكبري: التبيان في إعراب القرآن، ج34/01.

² - ينظر السمين الحلبي، الدر المصون في علم الكتاب المكنون، ج157/01.

³ - القرطبي أبي عبد الله: الجامع لأحكام القرآن، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط1، 01، 1427هـ-2006م، ج320/01.

⁴ - ابن الشجري هبة الله: أمالي ابن الشجري، تحقيق ودراسة محمود محمد الطناجي، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ط1413، 01هـ-1992م، ج57/03.

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفُلْجِ دِمَاؤِهِمْ *** هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ²

والشاهد هنا إطلاق "الذي" على "الذين" لوجود دليل على أنّ المراد به هو الجمع وهو قوله (دماؤهم). ومنه قوله:

أُولَئِكَ أَشْيَاخِي الَّذِي تَعْرِفُونَهُمْ *** لِيُوثَّ سَعَوًا يَوْمَ النَّبِيِّ بِفَيْلِقٍ³

وأيضاً قول الشاعر⁴ :

يَا رَبِّ عَبَسَ لَا تَبَارَكَ فِي أَحَدٍ

فِي قَائِمٍ مِنْهُمْ وَلَا فِي مَنْ قَعَدَ

إِلَّا الَّذِي قَامُوا بِأَطْرَافِ الْمَسَدِ

وفي ختام هذه المسألة أرى أنّ ما ذكره أب و حيان صحيح من وجه التخصيص أي إذا أراد بـ"الذي" مخصصاً فتكون في الأفراد والتثنية والجمع، وإذا أراد غير التخصيص جاز أن يُراد بـ"الذي" الكثرة فتحمل على "من" كقوله تعالى ﴿كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ

مِنَ الْمَسِّ⁵﴾، وقوله تعالى ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ¹﴾ فيعود الضمير

¹ - السيوطي جلال الدين: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1418، 01هـ - 1998م، ج164/01.

² - البيت من الطويل وهو للأشهب بن رميلة في خزانة الأدب للبغدادي (ج7/06 و25 و28)، وهمع الهوامع للسيوطي ج164/01.

³ - البيت من بحر الطويل قال فيه صاحب الدرر (1/ 56) لم أعثر على قائله، وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ج191/02، والتذييل والتكميل: ج30/03، وهمع الهوامع للسيوطي ج269/01.

⁴ - البيت لم ينسب وذكره الهروي: الأزهية في علم الحروف، تحقيق عبد المعين لملوح، ط02، 1413هـ - 1993م، ص299.

⁵ - سورة البقرة: الآية 275.

إلى "الذي" مفردا تارة وأخرى مجموعا كما هو حال "من" إذ أنّ الأصل في الاسم الموصول أن يفيد العموم وإذا أفاد العموم صلح للإفراد والجمع فتعود الضمائر على الاسم الموصول باعتبار اللفظ وباعتبار المعنى.

مَسْأَلَةٌ: نِيَابَةُ جُمْلَةِ الْأَمْرِ عَنِ الشَّرْطِ

قال تعالى ﴿يَبْنِي إِسْرَائِيلَ أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّيَ فَآرْهَبُونَ﴾².

موضع الشاهد: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾.

قال أبو حيان: "انجزام المضارع بعد الأمر نحو (اضرب زيدا يغضب) بدل على معنى شرط سابق وإلا فنفس الأمر وهو طلب إيجاد الفعل لا يقتضي شيئا آخر، ولذلك يجوز الاقتصار عليه فتقول (اضرب زيدا) فلا يترتب على الطلب شيء أصلا، لكن إذا لوحظ معنى شرط سابق ترتب عليه مقتضاه"³.

وقال أيضا: "وقد اختلف النحويون في ذلك، فذهب بعضهم إلى أنّ جملة الأمر ضمّنت معنى الشرط وذهب بعضهم إلى أنّ جملة الأمر نابت مناب الشرط، ومعنى النيابة أنّه كان التقدير (اضرب زيدا وإن تضرب زيدا يغضب) ثم حذفت جملة الشرط وأنيبت جملة الأمر

¹ - سورة الزمر : الآية 33.

² - سورة البقرة: الآية 40.

³ - أبو حيان : البحر المحيط ، ج330/01.

منابها....وفي حقيقة العمل إنّما هو للشرط المُقَدَّر وهو اختيار الفارسي والسيرافي وهو الذي نصّ عليه سيبويه عن الخليل والترجيح بين القولين يذكر في علم النحو¹.

يقول الفارسي في باب المجازاة: "وقد يُحذف الشرط في مواضع فلا يُؤتى به لدلالة ما ذكر عليه وتلك المواضع الأمر، النهي، والاستفهام والتمني والعرض"².

يقول أيضا: "وذلك لو أنّه قال (لا ينبغي شيءٌ فيعجزُ عنك) كان المعنى (إنّ وسعني شيءٌ عجزَ عنك) وهذا أيضا مما يُقصد إليه"³.

اختلف النحاة في العامل الذي جزم جواب الطلب وانطلاقا من رأي أبي حيان نجد هذا الخلاف ينحصر في ثلاثة مواقف هي:

الأول: أنّ الجازم هو لفظ الطلب ضمّن معنى حرف الشرط فجزم، كما أنّ أسماء الشرط تضمنت معنى حرف الشرط (إن) فجزمت نحو (من يأتي أكرمهُ) فأغنى ذلك التضمين عن تقرير لفظها بعد الطلب وينسب هذا القول إلى الخليل وسيبويه وابن خروف وابن مالك⁴.

الثاني: إنّ الجازم هو الطلب ناب مناب الشرط لا على جهة التضمين بل على جهة أنّ هذه الأشياء من أنواع الطلب قد نابت مناب الشرط بمعنى أنّ جملة الشرط قد حُذفت وأُنبيت هذه منابها في العمل ومنه قولهم: "ضرباً زيداً" فإنّ (ضرباً) ناب عن (اضرب) فنصبه زيداً

¹ - ينظر البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي: ج330/01-331.

² - أبو علي الفارسي: الإيضاح العضدي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، ط01، 1389هـ - 1969م، ص322.

³ - أبو علي الفارسي: المسائل المنثورة، تحقيق وتعليق شريف عبد الكريم النجار، دار عمار للنشر والتوزيع، ص156.

⁴ - ينظر الكتاب: سيبويه ج38/ 03، شرح الجمل لابن خروف ج861/02.

لا أنّه ضمّن معنى المصدر معنى فعل الأمر ، بل ذلك عن طريق النيابة ويُنسب هذا القول للفرسي¹ وابن عصفور² وأكثر النحويين أنّه للسيرافي³.

الثالث: أنّ الجازم شرطٌ مقدرٌ دلّ عليه الطلبُ وذهب إليه أكثر المتأخرين ومنهم أبو حيان⁴ ورجحه الأزهري⁵ وزعم أنّه مذهب الخليل وسيبويه و السيرافي والفرسي إلا أنّهم اختلفوا في علته كما ذكر أبو حيان أيضا عن سيبويه والخليل على أنّه جزم الطلب لتضمّنه معنى حذف الشرط ولنيابته مناب الجازم الذي هو حرف الشرط المقدر ونسبه إلى الفرسي والسيرافي⁶.

بناءً على هذه الأقوال نجد أنّ الخلاف كان على ثلاثة أقوال هي : التقدير ، التضمين ، النيابة وتفصيلها كالآتي:

- ✓ الشرط المقدر بعد الطلب وهو قول أبي حيان الأندلسي.
- ✓ الطلب الذي ناب مناب الشرط وهو قول أبي عليّ الفرسيّ.
- ✓ الطلب الذي تضمن معنى الشرط وهو قول سيبويه والخليل.

¹ - ينظر الإيضاح العضدي للفرسي : ص 322 و المسائل المنثورة 156.

² - ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي، تقديم فوّاز الشعار، إشراف إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ط01، 1419هـ-1998م، ج02/192.

³ - ينظر ارتشاف الضرب :ج04/1684، المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل :ج03/97، التصريح على التوضيح لأزهري :ج04/335، الهمع للسيوطي :ج04/134، الأشموني :ج03/310.

⁴ - أبو حيان: ارتشاف الضرب، تحقيق ودراسة محمد رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ط01، 1418 هـ-1998م، ج04/1684.

⁵ - ينظر التصريح للأزهري :ج04/336.

⁶ - نفسه :ج04/335.

يقول سيبويه: "إنّما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب (إن تَأْتِي) بأن تَأْتِي لأنّهم جعلوه معلقاً بالأول غير مستغنٍ عنه إن أرادوا الجزاء كما أن (إن تَأْتِي) غير مستغنية عن (آتكَ)¹، وزعم الخليل أنّ هذه الأوائل كلها فيها معنى (إن) فلذلك انجزم الجواب وتحدث سيبويه عن هذه المسألة في باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل.

بعد هذه الأقوال نرى أنّ كلام سيبويه والخليل يحتمل أموراً ثلاثة وهي أن يكون الجازم "إن والفعل" أي شرط مقدّر ويحتمل أن يكون الجازم الطلب ضُمّن معنى الشرط المقدر أو الطلب ناب مناب الشرط المقدر وعليه نرى أنّ الخلاف فقط في التأويل وال فهم فكلّهم يحتمل التضمين والنيابة والتقدير وهذه الثلاثة محلّ خلاف بين أهل العلم من بعدهم.

يقول السيرافي: "جزم جواب الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض بإضمار شرط في ذلك كلّه ولفظ الأمر والاستفهام لا يدلّ على هذا المعنى والذي يكشفه الشرط، فوجب تقديره بع د هذه الأشياء"².

حين ذكر الفارسي (بإضمار شرط في ذلك كلّه) نفهم أنّ الجازم هو الشرط المضمّر في الطلب إمّا على جهة النيابة أو التضمين لأنّه يدلّ على معناه وقوله (فوجب تقديره بعد هذه الأشياء) يكون الجازم هو الشرط المقدّر.

وفي حقيقة الأمر الخلاف في المسألة لم يكن مذكوراً وإنما أوجده النحاة المتأخرون إذ حاول كلّ منهم أن يؤوّل كلام السابقين على حسب فهمه وحسب مذهبه، والفرق بين

¹ - سيبويه أبو بشر: الكتاب، تحقيق محمد عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ط03، 1408هـ-1988م، ج93/03.

² - السيرافي أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدي- علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1429، 01هـ- 2008م، ج94/03.

التضمين والتقدير "أنَّ التضمينَ يكونُ في المعنى المتضمَّنِ على وجهٍ لا يصحُّ إضماره معه والتقديرُ يكون على وجهٍ يصحُّ إظهاره معه"¹.

وقد وافقَ ابنَ عصفورَ أبا عليِّ الفارسيِّ في المصطلحِ فقال: "ومنهم من إلى أنَّها إنَّما انجزمت لنيابتها منابَ الشرطِ وفعله، فالأصلُ عندهم (اطع الله يغفر لك) : إن تَطعَ اللهُ يغفر لك فحذف (أطع الله) وأقيمَ (إن تطع الله) مقامه وهذا هو الصحيح"².

وقد أقرَّ السمينَ الحلبيُّ أن كلَّ ما جُزم في جوابِ الطلبِ يجري فيه الخلافُ³، وقد خالفه السهيليُّ أبا عليِّ الفارسيِّ وأبا حيان ووافق سيبويه والخليلَ وابنَ خروف حين رجَّح التَّضمين فقال: "قوله لما فيه معنى الشرط لأن ذلك متضمن معنى إن مضمرة خلافا لمن زعم ذلك وهم أكثر المتأخرين زعموا أنَّه مجزومٌ بشرطٍ مقدرٍ مدلولٍ عليه بما قبله"⁴.

وقد قال أبو حيان في إرتشاف الضرب: "في الجازم أربعة مذاهب:

أحدها: أن الأمر والنهيَ و باقيهما ضُمَّن معنى الجزم ونسب هذا إلى الخليل وسيبويه وقال به ابن خروف وابن مالك.

الثاني: أن هذه الأشياء نابت مناب الشرط وهو مذهب الفارسيِّ والسيرافيِّ وصحَّحه ابن عصفور.

¹ - السيوطي جلال الدين: الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبد الإله نبهان-غازي مختار طليمات، مجمع اللغة العربية، دمشق - سوريا، 1407هـ-1987م، ج1/249-250.

² - ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي، ج309/02.

³ - ينظر السمين الحلبي، الدر المصون في علم الكتاب المكنون، ج313-314.

⁴ - السليبي أبو عبد الله: شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تحقيق الشريف عبد الله الحسيني البركاتي، المكتبة الفصليّة، مكة- السعودية، ط1406، 01هـ-1986م، ص 932-933.

الثالث: أنه مجزوم بلامٍ مقدرة.

الرابع: أنه مجزوم بشرطٍ مقدرٍ قبلها دلّ عليه ما قبله وهو الذي نختاره وقال به أكثر المتأخرين.

من هنا يظهر أنّ أبا حيان يختار المذهب الرابع القائل (بالتقدير) ونرى أنه قد أضاف مذهباً رابعاً وهو (المجزوم بلام مقدرة) وهذا القول لا يُعتدُّ به وضعفه الأشموني حين قال: "وهو ضعيف لا يطرّد إلا بتجوزٍ وتكلفٍ، فالتجوز لأنّ أمر المتكلم نفسه إنما هو على التجوز بتنزيل نفسه منزلة الأجنبي، وأمّا التكلف فلأنّ دخول لام الأمر على فعل المتكلم قليل¹ وقد اعترض على مذهب (التضمين) مذهب سيبويه وغيره بأمر منها:

✓ إنّ تضمين الفعل معنى الحرف يقتضي أن يكون العامل جملةً ولا يكون العاملُ جملةً².

✓ إنّ تضمين الفعل معنى الحرف إمّا غير واقعٍ أو غير كثيرٍ، بخلاف تضمين الاسم معنى الحرف³.

✓ إنّ تضمين الطلب معنى الشرطِ تضمن معنيين: معنى "إنّ" ومعنى الفعل ولا يوجد في لسان العرب تضمين معنيين، إمّا يكون التضمين لمعنى واحد⁴.

¹- ينظر ارتشاف الضرب لأبي حيان بتصريف، ج4/1684.

²- ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي، ج2/309.

³- الصبّان محمد بن عليّ: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط1417، 01هـ-1997م، ج3/309.

⁴- ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي: ج4/134، حاشية الصبان ج3/309.

واعترضَ على المذهب الثاني مذهب (النيابة) وهو للفارسيّ وابن عصفور وغيرهما بأمر منها:

- ✓ إنَّ نائب الشيء يُؤذي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط.
- ✓ إنَّ الأرجح في " ضرباً زيداً" أنه منصوب بالفعل المحذوف لا بالمصدر لعدم حلوله محلّ فعل مقرون بحرفٍ مصدريّ.

بعد بسط هذه الأقوال المتقاربة بين أهل العلم نرى أن قصد الشرط موجود في كلامهم وإن اختلفت اصطلاحاتهم والجزم حاصل بالشرط الملحوظ من الكلام سواء كان مقدراً أو جاز التلفظ به أو تضمنه الطلب أو ناب عنه وهنا يقول الشاطبي: "والخطب في المسألة غير يسير، وكلاهما محتملٌ مما يقال به فلا حاجة للإكثار"¹.

والذي نختاره هو قول أبي عليّ الفارسيّ ومن نحا نحوه فنيابة الأمر من اب الشرط تغني عن ذكر الشرط بعدها أو يُكتفى بذكرها عن ذكره²، وهذا الذي ذكره السيرافي هو الذي يعول عليه في هذه المسألة³.

مَسْأَلَةُ نِيَابَةِ "إِلَى" عَنِ "اللَّامِ" وَ"فِي" وَ"مَعَ"

قال تعالى ﴿ فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ

الْحَوَارِيُّونَ حُنَّ أَنْصَارُ اللَّهِ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَأَشْهَدُ بِأَنَّ مُسْلِمُونَ ﴿٥٢﴾¹.

¹- الشاطبيّ إبراهيم بن موسى : المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، جامعة أم القرى- السعودية ، ط01، 1428هـ-2007م، ج72/06.

²- علي بن محمد بن سعيد الزهراني: رسالة دكتوراه مواقف أبي حيان النحوية من متقدمي النحاة حتى أو ائل القرن الرابع الهجري من خلال تفسيره البحر المحيط جمعاً ودراسة، جامعة أم القرى - السعودية، 1421هـ-2000م، ص387.

³- ينظر ابن مالك الأندلسي: شرح التسهيل، ج41/04.

موضع الشاهد: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾.

قال أبو حيان: "قال السدي: من أعواني مع الله وقال الحسن: من أنصاري في السبيل إلى نصرته الله وقال أبو عليّ الفارسيّ: معنى (إلى الله) الله كقوله يهدي إلى الحقّ أي للحق، وقيل من ينصرني إلى نصرته الله وقيل من ينقطع معي إلى الله قاله ابن حجر وقيل من ينصرني إلى أن أبين أمر الله وقال أبو عبيدة من أعواني في ذات الله"².

قال أبو عليّ الفارسيّ: "فإن قلت: فكيف وقعت اللام موقع غلى في قوله: (عدت إلى كذا)، فإن ذلك لا يمتنع ألا ترى أنّه قد جاء [قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ] [وَهَدَيْنَهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ] و[بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا] و[وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ]³.

مناقشة المسألة:

"إلى" من حروف المعاني المختصة بالأسماء وهي من الحروف الجارة ولها معنى أساس وهو انتهاء الغاية وتقابلها "من" لابتداء الغاية فنقول سرت من الكوفة إلى البصرة ولها عدة معان فرعية، يقول ابن مالك: "إلى حرف جر له ثمانية معان: انتهاء الغاية الزمانية والمكانية والمعية والتبين ومرادفة اللام وموافقة (في) والابتداء وموافقة (عند) والتوكيد"⁴.

يقول المالقي: "اعلم أنّ (إلى) حرف يخفض ما بعده من الأسماء على كلّ حالٍ ولها في الكلام موضعان:

الموضع الأول: أن تكون للغاية

¹ - سورة آل عمران: الآية 52.

² - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج494/02.

³ - أبو عليّ الفارسي: شرح الأبيات المشكّلة الإعراب المسمى إيضاح الشعر، ص 121.

⁴ - ينظر ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص 78 و79.

الموضع الثاني: أن تكون بمعنى (في) وذلك موقوف على السماع لقلته.

ومجيء (إلى) بمعنى (مع) يستلزم دخول ما بعد (إلى) فيما قبلها مثل قوله تعالى [وَلَا

تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ]¹.

والآية الكريمة في قوله تعالى ﴿مَنْ أَنْصَارِيَّ إِلَى اللَّهِ﴾ فيها عدة أوجه:

الأول: "إلى" بمعنى "في" أي في نصرة الله.

الثاني: "إلى" بمعنى "مع" أي مع الله.

الثالث: "إلى" مرادفة لـ "اللام" أي لله.

وفيهما أوجه وتقديرات أخرى ذكرها المفسرون تصبّ في هذه الأوجه وتقاربها، وفيما يلي عرضٌ لهذه الآراء وشرحها التفصيل فيها.

يقول حسن عباس: "فلا غرابة في أن يؤدي الحرفُ عدة معانٍ مختلفةٍ وكلّها حقيقيّ"².

ويقول ثعلب في معانيه بأنّ (إلى) بمعنى (مع) أي مع الله³، والقول نفسه عند الفراء حين

قال: "والمفسرون يقولون من أنصاري مع الله وهو وجهٌ حسنٌ، إنّما يجوز أن تجعل (إلى)

موضع (مع) إذا ضمنت الشيء إلى الشيء مما لم يكن معه كقول العرب: الذود إلى الذود

إبل"⁴.

¹ - ينظر المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني ص 104 إلى 107.

² - حسن عباس: النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة- مصر، ط02، 1963م، ص 414.

³ - ثعلب أبو العباس: معاني القرآن، جمع وتحقيق شاكر سبع، مطبعة الناصرية، ذي قار - العراق، ط1431، 01هـ - 2010م، ص61.

⁴ - الفراء أبو زكريا: معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط03، 1403هـ - 1983م، ج218/01.

وكون (إلى) بمعنى (مع) حكاه ابن عصفور عن الكوفيين وحكاه أيضا ابن هشام عنهم وعن كثير من البصريين¹، وأنكر هذا ابن يعيش فقال: "لو كانت (إلى) بمعنى (على) لساغ استعمالها في كلّ موضع²

ويخالفهم القرطبي في هذا الباب حين يجعل (إلى) على أصلها وفي بابها فيقول: "فإلى على هذين القولين على بابها وهو الجيد"³، أي أصلها وهو انتهاء الغاية.

ويذهب المذهب ذاته الزجاج إذ صرح أنّ النيابة لا تصحّ وهي من قلة الإمام بالعربية وصيغها واستعمالاتها فقال: "وقولهم إنّ (إلى) في معنى (مع) ليس بشيءٍ والحروف قد تقاربت في الفائدة فينطق الضعيفُ العلم باللغّة أنّ معناهما واحدٌ"⁴.

يقول الفارسي: "إلى معناها الغاية"⁵ وهذا القولُ خالفَ به جمع النّحاة إذ أنّ الأصل فيها انتهاء الغاية وهنا يقول العكبري: "الأصل فيه أنّ (إلى) لانتهاء الغاية والواو وما يلزم منها المصاحبة والمصاحبة تنافي الانتهاء"⁶.

وأكثر البصريين لم يثبتوا لـ (إلى) غير انتهاء الغاية فيقول ال مرادي: "واعلم أنّ أكثر البصريين لم يثبتوا لها غير معنى انتهاء الغاية وجميع هذه الشواهد عندهم متأول"⁷.

1- المرادي حسين بن قاسم: الجني الداني في حروف المعاني ص398.

2- ينظر ابن يعيش أبو البقاء: شرح المفصل للزمخشري، ج4/464-465.

3- القرطبي أبو عبد الله: الجامع لأحكام القرآن، ج149/05.

4- الزجاج أبو إسحاق: معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت-لبنان، ط01، 1408هـ-1988م، ج416/01.

5- أبو علي الفارسي: الإيضاح العضدي ص251.

6- العكبري أبو البقاء: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط01، 1406هـ-1986م، ص405.

7- المرادي حسين بن قاسم: الجني الداني في حروف المعاني ص398.

وانتصر أبو حيانَ لمذهبِ البصريينَ إذ أنهم يمنعون التناوب بين حروف الجرِّ فقال: " ذهب البصريون في هذا إلى التضمين وهو الصحيح :يعني فتبقى (إلى) على حكمها من انتهاء الغاية والمعنى على التضمين: من يضيف نصرته إلى نصره فلان.¹"

وما ذكره السمين الحلبي في تفسيره الدرّ المصون لا يخرج عن هذا الحدّ وهو بقاء (إلى) على بابها أي انتهاء الغاية²، ونجد أبا حيان في ارتشاف الضرب يذهب المذهب نفسه فيقول: " وكلّ هذه المعاني التي تخالف انتهاء الغاية تأولها المخالف على الغاية³."

بينما نجد ابن مالك يرجح المعية والمصاحبة في قوله تعالى ﴿مَنْ أَنْصَارِيَّ إِلَى اللَّهِ﴾ ولم ينكر نيابة (إلى) عن (في) وذكره في قوله تعالى ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾⁴، ولم يخالفه أبو حيان في قوله هذا فقال⁵: " وإلى إمّا على بابها ومعناها من الغاية ويكون ويكون الجمعُ في القبور أو يضمن معنى (ليجمعنكم) معنى ليحشرنكم فيتعدى بإلى : قيل أو تكون إلى بمعنى في: كما أولوه في قول النابغة⁶:

لا تتركني بالوعيد كأنني *** إلى الناس مطلي به القار أجربُ

¹ - أبو حيان الأندلسي : التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق - سوريا، ج11/164.

² - ينظر السمين الحلبي: الدر المصون في علم الكتاب المكنون، ج3/207.

³ - أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ط1، 1418هـ - 1998م، ج4/1732.

⁴ - سورة النساء: الآية 87.

⁵ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج3/325.

⁶ - ديوان النابغة الذبياني : تحقيق عباس عبد الساتر، ص 73.

والقول الذي عليه الموزعي صاحب مصابيح المغاني هو هذا من مجيء (إلى) بمعنى(في)¹، وقد أنكر ابن عصفور هذا المعنى وردّه واحتجّ بأنها لو كانت كذلك لقليل زيد إلى الكوفة أي في الكوفة، فلما لم تقله العربُ وجب أن يتأول ما أوهم ذلك²، لكن إنكار ابن عصفور فيه نظر نظراً لوجود أدلة وشواهد تدعم ذلك وهي كثيرة ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

قول الشاعر طرفة بن العبد³:

وَإِنْ يَلْتَقِ الْحَيَّ الْجَمِيعُ تُلَاقِنِي *** إِلَى ذِرْوَةِ الْبَيْتِ الرَّفِيعِ الْمُصَمَّدِ

والظرفية هي من المعاني الدقيقة التي يؤديها حرف الجرّ (إلى)⁴.

وما نسبة أبو حيان إلى الفارسي في الآية الكريمة من قوله تعالى ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ معناه (الله) ففيه نظرٌ لأنّ الفارسي لم يتطرق لهذه الآية فيما وصلنا من كتبه وبهذا القول والظاهر أنّ أبا حيان حمل بعض التفسيرات التي تقاربها في المعنى من مجيء (إلى) مرادفة (اللام) والعكس بينهما، ولم أجد من أهل العلم من قال بأنّ (إلى) في هذه الآية مرادفة (اللام) إلا ما نقله أبو حيان في تفسيره عن أبي علي الفارسي لكنّ هذه النيابة لم ترد في كلام العرب ولم يقل بها أحدٌ من أهل النحو ولم يذكرها أصحاب كتب معاني الحروف⁵.

¹ - الموزعي محمد بن علي : مصابيح المغاني في شرح حروف المعاني، تحقيق عا نض بن نافع العمري، دار المنار، القاهرة-مصر، ط01، 1414هـ-1993م، ص105.

² - المرادي حسين بن قاسم : الجني الداني في حروف المعاني ص 388. ابن هشام الأنصاري : مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص496.

³ - ديوان طرفة بن العبد: شرح وضبط عمر فاروق الطباع، دار القلم للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ص 32.

⁴ - عزيزة فوال بابتي : المعجم المفصل في النحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط01، 1413هـ-1992م، ص226.

⁵ - رصف المباني للمالقي ص80. الأزهية للهروي ص 272. معاني الحروف للرماني ص115.

وقول جمهور العلم يتفق مع مجيء (إلى) بمعنى (مع) في الآية الكريمة نظراً لكثرة الشواهد التي تدعم ذلك ومنها:

قال ابن مفرغ¹:

شَدَّخَتْ عُرَّةَ السَّوَابِقِ مِنْهُمْ *** فِي وُجُوهِهِ إِلَى اللَّامِ الْجَعَادِ

وأيضاً قول امرئ القيس²:

لَهُ كَفَلٌ كَالدِّعْصِ لَبَّدَهُ النَّدى *** إِلَى حَارِكِ مِثْلِ الْغَيْبِ الْمُدَّابِ

وأهل العلم يثبتون مجيء (اللام) بمعنى (إلى) ومنهم المالقي الذي يناقض نفسه فيقول: "أن تكون بمعنى (إلى) وذلك قياس، لأنَّ (إلى) يقرب معناه من معنى اللام، ويقول أيضاً: واللام أقرب الحروف لفظاً ومعنى إلى (إلى) من غيره فلذلك قلنا إن دخول كل واحدة منهما في موضع الآخر"³، وهنا نراه يخالف نفسه إذ لم يذكر هذا المعنى في معاني (إلى) إذ مر معنا أنه يقرّ بموضعين لـ (إلى) وهما الغاية والظرفية (في).

والظاهر أن أبا عليّ الفارسيّ إن صحّ نقل أبي حيان أنه كان يحمل هذه الآية على قوله تعالى ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾⁴، وقوله أيضاً ﴿فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾⁵،

¹ - ديوان ابن مفرغ يزيد، تحقيق عبد القدوس بوصالح، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط1402، 02هـ-1982م، ص118.

² - ديوان امرئ القيس: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ص47.

³ - ينظر المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص264.

⁴ - سورة النحل: الآية 68.

⁵ - سورة النساء: الآية 06.

وقوله ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾¹. يقول الزجاج: " تقول هديت إلى الحق وهديت للحق".²

في ختام هذه المسألة نرى أن ما ذكره أهل العلم مقبول من حيث الصنعة النحوية ولوجود أدلة وشواهد تدعمه لكن حين نرى بيان الآية وصنيعها من سؤال عيسى عليه السلام لقومه نعلم أنه يدور حول الإيمان ونصرة دين الله وليس لأجل نصرته لأن غني عن النصر في تنفيذ إرادته يقول تعالى ﴿وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَأُنْتَصَرَ مِنْهُمْ﴾³، وانطلاقاً من قوله تعالى ﴿إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ﴾⁴ أي إن تنصروا دين الله فنحمل هذا التخريج على قوله ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ أي من أنصاري في دين الله. والله أعلم بمراده

مَسْأَلَةُ نِيَابَةِ "عَلِي" عَنِ "الْبَاءِ"

قال تعالى ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ قَدْ جِئْتُكُمْ بِبَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾⁵.

موضع الشاهد: ﴿عَلَىٰ أَنْ لَا أَقُولَ﴾

¹ - سورة الشورى: الآية 52.

² - الزجاج أبو إسحاق: معاني القرآن وإعرابه، ج 3/19.

³ - سورة محمد: الآية 04.

⁴ - سورة محمد: الآية 07.

⁵ - سورة الأعراف: الآية 105.

قال أبو حيان: "فقال قومٌ: ضُمَّنَّ (حقيق) معنى (حريص)، وقال أبو الحسن والفراء والفراسي (على) بمعنى الباء، كما أنّ الباء بمعنى (على) في قوله تعالى [وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ] فكأنه قيل: حقيق بأن لا أقول كما تقول: فلان حقيق بهذا الأمر وخليق به ويشهد لهذا التوجيه قراءة أبي [بأن لا أقول] وُضِعَ مكان على الباء"¹.

قال الفرسي: "اختلفوا في تشديد الياء وتخفيفها من قوله عز وجل [حَقِيقٌ عَلَيَّ أَنْ لَا أَقُولَ] فقرأ نافع وحده [حَقِيقٌ عَلَيَّ أَنْ لَا أَقُولَ] بتشديد الياء ونصبها وقرأ الباقون بتخفيف الياء وهي مرسلّة قال: لأنّ (حقيق على) معناها الباء أي حقيقٌ بذا، قال وليس ذلك بالمقيس لو قلت (ذهبت على زيد) وأنت تريد (يزيد) لم يجز، قال وجاز في على لأنّ القراءة وردت به"².

ويقول أيضاً: "فيجوز على هذا أن يكون (على) بمنزلة (الباء)"³.

مناقشة المسألة:

قراءة نافع (عليّ أن لا أقول) حيث جعل حرف الاستعلاء (على) داخلةً عليه ياء المتكلم، وقراءة الجمهور (على أن لا أقول) فيها توجيهات مختلفة كما ذكرها أهل العلم:

1 مما قلب من الكلام⁴ ومنه قول الشاعر خدّاش بن زهير¹:

¹ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج4/356.

² - أبو عليّ الفرسي: الحجّة في علل القراءات السبع، ج3/38.

³ - نفسه ج3/38.

⁴ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج4/356.

وَنَرَكِبُ خَيْلًا لَا هَوَادَةَ بَيْنَهَا *** وَنَعْصِي الرِّمَاحُ بِالضِّيَاطِرَةِ الحُمْرِ

معناه : وتشقى الضيافة بالرماح، وقد اعترض أبو حيان حين نقل هذا القول على الزمخشري وقال: "إنَّ البصريين يَخْصُونَ القلب بالضرورة فينبغي أن يُنَزَّه القرآن عن ذلك"².

2 للملازمة أي لما كان قول الحق حقيقي عليه كان هو حقيقاً على قول الحق بمعنى لازم³.

3 تصمن حقيق معنى (حريص)⁴ كقول النابغة الذبياني⁵:

إِذَا تَغَنَّى الحَمَامُ الوُرُقُ هَيَّجَنِي *** وَإِنْ تَغَرَّبْتُ عَنْهَا أُمَّ عَمَّارٍ

الشاهد قوله هيجني حيث ضمنه معنى ذكر في فاعل هيجني.

4 أن تكون (على) بمعنى (الباء).

5 أنا حقيق على قول الحق أي: واجب أن أكون أنا قائله⁶.

6 أن تكون (على) متعلقة بـ(رسول)⁷.

اختلف النحويون في التناوب بين حروف الجرّ فذهب الكوفيون إلى جوازه وذهب جمهور البصريين إلى منعه وبقاء الحرف على أصله الذي جاء له.

¹-ديوان خدّاش بن زهير : صنعة يحي الجبوري، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق -سوريا، 1406 هـ - 1986م، ص80.

²- أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج356/04.

³- نفسه، ج356/04.

⁴- نفسه ج356/04.

⁵- ديوان النابغة الذبياني : تحقيق عّاس عبد الساتر، ج21/01.

⁶- السمين الحلبي: الدر المصون في علم الكتاب المكنون، ج405/05.

⁷- أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج356/04.

ذكر المراديّ: "الباء تفيد الاستعلاء"¹، وقال أيضا: "أنّ أكثر هذه المعاني إنّما قال به الكوفيون ومن وافقهم كالفتبي والبصريون يؤولون ذلك والله أعلم"².

قد ذكر الفارسيّ وغيره من أهل العلم أنّ (على) بمعنى (الباء) في قول هـ تعالى [حَقِيقَ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ] واعتزّضَ عليهم بحجة مفادها أنّ الحرف لا يصحُّ أن تتوبَ عن بعضها والأصل أنّ تبقى على أصلها الذي وُضِعَتْ له.

يقول أبو حيان: "وذهب الكوفيون أيضا إلى أنّ الباء تكون بمعنى (على)"³.

وقال في السياق نفسه ابن خالويه لما علّق على المسألة: "فحدثني ابن مجاهد عن السمري عن الفراء قال: الباء بمعنى (على) كقول العرب رمى بالقوس وبالقوسِ وفلان على حالٍ حسنةٍ وبحالٍ حسنةٍ وقال غيرُ الفراءِ في قراءة عبد الله [حَقِيقٌ أَنْ لَا أَقُولَ] بغيرِ ياءٍ فإنّ قراءةً نافعٍ في موضعٍ رفعٍ وفي قراءةٍ الباقيينَ في موضعٍ نصبٍ وفي موضعٍ خفضٍ"⁴.

وقال السمينُ الحلبيّ: "وقرأ أبي [بِأَنَّ لَا أَقُولَ] وهذه تقويّ أنّ (على) بمعنى (الباء)"⁵، فهنا نرى أنّ السمين الحلبيّ ينتصرُ لمذهب أبي عليّ الفارسيّ والفراء ومن تبعهم في مجيء (على) بمعنى (الباء) وخالفَ جمهورَ البصريين في ذلك.

¹ - المرادي حسين بن قاسم: الجني الداني في حروف المعاني، ص 42.

² - نفسه، ص 480.

³ - أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب، ص 1699.

⁴ - ابن خالويه أبي عبد الله: إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق وتقديم عبد الرحمان بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ج 197/01.

⁵ - السمين الحلبي، الدر المصون في علم الكتاب المكنون، ج 405/05.

ووجهُ اعتراضِ البصريينَ في هذهِ النيابةِ أنّ نيابةَ حرفٍ عن حرفٍ لا تصحّ كما لا تنوب حروفُ النصبِ والجزمِ عن بعضها بعضٍ، فكما لا يجوزُ هذا لا يتأتّى أن تكونَ هناكَ نيابةٌ فإن وردَ ما أوهمَ خلافَ ذلكِ فهو مؤوّلٌ إمّا على التضمينِ أو على المجازِ وهذا ظاهرُ كلامِ سيبويه¹.

قال ابن مالك: "مذهبُ البصريينَ أنّ أحرفَ الجرِّ لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أنّ أحرفَ الجزمِ وأحرفَ النصبِ كذلك وما أوهمَ خلافَ ذلكِ فهو عندهم إمّا مؤوّلٌ تأويلاً يقبلُهُ اللفظُ كما قيل في [وَلَا صَلِّبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ] إنّ (في) ليست بمعنى (على) ولكن شُبّه المصلوب لتمكنه من الجذعِ بالحال في الشيءِ و إمّا على تضمينِ الفعلِ معنى فعلٍ يتعدى بذلك الحرفِ كما ضمّن بعضهم شرين في قوله : شرينَ بماءِ البحرِ"²، وقال أيضاً: "وهذا الأخير هو محمل الباب كلّهِ عند الأكثرين وبعض المتأخرين ولا يجعلون ذلك شاذاً ومذهبهم أقلّ تعسفاً"³.

ووافقَ الأخفشُ إنابةَ (على) لـ(الباء) فقال: "والأخرى أنا حقيقٌ على أن لا أقول على الله، يريد بأن لا أقول على الله كما قال : [وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ] في معنى : على كلّ صراطٍ توعدون"⁴.

وقال الهروي⁵: "وتكون مكان الباء، قال امرئ القيس¹:

¹ - ينظر كتاب سيويه، ج217/04.

² - ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص118 - 119.

³ - نفسه: ص1119.

⁴ - الأخفش الأوسط: معاني القرآن، تحقيق هدى محمود قراة، ص334.

⁵ - الهروي: الأزهية في علم الحروف، تحقيق عبد المعين لملوح، ص278.

بِأَيِّ عَلاَقَتِنَا تَرَعِبُونَ *** أَعْنِ دَمَ عَمْرٍو عَلَى مَرْتِدٍ

أراد ترغبون عن دم عمرو بدم مرتد وليس بدونه.

وعلى معنى الباء قال أبو ذؤيب²:

فَكَأَنَّهِنَّ رَبَابَةٌ وَكَأَنَّهُ *** يَسْرُ يُفِيضُ عَلَى الْقِدَاحِ وَيَصْنَعُ

أراد: يفيض بالقداح.

وقد احتج القائلون بجواز التناوب وذلك لكثرة الشواهد الواردة من القرآن الكريم وشعر العرب ومن أمثلة ذلك:

قوله تعالى ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَانَكُمْ﴾³ أي لهدايتہ إياکم.

وقوله تعالى ﴿وَمَنْ يَبْخُلْ^ط وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلُ عَن نَفْسِهِ﴾⁴ أي على نفسه

وقوله تعالى ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾⁵ أي عليها.

وقوله تعالى ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾⁶ أي مع الله.

¹ - ديوان امرئ القيس: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ص 186.

² - ديوان أبو ذؤيب الهذلي: تحقيق وتخريج أحمد خليل الشال، دار الكتب المصرية، مصر، ط 01، 1435هـ - 2014م، ص 52.

³ - سورة البقرة: الآية 185.

⁴ - سورة محمد: الآية 38.

⁵ - سورة طه: الآية 71.

⁶ - سورة آل عمران: الآية 52.

ومن أشعار العرب قول الشاعر¹:

أرْمِي عَلَيْهَا، وَهِيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ *** وَهِيَ ثَلَاثُ أَذْرُعٍ وَإِصْبَعُ

يريد: أرمي بها.

وقول الشاعر طرفة بن العبد²:

وَإِنْ يَلْتَقِ الْحَيَّ الْجَمِيعُ تَلَاقِنِي *** إِلَى ذِرْوَةِ الْبَيْتِ الرَّفِيعِ الْمُصَمَّدِ

أي : في ذروة البيت.

وقول علقمة الفحل³:

فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنِّي *** بِصَيْرٍ بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَبِيبُ

أي: عن النساء.

يقول ابن هشام: "ولو ذكرت أحرف الجرّ ودخول بعضها تحت بعض في معناه لجا من

ذلك أمثلة كثيرة⁴.

¹ - ينسب البيت لحميد الأرقط : شرح التسهيل ج 295/03 تحقيق عبد الرحم ان السيد، والكتاب لسبيويه

ج226/04. والخصائص لابن جني: ج324/02. وفي ديوانه غير موجود هذا البيت.

² - ديوان طرفة بن العبد: شرح وضبط عمر فاروق الطباع، دار القلم للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ص 32.

³ - ديوان علقمة الفحل بشرح الأعم الشنتمري : تحقيق لطفي السقال ورشي الخطيب، دار الكتاب العربي، حلب - سوريا، ط1، 1389هـ - 1969م، ص35.

⁴ - ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج881/02

واحتجّ البصريون بالتضمن بقوله تعالى [أَنْتُمْ هَآءَ عَاكِفُونَ] إِذْ ضُمَّنَ عَاكِفُونَ مَعْنَى

عَابِدُونَ¹، وعلى المجاز بقوله تعالى [وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ] حَيْثُ إِنَّ

المصلوبَ لَتَمَكَّنَهُ مِنَ الْجُدْعِ كَأَنَّهُ قَدْ صَارَ فِيهِ.²

وحاول ابن جني في كتابه الخصائص ان يتوسط بين القولين حين عقد باباً سماه : بابٌ في استعمال الحروف بعضها مكان بعض فقال: " هذا باب يتلقاه الناس مغسولاً لا ساذجاً من الصنعة وما أبعدُه عنعُ وأوقفه دونه³ .

ويقول أيضا : " ولسنا ندفعُ أن يكون ذلكَ كما قالوا لكن نقولُ إنَّه يكونُ بمعناه في موضعٍ دونَ موضعٍ على حسبِ الأحوالِ الداعيةِ إليهِ والمسوغةِ لهُ فأما في كلِّ موضعٍ وعلى كلِّ حال فلا⁴

من هنا نرى أن ما ذكره ابن جني صحيحٌ ولكن ليس على إطلاقه لأنَّ نحاةَ الكوفة لم يخفَ عليهم التناوب في موضعٍ دون آخر وقولهم محمول على الإبانة والتوضيح في الباب الذي يستدعي ذلك وفي الحال التي يكون المعنى فيها أقرب فهم يقولون بالتناوب على حسب الحال والمقام الذي هو فيه لا على إطلاقه.

ومما ذكرَ في تناوب حروف الجرّ: " : بابٌ في العربيةِ دقيقُ المداخلِ والمخارجِ ويفضي إلى غير قضيةٍ، وهوياب يمسك النحاةَ منه بطرفٍ وأهلُ البيانِ بطرفٍ آخر ودروب

¹ - أبو حيان الأندلسي : البحر المحيط، ج299/06.

² - ينظر: ابن هشام الأنصاري : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج 152/01. شرح المفصل للزمخشري لابن يعيش الموصلي، ج471/04.

³ - ابن جني : الخصائص ج324/02.

⁴ - نفسه ج324/02.

متباينة، وتأويلات مختلفة، ولكنه على ما فيه من عناء ممتع شائق لطيف، لأن النظر فيه من أعمال القلوب، تنتدح الحقائق للناظر فيه بعد طول تأويل وإمعان نظر¹ والظاهر في ختام هذه المسألة إن رأي الفارسي والكوفيين معه هو الأقرب للصواب وهو ميسور الفهم وأوضح من حيث المسلك نظرًا لورود الشواهد الكثيرة من القرآن الكريم وأشعار العرب ففاقت الحصر والعد، فتكون هذه الإنابة على حسب الأحوال الحادثة والداعية وفي المقام الذي هي فيه أجدر فلا يكون المنع إطلاقًا كما ذكر أهل البصرة ولا التجويز المطلق على خلافه فالأصل إجراء اللفظ على أصله وعلى مدلوله دون حاجة إلى تكلف إلا إذا اقتضت الضرورة فالمنع يحيلنا إلا تخريج كثير من الشواهد بتكلف التأويل أو التضمين أو حتى إضمار محذوف أو القول بالشذوذ في كل مرة.

مَسْأَلَةٌ: نِيَابَةٌ "أَنَّ" عَنْ "لَعَلَّ"

قال تعالى ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَهُمْ آيَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾².

موضع الشاهد: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

قال أبو حيان: " وضعف أبو علي هذا القول: بأن التوقع الذي يدل عليه (لعل) لا يناسب قراءة الكسر".³

¹ - محمد حسن عواد: تناوب حروف الجر في القرآن الكريم، دار الفرقان، عمان، ط01، 1402 هـ - 1985 م، ص05.

² - سورة الأنعام: الآية 109.

³ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحیط، ج04/205.

وقال أيضاً: "ولا يحتاج الكلام إلى زيادة (لا) ولا إلى هذا الإضمار، ولا لا يكون (إنّ) بمعنى (لعلّ) وهذا كلّهُ خروجٌ عن لظاهرٍ لفرضه بل حملهُ على ا لظاهرِ أولى، وهذا واضحٌ سائغٌ".¹

قال أبو عليّ الفارسيّ: "اختلفوا في فتح الألف من قوله عزّ وجلّ [وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا]

فقرأ ابن كثير: [وَمَا يُشْعِرُكُمْ إِنَّهَا] مكسورة الألف وكذا قرأ أبو عمر بالكسر أيضاً... وقرأ نافع وعاصم في رواية حفص وحمزة والكسائي وأحسبُ ابن عامر (أَنَّهَا) بالفتح".²

قال أيضاً: "والفتح تقدّر بها (لعلّها) لأنك إذا فتحتها لا يجوز إلا أن تقدرها (لعلّها) لأنك لو لم تقدرها هذا التقدير كان كونها إذا جاءت لا يؤمنون عذرا لهم، فلمّا استحالَ هذا المعنى صارت بمعنى لعلّها".³

مناقشة المسألة:

قراءة الكسر لا إشكال فيها وهي مبسوطه ظاهرة أما قراءة عامة القراء فتح همزة (إنّ) فيها إشكال من جهة المعنى وفيها عدة أوجه⁴:

الأول: أنّها بمعنى لعلّ ويُنسب هذا القول للخليل وسيبويه والزجاج.

الثاني: أن تكون (لا) مزيدة.

الثالث: أنّ الفتح على تقدير العلة.

¹ - نفسه ج204/04.

² - ينظر: الحجّة في علل القراءات السبع لأبي عليّ الفارسيّ، ج522/02.

³ - أبو عليّ الفارسيّ: المسائل المنثورة، ص175.

⁴ - ينظر: الدرّ المصون للسمين الحلبي، ج106/10.

الرابع: أنّ في الكلام حذف معطوف على ما تقدم أي وما يشعركم أنّها إذا جاءت لا يؤمنون أو يؤمنون.

الخامس: أنّ (لا) غير مزيدة وليس في الكلام حذف ولا زيادة.

السادس: أنّ (ما) حرف نفيّ ويطلب لـ (يشعركم) فاعل قدره بعضهم بلفظ الجلالة، أي وما يشعركم الله أنّها إذا جاءت الآيات المقترحة لا يؤمنون.

قال المرادي: " (لعلّ) حرف لها قسمان:

الأول: أن تكون من أخوات إنّ.

الثاني: أن تكون حرف جرّ.

.....وفي لعلّ اثنتا عشر لغة وهي: لعلّ، وعلّ، ولغنّ، وعنّ، لأنّ، أنّ، وزعلّ، ورعنّ، ولغنّ، ورغنّ، غنّ، ولعلت¹.

ويقول الرماني: " والأفصح لعلّ وعلّ²، وعلقَ على الآية بقوله: " ويكون بمعنى لعلّ في مذهب من فتح أي لعلّها"³.

وتبعه الهروي حين ذكر هذا التخريج فصرّح قائلاً: " المعنى (وما يشعركم أنّها إذا جاءت) يؤمنون و (لا) زائدة من قرأ بكسر (إنّ) فاتّه يجعلُ الكلامَ تامّاً عند قوله (وما يشعركم) ثم يبتدئُ: (إنّها [إذا جاءت لا يؤمنون]) وتكون (لا) جحدًا"⁴.

¹ - ينظر: الجني الداني في حروف المعاني للمرادي، ص 579 إلى 582.

² - الرماني: حروف المعاني، ص 124.

³ - نفسه: ص 112.

⁴ - الهروي عليّ بن محمد: الأزهية في علم الحروف، ص 152.

واختلف النَّاسُ في توجيه هذه الآية ورجح السمين الحلبي أن تكون بمعنى (لعلّ) في قراءة الفتح فقال: "وأما قراءة الفتح فقد وجهها الناس على ستة أوجه وأظهرها أنّها بمعنى لعلّ"¹ وذهب المذهب نفسه الفراء فقال: "ومما يدلّ أنّ (إنّ) بمعنى لعلّ قراءة أبي بن كعب رضي الله عنه حيث قرأ (وما أدراك لعلّها إذا جاءتهم لا يؤمنون)²، وكان سيتحسّن أن تكون (أنّ) بمعنى (لعلّ) فيقول: "وهو وجهٌ جيدٌ أن تجعلَ أنّ في موضع لعلّ"³.

غير أنّنا نجد أنّ الفراء يرجح مذهباً آخرًا ويقول به ويقوّيه وهو أن تكون (أنّ) على بابها و(لا) زائدة وتبعه في ذلك الفارسي ونفى عنه الغلط⁴، ولكن وافقه في كون (أنّ) على بابها و(لا) مزيدة وخالفه في كونها بمعنى (لعلّ) فقال: "التوقّع الذي في لعلّ ينافيه الحكم بعدم إيمانهم"⁵

وخالفهم أبو حيان حين صرح بأنّ (أنّ) في هذه القراءة مصدرية و (لا) على معناها من النفي⁶.

قال ابن هشام في المغني: "أنّ المفتوحة المشددة النون على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرف توكيد.

¹ - السمين الحلبي، الدر المصون في علم الكتاب المكنون، ج3/104.

² - الفراء أبو زكريا: معاني القرآن، ج350/01.

³ - نفسه: ج350/01.

⁴ - ينظر: معاني القرآن للفراء، ج350/01. الدر المصون للسمين الحلبي: ج154/03.

⁵ - ينظر: الحجّة في علل القراءات السبع لأبي عليّ الفارسي، ج526/02. مغي اللبيب لابن هشام: 278.

⁶ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج204/04.

الثاني: أن تكون لغة في لعلّ كقول بعضهم (أنت السوق أنك تشتري لنا شيئاً) وقراءة من قرأ [وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ]¹، وقد ورد عن السمين الحلبي في الدرّ المصون² أنّ الفارسيّ يعترضُ على مجيء (أنّ) بمعنى (لعلّ) وهذا مردودٌ من جهتين أولهما أنّ الفارسيّ قوله غير هذا في الحجة³ والثاني أنّ مجيء (أنّ) بمعنى (لعلّ) كثيرٌ في لغة العرب وفي القرآن الكريم وقراءة أبي بن كعب أقوى هذه الأدلّة ومن أشعار العرب نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

قول امرئ القيس⁴:

عُوجًا عَلَى الظَّلِّ المُحِيلِ لِأَنَّنَا * * * نُبْكِي الدِّيَارَ كَمَا بَكَى ابْنُ خَدَامِ

أي: لعلنا

قول حاتم الطائي⁵:

أرْبِنِي جَوَادًا مَاتَ هَزْلًا، لَعْنَتِي * * * أَرَى مَا تَرِينَ، أَوْ بِخَيْلًا مُخَلَّدًا

أي: لأنني أرى.

وقول أبي النجم الهذلي¹:

¹ - ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص 40.
² - السمين الحلبي، الدر المصون في علم الكتاب المكنون، ج104/03.
³ - ينظر: الحجة في علل القراءات السبع لأبي عليّ الفارسيّ، ج525/02.
⁴ - ديوان امرئ القيس: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ص 114.
⁵ - ديوان حاتم الطائي: دار صادر، بيروت ت لبنان، 1401هـ - 1981م، ص40.

قُلْتُ لِشَيْبَانَ ادْنُ مِنْ لِقَائِهِ *** كما نُغَدِّي الْقَوْمَ مِنْ شِوَائِهِ

وقول الشاعر²:

عَاذِلْ مَا يُدْرِيكَ أَنَّ مَنِيَّتِي *** إِلَى سَاعَةٍ فِي الْيَوْمِ أَوْ فِي ضُحَى غَدٍ

وكتب معاني الحروف ثابتٌ فيها مجيء (إِنَّ) بمعنى لعلّ وذلك لذكرهم شواهد مختلفة تعضد ما ذهبوا إليه³. وقد استنكر سيبويه فتح همزة إن مع بقائها على بابها وأصلها فيما نقله عن مشايخه⁴.

يقول المالقي: "اعلم أنّ لها في الكلام موضعين:

الموضع الأول: أن تكون للتوكيد كالمكسورة المشددة.

الموضع الثاني: أن تكون بمعنى لعلّ⁵.

في ختام المسألة أرى أنّ القياس يقبل أن تكون (أَنَّ) بمعنى (لعلّ) نظرًا لكثرة الشواهد المدعمة لهذا من القرآن الكريم وأشعار العرب فمن القرآن قوله تعالى ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُرُ

¹ - قائله: أبو النجم الهذلي: أورده سيبويه في الكتاب ج 03 / 116. وفي ديوانه البيت لا شاهد فيه تحقيق وشرح محمد أديب عبد الواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق - سوريا، 1427هـ - 2006م، ص 71، وعلماء النحو أورده ب:

قُلْتُ لِشَيْبَانَ ادْنُ مِنْ لِقَائِهِ *** أَنَا نُغَدِّي الْقَوْمَ مِنْ شِوَائِهِ.

² - الحجة لأبي علي الفارسي: ج 02 / 200. وينسب لعدي بن زيد وفي ديوانه لا شاهد في البيت على هذه الرواية ص 103 البيت كالآتي:

عَاذِلْ مَا يُدْرِيكَ إِلَّا تَطَنُّنًا *** إِلَى سَاعَةٍ فِي الْيَوْمِ أَوْ فِي ضُحَى الْغَدِ

³ - ينظر: حروف المعاني للرماني ص 579-582. الأزهية للهروي: 152. رصف المباني للمالقي: 149-151. الجني الداني للمراذي: 579-582.

⁴ - سيبويه أبو بشر: الكتاب، ج 03 / 123.

⁵ - ينظر المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني ص 149 إلى 151.

يَزَكِّي¹، أَيضًا قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾²، لَكِنَّ الْمَخْتَارَ عِنْدِي

هُوَ أَنَّ مَا لَا تَأْوِيلَ فِيهِ أَوْلَى مِمَّا فِيهِ تَأْوِيلٌ لِأَنَّهُ أَجُودٌ وَأَصْلَحُ، لِأَنَّهُ إِذَا وُجِدَ السَّبِيلُ إِلَى تَرْكِ
الْكَلَامِ عَلَى وَجْهِهِ وَنَظْمِهِ وَتَسْلُسُلِهِ وَبِلَاغَتِهِ أَوْلَى مِنْ تَأْوِيلِهِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ فِيهِ بَلْ هُوَ عَيْنُ
التَّكْلِيفِ وَأَبُو حِيَانَ بَنَى تَفْسِيرَهُ عَلَى أَسْسِ أَحَدِهَا : مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلٍ أَوْلَى مِمَّا يَحْتَاجُ
تَأْوِيلًا، وَعَلَى هَذَا تَكُونُ (أَنَّ) عَلَى بَابِهَا وَأَصْلُهَا وَ (لَا) عَلَى مَعْنَاهَا مِنَ النَّفْيِ وَبِذَلِكَ يَتَرَجَّحُ
قَوْلُ أَبِي حِيَانَ وَيُخَالِفُ بِهِ مَنْ سَبَقَهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِثْلَ الْفَارْسِيِّ وَسَيَّبُوبِيهِ وَالْكَسَائِيِّ وَالزَّجَّاجِ
وغيرهم كثير.

مَسْأَلَةٌ: نِيَابَةُ "التَّاءِ" عَنِ "يَاءِ" الْإِضَافَةِ

قَالَ تَعَالَى ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنَّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ
وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾³.

مَوْضِعُ الشَّاهِدِ: ﴿يَا أَبَتِ﴾

قَالَ أَبُو حِيَانَ: "وَوَجْهُ الْاِقْتِصَارِ عَلَى التَّاءِ مَفْتُوحَةٌ أَنَّهُ اجْتِزَأَ بِالْفَتْحَةِ عَنِ الْأَلْفِ، أَوْ رَخِمَ
بِحَذْفِ التَّاءِ، ثُمَّ أَقْحَمَتْ قَالَهُ أَبُو عَلِيٍّ"⁴.

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارْسِيُّ: "مِنْ فَتْحِ [يَا أَبَتِ] فَلَهُ وَجْهَانِ:

¹ - سورة عبس: الآية 03.

² - سورة الشورى: الآية 17.

³ - سورة يوسف: الآية 04.

⁴ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج 280/05.

أحدهما: أن يكون مثل يا طلحة أقبل . ووجه من قول من قال: يا طلحة، أنّ هذا النحو من الأسماء التي فيها تاء التانيث أكثر ما يدعى مرخماً...

والوجه الآخر: أن يكون أرادَ: (يا أبتاً)، فحذف الألف كما يحذف الياء فتبقى الفتحة دالة على الألف، كما أنّ الكسرة دالة على الياء".¹

مناقشة المسألة:

اختلفَ النَّاسُ في كسرِ التَّاءِ وفتحها من قوله ﴿يَتَأْتِي﴾ فقرأ ابن عامر وأبو جعفر والأعرج بفتح التَّاءِ وقرأ الباقون من السبعة والجمهور بكسرها.

وقد اختلف أهل التخريج في قراءة ابن عامر ومن وافقه بفتح التَّاءِ إلى أربع تخريجات سردها أبو حيان وتابعه تلميذه فيها في الدر المصون وفيما يلي بيانها:
الأول: أنه اجتزأ بالفتحة عن الألف المنقلبة عن الياء مثل قول الشاعر:

وَأَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي *** بِلَهْفٍ وَلَا بَلِيَّتٍ وَلَا لَوْنِي²

الثاني: أنه رخم بحذف التَّاءِ، ثم أقحمت التَّاءِ مفتوحة كقول الشاعر:

كَلِينِي لَهُمْ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ *** وَلِيلٍ أَقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ³

الثالث: أنّ الألفَ في (يا أبتاً) للندبة، ثم حذفها مجتزئاً عنها بالألف وهو قول الفراء¹ ورُدَّ عليه أن الموضع ليس للندبة.

¹ - ينظر: الحجّة في علل القراءات السبع لأبي عليّ الفارسيّ: ج3/277.

² - لم أهدت إلى قائله وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/63، 179، والإنصاف 1/390، وأوضح المسالك 4/37، والخصائص 3/135، ورفض المباني ص288.

³ - ديوان النابغة الذبياني: تحقيق عباس عبد الساتر، ص29.

الرابع: أن الأصل يا أبةً بالتتوين، فحذف التتوين لأنّ النداء بابٌ حذفٍ وردّ أبو حيان هذا القول بأن التتوين لا يحذف في المنادى المنصوب.

يقول الزجاج: "ولكنّ الفتح يجوز على أنه أبدل من تاء الإضافة ألفاً ثمّ حذف الألف وبقيت الفتحة، كما تحذف بالإضافة"².

وهذا الذي ذهب إليه الزجاج هو قول البصريين إذ يروون أن الأصل يا أبتى ولا يجوز الجمع بين التاء والياء فتمّ إبدال الياء ألفاً، فصارت يا أبتاً ، وهذا هو الذي يذهب إليه أبو حيان موافقاً أهل البصرة في قولهم.

مما سبق يتبيّن أنّ أبا حيان يؤيد قول البصريين في مجيء التاء عوض عن الياء، وفتحت التاء فتحة الياء وتمّ إشباع الحركة فتولدت الألف، وردّ بعض المذاهب ونسبها إلى أحابها منها أنّ التتوين لا يحذف لغير علة، وردّ أيضاً وقال أن الموضع ليس بندبةً ونسبه للفراء وأبي حاتم وقطرب في أحد قوليه، وردّ أيضاً قولاً ونسبه إلى قطرب وفي حقيقة أمره قد أخذه من الزجاج إذ يقول: "وهذا الذي قاله قطرب خطأ كلّهُ، التتوين لا يحذف من المنادى المنصوب لأنّ النصب إعراب المنادى"³.

والذي ذهب إليه الفارسي فيه تكلفٌ من أنّ التاء حذفت للترخيم ثمّ أعيدت مفتوحة⁴، ورأي أبي حيان واضح المعالم إذ يقول: "وهذه التاء عوض من ياء الإضافة عند البصريين فلا يجتمعان إلا في الضرورة وأجاز الجمع بينهما في الكلام كثيرٌ من الكوفيين"¹.

¹ - ينظر معاني القرآن للفراء، ج32/02.

² - الزجاج أبو إسحاق: معاني القرآن وإعرابه، ج90/03.

³ - نفسه، ج89/03.

⁴ - الزهراني علي بن محمد: أطروحة دكتوراه مواقف أبي حيان النحوية من متقدمي النحاة حتى أوائل القرن الرابع الهجري من خلال تفسيره البحر المحيط جمعاً ودراسةً، جامعة أم القرى، السعودية، 1421هـ-2000م، ص 467.

وهذا القول قد أشار إليه ابن مالك في ألفيته²، فمفع الجمع بين التاء والياء لأنها عوض عنها وبين التاء

والألف لأنّ الألف بدل من الياء واستشهد بقول الشاعر:³

يَا أَبَتِي لَا زِلْتَ فِينَا فَإِنَّمَا *** لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشًا

ووصفَ هذا بالضرورة، فلا يجوز في هذه الحالة إثبات الياء ؛ فلا تقول : يا أبتى ، ويا أمّتي ؛ لأنّ التاء عوض عن الياء ، ولا يُجمع بين العوض والمعوّض عنه.

مَسْأَلَةُ نِيَابَةِ " لَمَّا " عَنْ " إِلَّا "

قال تعالى ﴿وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لِيُوفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ^ج إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾⁴.

موضعُ الشاهد: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لِيُوفِّيَنَّهُمْ﴾.

قال أبو حيان : " وضعفه أبو عليّ، قال : لأنّ (لَمَّا) هذه لا تُفارقُ القسمَ انتهى . وليس كما ذكر فقد تفارقُ القسم وإنّما يبطلُ هذا الوجه لأنّه ليس موضعَ دخولِ إلّا ".⁵

قال أبو عليّ الفارسيّ : " وكذلك قراءةٌ من شدّد (لَمَّا) وثقل (إِنَّ) مشكلة وهي قراءة حمزة وابن عامر وحفص عن عاصم، وذلك أنّ (إِنَّ) إذا ثقلت وإذا خففت ونصبت فهي في معنى الثقبلة فكما لا يحسن: إن زيدا منطلق فكذلك لا يحسن تثقيب (إِنَّ) وتثقيب (لَمَّا)".¹

¹ - أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2208/04.

² - ينظر: شرح المكودي على الألفية: ص 256.

³ - التخرّيج: البيت بلا نسبة في شرح التصريح 2 / 178؛ والمقاصد النحوية 4 / 251.

⁴ - سورة هود : الآية 111.

⁵ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج267/05.

مناقشة المسألة:

هذه الآية تكلم فيها أهل العلم كثيرًا قديمًا وحديثًا واستشكل تخريجها يقول السمين الحلبي عن هذه الآية: "أما ما يتعلق بها من حيث التخريج فقد اضطرب الناس فيه اضطرابًا كثيرًا".²

وقد اختلفت آراء النحاة في تخريج الآية على قراءة ابن عامر وحفص عن عاصم وحمزة بتشديد (إِنَّ) و (لَمَّا) فهي مشكلة وتفرقت هذه الأقوال إلى اتجاهات ثلاث وهذا بيانها:

الاتجاه الأول: المنكرون وهذا مما شاع في تلحين القراءات وردّها عند بعض النحاة ومنهم النحاس أبو جعفر حين قال: "والقراءة الثالثة بتشديدهما جميعًا عند أكثر النحويين لحن حكي عن محمد بن يزيد أن هذا لا يجوز".³

الاتجاه الثاني: هم النحاة وأهل التفسير الذين توقفوا عن تخريج الآية ومنهم الكسائي حين قال: "الله عزّ وجلّ أعلم بهذه القراءة ما أعرف لها وجهًا".⁴

وأيضًا أبو عليّ الفارسي حين قال: "وكذلك قراءة من شدّد (لَمَّا) وثقل (إِنَّ) مشكلة وهي قراءة حمزة وابن عامر وحفص عن عاصم، وذلك أنّ (إِنَّ) إذا ثقلت وإذا خفت ونصبت فهي في معنى الثقيلة فكما لا يحسن: إن زيدًا منطلق فكذلك لا يحسن تثقيب (إِنَّ) وتثقيب (لَمَّا)".⁵

¹ - أبو عليّ الفارسي: الحجّة في علل القراءات السبع، ج3/274.

² - السمين الحلبي، الدر المصون في علم الكتاب المكنون، ج398/06.

³ - النحاس أبو جعفر: إعراب القرآن، اعتنى به خالد العلي، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط1429، 02هـ - 2008م، ص 433.

⁴ - الكسائي عليّ بن حمزة: معاني القرآن، تقديم عيسى شحاتة عيسى، دار قباء، القاهرة - مصر، 1419 هـ - 1998م، ج165/01.

⁵ - أبو عليّ الفارسي: الحجّة في علل القراءات السبع، ج3/274.

الاتجاه الثالث: هم أصحاب التأويل إذ ذهب كل واحد منهم يعطيها تخريجاً على ح سب رأيه وفيما يلي بسط لأهم هذه التأويلات:

يقول الزمخشري: " (وإن كلاً) التتوين عوض من المضاف إليه يعني وإن كلهم وإن جميع المختلفين فيه (ليوفينهم) جواب قسم محذوف، واللام في لَمَّا موطئة للقسم وما مزيدة"¹.

قال أبو الفتح : " أمَّا [لَمَّا لِيُوفِيَنَّهُمْ] بالتتو بين فإنه مصدرٌ كالذي في قوله

سبحانه [وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلًا لَمًّا] أي أكلاً جامعاً لأجزاء المأكول، فكذلك

تقديرها هذا: وإن كلاً ليوفينهم ربك أعمالهم لَمَّا: أي توفيةً جامعةً لأعمالهم جميعاً"².

ويقول ابن خالويه : " والحجة لمن شدّد : إنه أراد (لمن ما) فقلب لفظ النون ميماً، ثم أدغمها في الميم بعد أن أسقط إحدى الميمات تخفيفاً واختصاراً، لأنهم ثلاثٌ في الأصل"³.

وقال ابن الحاجب: " (لَمَّا) فعلى من اللّم ومنع الصرف لأجل التأنيث"⁴ وقريب من هذا القول ذهب إليه مكي القيسي حين ذكر أنّ (لَمَّا) في هذا الموضع مصدر (لَمَّ) لكن أجري في الوقف مجراه في الوقف.⁵

وبناءً على ما تقدم يمكننا أن نحصر أهمّ التخريجات بعرض أيسر وأبسط كالاتي:

¹ - الزمخشري جار الله: تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ص 499.

² - ابن جني أبو الفتح عثمان: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار سزكين للطباعة والنشر، مصر، ط1406، 02 هـ-1986م، ج328/01.

³ - ابن خالويه أبي عبد الله: إعراب القراءات السبع وعللها، ص 191.

⁴ - ابن الحاجب أبو عمرو عثمان: أمالي ابن الحاجب، تحقيق ودراسة فخر سليمان قدره، دار عمار، عمان-الأردن، دار الجبل، بيروت- لبنان، أملية رقم 35 ص 166.

⁵ - ينظر مشكل إعراب القرآن: مكي بن أبي طالب القيسي، ج375/01.

- ✓ تقع إلا زائدة ولما مثلها تقع زائدة وهو قول ابن جني وغيره.
- ✓ لَمَّا بمعنى إلا ولَمَّا المشددة هي لما المخففة وأجري ال وصل مجرى الوقف وينسب هذا القول للمازني كما نقله أبو حيان¹ وعنه نقل السمين الحلبي في الدرّ وضعفه² وذكر أن أبا عبيد أنكر ذلك وجوّزه الفراء في القسم وتبعه الفارسيّ في ذلك³.
- ✓ لَمَّا هي الجازمة للفعل المضارع حذف مجزومها لفهم المعنى⁴ وهو قول ابن الحاجب.

✓ لَمَّا أصلها لمن ما ومن هي الموصولة وما بعدها زائدة واللام في (لَمَّا) داخلة في خبر إنّ والصلة الجملة القسمية.⁵

✓ وقيل أصلها لَمَّ منونا ثمّ بني منه فعلى وهو قول لأبي عبيد كما ذكر أبو حيان وضعفه.⁶

✓ وقيل أنّ أصل لَمَّا لمن ما على أنّها الجارة وهو قول الفراء وضعفه أبو حيان.⁷ غير أنّ أبا حيان كان مخالفاً لهذه لمعظم هذه الآراء وقد ضعّف بعضها وردّ بعضها الآخر، وذلك حين ردّ قول أبا عبيد والمازني وابن جني وضعّف قول أبي عليّ الفارسيّ الذي أنكر مجيء لَمَّا بمعنى إلا فقال: "وليس كما ذكر فقد تفارق القسم وإتّما يبطل هذا الوجه لأنّه

¹ - ينظر البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، ج267/05.

² - ينظر الدر المصون للسمين الحلبي، ج410/06.

³ - نفسه، ج408/06.

⁴ - ينظر الأمالي لابن الحاجب أملية رقم 35 ص 166. وأيضا الدر المصون للسمين الحلبي، ج410/06.

⁵ - ينظر البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، ج367/05.

⁶ - ينظر نفسه، ج367/05.

⁷ - نفسه ج367/05.

ليس موضع دخولِ إلّا".¹ وفي السياق نفسه ردّ على أبي عبيد والفراء حين أنكرا هذا الوجه. الذي يظهر بعد بسط هذه الآراء أنّ أبا حيان هو الأرجح رأياً من غيره حين أثبت مجيء لَمَّا بمعنى إلّا في غير باب الاستثناء، ورأى أنّ لَمَّا هي لَمَّا الجازمة فقال: "وكننت قد ظهر لي فيها وجه جارٍ على قواعد العربية، وهو أنّ

(لَمَّا) هذه هي لَمَّا الجازمة"² وقال في الارتشاف: "وتنفرد لَمَّا أيضاً بجوازِ حذفِ مجزومها إذا دلّ على حذفه دليلٌ نحو: قاربتُ المدينة ولمّا، تريد ولمّا أدخلها وهذا أحسن ما يُخرَجُ عليه قراءةٌ من قرأ [وإنَّ كُلاًَّ لَمَّا] خرَّجتهُ على حذفِ الفعلِ المجزومِ لدلالةِ قوله تعالى [لِيُؤْفِيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ] أي لَمَّا ينقص من عمله".³

وقد ذكر أبو حيان أنّ ابن الحاجب سبقه إلى هذا التخرّيج حين نظر في كتاب التحرير والذي يظهر أنّ هذا التخرّيج أجود من غيره ولا سبيلَ للنظرِ في أقوالٍ من خطأ القراءة ولحنها فلا يلتفتُ إلى قوله.

¹ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج267/05.

² - ينظر البحر المحيط لأبي حيان، ج267/05.

³ - أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج1860/04.

مَسْأَلَةٌ: نِيَابَةُ غَيْرِ الْمَفْعُولِ مَعَ وُجُودِهِ

قال تعالى ﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُرُ وَحَمِينَهُ مِّنَ الْعَمْرِ وَكَذَلِكَ نُجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾¹.

مَوْضِعُ الشَّاهِدِ: نُجِي الْمُؤْمِنِينَ.

قال أبو حيان: "فقال الزجاجي والفرسي هي لحن"².

وقال أيضاً: "وقد أجاز إقامة غير المفعول به من المصدر أو ظرف مكان أو ظرف زمان أو مجرور الأخفش والكوفيون وأبو عبيد وذلك مع وجود المفعول به"³.

قال أبو علي الفارسي: "إن عاصما ينبغي أن يكون قرأ (نُجِي) بنونين، وأخفى الثانية، لأن هذه النون تُخفى مع حروف الفم وتبينها لحن"⁴.

قال أيضاً: "ومما يمنع أن يُظن ذلك به نصب قوله (المؤمنين) من (نجي المؤمنين) ولو كان على مالم يسم فاعله لوجب أن يرتفع"⁵.

مناقشة المسألة:

¹ - سورة الأنبياء: الآية 88.

² - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج311/06.

³ - نفسه: ج311/06.

⁴ - أبو علي الفارسي: الحجة في علل القراءات السبع، ج552/03.

⁵ - نفسه: ج553/03.

• قرأ عاصم في رواية أبي بكر ﴿نُجِّيَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ بنونٍ واحدةٍ مشددةٍ الجيم على ما لم يسمَّ فاعلهُ وبياءٍ ساكنةٍ.

• وقرأ حفصٌ عن عاصم ﴿نُجِّيَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ بنونينٍ وهي قراءةُ الجمهورِ.

وقراءةُ أبي بكرٍ عن عاصم فيها أوجهٌ هي:

➤ أنَّ الأصلَ نُجِّيَ إِلَّا أَنَّ النونَ الثانيةَ قُلِبَتْ جِيمًا وَأُدْغِمَتْ فِي الجيمِ بعدها، وقد رَدَّ هذا الوجهَ أبو حيان.¹

➤ أن يكونَ الأصلُ (نُجِّيَ) بضمِ النونِ الأولى وفتحِ الثانيةِ وتشديدِ الجيمِ فاستثقلَ توالي مثلينِ فحذفتُ الثانيةُ كما حذفتُ النونُ من الفعلِ (نَزَّلَ) في قوله تعالى [وَنُزِّلَ

الْمَلَأِكَةُ تَنْزِيلًا] في سورة الفرقان على قراءة من ضمَّ اللامَ على أنه فعلٌ مضارعٌ حذفتُ نونه الثانيةً.²

➤ أن يكونَ (نُجِّيَ) فعلٌ ماضٍ مبني للمفعول، وسكنت لामه للتخفيف.

➤ أن (نجي) فعل ماضٍ مسند لضمير المصدر: أي نجي النجاء المؤمنين كما تقدم في الوجه الأول، غير أن (المؤمنين) ليس منصوبًا به بل منصوب بفعل مقدر.³

قد اختلفَ النحاةُ خلافًا صريحًا في مسألة إقامةِ الجارِّ أو الظرفِ أو المصدرِ نائبًا للفاعلِ مع وجودِ المفعولِ بهِ فما حكم نيابةِ غيرِ المفعولِ بهِ إذا وُجدَ المفعولِ بهِ؟

¹ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج311/06.

² - السمين الحلبي: الدر المصون في علم الكتاب المكنون، ج477/08.

³ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج311/06.

يقول ابن مالك¹:

ولا ينوبُ بعضُ هَذي إن وُجِدَ *** في اللفظِ مَفْعولٍ بِهِ ، وقد يَرِدُ

اختلفت الآراء على ثلاثة أوجهٍ هي:

الأول: مذهب البصريين إلّا الأخفش وأبا عبيد إذ يتعينُ عندهم نيابة المفعول بهِ عن الفاعل مع وجود المصدر أو الجار والمجرور أو الظرف نحو : ضربَ الشرطيُّ زيدًا ضربًا شديدًا يومَ الجمعةِ أمامَ الأميرِ في داره²، وعند بناء الفعل (ضرب) للمجهول يتعين للبصريين أن يكون المفعول به (زيدًا) هو النائبُ عن الفاعلِ : ضربَ زيدٌ ضربًا شديدًا يومَ الجمعةِ أمامَ الأميرِ في داره.

الثاني: مذهب الكوفيين وعندهم يجوز نيابة غير المفعول بهِ مع وجوده سواء تقدّم أو تأخّر فيجوز: ضربَ ضربٌ شديدٌ زيدًا، فهنا ناب المصدرُ عن الفاعلِ مع وجودِ المفعولِ بهِ وتأخّره، ويجوز أيضًا ضربَ زيدًا ضربٌ شديدٌ فهنا ناب المصدرُ عن الفاعلِ مع وجودِ المفعولِ بهِ وتقدّمه واستدلّوا لذلك بقراءة أبي جعفر [لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ].³

الثالثُ: مذهب الأخفش وفيه تفصيلٌ

✓ إذا تقدّم غير المفعول بهِ على المفعول بهِ جاز : أن يكون كلّ واحدٍ منهما نائبًا عن الفاعلِ: ضربَ في الدارِ زيدٌ ويجوزُ أيضًا ضربَ في الدارِ زيدًا.

¹ - ابن مالك الأندلسي: متن الألفية، المكتبة الشعبية، بيروت - لبنان، ص 18.

² - ينظر ابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك ج 337/01.

³ - ينظر المصدر نفسه: ج 337/01.

✓ إذا تقدّم المفعول به على غيره تعيّن نيابة المفعول به عن الفاعل نحو : ضُربَ زيدٌ
في الدّار ولا تجوز مع الجارّ والمجرور في نيابة الفاعل نحو : ضُربَ زيدًا في الدّار
لأنّ المفعول به متقدّم.

قال رؤبة بن العجاج¹:

لَمْ يُعْنَ بِالْعُلَيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا *** وَلَا شَفَى ذَا الْعَيِّ إِلَّا ذُو هُدَى

ففي قوله (لم يعن بالعلياء إلا سيّدًا) ناب الجارّ والمجرور (بالعلياء) عن الفاعل والمفعول
به موجود (سيّدًا) وهذا شاهد لما ذهب إليه أهل الكوفة والأخفش ومنع ذلك أهل البصرة
ويرون أنّه من الضرورة الشعرية.

يقول ابن الشجري: "إنّ الفراء هو الذي روى البيت على أنّ (ننجي) مبني للمفعول وأتته
مسند إلى المصدر المقدّر".²

وفي حقيقة الأمر الفراء قد لحن القراءة إلى جانب هذا القول والتخريج الذي ذكره ابن
الشجري جاء بعد تلحين القراءة من أصلها يقول الفراء: "كأنّه احتمل اللحن ولا نعلم جهة إلاّ
تلك لأنّ ما لم يبيّن فاعله إذا خلا باسم رفعه"³.

والتقدير عند الفراء وكذلك نجى هو أي النجاء نجى المؤمنين.⁴

¹ - البيت يُنسب لرؤبة بن العجاج وهو من الزيادات في ملحق ديوانه وليس من أراجيز ديوانه، تصحيح وترتيب وليم ابن
الورد، دار ابن قتيبة، الكويت ص 173. وقبله قوله:

وقد كفى من بدئه ما قد بدا *** وإن ثنى فالعود كان أحدا

² - ابن الشجري هبة الله: أمالي ابن الشجري، ج519/02.

³ - الفراء أبو زكريا: معاني القرآن، ج210/02.

⁴ - نفسه: ج210/02. البحر المحيط لأبي حيان، ج311/06.

ومِمَّن لَحَنَ القِراءَةَ أَيْضًا إلى جانب الفارسيّ والفراء الزجاج حين قال في معانيه: " فأما ما رُوي ن عاصم بنون واحدة فلحن لا وجه له لأنّ ما لا يسمى فاعله لا يكون بغير فاعل".¹
وذهب مذهب تضعيف القراءة (نَجِي) ابن أبي مريم وردّ جميع التخريجات النحوية التي تدعّمها.²

وأيضاً قد ردّ الزمخشري قول الفراء ووصفه بالمتعسف فقال: " ومن تمحل لصحته فجعله فعل وقال: نجي النجاء المؤمنين فأرسل الياء وأسنده إلى المصدر ونصب المؤمنين بالنجاء فمتعسفٌ باردٌ التعسف".³

وانتصر القرطبي لرأي الفراء وقال به: " أي: كذلك نجي النجاء المؤمنين"⁴ واستشهد بقول الشاعر:⁵

فَلَوْ وُلِدَتْ قَفِيرَةٌ جَرَوْ كَلْبٌ * * * لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجَرِّ الْكَلَابَا

والمعنى لسبّ هو أي السبّ بذلك الجرّ فأقام الجار والمجرور مقام الفاعل ونصب الكلاب وهو مفعول به.

قال ابن الخبّاز مقوياً رأي الكوفيين والأخفش في جواز إقامة غير المفعول به مع وجوده: " وذهب قوم إلى أنه لا يجوز إقامة المصدر مقام الفاعل إذا كان في اللفظ مفعول به والذي احتجّوا به مخرّج على غير ما فهموا".¹

¹ - الزجاج أبو إسحاق: معاني القرآن وإعرابه، ج403/03.

² - ينظر: الموضح في وجوه القراءات وعللها لابن أبي مريم، ص 276.

³ - الزمخشري جار الله: تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ص 685.

⁴ - القرطبي أبو بكر: الجامع لأحكام القرآن، ج276/14.

⁵ - البيت لجريير في خزنة الأدب ج337/01، وبلا نسبة عند ابن يعيش ج75/07، الخصائص ج397/01، ابن الشجري، ج518/02، وفي ديوان جريير البيت غير موجود .

وانتصر ابن مالك أيضاً للأخفش ومن وافقه فقال: "وأجاز هو والكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجوده وبقولهم أقول إذ لا مانع من ذلك مع أنه وارد عن العرب".²

في ختام هذه المسألة يظهر أن ما ذهب إليه الأخفش ونحاة الكوفة هو الأرجح وذلك لما ورد من أدلة تدعم ذلك من القرآن الكريم قال تعالى ﴿ وَكَذَلِكَ نُحْيِي الْمُؤْمِنِينَ ﴾ وقال تعالى ﴿ لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ على قراءة أبي عامر وأبي جعفر توالياً، وأيضاً ما ورد من أشعار للعرب منها:

قول الشاعر³:

إِنَّمَا يُرْضِي الْمُنِيبُ رَبَّهُ *** مَادَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرِ قَلْبِهِ

وقول آخر⁴:

أُتِيحَ لِي مِنَ الْعِدَى نَذِيرًا *** بِهِ وَقِيْتُ الشَّرَّ مُسْتَنْطِيرًا

وفي الأخير فإنه لا مجال للقياس في القراءة لأنها سنة متبعة بالأخذ من أفواه الرجال؛ كما قال تعالى ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ﴾⁵ وكما جاء عن غير واحد من السلف، فقد روى البيهقي وغيره عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: "القراءة سنة متبعة" ومن المعلوم

¹ - ابن الخباز: توجيه اللمع في شرح اللمع لابن جني، تحقيق فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة- مصر، ط01، 1423هـ-2002م، ص 132.

² - ابن مالك الأندلسي: شرح التسهيل، ج02/59.

³ - التخريج: الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك ج02/149؛ وشرح التصريح ج01/291؛ والمقاصد النحوية ج02/519.

⁴ - البيت ينسب ليزيد بن القعقاع في شرح شذور الذهب ص 163، ومن دون نسبة في البحر الحيط ج06/311.

⁵ - سورة القيامة: الآية 18.

أنَّ القراءة متبعة لا تجوز بالقياس، فلا داعي للطعن في القراءة وحملها على الشذوذ ومسألة إقامة غير المفعول به مع وجوده ثابت في اللغة العربية وما ذهب إليه الأخفش ونحاة الكوفة أقوى وأرجحُ والبصرة قد حجّرت واسعا في هذه المسألة وضيقته.

مسائل متفرقة

- 1- مَحَلُّ مَنْ.
- 2- الإضافة من باب التسامع.
- 3- العطف على الضمير المتصل المرفوع.
- 4- الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول.
- 5- تعدّي سَمِعَ لمفعولين.
- 6- تعلّق "الباء" بالفعل المحذوف.
- 7- علامة الضمير في قراءة "إمّا يبلغان"
- 8- نصب المضارع على الصرف بعد الواو.
- 9- تقديم الحال على صاحبها.

مسألة: محلّ "من"

قال تعالى ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾.¹

موضع الشاهد: ﴿من﴾.

قال أبو حيان: "قال أبو عليّ: في موضع نصبٍ بفعلٍ محذوفٍ أي: يعلم من يضل، ودلّ على حذفه (أعلم)".²

قال أبو عليّ الفارسي: "ونظيرُ هذا عندي أنا قوله [إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ] (من) وما بعدها من الجملة التي هي استفهام في موضع نصبٍ بفعلٍ دلّ عليه (أعلم)".³

مناقشة المسألة:

اختلف أهل النحو في إعراب (من) في الآية الكريمة على أقوال ذكر منها أبو حيان خمسة وهناك رأي لم يذكره فتصبح بذلك ستة آراء مختلفة كل حسب ما تبين له وترجح، وتناقضها العلماء قبولاً ورفضاً بحسب الاتجاه والمنهج والمنهل، وتفصيل ذكرها كالآتي:

الأول: في محل جر بحرف جر مقدر وينسبُ هذا القول إلى ابن جني والأخفش وابن عطية وأبي البقاء.⁴

¹ - سورة لأنعام: الآية 117.

² - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج213/004.

³ - أبو عليّ الفارسي: المسائل البصريّات، ص 542.

⁴ - ينظر اختيارات ابي حيان النحوية في البحر المحيط جمعاً ودراسة ل بدر الدين بن ناصر البدر، ص240.

الثاني: في محلّ نصبٍ على إسقاطِ الخافضِ ويُنسب لابن جني.¹

الثالث: في موضع نصبٍ بأفعلٍ نفسها وهو قول الكوفيين.²

الرابع: منصوبةٌ بفعلٍ مقدرٍ يدلُّ عليه أفعلٌ وهو قول الفارسيّ.³

الخامس: مرفوعةٌ المحلّ بالابتداء، و(يضلُّ) خبره والجملةُ في موضع نصب بأعلم أي أعلم

أي الناس يضل كقوله لنعلم أي الحزين وهو قولٌ للزجاج.⁴

السادس: في موضع جر بإضافة أعلم إليه.⁵

وبعدَ بسطِ هذه الأقوال وعزوها إلى أصحابها ننتقلُ إلى مناقشتها تضعيفاً وترجيحاً كما هو ماثوثٌ في الآثار النحوية.

الذي ذكره أبو البقاء في كون (من) في محل جر بحرف جر مقدر اعتراض عليه أبو حيان حين قال: "وهذا ليس بجيد، لأنّ مثل هذا لا يجوز إلا في الشعر نحو (زيداً ضربَ السيف) أي: بالسيف".⁶

وقال الطبري: "غير معلوم في كلام العرب اسمٌ مخفوضٌ بغير خافضٍ، فيكون هذا له نظيراً".¹ وهذا الذي ذكره الطبري مردودٌ فقد وردَ سماعاً عند العربِ نظيرُ ذلك ومنه قولهم:²

¹ - السمين الحلبي: الدر المصون في علم الكتاب المكنون، ج126/05.

² - ينظر اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط جمعاً ودراسة ل بدر الدين بن ناصر البدر، ص 240. والدر المصون للسمين الحلبي، ج126/05.

³ - أبو عليّ الفارسيّ: المسائل البصريّات، ص 542.

⁴ - الزجاج أبو إسحاق: معاني القرآن وإعرابه، ج135/01.

⁵ - ينظر اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط جمعاً ودراسة ل بدر الدين بن ناصر البدر، ص240.

⁶ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج213/04.

إِذَا قِيلَ: أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ *** أَشَارَتْ كَلَيْبٍ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ

والشاهد: «أشارت كليب»، حيث جر «كليب» بحرف جر محذوف وهو (إلى)، وهو شاذ. وفيه رواية أخرى ولا شاهد فيها برفع كليب. يقول ابن مالك:³

وَعُدَّ لِازِمًا بِحَرْفِ جَرٍّ *** وَإِنْ حُذِفَ فَالِنَصْبُ لِلْمُنْجَرِّ

وأيضًا قولنا: بكم درهم اشتريتي هذا، فدرهم مجرور بمن المحذوفة، ومنه وقول جرير:⁴

تَمْرُونَ الدِيَارِ وَلَمْ تَعُوجُوا *** كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَنْ حَرَامٌ

على أن حذف الجار منه على سبيل الشذوذ، والجار المحذوف إما الباء، وإما على، فإن المرور يتعدى بهما.

(الديار) اسم منصوب بنزع الخافض وعلامة نصبه الفتحة. والتقدير: (تمرون بالديار)، أو (تمرون على الديار)، والأولى أكثر شيوعاً. والبيت في ديوان جرير⁵ على غير ما ذكر البغدادي:

أَتَمْضُونَ الرُّسُومَ وَلَا تُحَيَّا *** كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَنْ حَرَامٌ

والآية في هذا الباب على هذا التخريج ليست مما قيس على حذفه،⁶ والقرآن حقه أن يُحمل على أفضل الأوجه والبعد عن التأويل إذ لا حاجة إليه هنا بهذا التقدير.

¹ - الطبري محمد بن جرير: جامع البيان عن تأويل أي القرآن، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن، دار هجر للطباعة والنشر، مصر، ط1، 01، 1422هـ - 2001م، ج510/09.

² - ديوان الفرزدق، ص 362 والبيت في ديوانه مثبت بالرفع وفي أغلب كتب النحو بالخفض.

³ - ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج354/01.

⁴ - البغدادي عبد القادر بن عمر: خزنة البغدادي ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ط1، 01، 1406هـ - 1986م، ص118.

⁵ - ديوان جرير، دار بيروت للطباعة والنشر، 1406هـ. 1986م، ص416.

⁶ - ينظر اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط جمعاً ودراسة ل بدر الدين بن ناصر البدر، ص244.

وأما قولهم محلّ نصبٍ على إسقاطِ الخافضِ فاعترض عليه أبو حيان ووصفه بالضعف،
وممن قال بهذا الرأي ابن جنّي في المحتسب : "يؤكد ذلك ظهور الباء بعده معه في قوله

[وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ] وقوله بعده [هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ]"¹ فتعقّبهُ أبو حيان

معتزلاً: "وهذا ليس بجيدٍ لأنّ أفعال التفضيل لا يعمل النصب في المفعول به"².

وذكر الأنباري أنّ الكوفيّين أجازوا في القسّم إضمار حروف الخفض من غير عوض، وأنّ
البصريين لم يجيزوا ذلك ، لأنّ الأصل في حروف الجرّ، أن لا تعمل مع الحذف من دون
عوض.³

وفي صحيح البخاري قول النبي صلى الله عليه وسلم : " صلاة الرجل في جماعة تُضَعَّفُ
على صلاته في بيته وسوقه، خمسٍ وعشرين ضعفاً " والتقدير: على تقدير الباء " ⁴ (بخمسٍ
وعشرين). لكن ما هو مثبتٌ في صحيح البخاري لا شاهد فيه إذ أنّ الرواية واردةٌ بالنصبِ
(خمساً).⁵

والذي ذكره أبو حيان بخصوصِ إعمالِ أفعالِ التفضيلِ في المفعولِ بهِ مختلفٌ فيه على
أقوال:

الأول: قول البصريين إذ يرون أنّ أفعالَ لتفضيلِ لا تعملُ في المفعولِ بهِ.⁶

¹ - ابن جنّي أبو الفتح عثمان: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج229/01.

² - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج213/04.

³ - ابن الأنباري أبو البركات : الإنصاف في مسائل الخلاف ، تحقيق جودة مبروك ومراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة
الخانجي، القاهرة - مصر، ط01، مسألة 78، ص 371.

⁴ - ابن مالك الأندلسي: شرح التسهيل، ج62/03.

⁵ - البخاري محمد بن إسماعيل : صحيح البخاري، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط01، 1423هـ - 2002م، كتاب
صلاة الجماعة والإمامة، 30 باب فضل صلاة الجماعة، حديث رقم 647، ص163.

⁶ - ابن مالك أبو جمال الدين: شرح الكافية الشافية، ج1141/02.

الثاني: قول الكوفيين فهم يرون أنّ أفعال التفضيل يعملُ النصبَ في المفعول به¹.

الثالث: قول بعض النحاة أنّ أفعال التفضيل ينصبُ المفعولَ به إذا تجردَ من التفضيل².

وهذا القول أيضاً قد ردهُ النحاةُ مردوداً لافتقاره إلى الشاهد من القرآن والسنة وكلام العرب وما وردَ من أشعار فيعدُّ من الضرورات التي لا يجب أن يُحملَ عليها القرآن.

والذي ذكّر ثالثاً وهو أن تكونَ في موضعِ نصبٍ بأفعلٍ نفسها وهو قول الكوفيين، فقد تبينَ معنا أن أبا حيانَ وغيره من البصريين أن أفعالَ التفضيل لا تعملُ النصبَ في المفعولِ بهِ ، والذي ذهبوا إليهم يُمكنُ التعليقُ عليه إذ أنّ (أعلم) ليست بالضرورة اسم تفضيلٍ فقد تكونُ فعلاً مضارعاً، وعلى هذا فالقول فيه مزيدٌ بحثٍ لأنه يحتاجُ رفعةً بيانٍ وقوةً شاهدٍ.

وأما القول الرابع منصوبةً بفعلٍ مقدرٍ يدلُّ عليه أفعالٌ وهو قول الفارسيّ، ومن أصحّ الأقوال ذكرًا وذلك لسلامته من ردود أهل النحو، ولورود ما قيسَ عليه من كلام العرب ومنه قول العباس بمرداس³:

أَكْرَ وَأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ * * * وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِيسَا

وإذا رجعنا إلى من قال بأنها مرفوعةُ المحلِّ بالابتداء، و (يضلُّ) خبره والجملة في موضع نصب بأعلم أي أعلم أي الناس يضل كقوله لنعلم أي الحزين وهو قولٌ للزجاج⁴ هذا القول من جهة الصناعة ضعيف ، يقول أبو علي : " والاستفهام إنما تعلق عنه الأفعال، ونحو

¹ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج4/213.

² - أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج5/2326.

³ - أبو زيد الأنصاري: النوادر في اللغة، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت- لبنان، ط01، 1981هـ- 1401م، ص260. والبيت غير موجود في ديوان العباس وقد نسبه إليه أبو زيد، ويُنسبُ أيضاً ليزيد بن معاوية.

⁴ - الزجاج أبو إسحاق: معاني القرآن وإعرابه، ج1/135.

أفعل لا يعلق قبله ، كما لا يلغى ، " ، وتبعه أبو حيان فقال : " وهذا ضعيف لأن التعليق فرع عن جواز العمل ، وأفعل التفضيل لا يعمل في المفعول به فلا يعلق عنه .¹

وأما القول السادس أن تكون في موضع جر بإضافة أعلم إليه فهذا فهو مردودٌ من جهة المعنى ، إذ ربنا ليس من المضلين فيضاف إليهم وفي هذا القول والتأويل خطبٌ عظيمٌ من حيث العقيدة ولا يُسلم له على القول الذي ذكره ي قول مكي في مشكل إعراب القرآن : "ولا يحسنُ فيه الإضافة لآتته كفرٌ إذ أفعل لا يضافُ إلا إلى ما هو بعضُهُ فافهمهُ."²

والذي يظهرُ في هذه المسألة أن أبا حيان والفراسي يتفقان في كون (من) منصوبةً بفعلٍ مقدرٍ يدلُّ عليه أفعل وهو أسلم الآراء من حيث المعنى والصنعة النحوية ، وتبعهم في ذلك جمعٌ غفيرٌ من النحاة في شروحهم وتآليفهم إذ أن المعنى يقبله ولا تكلف فتكون فيه (من) وما بعدها من الجملة التي هي استفهام في موضع نصبٍ بفعلٍ دلَّ عليه (أعلم) والذي ذهب إليه الفراسي وأبو حيان هو ما نراه الأقرب للصواب ، ويمكن أيضًا أن نقول أن الذي رأى المسألة من بابِ النصبِ على نزع الخافضِ فقوله مقبولٌ وهو أقلُّ درجةً من حيث القوة والاستدلالُ.

¹ - ينظر اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط جمعاً ودراسة ل بدر الدين بن ناصر البدر، ص251.

² - مكي بن أبي طالب القيسي: مشكل إعراب القرآن، ج267/01.

مسألة الإضافة من باب الاتساع

قال تعالى ﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾¹.

موضع الشاهد: ﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾.

قال أبو حيان: " وجهل النقل أعني في قراءة الإمالة (أبو علي الفارسي) فقال لم يمل أحد من القراء ألف مالك وذلك جائز إلا أنه لا يُقرأ بما لا يجوز إلا أن يأتي ذلك أثر مستفيض."²

قال أيضا: " ومن قرأ بجرّ الكاف فعلى معنى الصفة"³.

وقال في موضع آخر: " وإضافة الملك أو الملك إلى يوم الدين إنما هو من باب الاتساع، والإضافة على معنى (اللام) لا على معنى (في) خلافا لمن أثبت الإضافة بمعنى (في)⁴.

قال أبو علي الفارسي: " اختلفوا في إثبات الألف وإسقاطها من قوله عز وجلّ [مَلِكِ يَوْمِ

الدِّينِ] فقرأ عاصم والكسائي (مالك) بألف ، وقرأ الباقرن (ملك) بغير ألف، ولم يمل

أحد الألف من (مالك)"⁵.

¹ - سورة الفاتحة: الآية 04.

² - أبو حيان الأندلسي : البحر المحيط، ج135/01.

³ - نفسه، ج136/01.

⁴ - نفسه، ج137/ 01.

⁵ - أبو علي الفارسي: الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1428، 01، هـ-2007م، ج07/01-08.

وقال أيضا: " فأما إعراب [مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ] فالجرّ في القراءتين وهو صفةٌ لاسمٍ

مجرورٍ والصفاتُ تجري على موصوفها إذا لم تقطع عنهم لذي أو لمدح¹.

وقال في نفس السّياق: " واعلم أنّ الإضافةَ إلى يوم الدين في كلتا القراءتين من باب :

يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدارِ

أُتسعَ في الظرفِ فُنصبَ نصبَ المفعول به ثمّ وقعت الإضافةُ علةً هذا الحدّ².

مناقشة المسألة:

اختلفَ النحاةُ في إعرابِ لفظِ (مالك و ملك) على القراءتين فمنهم من ذهبَ أنّها صفةٌ ومنهم من ذكرَ أنّها بدلٌ ومنهم من قالَ نصبٌ على النداء والرفع على إضمارِ المبتدأ، أو النّصب على المدح و أيضا على الحال.

قال الزمخشريّ بعد أن ذكر وجوه القراءة معلقاً عليها: " وملك هو الاختيار لأنّه قراءة أهل

الحرمين لقوله ^ع [لِمَنْ أَلْمَلِكُ أَلْيَوْمَ ^ط لِلَّهِ أَلْوَحْدِ أَلْقَهَارِ] وذكر أنّ الإضافة هي

إضافة اسمِ الفاعلِ إلى الظرفِ على طريقِ الاتّساعِ يجري مجرى المفعول به كقولهم : يا

سارقَ الليلةِ أهلَ الدارِ والمعنى على الظرفية ومعناه مالك الأمرِ كلّهِ في يوم الدين³.

¹ - أبو علي الفارسي: الحجّة في علل القراءات السبع، ج40/01.

² - نفسه: ج116/01.

³ - الزمخشريّ جار الله: تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعبون الأفاويل في وجوه التأويل، تحقيق خليل مأمون شيحة، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط1430، 03هـ - 2009م، ج56/01 و57.

وما ذكره الزمخشري أنّ الإضافة على معنى (في) قد خالفه أبو حيان حين قال إنّ الإضافة على معنى (اللام) لا على معنى (في) وهنا كان يقصد الزمخشري لآته أثبت الإضافة بمعنى (في).

قد تكلم أهل العلم في هذه المسألة حين قسموا الإضافة إلى معنوية ولفظية وذكروا أنّ الإضافة المعنوية تنقسم ثلاثة أقسام: المقدرة بـ(في) والمقدرة بـ(من) والمقدرة بـ(اللام)¹، وقد ذكر في ذات السياق أنّ أكثر التحويين لم يُثبت مجيء الإضافة بمعنى (في)².

وقد عرّف علماء النحو (في) بقولهم: "الحرف المفيد للوعاء والظرفية هو (في)..... وذلك أنّ الأزمنة والأمكنة لما كانت أوعية للأحداث دلت ألفاظها على المعنى المستفاد من (في) ولا يلزم من تقديرها بناء الظرف، لآته لا يلزم من التّقدير التّضمن"³.

وقد وافق الزمخشري في الإضافة بمعنى (في) ابن أبي مريم حين قال: "والمعنى الملك في يوم الدين"⁴.

قال أبو القاسم الزجاجي في الجمل: "اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي كان مضافاً إلى ما بعده وجرى مجرى الأسماء في الإضافة"⁵، وقد ذكر ابن بابشاذ أثناء شرحه في هذا الباب فقال: "والمُرَادُ غَيْرُهُ لِأَنَّ الشَّيْءَ لَا يُضَافُ إِلَى صِفَتِهِ كَمَا لَا يُضَافُ إِلَى نَفْسِهِ"¹.

¹ - ابن هشام الأنصاري: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تصحيح وتفتيح محمد أبو الفضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط1422، 01، 2001م، ص175.

² - ينظر: نفسه: 175.

³ - ابن النحوية: شرح ألفية ابن معط المسمى (حرز الفوائد وقيد الأوابد)، دراسة وتحقيق عبد الله بن فهد النقي، جامعة أم القرى - السعودية، 1421هـ-2001م، المجلد الأول، من أوله إلى نهاية باب التوابع - رسالة دكتوراه دراسة وتحقيق.

⁴ - ابن أبي مريم: الموضح في وجوه القراءات وعللها، ج230/01.

⁵ - ابن بابشاذ الطاهر: شرح جمل الزجاجي، تحقيق حسين علي لفنة السعدي، رسالة دكتوراه - جامعة بغداد، ص195.

وقد ذكر أبو حيان أنّ المعنى للاستقبالِ فقال: " وإن كانت بمعنى الاستقبالِ، وهو الظاهرُ ² وما قاله أبو حيان يستقيمُ وعلمَ النَّحوِ لأنَّ اسمَ الفاعلِ في كلامِ العربِ قد يُضافُ إلى ما بعده وهو بمعنى المُستقبلِ وهذا على من قرأ(مالك) بألفٍ ، وأبو عليّ الفارسيّ قد تحدّثَ عن هذه المسألةِ بعمقٍ في كتابه الحجةِ وتشعبَ في الأمثلةِ والاستشهادِ والقياسِ وهنا قال أبو رفيدة: " حتى استغرق حديثه عنها ما يزيدُ عن ثلاثين صفحة، كلّ ذلك في أسلوبٍ منطقيٍّ عميقٍ يحتاجُ في معظمه إلى الفكرِ الطويلِ والتخصّصِ الدقيقِ ممّا لا يستطيعه أغلبُ القارئين ³ .

وقد عارضَ الباقلويّ رأيَ الفارسيّ وأبي حيانَ حين ذكر أنّ الوجهَ الظاهرَ يكون على البدلِ فقال: " ثبت أنّ جرّ (مالك) إنّما هو على البدلِ ممّا قبله لا على الصفةِ ⁴ ، وهذه مخالفةٌ صريحةٌ لرأيي أبي عليّ وأبي حيانَ ومن هنا نحوهما كالأخفشِ والنّحاسِ والزمخشريّ والزجاجِ وغيرهم.

ووجهُ اعتراضِ الباقلويّ حين ذكر أنّ اسمَ الفاعلِ إذا كان بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ وكان مضافاً لم يكن الإضافةُ فيه للتعريفِ بل يفيدُ التنكيرَ كما لو كان غير مضافٍ ⁵.

¹ - نفسه : 306.

² - أبو حيان الأندلسي : البحر المحيط، ج1/136.

³ - إبراهيم عبد الله رفيدة : النَّحو وكتب التفسير ، الدار الجماهيرية للنشر والإعلان والتوزيع، بنغازي - ليبيا، ط03، 1399هـ-1990م، ج1/497.

⁴ - الباقلوي أبو الحسين: الاستدراك على أبي عليّ في الحجة، تحقيق محمد أحمد الدالي، مكتبة البابطين المركزية للشعر العربي، الكويت، 1428هـ-2007م، ص57.

⁵ - نفسه: ص57.

وقد أجاب أبو حيان عن هذا الإشكال بوجهين " فالوجه الأول إنّه لا يتعرف بما أضيفت إليه وتكون الإضافة طلباً للتخفيف والثاني أن يتعرف به إذا كان معرفة أي إضافة على جهة التعريف"¹.

قال الأخفش في معاني القرآن: "قرأها قوم (مالك) نصباً على الدعاء وذلك جائز يجوز فيه النصب والجر، وأمّا قوله (مالك يوم الدين) فإنّه من صفة الله عزّ وجلّ"².

وقد ذكر القرطبي³ حين تحدث عن هذه الآية: "فيه أربع لغات: مَالِكٍ وَمَلِكٍ و مَلِكٍ مخففة من مَلِكٍ ومليك قال الشاعر⁴:

وَأَيَّامٍ لَنَا عُرٌّ طَوَالٍ *** عَصَيْنَا الْمَلِكَ فِيهَا أَنْ نَدِينَا

وقال آخر⁵:

فَأَقْنَعُ بِمَا قَسَمَ الْمَلِيكُ فَإِنَّمَا *** قَسَمَ الْخَلَائِقَ بَيْنَنَا عَلَامَهَا

وقد أفاض أبو جعفر النحاس في هذه المسألة فذكر أنّه يجوز في العربية خمسة وعشرون وجهاً على لغاته الأربع وذكر الجرّ على النعت والرفع على إضمار المبتدأ والصبّ على المدح وعلى النداء وعلى الحال، كما يجوز النصب على النعت على قراءة النصب فبهذا

¹ - ينظر: البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، ج1/137.

² - الأخفش الأوسط: معاني القرآن، ص13.

³ - القرطبي أبو بكر: الجامع لأحكام القرآن، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط1، 1427هـ - 2006، ج1/215.

⁴ - ديوان عمر بن كلثوم: تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ط1، 1411هـ - 1991م، ص71.

⁵ - ديوان لبيد بن ربيعة العامري: دار صادر، بيروت - لبنان، ص179.

تكونُ الوجوهُ وصلتُ أربعةً وعشرينَ وجهاً وقالَ إنّ الوجّهَ الخامسَ على أنّ (مَلَك) فعلٌ ماضٍ¹.

واعترض ابن الأنباري حين أنكر على من قرأ (مالك) بعدم جواز أن يكون مجروراً على الصفة وأثبت أنّ البديل هو الأظهر فقال: "من قرأ (مالك) لم يجز أن يكون مجروراً على الصفة كما ذكر النحاس بل على البديل لأنّ (مالك) اسمُ فاعلٍ من المَلِكِ جارٍ على الفعلِ و اسمِ الفاعلِ إذا كان للحالِ أو للاستقبالِ فإنّه لا يكتسبُ التعريفَ من المضافِ إليه، وإذا لم يكتسبُ التعريفَ كان نكرةً والنكرة لا تكونُ صفةً للمعرفة فوجب أن يكون مجروراً على البديل لا على الصفة"².

وقد توسّع في ذكر الأوجه فبلغ بها واحداً فوق الثلاثين وذلك حين قال: "وفيها في العربية أحدٌ وثلاثون وجهاً، يقال: مالك بالجرّ على البديل والرفع على تقدير مبتدأ وعلى النداء وعلى البديل على قراء من قرأ [ربّ العالمين بالنصب فهذه ستة أوجه]³.

وقد رجح أبو عبيدة في مجاز القرآن النصب على النداء فقال: "[مالك يوم الدين] نصب على النداء وقد تحذف ياء النداء مجازاً: يا مالك يوم الدين لأنّه يخاطبُ شاهداً"⁴.

وقد وافق العكبري ابن الأنباري في اعتراضه حين ذكر ستة تخريجاتٍ على اختلاف القراءات وحين ذكر [مالك] قال: "يكون جرّه على البديل لا على الصفة لأنّ المعرفة لا

¹ - ينظر: إبراهيم عبد الله رفيده: النحو وكتب التفسير 476 و477، إعراب القرآن للنحاس: ج1/172.

² - ابن الأنباري أبو البركات: البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه ومراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية للكتاب، 1400هـ - 1980م، ج35/01.

³ - نفسه ص35 و 36.

⁴ - أبو عبيدة المثني: مجاز القرآن، تعليق محمد فؤاد، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، 1374هـ - 1953م، ج23/01 و24.

توصفُ بالانكسرة لأنَّ اسمَ الفاعلِ إذا أُريدَ به الحال أو الاستقبال لا يتعرّفُ بالإضافةِ وفي الكلام حذفُ مفعولٍ بهِ تقديرُهُ: مالك أمر يوم الدين¹.

وقد ذكرَ أبو حيانَ أنَّ البدلَ بالصفاتِ ضعيفٌ²، ولكنّه وافقَ الفارسيَّ حين ذكر: "وإضافةُ الملكِ أو الملكِ إلى يوم الدين إنما هو من باب الاتّساع"³ وذلك لأنَّ أبا عليّ الفارسي قال: "أُتسعَ في الظرفِ فُنصبَ نصبَ المفعولِ بهِ ثم وقعتِ بالإضافةُ على هذا الحدِّ"⁴.

وذهب المذهبُ نفسهُ مكي بن أبي طالب القيسي في مشكل الإعراب في كون (يوم الدين) ظرفاً جُعِلَ مفعولاً على السعةِ فقال: "[يوم الدين] ظرفٌ جُعِلَ مفعولاً على السعةِ فلذلك أُضيفَ إليه [ملك] وكذلك في قراءة [مالك] بالألفِ، فأما من قرأ مالك فلا ب من تقدير مفعولٍ محذوفٍ تقديرُهُ: مالك يوم الدين الفصل والقضاء ونحوه لأنَّهُ متعدٌّ"⁵.

ووافقهُ ابن الأنباري فيما ذهب إليه حين قال: "[يوم الدين] ظرفٌ جُعِلَ مفعولاً على السعةِ فلذلك أُضيفَ إليه"⁶.

ورجح الألويسي هذا الرأيَ فجعل إضافة مالك إلى يوم الدين على التوسع وذكر أنَّ الظرفَ المتصرفَ كيوم وليلة لك أن تتوسعَ فيهما بأن ترفعَ وتجرَّ وتتصبَّ من غير تقدير (في)⁷.

¹ - ينظر أبو البقاء العكبري: التبيانُ في إعراب القرآن ص 12 و 13.

² - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج 136/01.

³ - نفسه ج 137/01.

⁴ - أبو عليّ الفارسي: الحجّة في علل القراءات السبع ج 116/01.

⁵ - مكي بن أبي طالب القيسي: مشكل إعراب القرآن، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة اقم الأول، ط 02، 1405 هـ - 1984 م، بيروت - لبنان، ص 68 و 69.

⁶ - أبو البقاء العكبري: التبيانُ في إعراب القرآن ص 35.

⁷ - الألويسي شهاب الدين: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ج 84/01.

من هنا يتبين أنه لا خلاف في الاتساع من حيث الظرف و به قال سيبويه والشوكاني في فتح القدير¹ وابن يعيش² وابن الأنباري³ وغيرهم ممن سبق ذكرهم.

في ختام هذه المسألة نقول إن ما ذكره أبو حيان من جهل أبي علي لقراءة الإمالة لا يتجه ولا يصح لأن أبا علي كان يقصدُ القراء السبع ولا يتعداهم لغيرهم في أي موضع كان وهذا واضحٌ جليٌّ من خلال عنوان الكتاب .

وأما موافقة أبي حيان للفرسي ي كون (ملك ومالك) بجر الكاف على معنى الصفة فهو الأظهر نظرًا لأنه قول جمهور النحاة ولم يخالفهم فيه إلا بعض أهل الصنعة لأن إضافة (مالك) إلى (يوم الدين) فُصِدَ بها الوصف باسم الفاعل من غير اختصاص بزمان دون آخر فيصح أن يكون (يوم) مجرورًا بإضافة (ملك) أو (مالك) إليه و (الدين) مجرورٌ بإضافة (يوم) إليه وقد ذكر سيبويه⁴ أن هذه الإضافة من باب " يا سارق الليلة أهل الدار فاتسع في الظرف فنصب نصب المفعول به و أنشد قول الشاعر⁵:

وَيَوْمَ شَهَدْنَاهُ سَلِيمًا وَعَامرًا * * * قَلِيلًا سِوَى الطَّعْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ

¹ - ينظر الشوكاني محمد بن علي : فتح القدير الجامع بين فني الرواية والتفسير من علم التفسير، دار النوادر، الكويت 1431هـ - 2010م، ج22/01.

² - ينظر ابن يعيش أبو البقاء : شرح المفصل للزمخشري، تقديم إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيوض، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1422هـ - 2001م، ص334.

³ - ينظر أبو البقاء العكبري: التبيان في إعراب القرآن ص35.

⁴ - ينظر سيبويه : الكتاب ، ج175/01.

⁵ - من شواهد سيبويه المجهولة ج178/01 وفي بعض الروايات (يومًا) ، وسليم وعامر : قبيلتان، والنوافل : الغنائم .والطعن.

مسألة: العطف على الضمير المتصل المرفوع

قال تعالى ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ

بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾¹.

موضع الشاهد: ﴿وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾

قال أبو حيان: "وقد أجاز أبو علي في توجيه الرفع وحوهاً : الأول: أن الواو عاطفة جملة على جملة، كما تعطف مفرداً على مفرد، فيكون : والعين بالعين جملة اسمية معطوفة على جملة فعلية.... الثاني: أن الواو عاطفة جملة على المعنى أي قل لهم النفس بالنفس وهذا العطف هو من العطف على التوهم... الثالث: أن تكون الواو عاطفة مفرداً على مفرد أي النفس هي والعين، وكذلك ما بعدها."²

قال أبو علي الفارسي: "فأما من رفع بعد النصب فقال: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ

وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾ فحجته أنه يحتمل ثلاثة أوجه:

أحدها: أن الواو عاطفة جملة على جملة، كما تعطف مفرداً على مفرد.

الوجه الثاني: أنه حمل الكلام على المعنى.

¹ - سورة المائدة: الآية 54.

² - ينظر البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، ج 506/03.

الوجه الثالث : أن يكون عطف قوله [والعين] على الذكر المرفوع في ظرف الذي هو الخبر وإن لم يؤكد المعطوف عليه بالضمير المنفصل.¹

مناقشة المسألة:

اختلفوا في الرفع والنصب من قوله تعالى : (أنّ النفس بالنفس)، إلى قوله : (والجروح قصاص)، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر : "أنّ النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن، ينصبون ذلك "والجروح" بالرفع، وقرأ نافع وعاصم وحمزة بنصب ذلك كله، وروى الواقي عن نافع "والجروح" بالرفع، وقرأ نافع وعاصم وحمزة بنصب ذلك كله، وروى الواقي عن نافع "والجروح" رفعا، وقرأ الكسائي "أنّ النفس بالنفس"، نصبا ورفع ما بعد ذلك كله، كلهم ثقل الأذن إلا نافعا فإنه خففها في كل موضع من القرآن.²

وقراءة الرفع أمانا هي التي عرض أبو حيان توجيهها في تفسيره انطلاقاً من قول أبي عليّ الفارسي في كتابه الحجّة، وقد بيّن أهل العلم على اختلاف أمصارهم هذا الخلاف رفعا ونصبا.

يقول الأخفش: "إذا عطف على ما بعد (إنّ) نصب، والرفع على الابتداء؛ كما تقول : (إنّ زيدا منطلق، وعمرو ذاهب)، وإن شئت قلت: (وعمرًا ذاهبًا)؛ نصب ورفع.³

وفي السياق نفسه قال الفراء: "فإذا رفعت العين أتبع الكلام العين، وإن نصبت فجائز، وقد كان بعضهم ينصب كله.⁴

¹ - ينظر: الحجّة في علل القراءات السبع لأبي عليّ الفارسي، ج414/02.

² - ابن مجاهد: كتاب السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة- مصر، ص244.

³ - الأخفش الأوسط: معاني القرآن، ص282.

⁴ - الفراء أبو زكريا: معاني القرآن، ج310/01.

وقد استدل أهل الكوفة لمذهبهم بالسما ع والقياس والتعليل ومنه قوله تعالى [عَمَّهُرٌ شَدِيدٌ

الْقَوَى ﴿٥﴾ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى ﴿٦﴾ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى] ¹ فعطف الضمير المنفصل

(هو) بالواو على الضمير المستتر في الفعل (استوى).

ومنه قول عمر بن أبي ربيعة ²:

قلت إذا أقبلت وزهرٌ تَهَادَى *** كَنَعَاجِ الْمَلَا تَعَسَّفَن رَمَلَا

والشاهد فيه: قوله: "أقبلت وزهر" حيث عطف "زهر" على الضمير المستتر في "أقبلت" من غير فصل، والوجه فيه أن يقال: "أقبلت هي وزهر"، لتأكيد الضمير المستتر.

وقال جرير بن عطية ³ يهجو الأخطل:

وَرَجَا الْأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ *** مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌّ لَهُ لَيْنَالَا

والشاهد فيه: عطف (وأب) على الضمير المرفوع في (يكن) فدلّ على جوازه كالعطف على الضمير المنصوب المتصل.

وقد أشار ابن مالك إلى هذه المسألة فقال: ⁴

وإن على ضميرِ رَفَعٍ مُتَّصِلٍ *** عَطَفْتَ فَاوْفَصِلُ بِالضَّمِيرِ الْمُتَّفَصِّلِ

أو فاصِلٍ ما وِلا فُصِّلَ يَرِدُ *** فِي النِّظْمِ فَاشْيَا وَضَعْفَهُ اعْتَقَدُ

¹ - سورة النجم: الآية 05 و 06.

² - ديوان عمر بن أبي ربيعة: ص 305.

³ - ديوان جرير: ص 362.

⁴ - ابن مالك الأندلسي: متن الألفية، ص 35.

يقول ابن عقيل معلقاً على قول ابن مالك: "إذا عطفت على ضمير الرفع المتصل وجب أن تفصل بينه وبين ما عطفت عليه بشيء ، ويقع الفصل كثيراً بالضمير المنفصل".¹

وقد اعترض أبو حيان على قول الكوفيين فقال: "ولا يجوز عند البصريين العطفُ بلا تأكيد، أو فصلٍ يقومُ مقامَ التأكيد، أو فصل بلا بين حرف العطف والمعطوف، وما سوى ذلك ضرورةً، أو شاذُّ، وقد روي ((قم وزيد))."²

ومنه ما ورد عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُؤَيَّقَاتِ ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا هُنَّ ؟ قَالَ : الشِّرْكَ بِاللَّهِ ، وَالسَّحْرُ."³

وقد ورد في الحديث النبوي الشريف ما يدعم رأي أهل الكوفة ومنه ما جاء في صحيح مسلم: "سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، يَقُولُ: وَضِعَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عَلَى سَرِيرِهِ، فَتَكَفَّفَهُ النَّاسُ يَدْعُونَ وَيُبْنُونَ وَيُصَلُّونَ عَلَيْهِ، قَبْلَ أَنْ يُرْفَعَ، وَأَنَا فِيهِمْ، قَالَ فَلَمْ يَرْعُنِي إِلَّا بِرَجُلٍ قَدْ أَخَذَ بِمَنْكِبِي مِنْ وَرَائِي، فَالْتَقَتُ إِلَيْهِ فَإِذَا هُوَ عَلِيٌّ، فَتَرَحَّمَ عَلَيَّ، وَقَالَ: مَا خَلَفْتَ أَحَدًا أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ أَلْقَى اللَّهَ بِمِثْلِ عَمَلِهِ مِنْكَ، وَإِيمُ اللَّهِ إِنَّ كُنْتُ لِأَظُنُّ أَنْ يَجْعَلَكَ اللَّهُ مَعَ صَاحِبَيْكَ، وَذَلِكَ أَنِّي كُنْتُ أَكْثَرُ أَسْمَعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : «جِئْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَدَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَخَرَجْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَإِنْ كُنْتُ لِأَرْجُو، أَوْ لِأَظُنُّ، أَنْ يَجْعَلَكَ اللَّهُ مَعَهُمَا»."⁴

¹ - ابن عقيل بهاء الدين : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج197/02.

² - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج306/01.

³ - ينظر : صحيح البخاري للبخاري محمد بن إسماعيل : كتاب الطب، باب الشرك والسحر من المويقات، حديث رقم، 5764، ص1459.

⁴ - مسلم بن حجاج: صحيح مسلم، تحقيق محمد بن نظر الفاريابي، دار طيبة، القاهرة-مصر، 1427هـ-2006م، ط01، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عمر رضي الله عنه، الحديث رقم: 2389.

وما وردَ في صحيح البخاري: "حدثنا أبو اليمان أَخْبَرَنَا شَعِيبٌ عَنِ الزَّهْرِيِّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عُمَرَ قَالَ كُنْتُ أَنَا وَجَارٌ لِي مِنَ الْأَنْصَارِ فِي بَنِي أُمِيَّةَ".¹

يقول ابن مالك مفصلاً في هذه الأحاديث: "وتضمن الحديث الثاني والثالث صحة العطف على الضمير المرفوع المتصل، غير مفصول بتوكيد أو غيره، وهو مما لا يجيزه النحويون في النثر، إلا على ضعف، ويزعمون أن بابهُ الشعر والصحيحُ جوازُهُ نثراً ونظماً".²

ومما سبق يتبين أن ما ذهب إليه الفارسي هو الأجود في العربية و ما يقره علماء الكوفة وأنكره أهل البصرة وتبع أبو حيان قول البصريين ونصره، والذي نراه أن قول أهل الكوفة أسلم وأرجح إذ ورد ما يقويه على غيره نثراً ونظماً كما سبق.

مسألة: الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول

قال تعالى ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفاً وَعَدِهِ رُسُلُهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ﴾.³

موضع الشاهد: ﴿مُخْلِفاً وَعَدِهِ رُسُلُهُ﴾.

قال أبو حيان: "قال أبو علي: وهذا مما يقلب، هذا ليس فيه إشكال، وفي القرآن: [فلا

تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفاً وَعَدِهِ رُسُلُهُ] انتهى. والقلبُ عند أصحابنا مطلقاً لا يجوز إلا في

¹ - ينظر: صحيح البخاري للبخاري محمد بن إسماعيل: كتاب العلم، باب التناوب في العلم، الحديث رقم: 89.

² - ابن مالك جمال الدين: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق طه محسن، مكتبة ابن تيمية، 1413هـ - 1992م، ص 26.

³ - سورة إبراهيم: الآية 47.

الضرورة، وأمّا قولُ الشّاعر فليسَ من بابِ القلبِ بل من بابِ الاتّساعِ في الظرفِ. وأمّا الآيةَ فأخلفَ يتعدى إلى مفعولين ، وكان يضيف إلى أيّهما شئتَ فليس من باب القلب، ولو كان :
[فَعَمِيَّتْ _ عَلَيكُم] من بابِ القلبِ كان التعدي بعن دون علي".¹

قال أبو عليّ الفارسيّ: " فيكون هذا كقولهم : أدخلتُ القلنسوةَ في رأسي، ونحو ذلك ممّا يقلبُ إذا لم يكن فيه إشكال".²

مناقشة المسألة:

أورد أبو حيان الخلاف في الآية الكريمة وفصل فيها من حيثُ الخلافُ، ولم يذكر قول الفارسي في هذا الموضع وإتّما ذكره في موضعٍ آخر يتصل سياقاً بهذا الموضع وهو مثبتٌ في سورة هود من تفسيره وهذا كلّه في سياق ا لفصل بين المضاف والمضاف إليه، ومحلّ الشاهد قراءة الجمهور بإضافة اسم الفاعلِ إلى (وعده) وهو المفعول الثاني، ونصب (رسله) وهو المفعول الأول، ففصل بين (مُخْلَفَ) و(رُسْلِهِ) بالمفعول وهو (وَعْدَةٌ)؛ لأنّ المضاف اسمُ فاعلٍ، واسمُ الفاعلِ شبيبةٌ بالمضاف.

قال أبو حيان: " واختلف في إعرابه قال الجمهور والفراء وقطرب والزمخشري وابن عطية وأبو البقاء: إنّه مما أضيف فيه اسم الفاعلِ إلى المفعول الثاني، كقولهم : هذا معطي درهم زيداً، لما كان يتعدى إلى اثنين جازت إضافته إلى كل واحد منهما؛ فينتصب ما تأخر . وقيل : مخلف هنا متعد إلى واحد ... فأضيف إليه، وانتصب رسله بوعده؛ إذ هو مصدر ينحل بحرف مصدري والفعل".³

¹ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج216/05.

² - أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة في علل القراءات السبع، ج226/03.

³ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج427/05.

ونرى أنّ أبا حيان غير اللفظ عن الفارسي واللفظ على غير ما نقلَ وشتان بين قوله (هذا ليس فيه إشكال) وقوله (إذا لم يكن فيه إشكال) ، وبالتالي فلا إشكال بينهما إذ أنّ القلب لا يجوز عند البصريين كمل نقل أبو حيان وهما يتبعان سيبويه في معظم أقواله .

ونرى أنّ الفارسي قد استشهد بالقلب وهو يقصد التقديم والتأخير لا غير في قول الشاعر:¹

ترى الثورَ فيها مُدخِلَ الظِّلِّ رأسه * * * وسائِرُهُ بادٍ إلى الشمسِ أجمعُ

فالشاهد هنا: مُدخِلَ رأسِهِ الظِّلِّ .

وقول الآخر²:

ما زالَ يوقن من يَوْمِكَ بالغني * * * وسواكَ مانعُ فضلِهِ المحتاجِ

والشاهد هنا: ومانعُ المحتاجِ فضلُهُ .

والشواهد في هذا الباب كثيرة لا حصرَ لها، وبعضهم جعل هذا القلب ضرورة شعرية وليس في القرآن شبيه هذا القلب، غير أنّ هذا القول يحتاج نظر؛ لأنّ القلب لا يجاوز المعنى هنا وإذا لم يكن فيه إخلالٌ بالآية القرآنية فلا مانع منه وهذا هو محلّ الخلاف بين الفارسي وأبي حيان، والراجح ما ذهب إليه الفارسي مع التأكيد على قوله (إذا لم يكن فيه إشكال).

وهذه القراءة مختلفٌ فيها على ما ذكرنا وتشبه قوله تعالى ﴿ قَتَلَ أَوْلَادِهِمَ شُرَكَاءُهُمْ ﴾

فهنا في الكلام تقديمٌ وتأخيرٌ على قراءة ابن عامر بخفض (أولادهم) ورفع (شركاؤهم)، ومنه أيضا قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي ."³ وهنا فصل بالجار

والمجرور بين اسم الفاعل ومفعوله، وهذا الباب شواهد كثيرة كما أسلف الذكر وإنما

الاقتصار على شواهد مدعمة دون الإكثار والإطالة.

¹ - البيت قائله مجهول وهو في الحجة لأبي علي الفارسي، ج226/03.

² - البيت بلا نسبة وهو في النحو الوافي لحسن عباس ، ج54/03.

³ - البخاري محمد بن إسماعيل: صحيح البخاري، كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، بلب ، بلب قول بعد النبي صلى الله عليه وسلم لو كنت متخذا خليلا ، حديث رقم: 3661.

مسألة: تعدي سَمِعَ لمفعولين

قال تعالى ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ﴾¹.

موضع الشاهد: ﴿سَمِعْنَا﴾.

قال أبو حيان: "سمع أن دخل على مسموع تعدي لواحد نحو : سمعت كلام زيد، وإن دخل على ذات وجاء بعده فعل أو اسم في معناه نحو : سمعت زيدا يتكلم، و سمعت زيدا يقول كذا، ففي هذه المسألة خلاف، منهم من ذهب إلى أن ذلك الفعل أو الاسم إن كان قبله نكرة كان صفة لها أو معرفة كان حالا منها، ومنهم من ذهب إلى أن ذلك الفعل أو الاسم في موضع المفعول الثاني لـ (سمع)، وجعل (سمع)، مما يتعدى إلى واحد إن دخل على مسموع وإلى اثنين إن دخل على ذات، وهذا مذهب أبو علي الفارسي."²

قال أبو علي الفارسي: "أفعال الحواس الخمس كلها متعدية نحو : رأيته، وشممته، وذقته ولمسته، وسمعته إلا أن سمعت يتعدى إلى مفعولين، ولا بد من أن يكون الثاني مما يسمع كقولك: سمعت زيدا يقول : ولو قلت سمعت زيدا يضرب أخاك لم يجز . فإن اقتضرت على مفعول واحد وجب أن يكون مما يسمع فإن قلت فقد جاء ف ي التنزيل : [قَالَ هَلْ

يَسْمَعُونَكُمْ] إِذْ تَدْعُونَ [فاقترضت على مفعول واحد وليس مما يسمع فالقول إن المعنى :

¹ - سورة آل عمران: الآية 193.

² - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج148/003.

هل يسمعون دعاءكم فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، كما جاء في الأخرى : [إن

تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُونَ دُعَاءَكُمْ].¹

مناقشة المسألة:

اشتهر عند النحاة أَنَّ الفعلَ (سمعَ) إِنَّمَا يتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ²، قال ابن ملقن : "اختلف النحاة في (سمعتُ) هل يتعدى إلى مفعولين؟ على قولين : أحدهما : نعم، وهو مذهب أبي علي الفارسي في "إيضاحه" قال: لكن لا بد أن يكون الثاني مما يُسمَع، كقولك : سمعتُ زيدًا يقولُ كذا، ولو قلت : سمعتُ زيدًا أخاك لم يجز، والصحيحُ أنه لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد، والفعلُ الواقع بعد المفعول في موضع الحال، أي: سمعتهُ حالَ قوله كذا."³

والأفعال التي تتعدى إلى مفعولين هي من بابِ ظنٍّ وأخواتها إضافة إلى أَنَّ الفعلَ (سمع) ليس من بابِ الفعلِ (أعطى) إذ أَنَّ أعطى أولَ مفعوليه فاعلٌ في المعنى نحو : أعطيتُهُ دينارًا فَإِنَّ المفعولَ الأولَ لابسٌ وآخذٌ، ففيه فاعليةٌ معنويةٌ.⁴

الظاهرُ أَنَّ أفعالَ الحواس لا تتعدى إلى مفعولين والفعلَ (سمع) من هذا البابِ فيبقى على أصله وبابه مثل: أفعال الحواس الخمس المتعدية نحو : رأيتَه، وشممتَه، وذقتَه ولمستَه، وهذا المذهبُ هو ما قاله أبو حيان حين قال: "والصحيح القول الأول."⁵

¹ - أبو علي الفارسي : الإيضاح العضدي، ص170.

² - ابن هشام الأنصاري: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص 192.

³ - ينظر: المسائل النحوية في كتاب التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن ملقن جمعًا وعرضًا ودراسة، رسالة ماجستير لداود بن سليمان الهويميل، جامعة القصيم، السعودية، 1437هـ - 2016م، ص115.

⁴ - ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري، ص 192.

⁵ - ينظر البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، ج148/03.

والذي يتبين من خلال هذا الطرح أنّ سمعَ كغيره من أفعالِ الحواسِ فيتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ وما قال بهِ الفارسيّ شاذًّا مخالفًا لإجماعِ النحاةِ على اختلافِ مشاربهم ومناهجهم ومدارسهم، وقد جعلَ ابنُ آجروم (سمع) في باب (ظنّ وأخواتها) وهذا ممّا يُستغرب منه إذ قال بالمذهبِ الشاذِّ المخالفِ للإجماعِ¹ وما شدَّ في جميعِ الأبوابِ يُحفظ ولا يقاس عليه إن كان رأيه مقبولاً من حيثِ التأويلُ على التفسيرِ الذي ذكره في الآيتين اللتين استدلَّ بهما لإثباتِ مذهبه.

مسألة: تعلق "الباء" بالفعل المحذوف

قال تعالى ﴿وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِمَن فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾².

موضعُ الشاهد: ﴿أَعْلَمُ بِمَن﴾.

قال أبو حيان: "قال أبو عليّ: الباءُ تتعلّقُ بفعلٍ تقديره علمَ بمن قال، لأنّه لو علّقها بـ(أعلم) لاقتضى أنّه ليسَ بأعلمَ بغيرِ ذلك، وهذا لا يلزم، وأيضاً لأنّ علمَ لا يتعدّى بالباءِ إنّما يتعدّى لواحدٍ بنفسه لا بواسطة حرفِ الجرّ أو لا يبيّنُ على ما نقوّر في علمِ النحو"³.

¹ - ابن آجروم الصنهاجي: متن الآجرومية في علم العربية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1343هـ - 1924م، ص24.

² - سورة الإسراء: الآية 50.

³ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج49/06.

* ملحوظة: لم أقف على قول الفارسي في هذه المسألة فيما توفر لدي من آثاره ولم يفرد هذه الآية بذكر معين أو قولٍ نحويّ.

مناقشة المسألة:

بناءً على قول أبي حيان فإن في قوله تعالى ﴿ أَعْلَمُ بِمَنْ ﴾ خلافٌ نحويٌّ أحدُ طرفيه الفارسيّ وذلك في تعلقِ الباءِ بأمرينِ اثنينِ هما:

الأول: أنها تتعلّقُ بـ "أَعْلَمُ" كما تَعَلَّقَتْ الباءُ بـ "أَعْلَمُ" قبلها، ولا يلزمُ من ذلك تخصيصُ علمه بمن في السماوات والأرض.

الثاني: أنها متعلّقةٌ بـ "يَعْلَمُ" مقدراً.

القولُ الثاني يُنسبُ للفارسيّ ولم نجد فيما وصلنا إليه رأياً قدّمه في هذا الباب، ومحلّ الخلاف أنّ (من) تتعلّقُ بالأمرين المذكورين إمّا بالفعل المنبثق (أعلم) أو فعل محذوفٍ تقديره (علم بمن قال)، ولم تذكر لنا كتب النحو خلافاً واضحاً في هذه المسألة.

يقول ابن الشجري: "ومما اتفق إعرابه قوله عز وجل [وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِمَنْ فِي السَّمَوَاتِ

وَالْأَرْضِ^ط وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ^ط وَءَاتَيْنَا دَاوُدَ زُبُورًا]¹.

وقد ذكر السمين الحلبي هذا الخلاف نقلاً عن شيخه أبي حيان في الدر المصون فلم يأت بجديدٍ يُذكر غير التنويه على بسطِ الخلافِ دون تبحرٍ وتشعبٍ على غير عادته فقال: "في هذه الباءِ قولان، أظهرهما: أنها تتعلّقُ بـ "أَعْلَمُ" كما تَعَلَّقَتْ الباءُ بـ "أَعْلَمُ" قبلها، ولا يلزمُ من ذلك تخصيصُ علمه بمن في السماوات والأرض فقط. والثاني: أنها متعلّقةٌ بـ "يَعْلَمُ" مقدراً. قاله الفارسي محتجاً بأنه يلزمُ من ذلك تخصيصُ علمه بمن في السماوات والأرض، وهو

¹ - ابن الشجري هبة الله: أمالي ابن الشجري، ج380/01.

وَهَمْ، لَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ ذِكْرِ الشَّيْءِ نَفْيُ الْحَكْمِ عَمَّا عَدَاهُ. وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَقُولُ الْأَصُولِيُّونَ: إِنَّهُ مَفْهُومُ اللَّقَبِ، وَلَمْ يَقُلْ بِهِ إِلَّا أَبُو بَكْرٍ الدَّقَاقُ فِي طَائِفَةٍ قَلِيلَةٍ¹.

وَمِنْ خِلَالِ مَا بَدَأَ بِهِ تَفْسِيرُهُ أَبُو حَيَّانٍ إِذْ يَرَى أَنَّ مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلٍ أَوْلَى مِمَّا يَحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلٍ، وَهَذَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِلَّا بَتَعَادُ عَنِ التَّأْوِيلِ أَجُودٌ وَأَوْلَى وَأَصْلَحُ مِنْ غَيْرِهِ فَيَتَّضِحُ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ أَبُو حَيَّانٍ أَقْرَبُ لِلصُّوَابِ مِنْ قَوْلِ الْفَارِسِيِّ الَّذِي نُسِبَ إِلَيْهِ وَبِذَاتِ الْقَوْلِ نَقُولُ بِمَا أَنَّ الْمَسْأَلَةَ لَيْسَتْ مَحَلًّا لِلخِلَافِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى اخْتِلَافِ عَصُورِهِمْ وَاتِّجَاهَاتِهِمْ.

مسألة: علامة الضمير في قراءة " إِمَّا يَبْلُغَنَّ "

قال تعالى ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۖ إِمَّا يَبْلُغَنَّ

عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ۖ ۝۲۰ ۚ

موضع الشاهد: ﴿ يَبْلُغَنَّ ﴾.

قال أبو حيان: " ونُقِلَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ أَنَّ كِلَاهُمَا تَوْكِيدٌ، وَهَذَا لَا يَتِمُّ إِلَّا بِأَنْ يُعْرَبَ (أحدهما) بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كَلٍّ وَيُضْمَرُ بَعْدَهُ فَعَلٌ رَافِعٌ الضَّمِيرِ، وَيَكُونُ (كِلَاهُمَا) تَوْكِيدٌ لَذَلِكَ الضَّمِيرِ وَالتَّقْدِيرُ: أَوْ يَبْلُغَا كِلَاهُمَا، وَفِيهِ حَذْفُ الْمُؤَكَّدِ، وَقَدْ أَجَازَهُ سَبِيوِيهِ وَالخَلِيلُ إِلَّا أَنَّ الْمَنْقُولَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ وَابْنِ جَنِيِّ وَالْأَخْفَشِ قَبْلَهُمَا : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُ الْمُؤَكَّدِ وَإِقَامَةُ الْمُؤَكَّدِ مَقَامَهُ."³

¹ - السمين الحلبي، الدر المصون في علم الكتاب المكنون، ج371/07.

² - سورة الإسراء: الآية 23.

³ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج25/06.

قال أبو عليّ الفارسيّ: ﴿إِما يبلغن﴾ يرتفع أحدهما به وقوله ﴿كلاهما﴾ معطوف عليه والذكر الذي عاد من قوله ﴿أحدهما﴾ يغني عن إثبات علامة الضمير في يبلغان فلا وجه لقول من قال: إن الوجه إثبات الألف لتقدم ذكر الوالدين عنى به الفراء وإنما الوجه في ذلك أنه على الشيء الذي يذكر على وجه التوكيد ولو لم يذكر لم يقع بترك ذكره إخلال نحو قوله ﴿أموات غير أحياء﴾ فقوله غير أحياء توكيد لأن قوله أموات قد دل عليه¹.

وقال أيضاً: "ولكن تقدير الآية على قول من قال ﴿يبلغان﴾ أن يكون ﴿كلاهما﴾ معطوفاً على ﴿أحدهما﴾ الذي هو بدل، ليس على الضمير، فهو بمنزلة: سالم حرٌّ أو خالدٌ وسالمٌ، كأنه قال: أحدهما حرٌّ أو كلاهما، وذلك مستقيمٌ، فكذاك يجعلُ التقدير: يبلغُ أحدهما أو لكلاهما، كما كانَ في قراءةٍ من لم يُثبت الألفَ التي هي علامة الضمير².

مناقشة المسألة:

قرأ حمزة والكسائي وخلف " يبلغان " بألف وكسر النون على التنثية، الباقرن يبلغن على الوحدة. وقراءة حمزة والكسائي حمالةٌ أوجهٍ واختلفَ النحاةُ فيها تخريجاً وتوجيهً، ووصلت هذه الخلافات ستة أقوال هي كالاتي:

الأول: أَلِفُ الضميرِ هي الفاعل، و (أحدهما) بدلٌ منه، و (كلاهما) معطوفٌ عليه وهذا القول يُنسبُ للزجاج³ والنحاس⁴ والفارسي¹ في أحدِ قوليه وتبعهم الزمخشري² في ذلك والعكبري³ أيضاً.

¹- أبو عليّ الفارسيّ: الحجة في علل القراءات السبع، ج3/0397.

²- أبو عليّ الفارسي : المسائل الشيرازيات، تحقيق حسن بن محمود هنداوي، كنوز إشبيليا، الرياض - السعودية، ط01، 1424هـ-2004م، ج2/0462.

³- الزجاج أبو إسحاق: معاني القرآن وإعرابه، ج3/0234.

⁴- النحاس أبو جعفر: إعراب القرآن، ص 518.

يقول الزجاج: " ترفع (أحدهما) ببيلغن، و (كلاهما) عطف عليه، ويقرأ بيلغان عندك الكبير، ويكون أحدهما أو كلاهما بدل من الألف".⁴

وهذا الوجه قد اعترض عليه أبو حيان في تفسيره حين ردّ قول ابن عطية الغرناطي وحثه في ذلك أنّ (أحدهما) بدل بعض من كل، و (كلاهما) المعطوف عليه لا يمثل بدل بعض من كل لأنّ المعطوف على البدل بدل.

الثاني: أن يكون (أحدهما) بدلاً من الضمير، و (كلاهما) مرفوعٌ بفعلٍ محذوفٍ تقديره: أو يبلغ كلاهما، فيكون من عطف الجمل لا من عطف المفردات وهو قول لأبي حيان.⁵ وهو رأي راجح سليم التقدير إذ هو من باب عطف الجمل على الجمل.

الثالث: أن يرتفع (أحدهما) بفعلٍ محذوفٍ أي: إن بلغ أحدهما أو كلاهما، وفائدة ذلك التوكيد وهو قول للعكبري.⁶ وهذا الذي نراه فيه تكلفٌ إذ الأولى أن يُقدّر الفعل المضارع فهو أجود وأسلم لأنّ تقدير (إن) يحتاج فعل الشرط إلى جوابٍ ولا جواب له في هذه الحالة.

الرابع: الألف ليست ضميراً بل علامةٌ تنثية، و (أحدهما) فاعلٌ بالفعل قبله، و (أو كلاهما) عطفٌ عليه وهو قولٌ للفارسي⁷ في كتاب الحجة فيكون قولاً ثانياً، وبهذا التخريج تكون على لغة (أكلوني البراغيث) أو (يتعاقبون فيكم ملائكة) كما ذكر ذلك ابن مالك، وحمل هذه الآية على هذه اللغة واردٌ في كلام العرب وله أدلةٌ وشواهدٌ كثيرة وقد جاء في القرآن الكريم قياس

¹ - أبو عليّ الفارسي: المسائل الشيرازيات، ج462/02.

² - الزمخشري جار الله: تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ص 594.

³ - أبو البقاء العكبري: التبيان في إعراب القرآن، ج134/02.

⁴ - الزجاج أبو إسحاق: معاني القرآن وإعرابه، ج234/03.

⁵ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج25/06.

⁶ - أبو البقاء العكبري: التبيان في إعراب القرآن، ج134/02.

⁷ - أبو عليّ الفارسي: الحجة في علل القراءات السبع، ج397/03.

ذلك ومنه قوله تعالى ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَاهَمُوا ﴾¹ وما جاء عليه القرآن لا يمكن رده بأي وجه من الوجوه كان.

الخامس: أن الضمير الملحق بالفعل مرتفع به، وهو قول الفراء إذ أن الفعل لم يثن غلاً لما ذكر قبله (الوالدين) وهو مثني، وتبقى (أحدهما أو كلاهما) مرفوع على الاستئناف فيكون المعنى: (إمّا يبلغان عندك الكبر) (ويستأنف: (أحدهما أو كلاهما)، وهذا الذي ذهب إليه الفراء أبعد من حيث السلامة والأبسط أن تكون الألف علامة تنثية وهو رأي له شواهد شعراً ونثراً.

السادس: أن (كلاهما) توكيدٌ وهذا القول كما ذكر السمين الحلبي يحتاج إلى زيادة وإصلاح فقال: " فيلزم أن يجعل (أحدهما) بدل بعض من كل، ويضمّر بعده فعلاً رافعاً لضمير التنثية، ويقع (كلاهما) توكيداً لذلك الضمير تقديره: أو يبلغا كلاهما."² وهذا القول نُقل عن الفارسي ونُسب إليه من قبل أبي حيان وما ذكره الفارسي في الحجّة والشيرازيات غير هذا، والظاهر أن أبا حيان قد اختلطت عليه المسائل والنسبة فنسبها إليه.

وبعد بسط هذه الأقوال وعزوها إلى أصحابها تخريجاً وتوجيهاً يتبين أن ما ذهب إليه الفارسي في الشيرازيات من كون ألف الضمير هي الفاعل، و (أحدهما) بدل منه، و (كلاهما) معطوف عليه وهو قول جمهور النحويين هو أصح الأقوال وأجودها تخريجاً، وقد خالف أبو حيان هذا القول واعترض عليه بقوله: " فلم يفد البديل زيادة على المبدل منه "³ وهذا الاعتراض رده السمين الحلبي على شيخه حين قال: " مسلم أنه لم يفد البديل زيادة على

¹ - سورة الأنبياء: الآية 03.

² - السمين الحلبي: الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج3/07/337.

³ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج24/06.

المُبدلِ منه، لكنّه لا يضرّ لأنّه شأنُ التوكيد، ولو أفادَ زيادةً أخرى غير مفهومةٍ من الأوّل
لكانَ تأسيساً لا تأكيداً".¹

وعلى هذا التخرّيج يبقى معنى الآية على حاله دون تغييرٍ ولا تأويلٍ متكلفٍ، والتّق ديرات
والتأويلات التي ذُكرت لا يُسلّم لها وفيها ما فيها من البعدِ والضعف.

مسألة: نصب المضارع على الصرف بعد الواو

قال تعالى ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبَسُونَ الْحَقَّ بِالْبَطْلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ
تَعْلَمُونَ﴾.²

موضع الشاهد: ﴿وَتَكْتُمُونَ﴾.

قال أبو حيان: "وأنكر أبو علي ذلك وقال: الاستفهام وقع على اللبس فحسب، وأمّا (يكتُمون)
فخبرٌ حتماً لا يجوز فيه إلاّ الرفعُ بمعنى أنّه ليس معطوفاً على (تلبسون) بل هو استئناف
خبر عنهم أنهم يكتُمون الحق مع علمهم أنّه حق".³

قال أبو عليّ الفارسيّ: "الصرف هنا يقبح، وكذلك إضمار أن؛ لأنّ الاستفهام لم يقع عن
الفعل فيكون كقولك: أيقوم فأقوم، إنما الاستفهام عن الاسم، واللبس ليس بمستفهم عنه، بل
هو متيقن مخبر به ألا ترى أن إيقاعه حق، وأنهم موبخون على فعله، وإذا كان كذلك كان
عظفاً على موجب... ويدلك على أن (تلبسون) إيجاب ضلّا يسوغ العطف بالنصب عليه

¹ - السمين الحلبي: الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج336/07.

² - سورة آل عمران: الآية 71.

³ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج515/02.

لكونه موجبا غير مستفهم عنه قول سيبويه : أيهم سار حتى يدُ خُلها، ألا ترى أنه أجاز الرضع بعد حتى في الفعل، وذهب إلى أن السير موجب غير مستفهم عنه، وإنما المستفهم عنه صاحب السير فكذاك المستفهم عنه في الآية.¹

مناقشة المسألة:

اختلف أهل المِصْرِيَّين (البصرة والكوفة) في مسألة النصبِ على الصرفِ (الخلاف) والمراد بالمنصوبِ بالصرفِ ما يأتي منصوباً بعد الواو من فعل أو اسم ممّا لا يستقيم فيه المعنى على العطف، وفي هذا الباب اختلفوا في عاملِ نصبِ الفعلِ ا لمضارعِ بعد واوِ المعيةِ أو المصاحبةِ في قوله تعالى ﴿وَتَكْتُمُونَ﴾.

يرى الكوفيون أنّ الفعلَ المضارعَ الواقعَ بعد واوِ المعيةِ أو بعد الفاءِ في جوابِ التمني والعرض والأمر والنفي والاستفهام والنهي نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن إلى أنّه منصوب على الصرف أو الخلاف، وذهب البصريون إلى أنّه منصوب بتقدير أن، وذهب أبو عمَرَ الجَرْمِيُّ من البصريين إلى أنّ الواو هي الناصبة بنفسها؛ لأنها خرجت عن بابِ العطفِ².

يقول الفراء: " فإن قلت : وما الصَّرْفُ؟ قلت : أن تأتي بالواو معطوفةً على كلامٍ في أولِهِ حادثةٌ لا تستقيمُ إعادتها على ما عطفَ عليها، فإذا كان كذلك فهو الصَّرْفُ كقول الشاعر:

لَاتِنَّهُ عَنِ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلُهُ * عَارٌّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة "لا" في "تأتي مثله" فلذلك سُمِّي صَرَفًا إذ كان مَعطوفًا ولم يستقم أن يُعاد فيه الحادث الذي قبله ومثله من الأسماء التي نصبتّها العربُ وهي معطوفةٌ

¹ - أبو علي الفارسي: الإغفال، ج 130/02 و 131.

² - ينظر البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي: ج 515/02.

على مرفوع قولهم : لو تُرِكَتِ والأسدَ لأكلَكَ، ولو خُلِّيتَ ورأيكَ لضللت . لما لم يحسن في الثاني أن تقول : (لو تُرِكَتِ وتُرك رأيكَ لضللت) تهيَّبوا أن يعطفوا حرفاً لا يستقيم فيه ما حدث في الذي قبله .¹

وقد فصل أبو حيان في الخلاف بين أهل العلم في هذا الباب وقال معترضاً على أبي عليّ وابن مالك في : " ولم نرَ أحداً من أصحابنا يشترطُ هذا الشرط الذي ذكره عليّ وتبعه فيه ابن مالك في الاستفهام " .² وفحوى الاعتراض هي في اشتراط الفارسي نصب الفعل المضارع بأن المضمره وجوباً فيكون ذلك الفعل جواباً لاستفهام لا يتضمن وقوع الفعل .

وهذه المسألة من باب الخلاف في قولهم (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) رفعاً ونصباً وخفضاً وقد اعترض على هذا التمثيل السمين الحلبي وقال أن المسألة ليست من هذا الباب³ وتفصيل المسألة كالآتي كالآتي:

الأول: النصب على إضمار أن وجوباً، والواو هاهنا بمعنى الجمع . النصب على أن الواو "واو المعية" والفعل بعدها منصوب بأن المضمره وجوباً . (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) ويكون النهي هنا عن الجمع بين أكل اللبن، وشرب اللبن .

الثاني: الجزم على أن "الواو حرف عطف" عطفت الفعل تشرب على الفعل تأكل المجزوم بلا الناهية . (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) وهو من باب عطف الفعل على الفعل وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين ويكون النهي هنا عن الأمرين معاً أكل السمك، وشرب اللبن .

¹ - الفراء أبو زكريا: معاني القرآن، ج35/01 و36.

² - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج516/02.

³ - السمين الحلبي، الدر المصون في علم الكتاب المكنون، ج132/02.

الثالث: الرفع على أن " الواو استئنافية " والفعل بعدها مرفوع والجملة مع الفعل والفاعل خبر لمبتدأ محذوف . (لاتأكلُ السمك وتشربُ اللبن) ويكون النهي هنا عن أكل السمك، وإباحة اللبن. يقول ابن مالك¹:

وَالْوَاوُ كَالْفَا، إِنْ تُفِدَ مَفْهُومَ مَعَ *** كَلَّا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَزَعَ

يقول ابن عقيل في تفصيل هذه المسألة النحوية: " واحترز بقوله إن تفد مفهوم مع عما إذا لم تفد ذلك بل أردت التشريك بين الفعل والفعل أو أردت جعل ما بعد الواو خبراً لمبتدأ محذوف فإنه لا يجوز حينئذٍ النصب ولهذا جاز فيما بعد الواو في قولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن ثلاثة أوجه الجزم على التشريك بين الفعلين نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن والثاني الرفع على إضمار مبتدأ نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن أي وأنت تشرب اللبن والثالث النصب على معنى النهي عن الجمع بينهما نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن أي لا يكن منك أن تأكل السمك وأن تشرب اللبن فينصب هذا الفعل بأن مضمرة.²

وقد احتج الكوفيون لمذهبهم بأن قالوا إنه منصوب على الصرف، وذلك لأن الثاني مخالف للأول، ألا ترى أنه لا يحسن تكرير العامل فيه، فلا يقال: لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن، وأن المراد بقولهم: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن" بجزم الأول وينصب الثاني النهي عن أكل السمك وشرب اللبن مجتمعين، لا منفردين، فلو طعم كل واحد منهما منفرداً لما كان مرتكباً للنهي، ولو كان في نية تكرير العامل لوجب الجزم في الفعلين جميعاً، فكان يقال: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن" فيكون المراد هو النهي عن أكل السمك وشرب اللبن منفردين ومجتمعين، فلو طعم كل واحد منهما منفرداً عن الآخر أو معه لكان مرتكباً للنهي؛ لأن

¹ - ابن مالك الأندلسي: متن الألفية، ص 46.

² - ابن عقيل بهاء الدين: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 299/02.

الثاني موافق للأول في النهي، لا مخالف له، بخلاف ما وقع الخلاف فيه؛ فإن الثاني مخالف للأول، فلما كان الثاني مخالفاً للأول ومصروفاً عنه صارت مخالفته للأول وصرفه عنه ناصباً له، وصار هذا كما قلنا في الظروف، نحو "زيدٌ عندك" وفي المفعول معه، نحو "لو تُرِكَ زيدٌ والأسد لأكله" فكما كان الخلاف يوجب النصب هناك، فكذلك ههنا.¹

واحتجّ البصريون بأن قالوا إنما قلنا: إنه منصوب بتقدير "أن" وذلك لأن الأصل في الواو أن تكون حرف عطف، والأصل في حروف العطف أن لا تعمل؛ لأنها لا تختص؛ لأنها تدخل تارة على الاسم وتارة على الفعل على ما بيّنا.²

بعد هذه الإطلاقة في هذا الباب نرى أن ما ذهب إليه الفارسي لا يتجّه لأنه خالف به جمع النحاة المتقدمين والمتأخرين، وقد اعترض عليه أبو حيان وذكر بأنه لم ير أحداً من أصحابه يشترط هذا الشرط الذي ذكره عليّ وتبعه فيه ابن مالك في الاستفهام ويقصدُ بأصحابه علماء البصرة وانتصر للزجاج حين قال: "وما ردّ به أبو عليّ على أبي إسحاق ليس بمتّجه لأنّ قوله (لم تلبسون) ليس نصّاً على أنّ المضارع أريد به الماضي حقيقة إذ قد ينكر المستقبل لتحقق صدره لاسيما على الشخص الذي تقدم منه وجود أمثاله، ولو فرضنا أنه ماض فلا ردّ على أبي إسحاق."³

والذي يظهر في ختام هذه المسألة أنّ ما ذهب إليه الزجاج ووافقهُ عليه أبو حيان هو المنصور في العربية من حيث الصناعة والمعنى وهو مخالف لما قال به أبو عليّ الفارسي في الإغفال حين اعترض على الزجاج.

¹ - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأثير أبو البركات، ص 441.

² - نفسه: ص 441.

³ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج 516/02.

مسألة: توديم الحال على صاحبها

قال تعالى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾¹.

موضع الشاهد: ﴿أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً﴾.

قال أبو حيان: " وذهب أبو علي وابن كيسان وابن برهان ومن معاصرنا ابن مالك إلى أنه يجوز، وهو الصحيح. ومن أمثلة أبي علي زيد: خير ما يكون خير منك، التقدير: زيد خير منك خير ما يكون، فجعل ما يكون حالاً من الكاف في منك."²

قال أبو علي الفارسي: " وما ينتصب من المعاني من الأحوال لا يتقدم عليها وقد قدمت أنت في هذا الباب ما يدل على خلاف ما قال أبو عثمان."³

مناقشة المسألة:

الأصل في الحال أن تتأخر عن صاحبها ، كالخبر، ويجوز أن تُقدّم عليه، كما يجوز تقدّم الخبر على المبتدأ وذلك إذا كان صاحبها مرفوعاً أو منصوباً، نحو: جاء ضاحكاً زيدٌ، وضربتُ مكتوفاً اللصّ، أو كان مجروراً بحرف جرّ زائد، نحو: ما جاء مسروراً من أحد، واختلفوا في تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرّ أصلي، نحو: مَرَرْتُ جالسةً بهندٍ، فمنهم من منع تقديمها عليه، ومنهم من أجازها.

¹ - سورة سبأ: الآية 28.

² - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج269/07.

³ - أبو علي الفارسي: المسائل الحلييات: ص 180.

وقد اختلف في إعراب (كافة) من قوله تعالى ﴿أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً﴾¹ فكانت هناك أقوال هي:²

الأول: أن تكون حالاً للكاف في (أرسلناك).

الثاني: أن تكون حالاً للناس.

الثالث: أن تكون نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ.

والخلاف بين النحاة في هذه المسألة منطلقه جواز تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرفٍ أصلي، فمنع ذلك البصريون، ونسب إلى أكثر النحاة، وإلى الجمهور على ذلك سيبويه، والمبرد، والزجا ج ، وابن السراج، والنحاس، وابن جني، والصيمري، وابن الشجري، والزمخشري، وابن الأنباري ، والشلوبين، وابن هشام، والسيوطي.³

وأجاز ذلك بعض الكوفيين، وابن كيسان، والفارسي، وابن برهان وابن عطية وابن مالك، وابن ملكون، والرضي، وناظر الجيش، والمرادي، والسيوطي، واختاره من المحدثين إبراهيم السامرائي، و عباس حسن، وعبد القادر هنادي، والبدر.⁴

واستدل من أجاز بقوله تعالى ﴿وَجَاءُوا عَلَىٰ قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾⁵ فنجد أن (على قميصه) حال متقدمة على صاحبها (بدم) يقول العكبري: " في موضع نصب حالا من الدم؛

¹ - سورة سبأ: الآية 28.

² - ينظر البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي: ج269/07.

³ - ينظر رسالة دكتوراه: مسائل الترجيح في إعراب القرآن عند أبي حيان لأحمد بن محمد الزهراني، ص 341.

⁴ - ينظر: نفسه: ص344.

⁵ - سورة يوسف: الآية 18.

لأنّ التقدير : جاؤوا بدم كذبٍ على قميصه .¹ ومما سُمع من كلام العرب قول طلحة بن الخويلد:²

فإن تك أدوادُ أصبِنَ ونِسوةٌ * * * فلن يذهبوا فرغاً بقتل حبالٍ

أي: لن يذهبوا بقتل حبال فرغاً، ومنه قول الآخر:³

لئن كان بردُ الماءِ هيَمانَ صادياً * * * إليّ حبيباً إنها لحبيبُ

أي: لئن كان برد الماء حبيباً إليّ هيَمانَ صادياً. وقول الآخر:⁴

تَسَلَّيتُ طَرّاً عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ * * * بِذِكْرِكُمْ حَتَّى كَأَنَّكُمْ عِنْدِي

أي: تسليت عنكم طرّاً. يقول السيوطي موافقا لأبي حيان والفارسي في جواز تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرفٍ أصلي فقال: "الأصل في الحال التأخير عن صاحبها كالخبر، ويجوز تقديمها عليه، كما يجوز فيه سواء كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً بحرف جر زائد أو أصلي وهذا هو الأصح في الجميع."⁵

¹ - العكبري أبو البقاء: التبيان في إعراب القرآن، ج55/02.

² - ينظر شرح ابن عقيل ألفية ابن مالك: ج427/01.

³ - البيت منسوب لكثير عزة : ينظر ديوانه من جمع إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت - لبنان، 1391هـ - 1971م، ص522.

⁴ - البيت بلا نسبة: ينظر شرح الفارضي على ألفية ابن مالك، ج297/02.

⁵ - ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي جلال الدين: ، ج235/02.

خاتمة

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ملء السموات والأرض وملء ما بينهما وملء ما شاء من شيء بعد ، حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، الذي يسر لي من الوقت والطاقة، ووفقني فيما دعت له الحاجة من إنجاز هذا البحث بصحبة عالمين جليلين من أشهر علماء النحو، هما : الأستاذ أثير الدين أبو حيان الأندلسي ، وأبو علي الفارسي صاحب الآثار المشهورة ، في بحث بعنوان (موقف أبي حيان من الآراء النحوية لأبي علي الفارسي في البحر المحيط)، وقد تضمنت تلك المواقف ثلاثاً وستين مسألة، عرضتها وناقشتها ورجحت فيها الرأي الذي رأيته راجحاً، وقد توصلت في هذا البحث إلى نتائج وتوصيات أخصها فيما يلي:

- ❖ أبو حيان شخصية علمية مستقلة، تجلّت في سعة علمه، وأصالته في البحث، واستقلال فكره، وطول نفسه في المناقشة و علاج المسائل في كل موضوع يغوص فيه، كما أنّه أظهر عدم تعصبه لمذهب بصري أو كوفي.
- ❖ تفسير البحر المحيط يعدّ من كتب التفسير التي توسعت في النحو والإعراب ورواية القراءات، وتوجيهها، والاحتجاج لها والدفاع عنها.
- ❖ أبو حيان يرى أنّ المفسر لكتاب الله تعالى لا بد له من المعرفة بعلم النحو حتى يستطيع أن يفسر التفسير الصحيح.
- ❖ أبو حيان ينحاز في أكثر المسائل إلى رأي البصريين وأري سيبويه ، رغم وجود كثير من الآراء المستقلة التي تخالف النحاة.
- ❖ البحث أبرز مصنفات الفارسي التي تدل على ثقافته الواسعة؛ إذ إنّه ألف في عدد من العلوم، كالقراءات، وتفسير القرآن الكريم، واللغة، والنحو، والصرف، وغيرها، فنالت إعجاب كثير من العلماء؛ لأنها عدّت من نفائس التراث، ولكن بعض مؤلفاته عنت عليها أيدي الزمان وُعدت من المفقودات، ولم يبق منها غير أسمائها.

- ❖ الفارسي أفرط في الاحتجاج بالشعر، فلم تخل مسألة من المسائل اللغوية من حشد لكثير من أبيات الشعر، مع التزامه بما وضعه البصريون من ضوابط زمنية في ذلك.
- ❖ تبين من خلال البحث أنّ أبا حيان وافق الفارسي في سبع وعشرين مسألة، وخالفه في اثنين وثلاثين مسألة، وتوقف ولم يقدّم رأياً في مسألة واحدة واكتفى بذكر الوجوه والاختلافات، واضطرب قوله مرة واحدة فأظهر الموافقة في موطن والمخالفة في موطن في المسألة نفسها، وذكر أربعة أقوال للفارسي ولم نجد لها ذكراً في آثار الفارسي فيما وصلنا إليه من بحث وتفتيش.
- ❖ الظاهر بعد بسط هذه المواقف أنّ أبا حيان مخالفته لأبي علي الفارسي أكثر من موافقته وإن كان كلّ واحد منهما يعدّ بصري الاتجاه وذلك لإجلالهم الكبير لسببويه.
- ❖ أبو حيان كان دقيقاً وحريصاً في أكثر نقوله من العلماء وهذا يحيلنا إلى سعة اطلاعه واستيعابه للمسائل الخلافية بين المذاهب النحوية.
- ❖ أبو حيان كان متأدباً مع أبي علي الفارسي أثناء ذكر الآراء ولم تمنعه مخالفته في كثير من المسائل من الحفاظ على هذه الخصلة في آثاره إلا ما تعلق بالجان ب العلمي فإنّه يردّه دون لفّ ودوران.
- ❖ بعد بسط المسائل والتفتيش فيها تبين أنّ هذه المسائل في الغالب كانت من التعقيدات النحوية ولم تسهم في تيسير النحو بأي وجه من الوجوه.
- ❖ المواقف المبنوثة في تفسير أبي حيان بيّنت في كثير من المواطن قيمة الخلاف النحوي بين العلماء.
- ❖ تفسير أبي حيان يعدّ واحداً من أهمّ الكتب التي يُرجع إليها في الخلاف النحوي نظراً لوجود أغلب المسائل النحوية المختلف فيها في طياته.

❖ مواقف أبي حيان من أبي علي الفارسي في مجملها لا يُستفاد منها في باب التعليم عى اختلاف أطواره، وإنّما هي مزيد بيانٍ للمتخصصين في هذا العلم.

هذا المقصد والله أعلم، وله الحمد على ما أولى وأنعم، ونسأله إتمام الإحسان بالإتّمام، وأنّ يجعل هذا العمل خالصاً له بجاه المصطفى عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام.

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث والآثار

فهرس الأشعار والأرجاز

فهرس المصادر والمراجع

فهرسُ الآياتِ القرآنيةِ

الصفحة	رقمها	الآية
الفاتحة		
264	04	مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ
البقرة		
126	03	وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ
126	10	وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ
-103	17	مِثْلَهُمْ كَمِثْلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمٍ لَا يُبْصِرُونَ
111	26	وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا
216	40	يَنْبِئُ إِسْرَائِيلَ أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّيَ فَآرْهَبُونَ
61	48	وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ
194	74	وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ
133	90	بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ
139	96	وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِمْ
84	98	وَمَلَأْنَا كَيْبَهُ وَرُسُلَهُ وَجِبْرِيْلَ وَمِيكَائِلَ

91	102	وَمَا يُعْلِمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۗ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ ۗ
205	105	أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ
97	113	وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصْرَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصْرَىٰ لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَىٰ شَيْءٍ
86	125	وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ
158	177	وَالْمُؤْمِنُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا ۗ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ ۗ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا ۗ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ
154	184	طَعَامٍ مَّسْكِينٍ
234	185	وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ
189	195	وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ۗ وَأَحْسِنُوا ۗ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ
163	213	وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ
146	216	أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ
179	230	فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ۗ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ۗ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ
135	271	فَنِعْمًا هِيَ
215	275	كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ
43	280	وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ

آل عمران		
181	44	وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرِيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ
-234	52	فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَأَشْهَدُ بِأَنَّ مُسْلِمُونَ
223		
287	71	يَتَاهَلُ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ
79	81	وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْنَاكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ
200	93	إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا
154	97	فِيهِ ءَايَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ
87	103	وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً
103	142	وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ
87-85	164	لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ
30	169	وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ
279	193	رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ
النساء		
224	02	وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ
120	04	وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا
228-169	06	فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ

42	46	مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُخَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ
130	66	وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيثًا
137	69	وَحَسَنَ أَوْلِيَاكَ رَفِيقًا
46	73	وَلَيْنَ أَصْنَبِكُمْ فَضْلٌ مِّنَ اللَّهِ لِيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا
226	87	لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ
50	135	فَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَىَٰ أَن تَعْدِلُوا
161	162	لَنِكَرِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَٰئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا
40	171	وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةَ
49	176	يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ
المائدة		
146	01	يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرِ مُحْلِي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ إِنَّ اللَّهَ تَحَكَّمُ مَا يُرِيدُ
272	54	وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ
40	73	لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ
الأنعام		

203	34	وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا وَأُوذُوا حَتَّىٰ أَتَاهُمْ نَصْرُنَا وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ۗ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِن نَّبِيِّ الْمُرْسَلِينَ
205	59	وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا
223	87	وَهَدَيْنَهُمْ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ
166	96	فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ۚ ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ
71	105	وَلِيَقُولُوا دَرَسْتَ وَلِنُبَيِّنَهُ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ
237	109	وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ
258	117	إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ ۗ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ
261	119	هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ
141	123	وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مُّجْرِمِيهَا
278	137	قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءُهُمْ
199	153	وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُّسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ ۗ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ۗ ذَٰلِكُمْ وَصْنُكُمْ بِهِ ۗ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ
الأعراف		
60	16	لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ
129	20	إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَينِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ
233	86	وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ
142	102	وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ

229	105	حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ لَا أَقُولَ عَلَىٰ اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ قَدْ جِئْتُكُمْ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَرْسَلَ مَعِيَ بَنِي إِسْرَائِيلَ
138	177	سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ
173	194	إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالِكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ
الأنفال		
202	41	وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ
86	42	إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا
86	44	وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ
التوبة		
57	05	فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَحْصُرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ
85	40	فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا
82	79	الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ وَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ
يونس		
223	35	قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ
26	50	مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ
151	71	فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ اقْضُوا إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونَ
108	98	إِلَّا قَوْمٌ يُونِسَ لَمَّا ءَامَنُوا

هود		
88	27	فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ مَا نَزَّلْنَا إِلَّا بَشَرَ مِثْلَنَا وَمَا نَزَّلْنَاكَ أَتْبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا بِادِي الرَّأْيِ
53	34	إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ
77	71	وَأَمْرَاتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكْتُمْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ
108	74	فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبَشْرَىٰ تَجَدَّلْنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ
108	94	وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَحْنُ
136	98	قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَبِئْسَ الْوِرْدُ الْمَوْرُودُ
246	111	وَإِنْ كُلاًّ لَمَّا لِيُوفِيَهُمْ
يوسف		
243	04	إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ
293	15	وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ
115	31	وَقُلْنَا حَسْبَ اللَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ
132	79	قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ نَأْخُذَ إِلَّا مَنْ وَجَدْنَا مَتَّعْنَا عِنْدَهُ إِنَّا إِذَا لَطَلِمُونَ
الرعد		
23	35	مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ
إبراهيم		
34	31	قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً
276	47	فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفاً وَعْدِهِ رُسُلُهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ

المجر		
143	04	وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيَةٍ إِلَّا وَهِيَ كِتَابٌ مَعْلُومٌ
النحل		
212	17	أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ
228	68	وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ
172	73	وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ
الإسراء		
283	23	وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۚ إِنَّمَا يُبَلِّغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا
281	50	وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِمَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ
الكهف		
169	18	وَكَلْبُهُمْ بَسِطٌ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ
41	22	سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ
148	39	إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا
109	59	وَتِلْكَ الْقُرَىٰ ۚ أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا
مريم		
87	16	إِذْ أَنْتَبَدَتْ
طه		
94	03	إِلَّا تَذَكَّرَةً لِمَنْ تَخَشَىٰ

185	58	فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِّثْلِهِ فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سُوًى
234	71	وَلَا صَلِّبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ
الأنبياء		
286	03	وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا
236	52	أَنْتُمْ هَا عَنْكُفُونَ
251	88	فَأَسْتَجِبْنَا لَهُ وَجَجْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُجِي الْمُؤْمِنِينَ
النور		
212	45	فَمِنْهُمْ مَّنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ
الفرقان		
252	25	وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا
الشعراء		
131	20	قَالَ فَعَلْتُهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ
279	72	قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمُ إِذْ تَدْعُونَ
النمل		
48	25	أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَاءَ
العنكبوت		
70	46	وَقُولُوا ءَامَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ

الأحزاب		
206	52	لَا تَحِلُّ لَكَ الْنِسَاءُ مِنْ بَعْدِ
سبأ		
106	14	فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ
-293	28	وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا
292		
فاطر		
280	14	إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ
الصفات		
171	06	بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ
الزمر		
214	33	وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ
غافر		
265	16	لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ
108	85	لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا
الشورى		
243	17	وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ

229	52	وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ
الزخرف		
80	35	وَإِنْ كُلُّ ذَلِكٍ لَمَّا تَتَّعْ
108	55	فَلَمَّا آسَفُونَا انْتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَاهُمْ أَجْمَعِينَ
الجاثية		
253	14	لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ
الأحقاف		
200	13	إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ
محمد		
229	04	وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانْتَصَرَ مِنْهُمْ
229	07	إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ
234	38	وَمَنْ يَبْخُلْ ^ط وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنِ نَفْسِهِ
النجم		

274	06-05	عَمَّهُ شَدِيدُ الْقُوَى ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى
الرحمن		
52-84	88	فِيهَا فَنِكْهَةٌ نُخَلٌّ وَمَأْنُ
الواقعة		
52	88	فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ
52	89	فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ
الحديد		
68	18	إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَعْفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ
147	24	وَمَنْ يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ
الحشر		
153	09	وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ
المتحنة		
191	01	تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ

الصف		
35	10	هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تَحِيَّةٍ تُنَجِّيكُمْ
الملك		
206	03	هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ
القلم		
111	52	وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَرِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُ لَمَجْنُونٌ
القيامة		
256	18	فَإِذَا قرَّأْنَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ
عبس		
243	03	وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ
الطارق		
105	04	إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ
الفجر		

248	19	وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلًا لَمًّا
البلد		
171	15	أَوْ إِطْعَمُوا فِي يَوْمِ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ
الزلزلة		
223	05	بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا
الكوثر		
149	03	إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ
161	04	وَأَمْرَاتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ

فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة	النص
207	فَإِذَا بَقِيَ مِنْ قِرَاءَتِهِ قَدْرٌ مَا يُكُونُ ثَلَاثِينَ أَوْ أَرْبَعِينَ آيَةً
208	إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوَّرُونَ
48	يَا لَيْتَنِي أَكُونُ حَيًّا إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ
120	أُسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ ، مَا حَاشَا فَاطِمَةَ ، وَلَا غَيْرَهَا
275	الشَّرْكُ بِاللَّهِ ، وَالسِّحْرُ
141	إِنَّ أَحَبَّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبَكُمْ مِنِّي مَجْلِسًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا، الْمُوْطِئُونَ أَكْفَافًا، الَّذِينَ يَأْتُونَ وَيُؤْتُونَ
275	جِئْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَدَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ
276	كُنْتُ أَنَا وَجَارِي مِنْ الْأَنْصَارِ فِي بَنِي أُمِيَّةَ
278	هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي

فهرس الأشعار والأرجاز

الصفحة	القائل	البيت
--------	--------	-------

قافية الألف

69	حسان بن ثابت	مَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ * * ويمدحه، وينصره سواء
242	أبو النجم الهذلي	قُلْتُ لِشَبَّانِ ادْنُ مِنْ لِقَائِهِ * * كما نُعَدِّي القَوْمَ مِنْ شِوَائِهِ

قافية الباء

		لا تتركني بالوعيد كأنني * * إلى الناس مطلي به القار أجرب
228	امرؤ القيس	لَهُ كَفَلٌ كَالدِّعْصِ لَبْدُهُ النَّدَى * * إلى حاركٍ مثل العييط المذأب
235	علقمة الفحل	فإن تسألوني بالتساء فإني * * بصيرٌ بأدواء النساء طيب
244	النابعة الذبياني	كليني لهم يا أميمة ناصب * * وليل أقاسيه بطيء الكواكب
		لئن كان برد الماء هيمان صاديا * * إلي حبيباً إنها لحبيب
255	جرير	فلو ولدت قفيرة جرو كلب * * لسبب بذلك الجرو الكلابا
70	عبد الله بن رواحة	فو الله ما نلتم وما نيل منكم * * بمعتدل وفق ولا متقارب
32	نمر بن تولب	شهدت وفاتوني وكنت حسبتي * * فقلت إلى أن يشهدوا وتغيي
256	مجهول	إنما يرضي المنيب ربه * * مادام معنياً بذكر قلبه

قافية التاء

110	حسان بن ثابت	لما رأني أم عمرٍ وصدفت * * قد بلغت بي ذرأة فألحفت
171	الفرزدق	فرم بيديك هل تستطيع نقلاً * * جبلاً من تهامة راسيات

قافية الجيم

191	عمرو بن أبي	فلثمت فاهاً، أخذاً بقرونها * * شرب التزيف يبرد ماء الحشرج
-----	-------------	---

192	ذؤيب الهذلي	تروّت بماءِ البحرِ ثمّ تنصبتِ**على حبشياتِ خضرٍ لهنّ نبيجُ
278	مجهول	ما زالَ يوقن من يؤمك بالغي** وسواك مانعُ فضلُهُ المحتاج

قافية الحاء

42	تميم بن مقبل	وما الدهرُ إلّا تارتانِ فنهما أموتُ* وأخرى أبتغي العيشَ أكدحُ
----	--------------	---

قافية الدال

118	النابعة الذبياني	ولا أرى فاعلاً في الناسِ يُشبههُ**ولا أحاشي من الأقوامِ من أحدٍ
40	جرير	نفاك الأغر بن عبد العزيز** بحقك تُنفى عن المسجدِ
172	مجهول	فلولاً رجاءِ النصرِ منك ورهبةً** عقابك قد صاروا لنا كالمواردِ
208	ابن الجموح	حتى إذا انقطعت مني قرينته** أخرجتُ من ناجزٍ عندي وموجودِ
157	ذي الرمة	حتّى إذا ما استقلّ الصبحُ في غلسٍ** وأحصدَ البقلُ ملويٍّ ومحسودُ
129	مجهول	وما كلُّ من يُيدي البشاشةَ كائناً** أخاك إذا لم تُلفه لك منجداً
254	رؤبة بن العجاج	لم يُعن بالعلّياءِ إلّا سيّداً** ولا شفَى ذا العيِّ إلّا ذو هدى
242	عدي بن زيد	عاذلٌ ما يدريك أنّ منيتي** إلى ساعةٍ في اليومِ أوفي ضحى غدٍ
241	حاتم الطائي	أريني جواداً مات هزلاً، لعلني** أرى ما ترين، أو بخيلاً مُخلداً
234	امرؤ القيس	بأيّ علاقتنا ترغبون** أعن دم عمرو على مرثدٍ
228	ابن مفرغ	شدخت غرة السوايق منهم** في وجوه إلى اللّمام الجعادِ
105	النابعة الذبياني	أزف الترحّل غير أنّ ركابنا** لما تزل برحالتنا وكان قد
227	طرفه بن العبد	وإن يلتق الحيّ الجميعُ ثلاقتي** إلى ذرورة البيت الرفيع المصمّدِ
39	طرفه بن العبد	ألا أيهدا اللّائي أحضر الوغى** وأنّ أشهد اللّدات هل أنت مُخلدي
215	مجهول	ياربّ عبس لا تبارك في أحدٍ
215	الأشهب بن رميلة	وإنّ الذي حانت بفلج دماؤهم** هم القومُ كلُّ القومِ يا أمّ خالدٍ
294	مجهول	سأليت طراً عنكم بعد بينكم** بذكراكم حتى كاتكم عندي

قافية الراء

212	العباس بن الأحنف	لى سرب القطا حين مرّ بي ** فقلت ومثلي بالبكاء جدير
212	العباس بن الأحنف	أسرب القطا هل من معير جناحه ** لعلّي إلى من قد هويت أطير؟
231	خداش بن زهير	وتركب خيلاً لا هواده بينها ** ونعصي الرماح بالضياطرة الحمر
231	النابعة الذيباني	إذا تعنى الحمام الورق هيجني ** وإن تعربت عنها أم عمار
256	يزيد بن القعقاع	أبيح لي من العدى نذيراً ** به وقيت الشر مستطيراً
129-56	مجهول	بيذل وحلم ساد في قومه الفتى ** وكونك إياه عليك يسير
153	علقمة الفحل	تراه كأن الله يجدع أنفه ** وعيئه إن مولاه ثاب له وفر
161	الخرنق	لا يحدن قومي الذين هم ** سم العداة وآفة الجزر
161	الخرنق	النازلي بكل معترك ** والطيبون معاقد الأزر
197	الفرزدق	لعمرك ما معن بتارك حقه ** ولا منسى معن ولا متيسر
207	عمرو بن أبي ربيعه	ويئمي لها حبا عندنا ** فمن قال من كاشح لم يضر
207	مجهول	يظن به الحرباء يمثل قائماً ** ويكثر فيه من حنين الأباغر
180	جرير	نرضى عن الله أن الناس قد علموا ** أن لا يدانينا من خلقه بشر
48	مجهول	يا لعنة الله والأقوام كلهم ** والصالحين على سمعان من جار
56	مجهول	بيذل وحلم ساد في قومه الفتى ** وكونك إياه عليك يسير
58	لرجل من قيس	نعالى اللحم للأضياف نياً ** وترخصه إذا نضح القدور
117	أقيشر الأسدي	في فتية جعلوا الصليب إلههم ** حاشاي إبي مسلم معدور
265	مجهول	يا سارق الليلة أهل الدار
207	جرير	لما بلغت إمام العدل قلت لهم ** قد كان من طول إدلاجي وتهجير

قافية السين

262	العباس بن مرداس	أكر وأحمى للحقيقة منهم ** وأضرب مئاً بالسيف القوانسل
-----	--------------------	--

قافية الشين

246	مجهول	أبتي لا زلت فينا فإئماً ** لنا أمل في العيش ما دمت عائشاً
-----	-------	---

قافية العين

234	أبو ذؤيب	فَكَأَنَّهُنَّ رَبَابَةٌ وَكَأَنَّهُ * * يَسْرُ يُفِيضُ عَلَى الْقِدَاحِ وَيَصْدَعُ
235	حميد الأرقط	أرْمِي عَلَيْهَا، وَهِيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ * * وَهِيَ ثَلَاثُ أَذْرُعٍ وَإِصْبَعُ
108	مجهول	إِنِّي لِأَرْجُو مُحْرَزًا أَنْ يَنْفَعَا * * إِنِّي لَمَّا صَبْرْتُ شَيْخًا قَلْبًا
203	مجهول	عَلِمْتُ يَقِينًا أَنْ مَا حَمَّ كَوْنُهُ * * فَسَعِيْ امْرئِي فِي صَرْفِهِ غَيْرُ نَافِعٍ
28	أبو النجم العجلي	قَدْ أَصْبَحْتُ أُمَّ الْخِيَارِ تَدْعِي * * عَلِيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعِ
260	مجهول	إِذَا قِيلَ: أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ * * أَشَارَتْ كُلِّبِ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعُ
50	القطامي	رَأَيْنَا مَا رَأَى الْبُصْرَاءُ مِنَّا * * فَالْكَيْنَا عَلَيْهَا أَنْ تُبَاعَا
55	ابن دريد	فَإِنْ عَثَرْتُ بَعْدَهَا إِنْ وَأَلْتِ * * نَفْسِي مِنْ هَاتَا فَفَقُولَا لَأَلَعَا
278	م مجهول	تَرَى الثَّوْرَ فِيهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ * * وَسَائِرُهُ بَادٍ إِلَى الشَّمْسِ أَجْمَعُ
171	زياد الأعجم	يَبْذُلُ فِي الْأُمُورِ وَصِدْقَ بَأْسٍ * * وَإِعْطَاءً عَلَى الْعِلَلِ الْمَتَاعَا

قافية الفاء

157	الفرزدق	وَعَضُّ زَمَانَ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدْعُ * * مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجْرَفًا
-----	---------	---

قافية القاف

215	مجهول	أُولَئِكَ أَشْيَاخِي الَّذِي تَعْرِفُونَهُمْ * * لِيُوثُ سَعَوْا يَوْمَ النَّبِيِّ بِفِيلِقِ
-----	-------	--

قافية الكاف

36	متمم بن نويرة	عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبِعُوضَةِ فَاخْمِشِي * * لَكَ الْوَيْلُ حُرَّ الْوَجْهِ أَوْ يَبْكُ مِنْ بَكِّي
----	---------------	---

قافية اللام

172	مجهول	بِضْرَبِ السُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ * * أَرْزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ الْمَقِيلِ
176	مجهول	إِنَّ الْمَرْءَ مَيَّنَا يَانْقِضَاءَ حَيَاتِهِ * * وَلَكِنْ يَأْنُ يُبْعَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا
212	امرؤ القيس	أَلَا عَمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي * * وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِي
190	مجهول	وَأَلْقَى بِكَفَيْهِ الْفَتَى اسْتِكَانَةً * * مِنَ الْجُوعِ ضَعْفًا مَا يُمِرُّ وَلَا يُحْلِي
205	ذؤيب الهذلي	جَزَيْتَكَ ضَعْفَ الْوُدِّ لَمَّا اسْتَكَيْتِهِ * * وَمَا إِنْ جَزَاكَ الضَّعْفَ مِنْ أَحَدٍ قَبْلِي
32	مجهول	حَسِبْتُ الثَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ * * رَبَاحًا، إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلًا
28	مجهول	وَخَالِدٌ يُحْمَدُ سَادَاتِنَا * * بِالْحَقِّ لَا يُحْمَدُ بِالْبَاطِلِ

35	مجهول	محمدٌ نَفَدَ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ * * * إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا
294	طلحة بن خويلد	فَإِنْ تَكُ أَدْوَادُ أُصْبِنَ وَنَسُوهُ * * * فَلَنْ يَذْهَبُوا فِرْغًا بِقَتْلِ حِبَالِ
160	أمية ابن أبي عائذ	وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عَطَلٍ * * * وَشَعْنَا مَرَاضِي عِ مِثْلِ السُّعَالِي
112	ليبد بن ربيعة	أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ * * * أَنْحَبُ فَيَقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ
98	هشام أخ ذي الرمة	هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا * * * وَليْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ
273	عمرو بن أبي ربيعة	قَلْتُ إِذَا أَقْبَلْتُ وَرُحْرُ تَهَادَى * * * كَنْعَاجِ الْمَلَا تَعَسَّفَنَ رَمَلَا
274	جرير	وَرَجَا الْأَخْيَطِلُ مِنْ سَفَاهَةٍ رَأَيْهِ * * * مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لَيْنَالَا
64	مجهول	وَيَوْمًا شَهَدْتَاهُ سَلِيمًا وَعَامرًا * * * قَلِيلًا سِوَى الطَّعْنِ التَّهَالِ نَوَافِلُهُ
160	ابن خياط	الظَّاعِرِينَ وَلَمَّا يَطْعَنُوا أَحَدًا * * * الْقَائِلُونَ لِمَنْ دَارَ تُخَلِّيهَا

قافية الميم

241	امرؤ القيس	عُوجًا عَلَى الطَّلَلِ الْمُحِيلِ لَأُنَّا * * * نَبْكِي الدِّيَارَ كَمَا بَكَى ابْنُ خِدَامِ
162	مجهول	إِلَى الْمَلِكِ الْقُرْمِ وَابْنِ الْأَهْمَامِ * * * وَلَيْثِ الْكَتِيبَةِ فِي الْمُرْدَحِمِ
162	مجهول	وَذَا الرَّأْيِ حِينَ تَغْمُ الْأُمُورُ * * * بِذَاتِ الصَّلِيلِ وَذَاتِ اللَّجْمِ
110	رؤبة بن العجاج	لَمَّا رَأَيْتِي أُمَّ عَمْرٍو لَمْ أُنْمِ * * * كصَاحِبِ اللَّذْغَةِ مِنْ دِينَ وَهَمِّ
208	ابن خويلد	فَمَا الْعَمْرَانِ مِنْ رَجُلِي عَدِي * * * وَمَا الْعَمْرَانِ مِنْ رَجُلِي فِتَامِ
260	جرير	تَمْرُونَ الدِّيَارِ وَلَمْ تَعُوجُوا * * * كَلَامِكُمْ عَلَيَّ إِذَنْ حَرَامُ
260	جرير	أَتَمَّضُونَ الرِّسُومَ وَلَا تُحِيَّا * * * كَلَامِكُمْ عَلَيَّ إِذَنْ حَرَامُ
53	مجهول	وَإِنْ تَسْتَعِيثُوا بِنَا إِنْ تُذْعَرُوا تَجِدُوا * * * مِنْهَا مَعَاقِلَ عِزِّ زَائِنَا كَرَمِ
66	مجهول	قَدْ صَبَّحَتْ صَبَّحَهَا السَّلَامُ بِكَبِدٍ * * * خَالَطَهَا سَنَامُ فِي سَاعَةٍ يُحِبُّهَا الطَّعَامُ
288	أبو الأسود الدؤلي	لَأِنَّهُ عَنِ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلُهُ * * * عَارَ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ
102	النابعة الذبياني	كَتَائِبَ خُضْرَاءَ، لَيْسَ يَعْصِمُهَا * * * إِلَّا ابْتِدَارٌ إِلَى مَوْتٍ بِالْجَمِ
82	أبو صخر	وَلَمَّا بَقِيَتْ لِيَقِيْنَ جَوَى * * * بَيْنَ الْجَوَانِحِ مُضْرَعٌ جِسْمِي

192	عميد الأبرص	فَدَلِكَ الْمَاءِ لَوْ أَنِّي شَرَبْتُ بِهِ ** إِذَنْ شَفَى كَبَدًا شَكَاءَ مَكْلُومَةٍ
190	ليبد بن ربيعة	حَتَّى إِذَا أَلْقَتْ بِيَأْ فِي كَافِرٍ ** وَأَجَنَّ عَوْرَاتِ الثُّغُورِ ظَلَامُهَا
268	ليبد بن ربيعة	فَافْتَحْ بِمَا قَسَمَ الْمَلِيكُ فَإِنَّمَا ** قَسَمَ الْخَلَائِقَ بَيْنَنَا عَلَامُهَا

قافية النون

98	حميد الأرقط	فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مَعْرَسِهِمْ ** وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى يُلْقَى الْمَسَاكِينُ
116	الفرزدق	حَاشَا قَرِيشًا فَإِنَّ اللَّهَ فَضَّلَهُمْ ** عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالْإِسْلَامِ وَالدِّينِ
115	جميع الأسدي	حَاشَى أَبِي ثَوْبَانَ
113	المثقب العبدي	دَعَى مَاذَا عَلِمْتُ سَأَتَّقِيهِ ** وَلَكِنْ بِالْمُعَيَّبِ نَيْبِي
113	جرير	يَا خَزَرَ تَغْلِبَ مَاذَا بَالُ نِسْوَتِكُمْ ** لَا يَسْتَفِقْنَ إِلَى الدَّيْرَيْنِ تَحْنَانَا
70	حسان بن ثابت	مَا الَّذِي دَابَهُ احْتِيَاظٌ وَحَزْمٌ ** وَهَوَاهُ أَطَاعَ يَسْتَوِيَانِ
59	عروة بن حزام	تَحْنُ فُتْبُدِي مَا بَهَا مِنْ صَبَابَةٍ ** وَأُخْفِي الَّذِي لَوْلَا الْأَسَى لَفَضَانِي
51	عمر بن كلثوم	نَزَلْتُمْ مَنْزِلَ الْأَضْيَافِ مِنَّا ** فَأَعَجَلْنَا الْفَرَى أَنْ تَشْتَمُونَا
48	جرير	يَا حَبْذَا جَبَلِ الرِّيَانِ مِنْ جَبَلٍ ** وَحَبْذَا سَاكِنِ الرِّيَانِ مَنْ كَانَا
177	مجهول	إِنَّ هُوَ مُسْتَوِيلًا عَلَى أَحَدٍ ** إِلَّا عَلَى أضعفِ الْمُجَانِينِ
268	عمرو بن كلثوم	وَأَيَّامٍ لَنَا غُرٌّ طَوَالٍ ** عَصَيْنَا الْمَلِكَ فِيهَا أَنْ نَدِينَا
162	مجهول	غُبُوثَ الْحَيَا فِي كُلِّ مَحَلٍّ وَلِزَبَةٍ ** أَسْوَدَ الشَّرَى يَحْمِينُ كُلَّ عَرِينِ
162	مجهول	فَلَيْتَ الَّتِي فِيهَا النُّجُومُ تَوَاضَعَتْ ** عَلَى كُلِّ غَثٍّ مِنْهُمْ وَسَمِينِ
152	راعي النميري	وَهَزَّةَ نَسْوَةٍ مِنْ حَيٍّ صَدَقٍ ** وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعَيُونَا
244	مجهول	وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي ** بِلَهْفٍ وَلَا بَلَيْتَ وَلَا لَوْنِي

قافية الهاء

197	المتنخل الهذلي	لَعَمْرُكَ مَا إِنَّ أَبُو مَالِكٍ ** بَوَانَ وَلَا بَضْعَيْفٍ قُوَاهُ
190	ليبد بن ربيعة	حَتَّى إِذَا أَلْقَتْ يَدًا فِي كَافِرٍ ** وَأَجَنَّ عَوْرَاتِ الثُّغُورِ ظَلَامُهَا
159	ابن خياط	وَكُلَّ قَوْمٍ أَطَاعُوا أَمْرَ سَرِيحِهِمْ ** إِلَّا نَمِيًّا أَطَاعَتْ أَمْرَ غَاوِيحِهَا

فهرس المصادر والمراجع

- ❖ القرآن الكريم.
- ❖ إبراهيم عبد الله رفيدة : النحو وكتب التفسير ،الدار الجماهيرية للنشر والإعلان والتوزيع، بنغازي - ليبيا، ط03، 1399هـ-1990م.
- ❖ ابن آجروم الصنهاجي : متن الأجرومية في علم العربية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1343هـ - 1924م.
- ❖ الأخفش الأوسط: معاني القرآن، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ط01، 1411هـ-1990م.
- ❖ الأزهري خالد : شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح، تحقيق:محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، ط01، 1460هـ-2000م.
- ❖ الأشموني أبو الحسن شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، تحقيق محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ط01، 1375هـ - 1955م.
- ❖ الألوسي شهاب الدين : روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان.
- ❖ أنجل كنتالث بالنثيا : تاريخ الفكر الأندلسي، ترجمة حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد- مصر.
- ❖ الإمام الطبراني : مكارم الأخلاق، تهميش أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط01، 1409هـ - 1989م.

- ❖ ابن الأنباري أبو البركات: أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقى، دمشق - سوريا، 1377هـ - 1957م.
- ❖ ابن الأنباري أبو البركات : الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق جودة مبروك ومراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ط01.
- ❖ ابن الأنباري أبو البركات : البيان في إعراب غريب القرآن، تحقّق ق طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1400هـ - 1980م.
- ❖ ابن بابشاذ الطاهر : شرح جمل الزجاجي ، تحقيق حسين علي لفته السعدي، رسالة دكتوراه - جامعة بغداد.
- ❖ الهاقولي أبو الحسين : الاستدراك على أبي عليّ في الحجّة، تحقيق محمد أحمد الدالي، مكتبة البابطين المركزية للشعر العربي، الكويت، 1428هـ - 2007م.
- ❖ الهخاري محمد بن إسماعيل : صحيح البخاري، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط01، 1423هـ - 2002م.
- ❖ بدر الدين بن ناصر البد ر: اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط جمعا ودراسة، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، 1420هـ - 2000م.
- ❖ ابن بطوطة محمد بن عبدالله : رحلة ابن بطوطة تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، تحقيق عبد المنعم العريان، دار إحياء العلوم، بيروت - لبنان، ط01، 1407هـ - 1987م.
- ❖ البغدادي عبد القادر بن عمر : خزنة البغدادي ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ط01، 1406هـ - 1986م.
- ❖ تاج الدين السبكي : طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق محمود محمد الطناجي وعبد الفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة - مصر.
- ❖ التواتي بن التواتي: الأخفش الأوسط وآراءه النحوية ، دار الوعي، الجزائر، ط02.

- ❖ الثعالبي محمد بن إسماعيل: فقه اللغة وأسرار العربية، ضبط وتقديم : ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، صيدا -بيروت، ط02، 1460هـ - 2000م.
- ❖ ثعلب أبو العباس: معاني القرآن، جمع وتحقيق شاكر سبع، مطبعة الناصرية، ذي قار -العراق، ط1431، 01هـ -2010م.
- ❖ ابن الجزري محمد دمشقي : النشر في القراءات العشر، تصحيح محمد علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
- ❖ ابن الجزري: غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق براجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط01، 1427هـ -2006م.
- ❖ ابن جني أبو الفتح عثمان: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار سزكين للطباعة والنشر، مصر، ط1406، 02هـ -1986م.
- ❖ ابن جني أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف و عبد الحليم النجار و إسماعيل شلبي، دار سزكين للطباعة والنشر، حلب، سوريا، 1406هـ - 1986م.
- ❖ ابن الحاجب أبو عمرو عثمان : أمالي ابن الحاجب، تحقيق ودراسة فخر سليمان قدره، دار عمار، عمان-الأردن، دار الجيل،بيروت- لبنان.
- ❖ ابن الحاجب النحوي : الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق موسى بناي العليلين مطبعة العاني، بغداد- العراق.
- ❖ ابن حجر العسقلاني : الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، دار إحياء التراث العربي، بيروت -لبنان، 1349هـ.
- ❖ حسن عباس: النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة- مصر، ط02، 1963م.

- ❖ الحموي ياقوت : معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت -لبنان، ط01، 1414هـ-1993م.
- ❖ أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق-سوريا.
- ❖ أبو حيان الأندلسي : النكت الحسان في شرح غايي الإحسان، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة،بيروت . لبنان، ط01، 1405هـ -1985م.
- ❖ أبو حيان الأندلسي: النهر المادّ من البحر المحيط، تحقيق عمر الأسعد، دار الجيل، بيروت- لبنان، ط01، 1416هـ - 1995م.
- ❖ أبو حيان الأندلسي : ارتشاف الضرب من لسان العرب،تحقيق رجب عثمان محمد،مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر، ط1418،01هـ-1998م.
- ❖ أبو حيان الأندلسي:البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ أحمد عادل عبد الموجود والشيخ علي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط01،1413هـ-1993م.
- ❖ ابن خالويه أبو عبد الله: إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق وتقديم عبد الرحمان بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي.
- ❖ ابن الخباز: توجيه اللمع في شرح اللمع لابن جنبي، تحقيق فايز زكي محمد دياب،دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة-مصر، ط01،1423هـ-2002م.
- ❖ خديجة الحديثي: أبو حيان النحوي، منشورات مكتبة النهضة، بغداد- العراق، ط01، 1966م.
- ❖ ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد : مقدمة ابن خلدون، دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.

- ❖ ابن خلكان أحمد بن محمد : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق يوسف علي ومريم قاسم، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ❖ الخليل بن أحمد الفراهيدي: الجمل في النحو : تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط01، 1405هـ - 1985م.
- ❖ ابن دريد أبو بكر الحسن الأزدي: شرح مقصورة ابن دريد، رفع عبد الرحمن النجدي، مطبعة جولدن سيتي، دبي - الإمارات، ط01، 2012م.
- ❖ ديوان ابن مفرغ يزيد، تحقيق عبد القدوس بوصالح، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط1402، 02هـ - 1982م.
- ❖ ديوان أبي نؤيب الهذلي : تحقيق وتخريج أحمد خليل الشال، دار الكتب المصرية، مصر، ط01، 1435هـ - 2014م، ص52.
- ❖ ديوان أبي النجم العجلي : جمع وتحقيق محمد أديب عبد الواحد، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق - سوريا، 2006م - 1427هـ.
- ❖ ديوان الأقيشر الأسدي: صنعة علي محمد دقة، دار صادر، بيروت - لبنان، ط01، 1997م.
- ❖ ديوان الخرنق بنت بدر بن هفان ، تحقيق يسري عبد الغني عبد الله ، دار الكتب العلمية، ط01، 1990م.
- ❖ ديوان الراعي النميري، شرح واضح الصمد، دار الجيل، بيروت - لبنان، ط01، 1416هـ - 1995م.
- ❖ ديوان العباس بن الأحنف : شرح وتحقيق : عاتكة الخزرجي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة - مصر، 1373هـ - 1954م.
- ❖ ديوان الفرزدق: شرح وضبط علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط01، 1407هـ - 1987م.

- ❖ ديوان المثقب العبدى : تحقيق حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية،
جامعة الدول العربية، 1391هـ - 1971م.
- ❖ ديوان النابغة الذبياني : تحقيق عباس عبد الساتر.
- ❖ ديوان النابغة الذبياني : تحقيق عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت -
لبنان، 1416هـ-1996م.
- ❖ ديوان النمر بن تولب العكلي : شرح وتحقيق محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت
-لبنان، ط01، 1421هـ-2000م.
- ❖ ديوان الهذليين ، الدر القومية للطباعة والنشر، 1385هـ - 1965م.
- ❖ ديوان الهذليين : شعر أمية بن أبي عائذ، تحقيق محمود أبو الوفا، دار الكتب
المصرية، 1965م، القسم الثاني.
- ❖ ديوان امرئ القيس :تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة- مصر،
ط04،القسم الأول-رواية الأصمعي من نسخة الأعلم.
- ❖ ديوان تميم بن مقبل : تحقيق عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت- لبنان، ط02،
1416هـ، 1995م.
- ❖ ديوان جرير: دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، 1406هـ -1986م.
- ❖ ديوان حاتم الطائي: دار صادر، بيروت ت لبنان، 1401هـ-1981م.
- ❖ ديوان حسان بن ثابت، شرح عبدا مهتًا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان،
ط1414، 02 هـ 1994م.
- ❖ ديوان حميد بن ثور : جمع وتحقيق محمد شفيق البيطار، السلسلة التراثية، الكويت،
ط01، 1423هـ - 2002م.

- ❖ ديوان خدّاش بن زهير :صنعة يحيى الجبوري،مطبوعات مجمع اللغة العربية،دمشق - سوريا،1406هـ -1986م.
- ❖ ديوان ذي الرّمة: تقديم وشرح أحمد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، ط01، 1415هـ - 1995م.
- ❖ ديوان طرفة بن العبد : شرح وتقديم مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط02، 1423هـ - 2002م.
- ❖ ديوان طرفة بن العبد : شرح وضبط عمر فاروق الطباع، دار القلم للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.
- ❖ ديوان عبيد بن الأبرص :تحقيق وشرح حسين نصار، الناشر شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي، مصر، ط01، 1377هـ -1957م.
- ❖ ديوان عروة بن حزام: تحقيق أحمد عكيدي، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، 2014م.
- ❖ ديوان علقمة الفحل بشرح الأعم الشنتمري: تحقيق لطفي السقال ورشيد الخطيب، دار الكتاب العربي، حلب - سوريا، ط01، 1389هـ -1969م.
- ❖ ديوان عمر ابن كلثوم : تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، ط01، 1411هـ - 1991م.
- ❖ ديوان عمرو بن أبي ربيعة : تقديم فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ط02، 1416هـ.
- ❖ ديوان عمر بن كلثوم : تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ط01، 1411هـ - 1991م.

- ❖ ديوان كثير عزة : جمع وتحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت -لبنان، 1391هـ - 1971م.
- ❖ ديوان لبيد بن ربيعة العامري: دار صادر، بيروت - لبنان .
- ❖ ديوان مالك و متمم ابنا نويرة اليربوعي: تأليف مرهون الصفار، مطبعة الإرشاد، بغداد - العراق، 1968م.
- ❖ ديوان النجم الهذلي: تحقيق وشرح محمد أديب عبد الواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق -سوريا، 1427هـ - 2006م.
- ❖ الذهبي شمس الدين: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، تحقيق طيار آلتي قولا، مركز البحوث الإسلامية، إسطنبول - تركيا، ط01، 1416هـ - 1995م.
- ❖ الوضي الاسترابادي : شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق حسن بن محمد الحفظي، يحي بشير مصري، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ط 01، 1417هـ - 1996م.
- ❖ الهماني: حروف المعاني، تحقيق وتعليق عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، السعودية، ط02، 1401هـ - 1981م.
- ❖ الزجاج أبو إسحاق: معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت-لبنان، ط1408، 01هـ-1988م..
- ❖ الوركشي أبو عبد الله : البرهان في علوم القرآن، تقديم مصطفى عبد القادر، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، ط01، 1408هـ - 1988م.
- ❖ الزركلي خير الدين : الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمتعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان.
- ❖ الهمخشري جار الله : المفصل في صنعة الإعراب، اعتناء الشرييني شريدة، دار الحديث، القاهرة - مصر، 1434هـ-2013م.

- ❖ الزمخشري جار الله : تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق خليل مأمون شيحة، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط03، 1430هـ-2009م.
- ❖ ابن زنجلة : حجة القراءات لأبي زرعة محمد ، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط05، 1418هـ - 1997م.
- ❖ أبو زيد الأنصاري : النوادر في اللغة، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت- لبنان، ط01، 1981هـ - 1401م.
- ❖ السراج أبي بكر : الأصول في النحو، تحقيق محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة - مصر، ط01، 1430هـ - 2009م.
- ❖ السليلي أبو عبد الله : شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تحقيق الشريف عبد الله الحسيني البركاتي، المكتبة الفصليّة، مكة - السعودية، ط01، 1406هـ - 1986م.
- ❖ السمين الحلبي: الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق - سوريا.
- ❖ السهيلي أبو القاسم : نتائج الفكر في النحو، تحقيق و تعليق عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان، ط01، 1416هـ - 1996م.
- ❖ سيبويه أبو بشر : الكتاب، تحقيق محمد عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ط03، 1408هـ - 1988م.
- ❖ سيد أحمد الهاشمي : القواعدُ الأساسية للغة العربية، قراءة وتقديم إبراهيم أبي شادي، دار الغد الجديد، القاهرة - مصر، ط01، 1435هـ - 2014م.

- ❖ السيرافي أبو سعيد، شرح كتاب سيوييه، تحقيق أحمد حسن مهدي - علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط01، 1429هـ - 2008م.
- ❖ السيوطي جلال الدين : الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبد الإله نبهان - غازي مختار طليمات، مجمع اللغة العربية، دمشق - سوريا، 1407هـ-1987م.
- ❖ السيوطي جلال الدين : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، ط1418، 01هـ -1998م.
- ❖ السيوطي جلال الدين : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، نشر عيسى البابي الحلبي، ط01، 1384هـ - 1964م.
- ❖ الشاطبي إبراهيم بن موسى : المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخ ربي، جامعة أم القرى - السعودية ، ط14287، 01هـ-2007م.
- ❖ ابن الشجري هبة الله: أمالي ابن الشجري، تحقيق ودراسة محمود محمد الطناجي، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ط1413، 01هـ - 1992م.
- ❖ الشلوبين أبو علي: التوطئة، تحقيق ودراسة أحمد يوسف المطوع، دار التراث العربي، الكويت، 1392هـ - 1973م.
- ❖ الشوكاني محمد بن علي : فتح القدير الجامع بين فني الر واية والتفسير من علم التفسير، دار النوادر، الكويت 1431هـ - 2010م.
- ❖ الشوكاني محمد بن علي : البدر الطالع بمحاسن القرن السابع، تحقيق محمد حسن خلاق، دار ابن كثير، دمشق- بيروت، ط01، 2006م.
- ❖ شيخ محمد طه الدرة : فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال معلقة طرفة بن العبد، مكتبة السوادي للتوزيع، جدّه السعودية، ط02، 1409هـ-1989م .

- ❖ الصبّان محمد بن عليّ : حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط1417، 01هـ-1997م.
- ❖ الصفدي صلاح الدين خليل : الوافي بالوفيات، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، 2000م.
- ❖ الصفدي صلاح الدين خليل : نكت الهميان في نكت العميان، تعليق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط01، 1428هـ -2007م.
- ❖ الطبري محمد بن جرير : جامع البيان عن تأويل أي القرآن، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن، دار هجر للطباعة والنشر، مصر، ط01، 1422هـ -2001م.
- ❖ ابن عادل الدمشقي: اللباب في علوم الكتاب، تحقيق وتعليق أحمد عادل عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط01، 1419هـ-1998م.
- ❖ أبو عبيدة المثني : مجاز القرآن، تعليق محمد فؤاد ، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، 1374هـ -1953م.
- ❖ عبد الفتاح إسماعيل شلبي : أبو علي الفارسي حياته ومكانته أئمة التفسير العربية وآثاره في القراءات والنحو ، دار المطبوعات الحديثة، جدة- السعودية، ط03، 1409هـ-1989م.
- ❖ عزيزة فوال بابتي : المعجم المفصل في النحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1413، 01هـ-1992م.
- ❖ ابن عصفور الإشبيلي : شرح جمل الزجاجي ، تقديم فوّاز الشعّار، إشراف إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 1419هـ-1998م.

- ❖ ابن عطية الأندلسي أبو محمد : المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط01، 1422هـ -2001م.
- ❖ ابن عقيل بهاء الدين : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه.
- ❖ العكبري أبو البقاء : التبيان في إعراب القرآن، دار القدس، القاهرة - مصر، ط01، 1428هـ -2008م.
- ❖ العكبري أبو البقاء: اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، دار الفكر، دمشق - سوريا، ط01، 1416هـ -1995م.
- ❖ العكبري أبو البقاء: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط01، 1406هـ -1986م.
- ❖ أبو علي الفارسي: الإغفال، تحقيق وتعليق عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبو ظبي - الإمارات، 1424هـ -2003م.
- ❖ أبو علي الفارسي: الإيضاح العضدي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، ط01، 1389هـ -1969م.
- ❖ أبو علي الفارسي: التعليقة على كتاب سيويه، تحقيق وتعليق الدكتور عوض بن حمد القوزي، جامعة الملك سعود - الرياض - السعودية، ط01، 1414هـ -1994م.

- ❖ أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة في علل القراءات السبع، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1428، 01هـ-2007م.
- ❖ أبو عليّ الفارسيّ : المسائل الشيرازيات، تحقيق حسن بن محمود هنداوي، كنوز إشبيليا، الرياض - السعودية، ط01، 1424هـ-2004م.
- ❖ أبو عليّ الفارسيّ : المسائل المشكّلة، قراءة وتعليق يحي مراد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط01، 1424هـ-2003م.
- ❖ أبو عليّ الفارسيّ : المسائل المنثورة، تحقيق وتعليق شريف عبد الكريم النجّار، دار عمار للنشر والتوزيع.
- ❖ أبو عليّ الفارسيّ : شرح الأبيات المشكّلة الإعراب المسمى إيضاح الشعر، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم - دمشق و دار العلوم والثقافة - بيروت، ط01، 1407هـ - 1987م.
- ❖ ابن العماد الحنبليّ: شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
- ❖ عيني بدر الدين : عمدة القاري شرح صحيح البخاري، تصحيح وضبط عبد الله محمود محمد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط01، 1421هـ -2001م.
- ❖ عيني بدر الدين: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تحقيق محمد فاخر وتوفيق السوداني وعبد العزيز فاخر، دار السلام، مصر، ط 01، 1431هـ - 2010م.
- ❖ الفارضي شمس الدين محمد الحنبليّ شرح الفارضي على ألفية ابن مال ك: تحقيق محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط01.

- ❖ الفراء أبو زكريا : معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط03، 1403هـ - 1983م.
- ❖ الفيروز آبادي مجد الدين: البلغة في تراجم النحو واللغة، تحقيق محمد المصري، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق - سوريا، ط01، 1421هـ - 2000م.
- ❖ القرافي شهاب الدين : الاستغناء في الاستثناء، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط01، 1406هـ-1986م.
- ❖ القرطبي أبو بكر : الجامع لأحكام القرآن، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان، ط01، 1427هـ - 2006م.
- ❖ ابن القيم الجوزية : بدائع الفوائد، تحقيق علي بن محمد العمران، دار علم الفوائد، جدة- السعودية.
- ❖ الكسائي عليّ بن حمزة: معاني القرآن، تقديم عيسى شحاتة عيسى، دار قباء، القاهرة - مصر، 1419هـ - 1998م.
- ❖ المالقي : رصفُ المعاني في شرحِ حروفِ المباني : تحقيق أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق - سوريا.
- ❖ ابن مالك أبو جمال الدين : شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم أحمد الهريدي، دار المأمون للتراث، ط01، 1406هـ - 1982م.
- ❖ ابن مالك الأندلسي : شرح التسهيل، تحقيق محمد عبد القادر عطا و طارق فتحي السيد ،دار الكتب العلمية،بيروت- لبنان، ط1422، 01هـ-2001م.
- ❖ ابن مالك الأندلسي : شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم أحمد، دار المأمون للتراث، السعودية، ط01، 1406هـ - 1982م.

- ❖ ابن مالك الأندلسي: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق طه محسن، مكتبة ابن تيمية، 1413هـ - 1992م.
- ❖ المبرد محمد بن يزيد: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة- مصر، ط01، 1415هـ - 1994م.
- ❖ ابن مجاهد: كتاب السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة- مصر.
- ❖ مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق وليم بن الورد، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر، الكويت.
- ❖ أبو المحاسن يوسف بن تغردي: المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، تحقيق محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1984م.
- ❖ أبو المحاسن جمال الدين: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، القاهرة- مصر، 1963م.
- ❖ محسن محمد سالم: معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ، دار الجيل، بيروت - لبنان، ط01، 1992م.
- ❖ محمد حسن عثمان: إعراب القرآن الكريم وبيان معانيه، دار الرسالة، القاهرة- مصر، ط01، 1423هـ - 2002م.
- ❖ محمد حسن عواد: تناوب حروف الجرّ في القرآن الكريم، دار الفرقان، عمان، ط01، 1402هـ - 1985م.
- ❖ المرادي حسين بن قاسم: الجني الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة و محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط01، 1414هـ - 1992م.

- ❖ المرادي حسين بن قاسم: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة- مصر، ط01، 1422هـ-2001م.
- ❖ ابن أبي مريم : الموضح في وجوه القراءات وعلل ها، تحقيق ودراسة عمر حمدان الكبيسي، مكة المكرمة- السعودية، ط1414، 01هـ-1994م.
- ❖ مسلم ابن الحجاج : صحيح مسلم، تحقيق محمد بن نظر الفاريابي، دار طيبة، القاهرة-مصر، 1427هـ-2006م، ط01.
- ❖ مسند عبد الله بن عمر: تخريج الطرطوسي محمد بن إبراهيم، تحقيق: أحمد راتب، دار النفائس، بيروت- لبنان، ط05، 1407هـ-1987م.
- ❖ المكودي: شرح المكودي على ألفية ابن مالك، ضبط وتخرج إبراهيم قلاتي، دار الهدى، عين مليلة- الجزائر، 2007م.
- ❖ مكي بن أبي طالب القيسي : مشكل إعراب القرآن، تحقيق حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة اقسام الأول ، ط02، 1405هـ -1984م، بيروت - لبنان.
- ❖ المنتجب الهمذاني: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق محمد نظام الدين الفتيح، مكتبة دار الزمان، المدينة المنورة- السعودية، ط01، 1427هـ -2006م.
- ❖ ابن منظور جمال الدين: لسان العرب، دار صادر، بيروت - لبنان.
- ❖ الموزعي محمد بن علي : مصابيح المغاني في شرح حروف المعاني، تحقيق عائض بن نافع العمري، دار المنار، القاهرة-مصر، ط01، 1414هـ-1993م.
- ❖ ناظر الجيش محمد بن يوسف بن أحمد، شرح التسهيل المسمّى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)، دراسة وتحقيق علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة- مصر، ط01، 1428هـ -2007م.

- ❖ القحاس أبو جعفر : إعراب القرآن، اعتنى به خالد العلي، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط1429، 02هـ - 2008م.
- ❖ الهروي علي بن محمد : الأزهية في علم الحروف، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، - دمشق سوريا، 1413هـ - 1993.
- ❖ ابن هشام الأنصاري : شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تصحيح وتنقيح محمد أبو الفضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط1422، 01هـ - 2001م.
- ❖ ابن هشام الأنصاري : شرح قطر الندى وبلّ الصدى، دار الطلائع، القاهرة - مصر، 2009م.
- ❖ ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق مازن المبارك و علي محمد عبد الله و مراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق - سوريا، ط 01، 1384هـ - 1964م.
- ❖ ابن يعيش أبو البقاء: شرح المفصل للزمخشري، تقديم إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيوض، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1422هـ - 2001م.

قائمة الرسائل الجامعية

- ❖ آمال علي عبد العال : المسائل الخلافية في شرح التسهيل لابن مالك ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الأزهر، مصر، 1425هـ - 2004م.
- ❖ أحمد بن محمد الزهراني : مسائل الترجيح في إعراب القرآن عند أبي حيان ، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى، السعودية، 1433هـ - 2001م.

- ❖ ابن بابشاذ الطاهر : شرح جمل الزجاجي ، تحقيق حسين علي لفته السعدي، رسالة دكتوراه- جامعة بغداد.
- ❖ داود بن سليمان الهويمل: المسائل النحوية في كتاب التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن ملقن جمعاً وعرضاً ودراسة، رسالة ماجستير ، جامعة القصيم، السعودية، 1437هـ - 2016م.
- ❖ ابن أبي ربيع: تفسير القرآن الكريم، تحقيق ودراسة صالحة بنت راشد بن غنيم آل غنيم، أطروحة الدكتوراه، جامعة أم القرى- السعودية.
- ❖ الزهراني علي بن محمد: أطروحة دكتوراه مواقف أبي حيان النحوية من متقدمي النحاة حتى أوائل القرن الرابع الهجري من خلال تفسيره البحر المحيط جمعاً ودراسةً جامعة أم القرى، السعودية، 1421هـ-2000م.
- ❖ سميحة الحربي : رسالة دكتوراه موقف الرضي في شرح الكافية من آراء أبي علي الفارسي النحوية، جامعة أم القرى- السعودية، 1426هـ-2005م.
- ❖ سويدة علي الحرتومي :موقف الفارسي من آراء الجرمي النحوية والصرفية ، رسالة ماجستي، جامعة أم القرى- السعودية، 1433هـ.
- ❖ علي بن غرامة بن أحمد الشهري :ردود أبي علي الفارسي على الأخفش الأوسط ، رسالة ماجستير جامعة أم القرى-السعودية، 1431هـ.
- ❖ فائزة بنت عديس بن عبد الغني القرشي : موقف ابن هشام في المغني من آراء ابن الشجري النحوية، أطروحة دكتوراه ، جامعة أم القرى، السعودية، 1429هـ.
- ❖ ابن النحوية : شرح ألفية ابن معط المسمى (حرز الفوائد وقيد الأوابد)، دراسة وتحقيق عبد الله بن فهد البقمي، جامعة أم القرى - السعودية، 1421هـ-2001م، المجلد الأول ، من أوله إلى نهاية باب التوابع - رسالة دكتوراه دراسة وتحقيق.

قائمة المحتويات

الإهداء

الشكر

المقدمة.....أ- هـ

مدخل.....21-1

نبذة موجزة عن أبي حيان الأندلسي.....17-2

نبذة موجزة عن أبي علي الفارسي.....21-18

الفصل الأول: مسائل الحذف.....75-22

✓ حذف الخبر.....25-23

✓ حذف العائد المرفوع.....30-26

✓ حذف فعل المحسبة.....34-30

✓ الحذف بعد أمر القول.....40-34

✓ حذف المبتدأ.....43-40

✓ حذف خبر كان.....46-43

✓ حذف المنادى.....49-46

✓ حذف المضاف.....51-49

✓ حذف الجواب في الشرطين المتواليين.....57-52

✓ حذف حرف الجرّ اتساعاً.....61-57

✓ حذف العائد من جملة النعت.....67-61

✓ حذف الموصول وبقاء صلته.....71-68

✓ حذف "لا" بعد لام "كي".....75-71

الفصل الثاني: مسائل تعدد الإعراب.....120-76

✓ تعدد إعراب "يعقوب".....79-77

- ✓ تعدّد إعراب " لَمَّا " 82-79
- ✓ تعدد وجوه الإعراب بين بين الرفع والنصب والجر 85-82
- ✓ تعدد استعمالات " إِذْ " 88-85
- ✓ تعدّد انتصابِ بادِيِ الرَّأْيِ 91-88
- ✓ تعدد العطفِ فِي " فَيَتَعَلَّمُونَ " 94 -91
- ✓ تعددِ النَّصْبِ بَيْنِ الْإِسْتِثْنَاءِ أَوْ الْبِدَالِيَةِ 97-94
- ✓ ليس بين الفعلية والحرفية 102-97
- ✓ لَمَّا بَيْنَ الظرفية والحرفية 111-103
- ✓ استعمالاتُ ماذا 114-111
- ✓ حاشى بين الاسمية والفعلية والحرفية 120-115
- ✓ الانتصابِ على الحالِ والصفة 124-120

الفصل الثالث: مسائل المجيء 161-125

- ✓ مجيء المصدّرِ مِنْ كَانَ النَّاقِصَةِ 129-126
- ✓ مجيء "إِذْنٌ" للجوابِ والجزاء 133-130
- ✓ مجيء "ما" بعد نِعَمٍ وَبُئْسَ 137-133
- ✓ مجيء فَعُلَ للتعجب 139-137
- ✓ مجيء "وجد" بمعنى علمٍ أَوْ أَصَابَ 143-139
- ✓ مجيء الحالِ مِنَ النكرةِ بِمَسْوَعٍ 147-143
- ✓ مجيء المضمَرِ لتوكيدِ المُظهِرِ 150-147
- ✓ مجيء المفعولِ معهُ معطوفًا على الفاعلِ 154-151
- ✓ مجيء عطفِ البيانِ معرفًا 158-154
- ✓ مجيء المعطوفِ مرفوعًا بعدَ المنصوبِ 163-158

✓ عدم مجيء الاستثناء بأداة واحدة دون عطفٍ 165-163.....

الفصل الرابع: مسائل الإعمال والزيادة..... 206-166

✓ إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي..... 169-167

✓ إعمال المصدر المنون في المفعول به..... 173-169

✓ إعمال "إن" النافية عمل "ما" الحجازية..... 179-173

✓ إعمال علم وظن في أن والفعل..... 181-179

✓ إعمال كان الناقصة وإهمالها..... 184-181

✓ إعمال المصدر الموصوف..... 188-185

✓ زيادة "الباء" في المفعول به..... 193-189

✓ زيادة الباء في خبر المبتدأ بعد "ما" التَّمِيمِيَّةُ..... 199-194

✓ زيادة الفاء في خبر المبتدأ..... 203-199

✓ زيادة "مِنْ"..... 210-203

الفصل الخامس: مسائل النيابة..... 253-211

✓ نيابة المفرد عن الجمع..... 216-212

✓ نيابة جُمْلَةٌ الأَمْرِ عَنِ الشَّرْطِ..... 222-216

✓ نيابة "إِلَى" عَنِ "اللَّامِ" و"فِي" و"مَعَ"..... 229-223

✓ نيابة "عَلَى" عَنِ "البَاءِ"..... 237-229

✓ نيابة "أَنَّ" عَنِ "أَعْلَى"..... 243-237

✓ نيابة "التَّاءِ" عَنِ "يَاءِ" الإِضَافَةِ..... 246-243

✓ نيابة "لَمَّا" عَنِ "إِلَّا"..... 250-246

✓ نيابة غَيْرِ المَفْعُولِ مَعَ وُجُودِهِ..... 258-251

الفصل السادس: مسائل متفرقة.....295-259

- ✓ مَحَلٌّ "مَنْ".....264-260
- ✓ الإضافة من باب الاتساع.....272-264
- ✓ العطف على الضمير المتّصل المرفوع.....277-273
- ✓ الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول.....279-277
- ✓ تعدّي سَمِعَ لمفعولين.....282-280
- ✓ تعلّق "الباء" بالفعل المحذوف.....284-282
- ✓ علامة الضمير في قراءة "إمّا يبلغان".....288-284
- ✓ نصب المضارع على الصرفِ بعدَ الواوِ292-288
- ✓ تقديم الحال على صاحبها.....296-293

خاتمة.....300-298

الفهارس.....341-302

فهرس الآيات القرآنية.....314-302

فهرس الأحاديث والآثار.....315-315

فهرس الأشعار والأرجاز.....221-316

فهرس المصادر والمراجع.....340-322

فهرس المحتويات.....346-343

ملخص: حاولت من خلال هذه الرسالة جمع الآراء النحوية لأبي علي الفارسي في (ت377هـ) من تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (ت745هـ) وتبيين موقف الأخير من هذه الأقوال النحوية قبولاً ورفضاً، وقد بلغ عدد المسائل ثلاث وستون مسألة ثم تناولت كل مسألة بالتوضيح والتفصيل والتحليل والمناقشة، وقد حاولت أن أصل إلى كل أقوال أبي علي الفارسي كما هي مذكورة في آثاره المتفرقة، وقد استوى البحث على ستة فصول مسبقة بمقدمة ومدخل تمهيدي تناولت فيه السيرة الذاتية للعالمين، وأتممت الدراسة بخاتمة وفهارس وتحديث في المقدمة عن قيمة الموضوع وسبب اختياره ومنهج الدراسة المتبع.

وقد كان الهدف من خلال هذه الدراسة محاولة استقراء المسائل التي تناول فيها أبو حيان أقوال أبي علي لفارسي بالقبول، والرفض وتخلل ذلك تقديم توجيهات النحاة وأهل العلم في كل مسألة.

الكلمات المفتاحية: موقف؛ أبو حيان؛ أبو علي؛ الآراء؛ المسائل؛ النحو.

Abstract: Through this letter, I tried to gather the grammatical opinions of Abu Ali al-Farsi in (377 Hijri) from the interpretation of the sea surrounding Abu Hayyan al-Andalusi (745 Hijri) and to show the latter's position on these grammatical statements in acceptance and rejection. The number of issues reached sixty-three, I dealt with each issue with clarification, detail, analysis and discussion, and I tried to reach all the words of Abu Ali al-Farsi as mentioned in his scattered effects. The research was based on six chapters preceded by an introduction and an introductory introduction in which I addressed the biography of the two worlds, and completed the study with conclusion and indexes and talked in the introduction about the value of the subject and the reason for its selection and method. The study followed.

The aim of this study was to try to extrapolate the issues in which Abu Hayyan addressed Abu Ali's statements to Farsi by acceptance, and the refusal, which included the provision of guidance to the sculptor and the scholars in each matter.

Keywords: Attitude; Abu Hayyan; Abu Ali; Opinions; Issues; Grammar.

Chapeau: J'ai essayé par cette lettre de recueillir les vues grammaticales d'Abu Ali en Alfarissi (mort en 377) de l'interprétation d'Elbaher Mohit de Abu Hayyan Andalusi (mort en 745) et de montrer la position de ce dernier sur l'acceptation et le rejet de ces mots grammaticaux. J'ai atteint le nombre de soixante-trois position et ensuite traité chaque opinion clarification et détail Et la discussion, et j'ai essayé d'atteindre tous les mots d'Abu Ali al-Farssi comme mentionné dans ses effets sporadiques, La recherche était basée sur six chapitres précédés de une introduction et un chapeau j'ai traité dans lesquelles ont été complétés par les curriculum vitae du les deux savantes.

Le but de cette étude était d'essayer d'extrapoler les problèmes dans lesquels Abou Hayyan traitait des paroles d'Abu Ali al-Farssi de l'acceptation et du rejet, qui incluait les conseils de grammairiens et d'érudits dans chaque position.